

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير: د. عبد الله النجار

مدير التحرير: أكرم مسلم

هيئة التحرير

د. محمد عودة، د. أحمد أبو دية، د. محمد أبو عمشة، أ. أحلام نتيل

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني: info@ipp-pal.ps

رام الله (عدد مزدوج) نيسان ٢٠٢٥

الإخراج والطباعة: مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

صورة الغلاف: نازحون من بيت حانون يصلون مدينة غزة في ١٨ آذار ٢٠٢٥. (أفب)

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٥
- حول الشرعيات ومساعي هدمها في ضوء الحرب على غزة/ أمحمد هواش ٨
- «السلطة المتجددة»: حول المفهوم وسياق استحضاره (ورشة حوارية في معهد السياسات العامة)..... ١٥
- منظمة التحرير ودورها: ثقل المتغيرات الدولية مضافاً للتحديات الداخلية/ د. محمد كمال أبو عمشة وأ. يزن الفقها ٢٢
- انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية: مقارنة تكاملية بين الدبلوماسية الرسمية والعامّة والتسويق السياسي وموروث الدبلوماسية الثورية/ د. عبدالله النجار ٤٣
- فاعلية السياسة الحكومية الفلسطينية في توفير السلع الأساسية في ظل الاجتياحات/ أمحمود أبو شنب ٦٨
- الانعكاسات الجيوسياسية لاتفاقيات إبراهيم على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي/ أعبد المحسن خضر علامة ٨٠

دراسات ومقالات

- اختلال التوازن: «حماس» والقتال في غزة من منظور الحرب غير المتكافئة/ أعياد البطنجي ١٠٤
- الجد والحفيد- الفلسطينيون الكنعانيون بين الماضي والحاضر (التاريخ، الثقافة، الهوية)/ دعلاء أبو عامر ١٣١
- حماية حقوق الملكية الفردية في ظل الحرب: حالة قطاع غزة/ أزكريا سرهد ١٥٦
- الحوار الوطني المجتمعي الفلسطيني/ أوافق طه ١٨٣

سياسة دولية

- مناورات ترامب الجديدة: بين مخططات التطهير العرقي للفلسطينيين وسياسة الضغط القسوى / الدكتور عوض سليمان ١٨٩
- قراءة في كتاب: إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية للدكتور محمد مصطفى جبريني/ قراءة: أمحمد البريم ٢١١

السطحية، لكنه خطير بما يمثله من قوة هائلة تتميز بطيش وفقر أخلاقي، ترامب الذي دشّن حقبته بوعود "بلفورية" حاكت في توحّشها أسوأ ما يستوطن مخيلة اليمين الديني الصهيوني المتطرف في إسرائيل من سيناريوهات. وإذا كان بلفور الذي لا يملك أعطى لمن لا يستحق، فإن ترامب يريد تملك غزّة هكذا بجرّة قلم تشطب الواقع والذاكرة والتاريخ والجغرافيا.

هذا هو الفضاء الذي تتحرك فيه التغيرات في فلسطين والمنطقة إذًا، الذي يشهد استخراج مخططات الترحيل من الأدرج بعد أن بدت زمنًا كأنها تهويمات معزولة لمهوسين بالغيبيات والأساطير؛ فنحن اليوم أمام قاموس "جديد"، ومشاريع "متجددة"، وأدوات منفلّته، تدفع كلّها

يصدر هذا العدد من "سياسات" في زمنٍ فلسطيني قاسٍ وشائكٍ بالمعنيين التاريخي والاستراتيجي، فقد جدّد الاحتلال عدوانه المسعور على غزّة بعد هدنة تخللتها عمليات تبادل أسرى، وضاعف الحرب على الضفة - خصوصاً مخيماتها - بحيث اعتمد نهجاً اقتلاعياً غير مسبوق في اتساعه وخشونته وحجم تدميره. ومع التنبّه إلى تصاعُد سياسة التمييز والإسكات والترهيب والتضييق تجاه فلسطينيي الداخل؛ يُمكن القول إن الاحتلال "وحّد ساحات" الوجود الفلسطيني تحت مظلة القتل والقمع والتجريف، حتى فاض عدوانه على الدول المجاورة ليشمل لبنان وسورية وغيرهما. تزامن هذا كلّهُ مع عودة دونالد ترامب إلى "البيت الأبيض"، مسلحاً بفكر "عقاري" بالغ

على الشرعيات وجهود تجريفها وإفراغها من مضمونها. وقد ركزت المشاركات على أهمية التفريق بين ضرورة ترتيب البيت الداخلي استناداً إلى الرؤية والمصلحة الفلسطينية وإعادة استنهاض منظمة التحرير وحركة فتح، وبين استخدام الأميركيين للمفهوم تاريخياً كقناع للتدخل في البنى السياسية الداخلية وتكييفها لتتلاءم مع المصالح الأميركية.

يتضمن العدد دراسة، أنجزها د. محمد كمال أبو عمشة وأ. يزن الفقها، تضيء على دور منظمة التحرير وثقل المتغيرات الدولية والتحديات الداخلية على أدائها وخياراتها وممكناتها وما يتطلبه الواقع، موصية بتعزيز المرونة الإستراتيجية للمنظمة، والاستثمار في التدريب والأبحاث والتواصل الداخلي وتنمية الموارد المستدامة.

يتضمن العدد، أيضاً، دراسة عن انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية: مقارنة تكاملية" أنجزها رئيس تحرير سياسات، د. عبدالله النجار، تسرد وقائع ما شهدته وتشهده الساحة الدولية من اشتباك معقد للحفاظ على شرعية الحقوق الفلسطينية وتطويرها وتوسيعها، عبر توظيف أذرع الدبلوماسية الرسمية والعامية والتسويق السياسي، وموروث الدبلوماسية الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي العدد دراسة بعنوان الانعكاسات الجيوسياسية لاتفاقيات إبراهيم على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي/ للباحث عبد المحسن

نحو تجريف الشرعيات الفلسطينية بتجلياتها: الثورية والقانونية والدولية وعلى مستوى الرواية والخطاب، وصولاً إلى نكبة جديدة متكاملة الأركان، تعري الفلسطيني بالقوة من كل ما يجسد وجوده كشعب له حق تقرير المصير، وتعيده إلى ما قبل ثورته المعاصرة، التي فرضته كصاحب قضية سياسية عادلة، وليس مجرد تعبير عن مسألة إنسانية حلولها إغاثية.

كيف تتدرج التطورات وما هي خلفياتها؟ وما هي الأدوات وكيف تشتغل؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه في هذا العدد، علناً نضياء على واقع قاتم بالفعل، لكن دائماً بروح مقولة المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي عن "تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة"، فتعقيدات الواقع البادية علمياً، لا يجوز أن تجهض الأمل وإرادة التغيير.

البداية، مع مقال افتتاحي للمحلل السياسي محمد هوش تحت عنوان "حول الشرعيات ومساعي هدمها في ضوء الحرب على غزة"، يتلخص في أن عنوان هذه الحرب العريض يتمثل بنزع الشرعية عن صلة الفلسطيني بأرضه، مستعرضاً الاستثمار الإسرائيلي المتواصل في الانقسام منذ ٢٠٠٧ وتناغم مشروع ترامب (ريفيرا غزة) مع هذا الهدف.

وفي العدد تقرير حول ورشة حوارية نظمها معهد السياسات العامة عن "مفهوم السلطة المتجددة": وسياق استحضاره أميركياً، شهدت نقاشاً حول المفهوم واندرجاه في إطار الحرب

الرواية، يكتب الأكاديمي والباحث علاء أبو عامر تحت عنوان "الجد والحفيد- الفلسطينيون الكنعانيون بين الماضي والحاضر (التاريخ، الثقافة، الهوية)" مدلاً بمعطيات تاريخية وأثرية ودينية وثقافية ولغوية وجينية على أن الفلسطيني اليوم هو كنعاني الجذور والثقافة والحياة والعادات والتقاليد، حفيد جدّ في تاريخ عريق قديم متجدد مُنصل ومتواصل، بما يُفند السردية الصهيونية والاستشراقية الغربية الاستعمارية.

وتحت عنوان "حماية حقوق الملكية الفردية في ظل الحرب: حالة قطاع غزة" يرسم الباحث زكريا سرهد الأطر التاريخية والقانونية لفكرة حماية الملكية الفردية أثناء الحرب ويطبقها على ما حصل ويحصل في غزة، ليخلص إلى أن هذه الممتلكات بقيت مكشوفة الظهر أثناء الحرب وبعدها في ضوء تقصير المجتمع الدولي المريع.

أما زاوية السياسات الدولية فخصصناها للتحول الأميركي الحادّ ممثلاً بهجمة الرئيس الأميركي العائد للبيت الأبيض على الحقوق الفلسطينية وعلى حق الوجود الفلسطيني عبر مشروعه المشؤوم القائم على "تطهير" غزة من أهلها، وذلك عبر دراسة أنجزها الدكتور عوض سليمية.

وختاماً في العدد مقال تحت عنوان "الحوار الوطني المجتمعي الفلسطيني" للكاتب واثق طه، وقراءة في كتاب: إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية للدكتور محمد مصطفى جبريني

خضر علامة، تعرّف بجانب خطر من هذه الاتفاقيات يتعلق بإضرارها بشرعية الرواية الفلسطينية كونها تعتبر الصراع على فلسطين وكأنه صراع بين أديان، مخفية تحت البساط الطبيعية الكولونيالية القومية للمشروع الصهيوني واقتلعه سكان فلسطين الأصليين. في السياق نفسه تشهد محافظات الضفة اجتياحات عدوانية متصاعدة ضمن مجهود الإضرار بالسلطة الفلسطينية وضرب شرعيتها وإعاقة كفاءتها أمام جمهورها، ولهذا يتضمن العدد دراسة تحت عنوان "فاعلية السياسة الحكومية الفلسطينية في توفير السلع الأساسية في ظل الاجتياحات" أنجزها الباحث محمود أبو شنب. يتضمن العدد، خارج إطار المحور، دراسة مفاهيمية للباحث عياد البطنجي تحت عنوان "اختلال التوازن: حماس" والقتال في غزة من منظور الحرب غير المتكافئة".

تحاول الدراسة، وفق كاتبها، أن تقدم قراءة نقدية لتطبيقات "حماس" نموذج الحرب غير المتكافئة. وهي بذلك، تتحدى تلك القراءات عن هجوم "حماس" بوصفه هجوماً ناجحاً بالمعايير العسكرية، تلك التي تصف الهجوم بالمباغت أو ما يعرف بالمفاجأة الاستراتيجية، وأخيراً تلك التي جعلت من الصفات الشخصية للمقاتلين ضرباً من التحليل الاستراتيجي، بما يمثل ضرباً من التغليف عن الحقائق الاستراتيجية.

وعودة إلى الشرعية التاريخية والصراع على

حول الشرعيات ومساعي هدمها في ضوء الحرب على غزة

أ. محمد هواش*

وجود الشعب على الخريطة

في موضوع الجغرافيا التي لا تتغير، يعلم التاريخ من قلب أوراسيا التاريخية بالمعنى الجغرافي والسياسي أن أشكال الحكم وأشكال السيطرة تتغير، وأشكال السيادة أيضاً، لكن أمراً واحداً مهماً لا يتغير هو: موقع شعب ما على الخريطة؛ فأوروبا على سبيل المثال كانت لمئات السنين محل توسع وسيطرة وهيمنة وملكية لآل هابسبورغ الذين وضعوا شعوب أوروبا كما لو أنهم في سجن كبير، مما جعل ألمانيا تندفع بين توسع وتراجع وثورات رافقها إضرابات وحروب زادت من أهمية الخرائط، وصارت الخريطة ومصيرها ومستقبلها بداية توقعات ما يمكن أن يحدثه أي زلزال سياسي أو اضطراب في موقع

فرضت تطورات الأوضاع في قطاع غزة استكمالاً للحرب الوحشية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وراح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن بين قتيل وجريح ومفقود تهديداتٍ جديدةً بهندسة الديموغرافيا الفلسطينية - بما يسهل ويؤدي إلى إلغاء الحق الفلسطيني بالحياة والتطور على أرضه ووطنه - وتحدياتٍ كبرى يمكن تلخيصها بعنوانين رئيسين:

الأول - تغيير الجغرافيا (وهذا غير ممكن).
الثاني - نزع الشرعية عن صلة الشعب الفلسطيني بأرضه، وعلى هذه النقطة تجري أحداث الحرب بكل تنوعها وأطرافها ورغائب اللاعبين الصغار والكبار في وقائعها.

* محلل سياسي وكاتب رأي فلسطيني.

محاولات هدم أي شرعية قانونية مساندة لفكرة ومبدأ تغيير مكان شعب على الخريطة. مثلما تفعل إسرائيل في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا)، والتشريعات التي يسنها الكنيست بحق الشعب الفلسطيني في أرضه، وأهمها وأخطرها "قانون القومية" الذي يمنح الصلة بالأرض حصراً لليهود. والكنيست بالطبع لا ولاية شرعية له على الشعب الفلسطيني وأرضه. وهذا موضوع متشعب ومثقل بالتفاصيل التي لا مجال لذكرها في هذا المقال.

إنّ، الشرعية الفلسطينية التي تبدأ بالحق التاريخي في الأرض والتمسك بهذا الحق وكل ما يتفرع منه... هي الهدف الأول لإسرائيل قبل أي معركة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو ثقافية تتعلق بالرواية.

أما الحروب والمعارك والاشتباكات التي جرت في غزة والضفة والقدس قبل التسوية السياسية التي بدأت في اتفاقيات أوسلو وما تلاها من اتفاقيات أمنية واقتصادية وبعد انسداد آفاق هذه التسوية برفض الحكومات الإسرائيلية اليمينية لها والانقلاب عليها، فيحكمها قانون إسرائيل الذي ينطلق من "لا شرعية لأي عمل فلسطيني مستقل على هذه الأرض" والادعاءات الإسرائيلية المتكررة بإنكار أي حق للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، علماً أن معظم شعوب العالم تعترف به.

جغرافي رخو. على سبيل المثال عندما انهار جدار برلين تغيّرت الخرائط ولم تتغيّر مواقع الشعوب على الأرض في شرق أوروبا ووسطها. وربما شهدنا في تفكيك يوغسلافيا أيضاً تغييراً في هذه الخرائط، مع ملاحظة الكوارث التي رافقت محاولة تغيير مواقع شعوب في هذه العملية (البوسنة والهرسك، وكوسوفو...). من هنا يستشف مدى حساسية ما عرضه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في شأن "مشروع ريفيرا غزة" الذي يبدو جنونياً، لأنه يتعلق بموقع شعب على الخريطة ويمس شرعية كل ما عمل من أجله الفلسطينيون منذ عقود، وحصلوا على شرعية مطالبهم من كل مؤسسات المجتمع الدولي: منظمات أممية ودول بما فيها الدول العظمى والدولتان اللتان تستهدفان بسياساتهما المعلنة المس بشرعية شعب لن تغير مكانه على الخريطة أي قوة مهما علت وتجبّرت وتوحشت.

من قمة هرم الحرب على شرعية وجود الشعب الفلسطيني على أرضه التي تشنها إسرائيل في تلال الضفة الغربية ومخيماتها وقراها ومدنها إضافة إلى شواطئ غزة التي دمر الجيش الإسرائيلي بنيتها المدنية بصورة شبه كلية إلى درجة يكاد لا يصدق العقل ما تراه العين، تتولد اليوم معجزات ونبوءات واستعادة ترهات وخرافات وأكاذيب كولونيالية لا يمكن أن تصمد يوماً واحداً دون الدعم المطلق من الإدارات الأميركية. ولهذا أيضاً نرى ونلمس

حرب على الشرعية

تأتي حرب الإبادة على قطاع غزة والمبالغات الإسرائيلية في حجم الرد العسكري الوحشي ليس باعتباره معركة عسكرية مع جيش أو منظمات مقاومة فلسطينية بصرف النظر عن هويتها الفكرية والسياسية، بل تأتي في سياق محاولات هدم شرعية الكفاح الفلسطيني بأشكاله المشروعة للبقاء في أرضه. أي في الخريطة الجغرافية. ونسف الأساس القانوني لهذا البقاء. وذلك من طريق وصف هجوم السابع من أكتوبر وانهيار وحدات الجيش الإسرائيلي أمام تشكيلات شبه عسكرية فلسطينية في ساعات معدودة، باعتباره "حرب إبادة فلسطينية ضد إسرائيل"، وادعاءات أخرى ومقاربات لا تعني ولا تساوي الحبر الذي كتبت به. كل هذا انطلاقاً من نقطتين أساسيتين. الأولى - أن التاريخ لم يبدأ في السابع من أكتوبر. والثاني - أن إسرائيل لا تزال تسيطر على قطاع غزة بالكامل منذ عام ١٩٦٧ إلى اليوم، قبل ٧ أكتوبر وبعده. وتحوله إلى سجن كبير منذ عام ٢٠٠٧ على الأقل، وبقي منذ انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي والمستوطنات في خطة "فك الارتباط" عن غزة وشمال الضفة الغربية رسمياً "تحت الاحتلال". ولم توافق الأمم المتحدة على غير ذلك، وبقي الجيش الإسرائيلي مسيطراً بحراً وجواً وبراً وعلى سجل السكان فيه؛ لهذا تفرق إسرائيل الفلسطينيين والرأي العام بسلسلة أكاذيب من

نوع "أعطيناهم غزة وأطلقوا علينا الصواريخ"، علماً أن هذه الصواريخ لم تقتل من الإسرائيليين أحداً. وإن حدث فإنه الاستثناء. هناك صراع على الأرض وشرعية الرواية الفلسطينية وشرعية المطالبة الفلسطينية بإنهاء الاحتلال وتجسيد إقامة الدولة على أساس الحق التاريخي والتسوية التفاوضية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

استثمار نتنياهو في الانقسام

لم تؤيد إسرائيل انقلاب "حماس" عام ٢٠٠٧ لكنها اكتشفت عندما تولى بنيامين نتنياهو عام ٢٠٠٩ رئاسة الحكومة أن الانقلاب كرز في صندوقه الأسود، لأن نتنياهو قرر الانقلاب على اتفاق أوسلو، وتجاهل كلياً تفاهات أولية توصل إليها سلفه إيهود أولمرت مع الرئيس محمود عباس في شأن حل الدولتين. كانت تحتاج إلى فترة مفاوضات إضافية حتى يتم إجمال بقية عناصر التسوية. وهناك اعتقاد أن أولمرت أطيح به لأنه أكثر رؤساء حكومة إسرائيل اقترباً من التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين على أساس حل دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام.

المهم أن نتنياهو استخدم هذا الكنز لهدم شرعية الفلسطينيين ومطلب الدولة الفلسطينية، واستثمر بما فيه الكفاية في تغذية الانقسام، عبر دبلوماسية حقائق المال حتى

منع إقامة دولة أخرى غير إسرائيل غرب نهر الأردن.

هذه المعركة للأسف تواكبها معارك تضيف تحديات جديدة إلى هذا التحدي الخطر أمام إسرائيل المؤيدة بأعتى قوة دولية تتبنى كل ما ترسمه إسرائيل في حربها على الشرعية الفلسطينية.

حماس: أقوال لا تتطابق مع الأفعال

في الوضع الداخلي الفلسطيني، تتجاهل حركة حماس هذه الشرعية في سلوكها الفعلي، وتوافق في البيانات الرسمية عليها. وفي كل سلوكها العملي على الأرض كانت تعزز من إضعاف هذه الشرعية لصالح تكريس حكمها غزة والانسحاب من الولاية الفلسطينية نحو انفصال نهائي، وإيجاد مبرر وتأييد لمد "حكمها وسلطتها" إلى الضفة الغربية (خارج إطار مؤسسات الحكم الشرعية) إلى جانب عملها الدؤوب على توطين مصالح غير فلسطينية في فلسطين، انطلاقاً من مشاريع "الفصائل العشرة" قبل ثلاثين عاماً واندثاره مع "جبهة الإنقاذ" التي تداعت أيضاً تحت مشروع إقليمي لإفشال أول محاولة جديدة لتسوية مع إسرائيل بقيادة منظمة التحرير، لتستكمل حركتا حماس والجهاد الإسلامي عملياتهما العسكرية ضد قوات الاحتلال أثناء المفاوضات لإفشال هذه التسوية، لأهداف إقليمية قادتها آنذاك سورية وإيران.

السابع من أكتوبر، الذي سجل على اسمه كأكبر فشل عسكري وسياسي في تاريخ إسرائيل، باعتبار أن حقائب المال التي أوصلها موظفون من مكتبه إلى غزة كانت جزءاً من استعدادات حركة حماس لهجوم ٧ أكتوبر، وجزءاً من محاولات تغيير شرعية بشرعية أخرى، لم تنجح حتى الآن. على الرغم من مشاركة أطراف إقليمية أخرى في محاولات المس بالشرعية الفلسطينية وشرعية ولايتها القانونية في الضفة وغزة والقدس.

المعركة اليوم في جوهرها بعد حرب الإبادة هي على شرعية وجود الفلسطينيين في الخريطة. وإسرائيل لا تنقصها ذرائع للمضي قدماً في الحرب على هدم هذه الشرعية مع التغير الكبير في سياسات الإدارة الأميركية منذ تولي ترامب ولايته الثانية لجهة تجاهل أي حقوق للشعب الفلسطيني، خصوصاً الجوهرية المتعلقة بوجوده على أرضه. والتركيز على حقوق إسرائيل حتى لو كانت تتعلق بإطلاق بضعة عشرات من المحتجزين، في مقابل محاولة طرد نحو مليونين ونصف مليون مواطن فلسطيني من غزة، والتهديد بعمليات مشابهة في الضفة. لا نريد أن ندخل في تفاصيل المقترحات أو الإجراءات الإسرائيلية في كل ما يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني في الضفة من ممارسات وتشريعات وأحكام عسكرية تتعلق بحياته اليومية وصلته بأرضه من قانون القومية إلى

طوفان الأقصى والتطهير العرقي

تتأكد اليوم المخاوف من نتائج "طوفان الأقصى" الكارثية على الرغم من نجاح العملية في يومها الأول بمعناها العسكري، وتتأكد المخاوف من الهجوم على الشرعية الفلسطينية بمعناها العميق، أي المتعلق بالحق في الوجود على الخريطة. وتقع ثمرة "طوفان الأقصى" في الحزن الإسرائيلي إذا وظف الرئيس ترامب واستثمر المزيد من القوة بمعانيها المتعددة لدعم استكمال حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة. وكذا في فكرة التطهير العرقي باسمها الإسرائيلي "التهجير الطوعي". وقد تحولت الفكرة إلى خطة عملية تتحين الحكومة الإسرائيلية لبدء تنفيذها في غزة مقدمة لعمليات مشابهة في الضفة ومخيماتها التي تم تهجير ٤٠ ألف مواطن منها حتى الآن، ولا يعرف إلى الآن إن كانوا سيعودون إلى مخيماتهم بعد هدم العديد من البيوت والأحياء أم لا.

محاولات حركة حماس الحديث عن استعدادها ألا تكون جزءاً من حكم غزة في ما يسمى اليوم التالي دون التخلي عن سيطرتها على غزة لا تعني شيئاً سوى تعزيز المخاطر والتوقعات السيئة بفتح نافذة للإسرائيليين تسمح لهم بمواصلة حرب الإبادة وتطويرها إلى حرب تطهير عرقي.

السلطة والمسار القانوني

السلطة الفلسطينية في وضع لا تحسد عليه. وهي انطلاقاً من مسؤولياتها بذلت وتبذل جهوداً لمنع إسرائيل من ترتيب نتائج لحرب الإبادة على قطاع غزة كإعادة احتلاله و/أو تهجير سكانه، فتبنت سياسة هادئة لم تحظ بأي شعبية أمام صخب الادعاءات التي ثبت بطلانها وهُزمت في الواقع، والأخطر أنها (الادعاءات) وضعت الشعب الفلسطيني أمام تحديات تتعلق بوجوده على الخريطة الجغرافية. فعّلت السلطة الفلسطينية منذ البداية وفي ذروة حرب الإبادة المسار القانوني في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية (الذي تجمده الإدارات الأميركية وتمنع تنفيذ مخرجاته القانونية) وكذا في مؤسسات الأمم المتحدة. والمشاورات الثنائية مع عدد من الدول العربية الوازنة كمصر والسعودية والأردن التي وقفت بقوة ضد مشروع التهجير ومخاطره على القضية الفلسطينية والأمن الإقليمي للدول العربية.

شراكة فلسطينية - عربية

القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في ٢٠٢٥/٣/٤ رفضت فكرة التطهير العرقي الأميركية وردت بخطة إعادة إعمار غزة مع إبقاء سكانها على أرضهم. كذلك تبنت الخطة منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعها على

تحت عنوان إصلاح وتوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. هذه الكلمة التي يتستر خلفها كل دعاة هدم شرعية الفلسطينيين وكفاحهم من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية تكون مركز تطور جديد للشعب الفلسطيني على أرضه. ربما يكون معظم المشاركين ممن يعارضون المنظمة وبرنامجهما السياسي (وهو حق لهم ولكل فلسطيني) لكن المنظمين الذين يختفون تحت شعارات وحدوية براقة لا يربطون بين مؤتمريهم ومحاولات هدم الشرعية الفلسطينية تحت الشعارات نفسها.

وإذا كانوا لا يربطون، فهذه مشكلة أكثر ضرراً على حياة الشعب الفلسطيني ومستقبله والتحديات الخطرة التي يواجهها اليوم بسبب بريق الشعارات والادعاءات الكبيرة التي أعادت المنطقة كلها إلى عشرات السنين مذكرة بهزيمة عام ١٩٦٧. مع ذلك فهؤلاء يكررون أنفسهم ومحاولاتهم ومحاولات غيرهم التي أثارت غباراً... مجرد غبار يذكر بقوة المسيرة الفلسطينية وشرعيتها وجذورها في الأرض والخريطة.

الأكثر خطورة من عقد هذا المؤتمر في هذا التوقيت هو أن محاولات هدم الشرعية المنظمة وبرنامجهما يمكن أن تنجح لا سمح الله، لكن الشعب الفلسطيني يحتاج عشرات السنين لإعادة بناء شرعية دولية جديدة كما هو الواقع اليوم، هذا إذا استطاع؛ لأن هذه الشرعية تستند

مستوى وزراء الخارجية بعد القمة العربية، والحراك الذي سبقها بما في ذلك الحراك السعودي الذي تبني خيار تنفيذ حل الدولتين من خلال تشكيل ائتلاف دولي عقد ثلاثة لقاءات دولية لهذا الغرض ترافق مع تشديد السعودية على الرد على تصريحات ترامب الذي هدد الفلسطينيين بإيجاد مكان لجوء لسكان القطاع، وهي صياغات أقل تهديباً من حقيقتها: التطهير العرقي. في هذه القمة قدمت السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الدول العربية صيغة عملية لإعادة الإعمار من دون الوقوع في مطب من يحكم غزة لأن غزة فلسطينية ولن يحكمها غيرهم، أما المبررات الأخرى المتعلقة بوجود سلاح، فقالت القمة إن هناك أسباباً لوجود هذا السلاح وهناك حاجة لعلاج أسباب وجوده.

المؤتمر "الفلسطيني" الأول؟

أخيراً، في واحدة من فروع الحرب على الشرعية الفلسطينية أيضاً هناك إلى جانب قوى تريد هدم هذه الشرعية بحجج ضعفها و"فسادها الإداري أو المالي"، ومشاريع ممولة من مؤسسات ودول وقوى إقليمية، هناك أصحاب النيات الطيبة: من ناشطين ومتقنين ومناضلين سابقين في صفوف الفصائل الفلسطينية بمن فيهم قادة سابقون من حركة فتح وناشطون مستقلون عقدوا مؤتمراً في العاصمة القطرية الدوحة تحت اسم "المؤتمر الفلسطيني الأول".

لهذا وغيره، فإن مؤتمر الدوحة الأخير في النصف الثاني من شباط الماضي يوجه ضربة إضافية لجهود وقف حرب الإبادة، وإجهاض فكرة التطهير العرقي التي صارت خطة إسرائيلية للتنفيذ. وبالتأكيد فإن معظم المشاركين لا صلة لهم بهذه الأهداف، لكن الطريق إلى جهنم مبلطة بالنوايا الحسنة.

إلى كفاح طويل وتضحيات كبيرة قدمها الشعب الفلسطيني وأوصلت إلى اعتراف ١٤٩ دولة بحق الشعب الفلسطيني في دولة على أرضه واعتراف شعوب وبرلمانات كثيرة بهذا الحق. و فقط حكومات إسرائيل والإدارات الأميركية ترفض الاعتراف بصياغتين مختلفتين: الأولى تريد للشعب الفلسطيني التخلي عن تطلعاته القومية. والثانية ترى أن الوقت غير ملائم لحل الدولتين.

ورشة حوارية في معهد السياسات العامة "السلطة المتجددة": حول المفهوم وسياق استحضاره

تكون "مؤهلة" على الأقل - نظرياً - لهذه المهمة، عبر تحولها إلى "سلطة متجددة". في هذا الإطار، نظم معهد السياسات العامة في مقره برام الله بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥ ورشة حوارية تحت عنوان "السلطات المتجددة- أدوات للهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط"، ناقشت المفهوم وتوقيت "إيقاظه" وسياق طرحه وخلفياته، بغرض الإضاءة عليه من منظور فلسطيني، ضمن تركيز المعهد في هذا العدد من مجلة "سياسات" على أسئلة التمثيل السياسي ومخاطر شرخه، واستهداف الشرعيات الوطنية ومحاولة هدمها عبر ضرب مرجعياتها القانونية الدولية والشعبية والتاريخية، وأيضاً على مستوى الرواية والخطاب.

رام الله: يمثل طرح ما اصطلح على تسميته "السلطة المتجددة" أو "السلطات المتجددة"، أحد المفاهيم القديمة/الجديدة، التي دأبت دول المركز الغربي على طرحها، خدمةً لتصوراتها ورؤاها في التعاطي مع العديد من الملفات والقضايا الجيوسياسية على مستوى العالم. وفي ما يتعلق بالحالة الفلسطينية، تجدد تداول التسمية في شتى دوائر البحث والنقاش خلال العامين الأخيرين، وتحديداً في أعقاب هجوم "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، وما تلاه من طرح إسرائيلي أميركي حول اليوم التالي للحرب، والجهة المخولة استلام زمام الأمور في قطاع غزة، والحاجة إلى إحداث تغيير في واقع السلطة الفلسطينية، كي

مختلف بعض الشيء، حينما تحدث عن إعادة ترتيب الشرق الأوسط وفق مصالح أميركا وإسرائيل مع التركيز على التوازنات الجيوسياسية، بالاعتماد على التحالفات والتوازنات لإعادة تركيب المنطقة جيوسياسيا، الأمر الذي لا يختلف كثيرا عما قاله برنارد لويس.

• اتخذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مع تسلمه ولايته الثانية نهجاً ربما يمكن وصفه بـ"البراغماتي"، إذ خلط بين أفكار الاثنين، أي لويس وكيسنجر، اللذين كانا يتطلعان إلى رسم خريطة "الشرق الأوسط الجديد".

• جمع ترامب بين المقترحين باستخدام أدوات الضغط والتهديد لإعادة صياغة الشرق الأوسط برؤية إسرائيلية، وقد كان هذا واضحا في تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قبل مغادرته إلى واشنطن للقاء ترامب المُعاد انتخابه، الذي أعاد تكراره لاحقاً بالقول: "إن القرارات التي اتخذناها، غيرت الشرق الأوسط". وللتذكير فقد كان قد قال في ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣ "ما سنقوم به سيغير خريطة الشرق الأوسط"، وتزامن ذلك مع تصريحات ترامب بخصوص إفراغ قطاع غزة من سكانه وتملكه وتحويله إلى "ريفيرا"، ومن هنا تأتي أهمية بحث التحديات التي تواجهها في ظل هذه السياسات المعلنة،

جاء تنظيم الورشة بعد يوم واحد من حديث الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن تهجير أهالي القطاع، وشارك فيها أكاديميون، وباحثون، ومسؤولون سابقون في السلطة الوطنية، وأعضاء في مراكز أبحاث فلسطينية.

قدم د. محمد عودة تمهيداً للجلسة عبر سرد مستجدات استدعاء هذا المفهوم للساحة الفلسطينية، مركزاً على المنطلقات الآتية:

• في الإطار النظري، يتكرر طرح مفهوم "السلطة المتجددة" بين فترة وأخرى، والهدف من هذا المفهوم خدمة أجنادات الهيمنة الأميركية والإسرائيلية على حساب سيادة دول المنطقة واستقرارها، ومن الواضح أن ما حدث ويحدث في سورية ولبنان يأتي في هذا السياق.

• عند مراجعة بعض الأطر النظرية المتعلقة بـ"الشرق الأوسط الجديد"، يلاحظ أن الذي أسس لهذا المفهوم هو المُستشرق البريطاني الأميركي برنارد لويس، الذي تمحور طرحه حول أن أميركا عليها أن تعمل على تفكيك الشرق الأوسط وإعادة تركيبه، ورسم حدود جديدة له بناء على تقسيمات عرقية ودينية وطائفية، وقد قدم أولى أطروحاته هذه في ١٩٥٦-١٩٥٧، بعد العدوان الثلاثي على مصر.

• في سبعينيات القرن الماضي، عمد وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر إلى طرح مقترح مماثل، وإن كان من منظور

ترامب في اليوم الأول من دخوله البيت الأبيض، وتمثل في رفع "العقوبات" عن بعض المستوطنين الذين يمارسون اعتداءات سافرة في الضفة ودور الجيش الإسرائيلي في اقتحام المخيمات وحصار المدن والقرى؟

• وختاماً: إن محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، تفيد في كيفية مواجهة السلطة الوطنية الفلسطينية الضغوط الهادفة لإعادة تشكيلها وتحويلها إلى سلطة خانعة تابعة للكيان الإسرائيلي. فمن الأهمية بمكان، توضيح مفهوم "السلطة المتجددة" بأبعادها وأهدافها الخفية في سياق السياسة الأمريكية والسياسات الإقليمية والدولية، ودراسة تطبيقات هذا المفهوم على دول الشرق الأوسط، مع محاولة التركيز على الأمثلة الواقعية التي تخص الحالة الفلسطينية، والكشف عن ازدواجية المعايير واستعراض تناقضات السياسة الأمريكية، التي أصبحت واضحة للعيان في ما يتصل بهذه الازدواجية. ومن المهم التركيز على الواقع الفلسطيني الحالي في الضفة والقطاع كحالة محورية وطارئة، وبحث البدائل الوطنية والسبل الممكنة لبناء سياسات وطنية مستقلة تعزز السيادة، وتواجه التدخلات الخارجية، ومحاولة اقتراح آليات لتوحيد الجهود العربية في مواجهة سياسات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية.

من خلال التساؤلات التي نتطلع إلى إيجاد إجابات عنها ومن بينها:

- ما المقصود بـ"السلطة المتجددة" في السياق الأمريكي؟
- كيف تستخدم أميركا وإسرائيل والغرب شعارات الديمقراطية والتغيير كأدوات لإعادة صياغة الأنظمة السياسية؟
- كيف توفّق أميركا والغرب بين دعمهما الأنظمة الاستبدادية ودعوتها لتغييرها بأنظمة أخرى تحت مسميات حقوق الإنسان والأقليات؟
- ما هي الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمارسها أميركا؟ كما هو الحال في تعاملها مع الأردن ومصر، الذي تمثل بالتهديد بقطع المساعدات الأمريكية.
- ما هو الدور الذي يلعبه التدخل الأمريكي في إعادة تشكيل قطاع غزة؟ وما هي السيناريوهات المطروحة لإدارة القطاع؟ وهل يتوقف المشروع الأمريكي الإسرائيلي على تفريغ غزة فقط، أم له أغراض أخرى مثل الاستيلاء على مصادر الغاز، وتنفيذ مشروع "قناة بن غوريون"؟
- ما هي العلاقة بين مفهوم "السلطة المتجددة" والتطبيع؟
- ما مدى تأثير السياسات الأمريكية والإسرائيلية على المستوطنين في الضفة، خاصة بعد القرار التنفيذي الذي أعلنه

الطوباسي: ليس لدى الأميركيين ما يقدمونه

من جهته، قدم الكاتب والباحث مروان طوباسي محاضرة رئيسة في الورشة بدأها بالتأكيد على أنه لم تتوفر أدنى نية لدى الولايات المتحدة أن تسهم سياساتها الخارجية في معالجة القضية الوطنية الفلسطينية والوصول إلى حل عادل وفق الشرعية الدولية، وربما ذهب البعض من منطلقات برغماتية إلى محاولة استرضاء الأميركيين والذهاب إلى أبعد ما يكون على هذا الصعيد، لكن الأميركيين لم ولن يكون لديهم شيء يقدمونه في مسألة الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني.

ويمكن تلخيص محاضرة الطوباسي، بالآتي:

- عموماً، في تاريخنا الحديث كان للولايات المتحدة الأميركية دور رئيس في إعادة تشكيل الأنظمة السياسية في العالم والشرق الأوسط، سواء عبر التدخلات العسكرية المباشرة، أو دعم النخبة السياسية أو تبديلها، أو الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية، بمعنى الانقلابات. عندما نتناول مفهوم "السلطات المتجددة" بالمفهوم الأمريكي، نعني بذلك الأنظمة السياسية التي يعاد تشكيلها لتناسب والاستراتيجية الأميركية وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، هذه السلطات ليست بالضرورة حكومات جديدة كلياً، لكنها تخضع لإعادة هيكلة مستمرة،

مما يجعلها قابلة للتوجيه والتلاعب، بما يتناسب والسياسات الأميركية.

- لا يمكن فهم هذا المفهوم دون الرجوع إلى سياق تاريخي، فمنذ الحرب العالمية الأولى، رسمت القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، خرائط المنطقة وفق مصالحها، وقسمت الأراضي إلى دول لم تكن قائمة مسبقاً، وأسست أنظمة تتبعها سياسياً واقتصادياً. ولاحقاً ورثت أميركا هذا الدور، وأصبحت القوة المهيمنة التي تقود عمليات التغيير السياسي في المنطقة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم: هل تهدف أميركا إلى بناء أنظمة ديمقراطية حسب ادعاءاتها؟ أم أن الأمر يتعلق فقط بإيجاد سلطات متجددة تتحكم فيها لضمان مصالحها؟

- بمتابعة السياسة الأميركية في ما يخص الشرق الأوسط، نجد أنها سياسة انتقائية، فأينما توجد ديمقراطية لا تتعاون لتنفيذ المصالح الأميركية يتم هدمها، وأينما وجدت ديكتاتورية متعاونة يتم الإبقاء عليها. وعندما نتحدث عن السلطات المتجددة، فالمقصود بها الأنظمة التي لا تملك استقراراً حقيقياً ولا استقلالاً حقيقياً في رسم سياساتها الداخلية والخارجية، بل تبقى في حالة من التحولات الدائمة تحت الضغط الأميركي متعدد الأشكال.

- تمتاز الأنظمة السابق ذكرها بخصائص من بينها:
١. افتقادها إلى السيادة الكاملة: فهي دوماً مرهونة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية.
 ٢. ضعف مؤسساتها الوطنية: حيث تعتمد على النخب المدعومة أميركياً، بدلاً من الاعتماد على قوى وطنية مستقلة، وتغيب أشكال الديمقراطية وتحديد الانتخابات.
 ٣. قابليتها للاستبدال أو التعديل: حيث يمكن إضعاف قادتها أو استبدالهم حسب الحاجة.
 ٤. اعتمادها على التحالفات مع الغرب بدلاً من التوجه نحو استقلالية سياسية حقيقية، ومحاولة وضع عراقيل نحو جهودها للتوجه نحو الشرق، أي إلى الحضارة الشرقية، بما يشمل دولاً مثل روسيا.
- من الأمثلة على ذلك العراق بعد العام ٢٠٠٣، حيث تحولت السلطة من نظام مركزي قوي رغم ديكتاتوريته، إلى حكومة ضعيفة تعتمد على الدعم الأميركي والإيراني في آن واحد، وكل ذلك في ظل غياب مشروع عربي، حتى آل وضعنا إلى ما نحن عليه الآن في المنطقة العربية. والوضع في العراق، يتكرر في سورية، فما حصل فيها يعتبر فرضاً لنظام أمر واقع أتى به الأميركيون والأترك ضمن توافق مصالح، بالتوازي مع بعض المصالح الروسية.
- تحتاج أميركا لتنفيذ سياساتها في المنطقة إلى أدوات محلية، فمن سياسات جونسون للتوطين وإعادة رسم الخطوط الجيوسياسية، إلى سياسات كينسجر، كانت هناك أدوات، وهي على نوعين، أولهما حركة "الإخوان المسلمين" العالمية التي انطلقت في مصر، وتوسعت لاحقاً في العراق وسورية، وفي فلسطين أيضاً من خلال الفرع الفلسطيني للحركة، إلى أنظمة أخرى ارتضت لنفسها منذ البداية الدور الوظيفي، لأنها كانت دولاً ريعية تعتمد على الولايات المتحدة، وبالتالي كان مطلوباً أن تكون لها وظيفة معينة، وهذا ينطبق على العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط.
- عند الحديث عن السياسة الأميركية الانتقائية في دعم الأنظمة والتغيير، فإن أحد أهم الجوانب في تعامل أميركا مع الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط هو ازدواجية المعايير، إذ إنها لا تدعم الديمقراطية بشكل مطلق، وإنما تستخدمها أداة لتحقيق مصالحها، كالإتيان بأنظمة تتوافق مع السياسات الأميركية، وبالنسبة للأدوات الأميركية لإعادة تشكيل السلطة المتجددة في إطار فهم الشرق الأوسط، يمكن الإشارة إلى أنه لإعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحها، تعتمد أميركا على مجموعة من الأدوات، من بينها:
١. العقوبات الاقتصادية والسياسية التي تستخدم للضغط على الحكومات

"الشرق الأوسط الجديد"، بالضرورة يخدم الرؤية الإسرائيلية لتقسيم المنطقة.

- كانت هذه القضية دوماً في قلب المشاريع الأمريكية لإعادة تشكيل المنطقة، خدمةً لتفوق إسرائيل كمشروع استعماري صهيوني، فهناك فكر صهيوني، هو أحد المحددات التي تشكل الفكر السياسي الأمريكي، وجزء من الفكر السياسي الأوروبي، وتحديدًا اليمين الشعبوي الذي يفخر بصلاته مع نتنياهو، وهذا هو الانقلاب الحاصل في السياسة الأمريكية نحو الفاشية الجديدة.

- "السلطات المتجددة" ليست نموذجاً ديمقراطياً حقيقياً، بل هي أنظمة ضعيفة يتم التحكم بها، وتوجيهها لتحقيق مصالح القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، والسؤال الذي يجب أن نطرحه اليوم: كيف يمكن لشعوب المنطقة أن تواجه هذه السياسات؟ الوعي السياسي هو الخطوة الأولى تجاه ما يجري اليوم، إزاء محددات العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، والتخوف من أن تفرض علينا "السلطة المتجددة" في فلسطين تحت مسميات السلطة الوطنية. لا يوجد من يرغب فلسطينياً بالتوافق مع السياسات الأمريكية، لأن ما يطرح الآن هو مشروع "إسرائيل الكبرى"، الذي يشمل بالإضافة لتهجير غزة وبيعها... الاستيطان في الضفة أو ضمها.

- إن من يرى مجريات الأمور والسياسة

أو السلطات التي لا تجري في مسار المصالح الأمريكية، وهو ما لا ينفصل عن دعم انقلابات أو حركات احتجاجية كما حدث في سورية، وقبلها دول مثل اليونان وقبرص، وأميركا اللاتينية وفق خطة "كونترا"^١، والآن يحاولون تطبيق "كونترا"^٢ في الشرق الأوسط كما أسميتها.

٢. إعادة إنتاج بعض النخب السياسية، فهناك بعض النخب التي ترى الولايات المتحدة أنها تتناسب مع محاولة خدمة هذه المصالح، حتى في مجتمعنا، فهي تستثمر في شخصيات معارضة ومعتدلة وتدفعها لتكون البديل.^٣

٣. تحفيز الصراعات الطائفية والإثنية، كما هو حاصل اليوم في الواقع السوري والعراقي وغيرهما.

- لا يمكن فهم هذا المخطط دون الإشارة إلى الدور الذي يلعبه كيان الاحتلال الإسرائيلي كحليف استراتيجي لأميركا، من خلال إدراك ما هي المحددات التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة، فهناك قيم تتشابه بينهما، إذ إنهما قائمتان على التمييز العنصري والتطهير العرقي، من هنا فإن هناك تماهياً دينياً مع المسيحية الصهيونية والإنجيليين المتجددين، بالتالي من الصعب جداً أن يحدث اختراق على هذا الصعيد، وبذلك فإن مشروع

- جغرافية بين الضفة والقطاع، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.
- ترتيب البيت الداخلي، استنادًا إلى الرؤية والمصلحة الفلسطينية، وإعادة استنهاض حركة فتح ودورها الوطني.
 - بناء علاقات جديدة مع الدول المناهضة للسياسات الأميركية من منطلق فهم عمق التحالف الأميركي الإسرائيلي، وتوسيع دائرة العمل والتواصل مع الدول المعروفة بمساندتها الحق الفلسطيني.
 - إتاحة المجال للشباب للمشاركة السياسية وصنع القرار، وتجديد هياكل المؤسسات الفلسطينية.
 - إعادة النظر في عمل الدبلوماسية الرسمية وأدائها، والاهتمام بالدبلوماسية الرقمية.
 - الحذر من إمكانية استخدام شعارات براءة مثل الديمقراطية للمس بحقوق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة والتدخل في شؤونها.
 - الاستعداد لمواجهة تحديات ستفرض نفسها، مثل تداعيات تفكيك "الأونروا"، والمخيمات.
 - عدم الاستهانة بخطر التهجير، فـ "الشرق الأوسط الجديد" على ما يبدو جاهز لهذا السيناريو في ظل الواقع العربي المريع.

الأميركية ومسارها عليه أن يستقرئ ما يدور، لذا علينا أن نبنى سياسة تعتمد على رؤية واضحة للمشروع الوطني، وهذا هو الأهم في مواجهة موضوع "السلطات المتجددة" وتداعياتها في الجوانب المختلفة.

- فما هي الرؤية الخاصة بالمنظمة؟ حتى تتمكن من المواجهة علينا ترتيب بيتنا الداخلي، ليس في إطار البحث عن بديل للمنظمة، وإنما في أن تعود إلى اكتساب مكانتها كقائدة للتحرك الوطني الفلسطيني.

نقاش وتوصيات

- شهدت الورشة في ختامها مداخلات متنوعة من الحضور، وقد فرض اقتراح ترامب اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم نفسه على النقاش، الذي تضمن مجموعة من التوصيات والمقترحات:
- بعث الحياة السياسية في المنظمة ومؤسساتها ودوائرها، وإجراء انتخابات عامة في فلسطين، والعمل بكل السبل لاستعادة الولاية الفلسطينية على قطاع غزة.
 - بلورة إستراتيجية جديدة للمقاومة الشعبية وتفعيلها لإعادة الاعتبار لحضورها في المشهد الفلسطيني.
 - إطلاق حوار وطني للاتفاق على قواسم مشتركة بحيث تكون القدس قبلة الجميع، والعمل على تحقيق وحدة

منظمة التحرير ودورها: ثقل المتغيرات الدولية مضافاً للتحديات الداخلية

د. محمد كمال أبو عمشة*
يزن الفقها**

الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال فرض شروط مسبقة للحوار مع الجانب الإسرائيلي. ساهم ذلك في تقليص خيارات المنظمة الإستراتيجية وإضعاف قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة تلبي المطالب الوطنية. أما في الجانب الاقتصادي، فقد تمثل التحدي الأكبر في الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي المشروط بالتزامات سياسية، مما قيد قدرة المنظمة على تحقيق الاستقلال المالي وتنفيذ برامجها التنموية. كما تأثرت موارد منظمة التحرير المالية بالأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وهو ما أجبرها على إعادة ترتيب أولوياتها وإيجاد مصادر تمويل بديلة لضمان

١. مقدمة الدراسة:

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية تحديات داخلية وخارجية أدت إلى إضعاف قدرتها على إدارة الأزمات بفعالية، حيث أثرت هذه التحديات المتشابكة على صياغة إستراتيجياتها وتحركاتها على الصعيدين الداخلي والدولي. تضمنت تلك التحديات أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، دفعت المنظمة للتعامل مع واقع معقد يتطلب استجابات متعددة الأبعاد. فعلى الصعيد السياسي، تعرضت منظمة التحرير لضغوط كبيرة فرضتها التحالفات الإقليمية ومواقف

* جامعة فلسطين التقنية-خضوري.

** جامعة فلسطين التقنية-خضوري.

متوازناً ومبتكراً، يضمن مواجهة الضغوط الدولية دون التفريط بالحقوق الوطنية، ويعزز التنمية الداخلية كوسيلة أساسية للسمود. ورغم الظروف القاسية، عملت المنظمة على الحفاظ على توازن دقيق بين الواقع السياسي والاقتصادي الصعب وبين تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال، مما يؤكد ضرورة الاستمرار في تعزيز الوحدة الوطنية والاستقلالية الاقتصادية لضمان الاستدامة في مواجهة المستقبل.

٢. مشكلة الدراسة:

تواجه منظمة التحرير الفلسطينية تحديات متشابكة تعيق جهودها نحو إصلاح بنيتها التنظيمية وتعزيز قدرتها على إدارة الأزمات، حيث تتداخل العوامل الداخلية مع الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية (زواوي، ٢٠١٧). تتطلب هذه التحديات إصلاحات شاملة لا تقتصر على معالجة القضايا الداخلية كالفساد أو أزمة القيادة، وإنما تشمل أيضاً كيفية التعامل مع التأثيرات الدولية التي تحد من فاعلية الإصلاحات (توام، ٢٠٢٠).

تشير مراجعة الدراسات السابقة إلى وجود فجوة بحثية، حيث ركزت معظم الدراسات على الجوانب الداخلية للإصلاح دون تحليل عميق لتأثير المتغيرات الدولية. على سبيل المثال، تناولت دراسات مثل "مسارات" (٢٠١٣)

استمرارية دورها في دعم صمود الشعب الفلسطيني، مع المحافظة على مبادئها الوطنية. كما انعكس الوضع الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية بشكل عام، حيث أدى ذلك إلى زيادة حدة الفقر والبطالة وتدهور الخدمات الأساسية، وهو ما صعب مهمة المنظمة في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني.

من الناحية الاجتماعية، ظهرت تحديات عميقة أثرت على التماسك الداخلي والدعم الشعبي اللذين تعتمد عليهما المنظمة لتنفيذ إستراتيجياتها. فقد أدى تصاعد الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية إلى إضعاف الوحدة الوطنية، مما انعكس سلباً على قدرة منظمة التحرير على مواجهة الضغوط الخارجية. إضافة إلى ذلك، أثرت الحملات الإعلامية الدولية الموجهة ضد المنظمة على صورتها في المجتمع الدولي، مما قلل من قدرتها على حشد الدعم للقضية الفلسطينية. كما شكلت التغيرات الديموغرافية والتحولات في البنية الاجتماعية تحدياً إضافياً تطلب من المنظمة الاستجابة له بفعالية لتعزيز تماسك المجتمع وإعادة بناء الثقة بين الشعب والقيادة. وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، في ظل هذه التحديات المتشابكة، أمام اختبار صعب، يتمثل في قدرتها على إدارة الأزمات مع الحفاظ على مبادئها الوطنية وتطلعات الشعب الفلسطيني. وهذا تطلب نهجاً إستراتيجياً

١. ما أثر التحديات الخارجية والداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على احتواء الأزمات؟

٢. ما أثر التحديات الخارجية والداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تغيير مسار الأزمات؟

٣. ما أثر التحديات الخارجية والداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تفتيت الأزمات؟

٣. أهمية الدراسة:

تحمل الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية بارزة. من الناحية النظرية، تسلط الضوء على تأثير التحديات الداخلية والخارجية على الجهات الفاعلة غير الدولية، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، مما يسهم في تطوير إطار نظري لفهم ديناميكيات الصراع الدولي. كما تتيح الدراسة إمكانية المقارنة مع تجارب أخرى في مناطق صراع مماثلة، مما يثري الأدبيات الحالية ويعزز بناء نظرية شاملة حول التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في سياقات الصراع.

أما من الناحية التطبيقية، فتقدم الدراسة توصيات تسهم في تحسين إستراتيجيات إدارة

و"برهم" (٢٠٠٧) القضايا الداخلية وقدمت مقترحات لإعادة الهيكلة، لكنها أغفلت الأبعاد الدولية. كما ركزت دراسة "موسى" (٢٠١١) على الإصلاح الإداري الداخلي دون مناقشة تأثير الضغوط الخارجية، بينما أوضحت دراسة "الهوراني ونوفل وآخرون" (٢٠٠٦) أهمية الإصلاح الشامل لكنها لم تربط بين الديناميكيات الدولية والتحديات المحلية.

أما الدراسات الدولية مثل Barakat & Amouri (2022) و (2023) HUMEID فقد تناولت دور الدبلوماسية الفلسطينية، لكنها لم تقدم تحليلاً للعلاقة بين الديناميكيات الدولية وبنية المنظمة الداخلية. هذا القصور في الربط بين الجوانب الداخلية للإصلاح وتأثير المتغيرات الخارجية يكشف عن الحاجة لدراسة تكاملية تتناول هذا التفاعل لفهم العوائق والدعم الممكن للإصلاحات (توام، ٢٠٢٠) و (الزعانين، ٢٠٢١).

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الذي يركز على مدى تأثير العوامل الداخلية والدولية على جهود إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتعزيز قدرتها على إدارة الأزمات بفعالية.

ما أثر التحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على إدارة الأزمات (احتواء الأزمة، تغيير المسار، تفتيت الأزمة)؟

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

٥. فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة الرئيسة في:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على إدارة الأزمات (احتواء الأزمة، تغيير المسار، تفتيت الأزمة).

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على احتواء الأزمات.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تغيير مسار الأزمات.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تفتيت الأزمات.

٦. الدراسات السابقة:

يستعرض الباحث الدراسات السابقة حيث

الأزمات داخل منظمة التحرير وتطوير جهودها الدبلوماسية لمواجهة التحديات الدولية بفعالية. كما تسهم في زيادة وعي المجتمع الدولي والإقليمي بالتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، بما يدعم تطوير إستراتيجيات تعاونية ومستدامة تعزز من صمود منظمة التحرير وتدفع نحو تحقيق أهدافها الوطنية.

٤. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على إدارة الأزمات (احتواء الأزمة، تغيير المسار، تفتيت الأزمة).

الأهداف الفرعية:

١. تحليل أثر التحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على احتواء الأزمات.

٢. دراسة أثر التحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تغيير مسار الأزمات.

٣. تقييم أثر التحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تفتيت الأزمات.

تم تقسيمها إلى جزأين، هما الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، على النحو الآتي.

١/٦ . الدراسات السابقة العربية

تناولت دراسات عربية موضوعات أساسية تتعلق بالحوكمة وإدارة الأزمات في السياق الفلسطيني. أشارت دراسة جعفر (٢٠١٧) إلى أهمية التخطيط الإستراتيجي في التخفيف من الأزمات، مؤكدةً الحاجة إلى رؤية واضحة وأهداف محددة لتحسين إدارة الأزمات على المستوى المؤسسي. أما دراسة عبید وربايعة (٢٠٢٠) فركزت على تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني، موضحةً دور الشفافية والمساءلة في تعزيز الأداء المؤسسي.

من جانبها، تناولت دراسة الكبيجي (٢٠١٩) دور الحوكمة في الحد من الفساد، مشيرة إلى التأثير الإيجابي لذلك على قدرة المؤسسات الفلسطينية على مواجهة التحديات الدولية. كما أظهرت دراسة "مسارات" (٢٠١٣) الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تعزيز قدرتها على التفاعل مع المتغيرات السياسية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تطرقت دراسة موسى (٢٠١١) إلى تطور القيادة الفلسطينية في مواجهة الأزمات الوطنية، موضحة أهمية تعزيز الدعم السياسي الداخلي والدولي في هذا السياق.

٢/٦ . الدراسات السابقة الأجنبية

ساهمت الدراسات الأجنبية في تقديم رؤى أعمق حول موضوع الحوكمة والدبلوماسية. ركزت دراسة Humeid (2023) على دور منظمة التحرير الفلسطينية في تأسيس أسس الدبلوماسية الفلسطينية، وبيّنت كيف تمكنت المنظمة من تحقيق إنجازات دبلوماسية سبقت إعلان الدولة. وبالمثل، تناولت دراسة Barakat & Amouri (2022) العلاقة الغامضة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، مشيرة إلى تحديات التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بعد قرار الأمم المتحدة منح فلسطين صفة الدولة المراقبة.

في سياق آخر، درست (Mahoudeau 2021) التحديات المتعلقة بالحكم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ببيروت، حيث استُخدمت شكاوى السكان بشأن فشل الحكم كوسيلة احتجاجية للتعبير عن مطالبهم. أما دراسة Zarychta et al. (2020)، فسلطت الضوء على تأثير اللامركزية على تحسين حوكمة قطاع الصحة في هندوراس، مشيرة إلى أن النظم اللامركزية التي تديرها منظمات غير حكومية أدت إلى دافعية أعلى بين العاملين مقارنةً بالنظم المركزية.

من جهة أخرى، ركزت دراسة Johnson (2021) على الكفاءات القيادية ودورها في إدارة الأزمات، وتوصلت إلى أن القيادة الكفؤة تسهم

تعزز التفكير في نماذج مرنة يمكنها التكيف مع تحديات البيئة الفلسطينية. دراسة Zarychta et al تتيح فرصة لفهم كيفية تأثير الهياكل الإدارية المختلفة على تحفيز الموظفين، وهي تُبرز أهمية اللامركزية كنهج يزيد الفعالية، مما يمكن أن يكون ذا صلة بتحسين أداء المؤسسات الفلسطينية.

تضيف الدراسات مثل Johnson و Jung، و Kang & Choi أبعاداً قيادية وتنظيمية، مشيرة إلى أهمية القيادة التمكينية والمهارات في تعزيز التغيير التنظيمي والقدرة على الاستجابة للأزمات. يمكن أن تطبق هذه المفاهيم لتحسين إدارة الأزمات في المؤسسات الفلسطينية.

بالمجمل، تتقاطع هذه الدراسات لتقدم فهماً متكاملاً لسبل تطوير مؤسسات فلسطينية قوية قادرة على الصمود وإدارة الأزمات بفعالية، مما يُمثل دعماً قوياً لصانعي القرار لتعزيز إستراتيجياتهم التنظيمية في مواجهة المتغيرات الدولية.

٧. منهجية الدراسة:

في هذا الجزء، يوضح الباحث المنهجية التي تم اعتمادها لتحليل التفاعلات والعلاقات السببية بين المتغيرات في الدراسة. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي الذي يتيح جمع كمية مناسبة من البيانات لدعم الأبحاث، وفقاً لما أشار إليه (Hair Jr et al. 2016). تم تحديد

إيجابياً في تعزيز فعالية الاستجابة للأزمات. فيما أوضحت دراسة Jung, Kang & Choi (2020) العلاقة بين القيادة التمكينية وسلوك المخاطرة والالتزام بالتغيير التنظيمي، لافتةً إلى أن تعقيد المهام يمكن أن يعزز أثر القيادة التمكينية.

٣/٦. التعقيب على الدراسات:

تقدم الدراسات السابقة رؤى عميقة لفهم كيفية إدارة الأزمات والحوكمة في السياقات المعقدة مثل منظمة التحرير الفلسطينية. تعكس دراسة Humeid أهمية الدبلوماسية المبتكرة لمنظمات التحرير، مما يظهر دورها في منح الشرعية للحقوق الوطنية. يُمكن استلهام دروس من هذا البحث لتطوير سياسات أكثر شمولية وداعمة للمؤسسات غير الدول. دراسة Barakat & Amouri تبرز التحدي التمثيلي الذي تواجهه منظمة التحرير، خاصة في ظل التطورات السياسية الأخيرة. هذه الرؤية تعزز من ضرورة وضوح العلاقة بين الكيانين (المنظمة والدولة) لإرساء قاعدة تمثيلية متينة. أما دراسة Mahoudeau فتناقش تعقيدات الحوكمة في مخيمات اللاجئين كظاهرة عالمية. يمكن استخلاص أهمية تصميم نظم حوكمة واضحة لتجنب تضارب الجهات الفاعلة الذي يُعقد إدارة المخيمات. هذه الاستنتاجات

العلاقة بين المتغيرات على شكل فرضيات، واستخدمت الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات. بعد تحليل النتائج، تم عرض الحلول المناسبة بناءً على التحليل.

١.٧. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في جوانب عدة: البشر، اقتصرت الدراسة على العاملين في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية. المكانية، أجريت في الضفة الغربية بفلسطين. الزمانية، تمت في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. المفاهيمية، ركزت على المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية وإدارة الأزمات (مثل احتواء الأزمة، تفتيت الأزمة، تغيير مسار الأزمة).

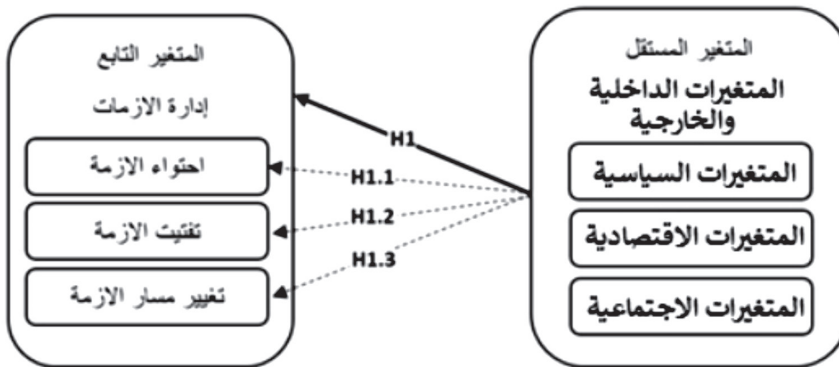
٢.٧. مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة الموظفين في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة، البالغ عددهم ١٢٤٧ موظفاً وموظفة حسب الإحصائيات. تم تحديد عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية بحيث بلغ عدد أفراد العينة ٢٩٤ فرداً على الأقل، بناءً على جداول (Bougie & Sekaran (2019).

٣.٧. نموذج الدراسة:

تم تصميم نموذج الدراسة اعتماداً على الأبعاد الآتية للتحديات الرئيسة: المتغير المستقل يشمل المتغيرات الداخلية والخارجية مثل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما المتغير التابع يتعلق بإدارة الأزمات، مع تبني أبعاد مثل احتواء الأزمة، تفتيت الأزمة، وتغيير مسار الأزمة.

يبين الشكل رقم (١) النموذج المستخدم في الدراسة على النحو الآتي:



شكل رقم (١): أنموذج الدراسة

٤/٧. أداة الدراسة:

الجدول (١): معاملات الثبات لمحاوَر أداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
المتغيرات السياسية	١٠	٠,٨٤٤
المتغيرات الاقتصادية	١٠	٠,٨٣٨
المتغيرات الاجتماعية	١٠	٠,٩٠٣
التحديات الداخلية والخارجية	٣٠	٠,٩٤٨
احتواء الأزمة	٦	٠,٨٥٦
تفتيت الأزمة	٦	٠,٩٠٤
تغيير مسار الأزمة	٦	٠,٩٠٥
إدارة الأزمات	١٨	٠,٩٥٥

(إعداد الباحث باستخدام برنامج Spssv22)

استندت هذه الدراسة إلى الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتم تصميمها بناءً على مراجعة الدراسات السابقة. تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يحتوي على ٣ أسئلة عن المعلومات الشخصية لأفراد العينة، الجزء الثاني يتضمن ٣٠ سؤالاً يتعلق بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه منظمة التحرير، والجزء الثالث يحتوي على ١٨ سؤالاً حول إدارة الأزمات. تمت مراجعة الاستبانة وتحكيمها من محكمين مختصين، والتأكد من صدق الأداة باستخدام رأي المحكمين في مدى توافق الأسئلة مع هدف الدراسة.

٥/٧. صدق وثبات الأداة:

للتأكد من صدق الأداة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين لتقييم وضوح الأسئلة وملاءمتها المجال المدروس. بناءً على اقتراحاتهم، تم تعديل الأداة لضمان قياسها المتغيرات المطلوبة بدقة، وحساب معامل ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لقياس اتساق الأداة في قياس المفهوم عبر مختلف الفقرات. إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا تفوق ٠,٧، فإن الأداة تعتبر موثوقة. وبذلك، تم ضمان صدق وثبات الأداة، مما يعزز دقة النتائج الناتجة عن الدراسة.

أظهرت نتائج جدول (١) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تراوحت بين ٠,٨٣٨ و ٠,٩٥٥، مما يشير إلى ثبات عالٍ. بلغ معامل الثبات الكلي لمتغير التحديات الداخلية والخارجية ٠,٩٤٨، ولإدارة الأزمة ٠,٩٥٥، مما يعزز موثوقية الأداة ويجعلها قابلة للاستخدام في البحث العلمي، خاصة في الدراسات الاقتصادية والإنسانية.

٦-٧. إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفقاً للخطوات الآتية:

١. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية: حيث تم تصميم الأداة بشكل دقيق بناءً على أهداف الدراسة ومتغيراتها.

البيانات وتحليلها، تم استخراج النتائج، ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، وفي النهاية تم اقتراح التوصيات المناسبة بناءً على النتائج المستخلصة.

٧/٧. المعالجات الإحصائية

بعد جمع إجابات أفراد العينة، تم ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم SMART PLS 4 ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار نموذج الدراسة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات ما يلي:

٢. تحديد أفراد عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للمعايير المناسبة التي تضمن تمثيل المجتمع المستهدف.
٣. توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة واسترجاعها: قام الباحث بتوزيع (٣٠٠) استبيان على أفراد العينة، وتم استرجاع (٢٩٥) استبياناً، مما أسفر عن معدل استرداد بلغ (٩٨,٣٪).
٤. تحليل البيانات باستخدام برامج إحصائية: تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وبرنامج SmartPLS4 لاستخراج النتائج وتحليلها بشكل دقيق.
٥. استخراج النتائج وتحليلها: بعد جمع

الجدول رقم (٢): الإجراءات الإحصائية

الوصف	الإجراء الإحصائي
تحليل النموذج القياسي	
- الاتساق الداخلي - التشبعات (Factor Loading)	الصدق التقاربي (Convergent validity)
- ثبات المقياس - الموثوقية المركبة (Composite Reliability - CR)	
- متوسط التباين المفسر (Average Variance Extracted - AVE)	
- يتم التحقق باستخدام معيار (Fornell and Larcker 1981)	الصدق التمايزي (Discriminant validity)
تحليل النموذج الهيكلي	
- قياس مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع.	معامل التفسير (R2)
- تحديد مدى تأثير كل متغير على النموذج الكلي.	حجم التأثير (f2)
- التحقق من صحة أو نفي الفرضيات البحثية.	اختبار الفرضيات
اختبار جودة نموذج الدراسة	
- قياس قدرة النموذج على التنبؤ بالمرجات.	جودة التنبؤ (Q2)
- التحقق من ملاءمة النموذج الإحصائي لبيانات الدراسة.	جودة المطابقة (Goodness of Fit - GoF)

٨. الدراسة التطبيقية:

في هذا الفصل، تم تحليل البيانات التي تم جمعها من عينة مكونة من ٢٩٥ موظفاً وموظفة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية باستخدام استبيان معد لهذا الغرض. تم عرض نتائج التحليل للتحقق من صحة الفرضيات في نموذج الدراسة المقترح، باستخدام منهجية المعادلات الهيكلية (SEM) عبر برنامج التحليل الإحصائي المتقدم Smart-PLS4.

١٨. الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (٣) المتغيرات الديموغرافية لهذه الدراسة

جدول رقم (٣): المتغيرات الديموغرافية

المتغير الديموغرافي	العدد	النسبة المئوية
الجنس		
ذكر	٢٠٧	٧٠,١٧%
أنثى	٨٨	٢٩,٨٣%
الخبرة العملية		
أقل من ٥ سنوات	١٢	٤,٠٧%
٥- أقل من ١٠ سنوات	٤٧	١٥,٩٣%
أكثر من ١٠ سنوات	٢٣٦	٨٠,٠٠%
المؤهل العلمي		
دبلوم	٢٧	٩,١٥%
بكالوريوس	٨١١	٢٧٤,٩٢%
دراسات عليا	٨٧	٢٩,٤٩%

يعرض الجدول رقم (٣) خصائص العينة الديموغرافية التي تتضمن الجنس، الخبرة العملية، المؤهل العلمي. تُظهر البيانات أن نسبة الذكور تشكل ٧٠,١٧٪ من العينة، بينما الإناث يمثلن ٢٩,٨٣٪. ثم إن الغالبية العظمى من العينة (٨٠٪) لديهم خبرة عملية تزيد على عشر سنوات. وفي ما يتعلق بالمؤهل العلمي، ٩٢,٤٩٪ من الأفراد يحملون شهادة بكالوريوس، في حين أن حاملي الدراسات العليا يمثلون ٢٩,٤٩٪. هذه التوزيعات تشير إلى أن العينة تهيمن عليها فئة الذكور وذوي الخبرة العالية والتأهيل العلمي المرتفع، مما قد يؤثر على نتائج الدراسة.

٢٨. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الرئيسية

تم استخدام المعايير الآتية في تقييم درجة تطبيق الأبعاد حسب متوسطها الحسابي وذلك وفقاً للجدول رقم (٤):

منخفضة	متوسطة	كبيرة
١-٢,٣٣	٢,٣٤-٣,٦٧	أكبر من ٣,٦٧

أولاً: الإحصاء الوصفي لأبعاد التحديات الداخلية والخارجية لمنظمة التحرير

جدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لمتغير التحديات الداخلية والخارجية

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التحديات الداخلية والخارجية
مرتفع	١,١٦٤	٤,٠٥٣	المستوى الكلي لبعده المتغيرات السياسية
مرتفع	١,١٩٢	٤,٠٦٦	المستوى الكلي لبعده المتغيرات الاقتصادية
مرتفع	١,٢٥٥	٣,٩٢٧	المستوى الكلي لبعده المتغيرات الاجتماعية
مرتفع	١,٢٠٤	٤,٠١٥	المستوى الكلي لمتغير التحديات الداخلية والخارجية
منخفض	٠,٧٩٥	٢,١٩٤	المستوى الكلي لبعده احتواء الأزمة
منخفض	٠,٧٦٥	٢,٠٨٠	المستوى الكلي لبعده تفتيت الأزمة
منخفض	٠,٨٤١	٢,٣٣٢	المستوى الكلي لبعده تغيير مسار الأزمة
منخفض	٠,٨٠١	٢,٢٠٢	المستوى الكلي لمتغير إدارة الأزمات

احتواء الأزمة أظهرت قصوراً ملحوظاً، خاصةً في التخطيط للطوارئ بمتوسط (١,٩٥٥). تفتيت الأزمة سجل أداءً متواضعاً، مع تحديات في تجزئة المشاكل بمتوسط (١,٧٥٣). أما تغيير مسار الأزمة، فحقق أداءً أفضل نسبياً من خلال الابتكار بمتوسط (٢,٦٦٩)، رغم ضعف المرونة في تعديل الإستراتيجيات (١,٩٠٣). تعكس هذه النتائج الحاجة لتحسين التخطيط، وتعزيز المرونة، والابتكار في إستراتيجيات الأزمات.

٣/٨. التحليل الإحصائي:

يتم التحليل باستخدام برنامج Smart-PLS4 على مرحلتين: الأولى هي تحليل النموذج القياسي لتحديد العلاقات بين المتغيرات وقياس صدق وثبات الأداة، بينما الثانية هي تحليل

يوضح الجدول رقم (٥) التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه منظمة التحرير مصنفة إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية. أظهرت النتائج أن القيود الإسرائيلية على حرية التنقل تشكل العائق الأكبر سياسياً بمتوسط (٤,٣١٨)، بينما يعد نقص التمويل أبرز تحدٍ اقتصادي بمتوسط (٤,٢٩٩). اجتماعياً، التحديات الدولية تظهر بأعلى تأثير بمتوسط (٤,٠٧٨). تشير هذه الأبعاد الكلية إلى تأثير كبير ومتنوع لهذه التحديات على قدرات المنظمة، مما يستلزم إستراتيجيات متعددة لمعالجتها بفعالية.

يظهر الجدول رقم (٣) ضعفاً عاماً في إدارة الأزمات لدى منظمة التحرير، بمتوسط حسابي منخفض (٢,٢٠٢). إستراتيجيات

النموذج الهيكلي لفحص العلاقات السببية وتقييم تأثيراتها، مما يساعد على التحقق من صحة البيانات وتحقيق أهداف الدراسة.

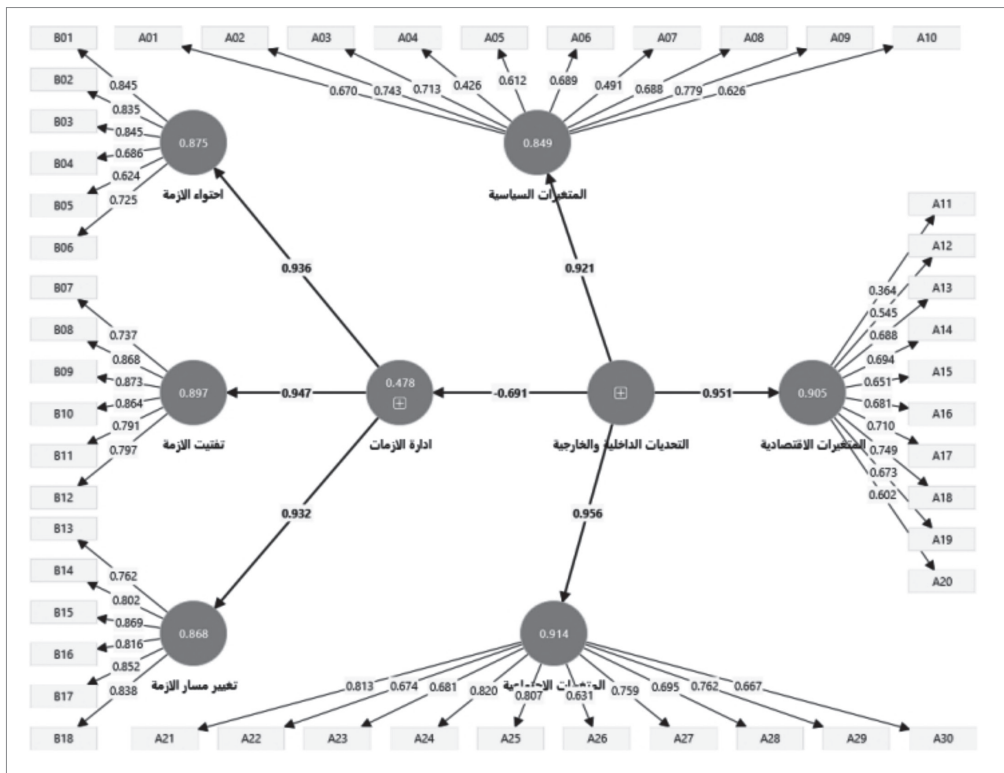
٤/٨. تحليل النموذج الخارجي أو القياسي (Measurement Model)

يتناول تحليل النموذج القياسي تقويم الصدق البنائي الذي يشمل الصدق التقاربي والصدق التمايزي، حيث يعكس الصدق البنائي مدى تمثيل عناصر المقياس للبناء النظري المقصود، ويتم التحقق من ذلك من خلال اتساق العناصر وموثوقية المقياس، إلى جانب تمييز المتغيرات عن بعضها، ويعد برنامج Smart-PLS4 أداة فعالة لتحليل هذه المؤشرات وتوضيحها.

٤/٨. تحليل النموذج الخارجي أو القياسي (Measurement Model)

يتناول تحليل النموذج القياسي تقويم الصدق

شكل رقم (٢) النموذج القياسي ويظهر قيم التشعبات



١/٤/٨. الصدق التقاربي

تم قياس الاتساق الداخلي للنموذج من خلال اختبار تحميل العبارات، حيث أظهر التحليل أن أداة الدراسة المكونة من ٤٨ سؤالاً تتطلب استبعاد الأسئلة (A04، A07، A11) لانخفاض قيم التشعب الخاصة بها (Bougie & Sek-aran, 2019)، بينما تجاوزت بقية الأسئلة القيم المطلوبة، مما يثبت صلاحيتها للاستخدام.

١/٤/٨. الصدق التقاربي

تم قياس الاتساق الداخلي للنموذج من خلال اختبار تحميل العبارات، حيث أظهر التحليل أن أداة الدراسة المكونة من ٤٨ سؤالاً تتطلب

أظهرت النتائج أن الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات تجاوزت القيمة المقبولة، حيث تراوحت بين (٠,٨٥٠) و(٠,٩٥٨)، مما يعكس مستوى عالياً من التناسق الداخلي واستقرار الأداة. كما أظهرت قيم متوسط التباين المستخرج أن جميع المتغيرات فاقت الحد الأدنى المقبول (٠,٥٠)، حيث كانت أعلى القيم في متغيري "تفتيت الأزمة" و"تغيير مسار الأزمة" (٠,٦٧٨ و ٠,٦٧٩ على التوالي)، مما يشير إلى قدرة جيدة على تفسير التباين، بينما كانت أدنى القيم في المتغيرات الاقتصادية (٠,٥٤٩) والاجتماعية (٠,٥٣٩)، لكنها تبقى ضمن المستوى المقبول.

٢/٤/٨. الصدق التمايزي Discriminant Validity

يشير معيار الصدق التمايزي Discriminant Validity إلى "درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض أو بمعنى آخر، أن كل متغير يمثل نفسه ولا يمثل غيره من المتغيرات، وذلك من أجل التأكد من أن المتغيرات المستخدمة غير مكررة".

يعد معيار Fornell and Larcker (1981) أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المعادلات الهيكلية لتقييم الصدق التمايزي بين المتغيرات الكامنة، حيث يعتمد على مقارنة الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج لكل متغير مع الارتباطات بين هذا المتغير والمتغيرات الأخرى. يثبت تحقيق الصدق التمايزي أن المتغيرات الكامنة تقيس المفاهيم المستهدفة بدقة واستقلالية.

أما في ما يتعلق بالموثوقية المركبة ومتوسط التباين المستخرج، فإن الموثوقية المركبة تُعد مقياساً لتقييم استقرار الأداة وتناسقها الداخلي بين المؤشرات المستخدمة لقياس المتغيرات الكامنة، وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تتمتع بمستوى عالٍ من الموثوقية، مما يعكس قدرة الأداة على قياس المفاهيم المستهدفة بدقة. كذلك، يُستخدم متوسط التباين المستخرج لتقييم الصدق التقاربي من خلال قياس مدى قدرة المؤشرات على تفسير التباين في المتغيرات الكامنة، وأظهرت النتائج أن أكثر من ٥٠٪ من التباين في المؤشرات تم تفسيره بوساطة المتغيرات الكامنة، مما يشير إلى أن الأداة تتمتع بصدق تقاربي جيد.

جدول (٦): الموثوقية المركبة ومتوسط التباين المستخرج

المتغير	الموثوقية المركبة	متوسط التباين المستخرج
المتغيرات السياسية	٠,٨٥٩	٠,٥٩٥
المتغيرات الاقتصادية	٠,٨٥٠	٠,٥٤٩
المتغيرات الاجتماعية	٠,٩٠٩	٠,٥٣٩
التحديات الداخلية والخارجية	٠,٩٥٣	٠,٥٠٩
احتواء الأزمة	٠,٨٧١	٠,٥٨٥
تفتيت الأزمة	٠,٩٠٧	٠,٦٧٨
تغيير مسار الأزمة	٠,٩٠٦	٠,٦٧٩
إدارة الأزمات	٠,٩٥٨	٠,٥٦٩

التمييزي في النموذج، مما يؤكد أن المتغيرات لا تتداخل مفرطاً وتمثل مفاهيمها بوضوح.

٥/٨. تحليل النموذج الهيكلي Structural Model

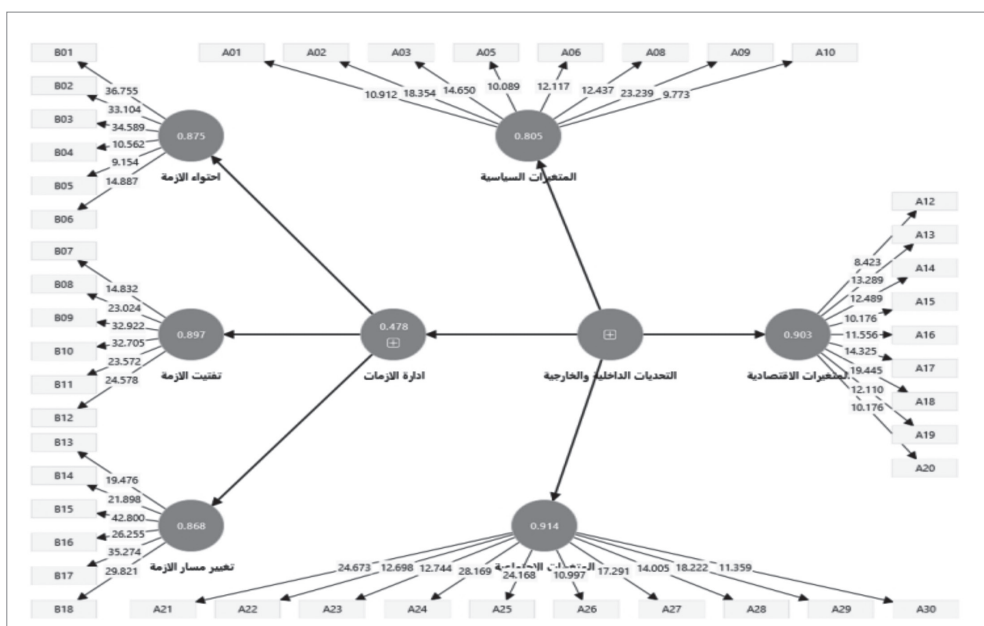
بعد التحقق من صلاحية الصدق التقاربي والتمييزي للنموذج القياسي، تم الانتقال إلى تقييم النموذج الهيكلي من خلال تحليل قدراته التنبؤية ودراسة العلاقات بين المتغيرات. شملت عملية التقييم استخدام معايير مثل معامل التفسير لتحديد نسبة التباين المفسر، وحجم التأثير لتقدير أهمية العلاقات بين المتغيرات، ومعامل المسار لاختبار فرضيات الدراسة (Bougie & Sekaran, 2019).

الجدول رقم (٧): معيار Fornell-Larcker

التحديات الداخلية والخارجية	إدارة الأزمات
التحديات الداخلية والخارجية	٠,٥٧٩
إدارة الأزمات	٠,٥٥٥

يوضح الجدول رقم (٧) أن الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج للمتغيرات، مثل القيمة (٠,٦٠١) لمتغير "إدارة الأزمات"، يتفوق على الارتباطات مع المتغيرات الأخرى مثل (٠,٥٥٥). تشير هذه النتائج إلى تحقيق الصدق

الشكل رقم (٣) النموذج الهيكلي



أخرى، أظهرت جودة التنبؤ (Q^2) قدرة إيجابية للنموذج على التنبؤ بقيم "إدارة الأزمات" المستقبلية، حيث بلغت (0,477)، مما يشير إلى كفاءة النموذج في التنبؤ بالنتائج بشكل مقبول.

٦/٨. اختبار الفرضيات

بعد التحقق من قيم كل من معامل التفسير (R^2) وحجم الأثر (f^2) وجودة التنبؤ (Q^2)، تم اختبار فرضيات الدراسة وفقاً للطريقة الآتية.

معامل التفسير (R^2) يعكس قدرة النموذج على تفسير التباين في المتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة، حيث أظهرت النتائج أن النموذج يفسر 47,8% من التباين في "إدارة الأزمات"، مما يشير إلى تفسير معقول لكنه يحتاج إلى تحسين. أما حجم الأثر (f^2) فقد أظهر أن تأثير "التحديات الداخلية والخارجية" على "إدارة الأزمات" كان كبيراً جداً بقيمة (0,915)، مما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين. من جهة

الجدول (٨): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الرقم	الفرضية	معامل المسار	متوسط العينة	الانحراف المعياري	قيمة (T)	قيمة (P)	النتيجة
H1	التحديات الداخلية والخارجية ← إدارة الأزمات	0,691-	0,692-	0,032	21,710	0,000	معنوية
H1.1	التحديات الداخلية والخارجية ← احتواء الأزمة	0,650-	0,654-	0,035	18,691	0,000	معنوية
H1.2	التحديات الداخلية والخارجية ← تغيير مسار الأزمة	0,658-	0,661-	0,037	17,746	0,000	معنوية
H1.3	التحديات الداخلية والخارجية ← تفتيت الأزمة	0,659-	0,663-	0,031	21,126	0,000	معنوية

* معنوية عند ($\alpha \leq 0.01$) ** معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الشكل رقم (٤,٣) والشكل رقم (٤,٤) والجدول رقم (٤,١٥) أن معامل المسار بين "التحديات الداخلية والخارجية" و"إدارة الأزمات" بلغ (-0,691)، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \leq p = 0.000$)، ثم إن قيمة (t) كانت ($1.96 \leq 21.710$). وهذا يشير إلى قبول الفرضية

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الخارجية والداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على إدارة الأزمات (احتواء الأزمة، تغيير المسار، تفتيت الأزمة).

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تغيير مسار الأزمات. يتبين من الشكل رقم (٤,٥) والشكل رقم (٤,٦) والجدول رقم (٤,١٦) أن معامل المسار بين "التحديات الداخلية والخارجية" و"تغيير مسار الأزمة" بلغ (-٠,٦٥٨)، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($p = 0.000 \leq 0.05$) ثم إن قيمة (t) كانت ($1.96 \leq 17.746$). وهذا يشير إلى قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تغيير مسار الأزمات. كما يظهر أن هذا الأثر سلبي، مما يعني أنه كلما زادت هذه التحديات، انخفضت قدرة منظمة التحرير على تغيير مسار الأزمة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تفتيت الأزمات. يتبين من الشكل رقم (٤,٥) والشكل رقم (٤,٦) والجدول رقم (٤,١٦) أن معامل المسار بين "التحديات الداخلية والخارجية" و"تفتيت الأزمة"

التي تنص على أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة الأزمات (احتواء الأزمة، تغيير المسار، تفتيت الأزمة). كما يظهر أن هذا الأثر سلبي، مما يعني أنه كلما زادت هذه التحديات، انخفضت قدرة منظمة التحرير على إدارة الأزمات.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الخارجية والداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على احتواء الأزمات. يتبين من الشكل رقم (٤,٥) والشكل رقم (٤,٦) والجدول رقم (٤,١٦) أن معامل المسار بين "التحديات الداخلية والخارجية" و"احتواء الأزمة" بلغ (-٠,٦٥٠)، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($p = 0.000 \leq 0.05$) ثم إن قيمة (t) كانت ($1.96 \leq 18.691$). وهذا يشير إلى قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على احتواء الأزمات. كما يظهر أن هذا الأثر سلبي، مما يعني أنه كلما زادت هذه التحديات، انخفضت قدرة منظمة التحرير على احتواء الأزمة.

على الابتكار وتطبيق تقنيات جديدة تساعد على تحويل مسار الأزمات لصالحها.

٥. التحديات الخارجية والداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) تؤثر سلباً على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على إدارة الأزمات بشكل عام، بما في ذلك احتواء الأزمات، وتغيير مسارها، وتفتيتها.

١٠. التوصيات

بناء على النتائج السابقة تم اقتراح التوصيات الآتية:

١. تعزيز المرونة الإستراتيجية للمنظمة من خلال تشكيل فرق عمل متعددة التخصصات تكون قادرة على تحليل الأزمات بشكل شامل وتقسيمها إلى أجزاء أصغر قابلة للإدارة، هذا سيسمح للمنظمة بتخصيص الجهود والموارد بشكل مركز على معالجة كل جزء من الأزمة بشكل منفصل، مما يزيد من فعالية إستراتيجياتها في السيطرة على الأزمات.
٢. تطوير آليات داخلية تتيح توزيع الموارد بسرعة وفعالية داخل منظمة التحرير، بحيث يمكن تخصيص الموارد الضرورية للأجزاء الأكثر حساسية وتأثيراً من الأزمة، هذه الآليات تساعد على تسريع استجابة منظمة التحرير وتقليل التأثيرات السلبية للأزمات قبل أن تتفاقم.

بلغ (-، ٦٥٩)، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($p = 0.000 \leq 0.05$)، ثم إن قيمة (t) كانت ($1.96 \leq 21.126$). وهذا يشير إلى قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تفتيت الأزمات. كما يظهر أن هذا الأثر سلبي، مما يعني أنه كلما زادت هذه التحديات، انخفضت قدرة منظمة التحرير على تفتيت الأزمة.

٩. النتائج

- يمكن مما سبق تلخيص نتائج الدراسة بالنقاط الآتية:
١. تواجه منظمة التحرير الفلسطينية تحديات كبيرة في إدارة الأزمات، بما في ذلك ضعف في التخطيط للطوارئ وعدم الكفاءة في تفتيت الأزمات إلى أجزاء قابلة للإدارة.
 ٢. هناك قصور في مرونة منظمة التحرير لتعديل إستراتيجياتها بما يتناسب مع تطور الأزمات، مما يزيد من مخاطر التعرض لأزمات معقدة أو متكررة.
 ٣. من الضروري أن تقوم منظمة التحرير بمراجعة إستراتيجياتها الحالية لتحسين إدارة الأزمات، بما في ذلك تحسين خطط الطوارئ وزيادة مرونتها في الاستجابة للتغيرات.
 ٤. يجب على منظمة التحرير تعزيز قدرتها

٦. تطوير شبكات تعاون مع مؤسسات مالية دولية ومحلية لتأمين مصادر تمويل إضافية يمكن الاستفادة منها في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تحد من قدرة منظمة التحرير على إدارة الأزمات، يجب أن تسعى منظمة التحرير إلى تنوع مصادر تمويلها لضمان الاستقرار المالي وتوفير الموارد اللازمة للتعامل مع الأزمات بشكل فعال.

٧. العمل على تعزيز استقلالية القرار السياسي من خلال بناء علاقات دولية قائمة على المصالح المشتركة، بدلاً من الاعتماد على أطراف خارجية تفرض شروطاً قد لا تتماشى مع مصالح منظمة التحرير، يتطلب هذا تنوع التحالفات السياسية والدبلوماسية لضمان حرية أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الأزمات.

٨. مواصلة الاستثمار في تطوير القدرات البحثية والتحليلية داخل منظمة التحرير لتمكينها من الحصول على فهم أعمق للأزمات التي تواجهها، يتضمن ذلك إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في إدارة الأزمات تعمل بالتعاون مع مراكز دولية، لإجراء دراسات مقارنة وتطوير أدوات وتحليلات جديدة تمكن منظمة التحرير من التعامل مع الأزمات بطرق مبتكرة وفعالة تتناسب مع خصوصيات الوضع الفلسطيني.

٣. الاستثمار في تطوير قدرات القيادات داخل منظمة التحرير عبر برامج تدريب مستمرة تهدف إلى تحسين مهارات إدارة الأزمات واتخاذ القرارات الحاسمة، ينبغي أن تكون هذه التدريبات مصممة خصيصاً لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية التي قد تعرقل عمليات اتخاذ القرار، مما يمكن القيادات من التحرك بمرونة وفعالية في ظل الظروف الصعبة.

٤. تعزيز قدرة منظمة التحرير على التنسيق مع الجهات الدولية والمحلية لتقليل التدخلات الخارجية التي قد تعرقل جهود إدارة الأزمات، يجب على منظمة التحرير العمل على بناء شبكات تعاون قوية مع هذه الجهات لضمان توافق المصالح وتجنب تضاربها، مما يسهل تنفيذ إستراتيجيات تفتتت الأزمات بشكل أكثر فعالية.

٥. تحسين قنوات الاتصال مع المجتمع المحلي لضمان دعم وتفاعل إيجابي مع القرارات التي تتخذها منظمة التحرير أثناء إدارة الأزمات، هذا يتطلب التواصل الفعال والمستمر مع الجمهور لشرح القرارات والإجراءات المتخذة، مما يقلل من الضغوط الاجتماعية ويساعد على تنفيذ الإستراتيجيات الضرورية لاحتواء الأزمات.

قائمة المصادر والمراجع References

أولاً: المراجع العربية

١. أبو ليلي، هنادي والشوابكة، خالد (٢٠١٧). المرونة الإستراتيجية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٤)، العدد (١)، ص ٧-٤٩.
٢. برهم، عبد الله، ٢٠٠٧م، "إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية الهيكلية والبرنامج"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
٣. توام، رشاد. (٢٠٢٠). النظام الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (٣/٢٠٢٠) وحدة القانون الدستوري، جامعة بيرزيت، فلسطين.
٤. توام، رشاد. (٢٠٢١). المجلس الوطني الفلسطيني والمعركة الانتخابية المسكوت عنها، جمعية القانونيين الفلسطينيين، سلسلة هنري كتن لدراسات القانون العام (٢/٢٠٢١)، بيرزيت، فلسطين.
٥. جعفر، يونس إبراهيم. (٢٠١٧)، أثر التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات
٦. حمدي، خالد وليد (٢٠٢٠)، أثر القيادة الإبداعية في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
٧. الحوراني، محمد، ونوفل، أحمد وآخرون، ٢٠٠٦م، نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، ط ١، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.
٨. الزعانين، رزق موسى. (٢٠٢١). حركة حماس وموقفها من المشروع الوطني الفلسطيني، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ٩(٢٧)، ٢٧-٥٦.
٩. زاوي، سعاد. (٢٠١٧). دور منظمة التحرير الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (١٩٦٤-١٩٧٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للأستاذية. الجزائر.
١٠. السهلي، حمد عبد الله طرجم (٢٠٢٠)، دور إستراتيجيات إدارة الأزمات في تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية الحكومية: دراسة حالة على وزارة المالية

٢٠١٣م، إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين: رام الله.

١٦. المطير، ابتسام بنت عبد الرحمن بن عبد العزيز (٢٠٢٢). واقع إدارة الأزمات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ظل جائحة كورونا (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٧. موسى، أشرف، (٢٠١١)، "الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الرشيد"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس / أبو ديس، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

18. Alas, R., & Gao, J. (2012). Introduction to *Crisis Management*. In *Crisis Management in Chinese Organizations* (pp. 18-): Springer.
19. Barakat, M., & Amouri, Y. (2022). Who is representing the Palestinian People: The Palestine Liberation Organization or the State of Palestine? The Aftermath of United Nations General Assembly Resolution 6719/. *Arab Law Quarterly*, 1(aop), 130-.
20. Bhaduri, R. M. (2019). Leveraging culture and leadership in crisis management. *European Journal of Training and Development*.

- القطرية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان الأهلية، الأردن.
١١. عبيد، شاهر، ربابعة، سائد، ٢٠٢٠م، "درجة تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية وأهم معيقاتها"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، (ع: ١٢، م: ٥)، ص ١٢-٢٧، رام الله.
١٢. عمرو، ثائر فتحي حسين. (٢٠١٦). منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس - أبو ديس، فلسطين.
١٣. الكبيجي، رولا، (٢٠١٩)، "دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس / أبو ديس، فلسطين.
١٤. كراجه، لوريس مفيد وعريقات، إسماعيل. (٢٠٢٢). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية، المجلة العربية للإدارة، ٢(٤٥)، ١-١٥.
١٥. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات،

-
28. PLO. (2024). Palestinian Liberation Organization. Retrieved from <https://www.plo.ps/>
29. Prayag, G. (2018). Symbiotic relationship or not? Understanding resilience and crisis management in tourism. *Tourism Management Perspectives*, 25, 133-135.
30. Wut, T. M., et al. (2021). Crisis management research (1985–2020) in the hospitality and tourism industry: A review and research agenda. *Tourism Management*, 85, 104307.
31. Zamoum, K., & Gorpe, T. S. (2018). Crisis management: A historical and conceptual approach for a better understanding of today's crises. In *Crisis Management-Theory and Practice*: IntechOpen.
32. Zarychta, A., et al. (2020). Public sector governance reform and the motivation of street-level bureaucrats in developing countries. *Public Administration Review*, 80(1), 75-91.
21. Booth, S. A. (2015). *Crisis management strategy: Competition and change in modern enterprises*: Routledge.
22. Coombs, W. T., & Laufer, D. (2018). Global crisis management—current research and future directions. *Journal of International Management*, 24(3), 199-203.
23. Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. *Journal of marketing research*, 18(1), 39-50.
24. George, D. (2003). *SPSS for windows step by step: A simple study guide and reference, 17.0 update*, 10/e: Pearson Education India.
25. Hair Jr, J. F., et al. (2016). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*: Sage publications.
26. Humeid, M. (2023). The Role of the Palestine Liberation Organization in Establishing the Foundations of Palestinian Diplomacy.
27. Mahoudeau, A. (2021). "Who is responsible about our lives?": "Failing" governance and mobilizations in the Palestinian refugee camps of Beirut. *Journal of Urban Affairs*, 43(6), 816-830.

انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية: مقاربة تكاملية بين الدبلوماسية الرسمية والعامّة والتسويق السياسي وموروث الدبلوماسية الثورية

د. عبدالله النجار*

خطاب دبلوماسي موحد، ترافقه متابعة حثيثة لتحقيق الأهداف المرجوة. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى تبني إستراتيجيات شاملة ومستديمة تستند إلى إطار قانوني ودبلوماسي متين يكفل حماية الحقوق الفلسطينية وتعزيز مكانة فلسطين الدولية.

وفي موازاة ذلك، تلعب الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) دوراً محورياً في دعم الجهود الدبلوماسية الرسمية، حيث تُوظف كأداة فعالة في التسويق السياسي (Nation Branding) لتعزيز صورة فلسطين على المستوى الدولي وكسب التأييد والدعم لقضيتها في المحافل العالمية. وقد اعتمدت المؤسسة السياسية الفلسطينية على هذه المقاربة عبر توظيف آليات

مقدمة

مقاربة دبلوماسية بين الرسمي والعام والانخراط الدولي وتعزيز الهوية الوطنية يشكّل انضمام فلسطين إلى المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ركيزة أساسية ضمن الإستراتيجية السياسية والدبلوماسية الهادفة إلى تعزيز الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وضمان حقوقها المشروعة. وفي هذا السياق، تُعد الدبلوماسية الرسمية (Official Diplomacy) إحدى الأدوات المركزية في تثبيت الحضور الفلسطيني على الساحة الدولية، وهو ما يستلزم نضالاً سياسياً وقانونياً متواصلاً، إضافةً إلى بناء تحالفات إستراتيجية وصياغة

* رئيس تحرير مجلة سياسات.

قرار الانضمام؟ وأخيراً سوف نستعرض المعايير التي تضعها فلسطين لتحديد الأولويات للانضمام للمنظمات والمعاهدات الدولية. وفي إطار التوصيات سيتم استعراض أهم المنظمات الدولية التي يُنصح أن تنضم إليها دولة فلسطين لاحقاً. ويمكن تفصيل هذه العملية على النحو الآتي:

أولاً: موروث منظمة التحرير الفلسطينية في إطار التكامل والتوظيف

نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية (دولة فلسطين)، بصفتها إحدى المؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، في توظيف إرث المنظمة السياسي والدبلوماسي العريق لتعزيز مكانتها العالمية والانضمام إلى المنظمات الدولية؛ وقد استندت هذه الجهود إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، إضافةً إلى ما تتمتع به من سجل نضالي وسياسي ودبلوماسي طويل في الساحة الدولية. ويأتي هذا النهج في إطار تكامل الأدوار بين المنظمة والسلطة الفلسطينية، حيث تواصل المنظمة دورها السياسي والدبلوماسي، بينما تتولى السلطة المهام الفنية والإدارية المتعلقة بالعضوية في المنظمات الدولية، مما يعزز الحضور الفلسطيني على الساحة الدولية ويدعم تطلعاته نحو تحقيق حقوقه المشروعة. ومن أبرز طرق الاستفادة:

الاتصال والتأثير الدبلوماسي لإبراز الرواية الفلسطينية وتعزيز مكانتها في الأوساط الدولية. علاوةً على ذلك، شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، رافعة أساسية لدعم هذا المسار، حيث أسهم إرثها السياسي والدبلوماسي الطويل في تمهيد الطريق أمام السلطة الفلسطينية لتوسيع نطاق انخراطها في النظام الدولي. وقد أتاح هذا الموروث فرصة الاستفادة من العلاقات والتحالفات التي أرسنتها المنظمة على مدار العقود الماضية، مما عزز قدرة فلسطين على الاندماج في المؤسسات والمنظمات الدولية، وساهم في دعم مساعيها نحو تحقيق اعتراف أوسع بحقوقها الوطنية والسيادية. في هذه الورقة، سوف نتناول تقديمياً توضيحياً للتفريق بين المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتحليلاً شاملاً لأهم المضامين والإستراتيجيات التي ركزت عليها دولة فلسطين في جهودها للانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكيف يمكن قياس مدى نجاح أو فشل هذه الجهود؟ وكذلك كيف تمكنت السلطة من الاستفادة من إرث منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها الدولية؟ وما هي أهمية وفوائد انضمام فلسطين للمنظمات والمعاهدات الدولية إضافةً إلى التحديات والمخاطر؟ ومدى تأثير السياق الدولي والعوامل المؤثرة في اتخاذ

والمنظمات، في إطار حشد التأييد للانضمام إلى المنظمات الدولية، وقد لعبت السفارات والممثلات الفلسطينية حول العالم التي كانت تابعة للمنظمة دوراً محورياً في جهود الدبلوماسية الفلسطينية.

- **الاستفادة من الإرث القانوني والسياسي**
استخدمت الموثيق والقرارات الدولية التي صادقت عليها وتبنتها منظمة التحرير الفلسطينية - مثل قرارات الأمم المتحدة التي اعترفت بها ككيان سياسي- لدعم طلبات انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية.

ثانياً: الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية ومسار الانضمام إلى المنظمات الدولية: الإستراتيجيات والتحديات

- **التحضير القانوني والسياسي**
أ. **الإطار القانوني**
الاستفادة من وضع دولة فلسطين القانوني بعد حصولها على صفة "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ مما يعزز شرعيتها الدولي، والعمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية وتقديمها كجزء من الملفات المرفقة بطلبات الانضمام؛ لدعم مشروعية المطالب الفلسطينية.

ب. **التحضير الدبلوماسي**
توظيف السفارات والممثلات الفلسطينية في العالم لحشد الدعم والتأييد لطلبات الانضمام، والتنسيق مع الدول الصديقة،

- **استثمار الاعتراف الدولي المسبق بمنظمة التحرير الفلسطينية**

حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف دولي واسع منذ سبعينيات القرن الماضي، وهو ما يمكن استثماره لتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية في المنظمات الدولية، فعضوية فلسطين بصفة مراقب في الأمم المتحدة عام (٢٠١٢) جاءت نتيجة نضال دبلوماسي بدأته منظمة التحرير الفلسطينية منذ خطاب ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٧٤).

- **توظيف الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة باسم منظمة التحرير الفلسطينية**

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، مثل اتفاقيات جنيف، التي استخدمتها السلطة الفلسطينية كأساس قانوني لدعم انضمام فلسطين للمنظمات الدولية. إضافة إلى أن عضوية المنظمة المميزة في بعض الهيئات الدولية مثل حركة عدم الانحياز والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من التجمعات الدولية؛ عززت فرص السلطة الفلسطينية في نيل الدعم الدولي.

- **استخدام علاقات المنظمة الدبلوماسية**
واصلت السلطة الوطنية الفلسطينية، أيضاً، العمل والبناء على العلاقات التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية مع العديد من الدول

مع التهديدات أو العقوبات الأميركية - الإسرائيلية الناتجة عن الانضمام، وتعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية لضمان موقف موحد يدعم التوجه نحو المنظمات الدولية.

- تسويق الرواية الفلسطينية

توظيف الإعلام الدولي لإبراز أهمية انضمام فلسطين كوسيلة لدعم العدالة والسلام، وإطلاق حملات دولية تهدف إلى توعية الشعوب بحقوق الشعب الفلسطيني وأهمية دعم انضمام فلسطين للمنظمات الدولية.

- المتابعة والمشاركة الفاعلة

استثمار العضوية بعد الانضمام:

المشاركة الفاعلة في أنشطة المنظمات

تقديم المبادرات التي تدعم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، والاستفادة من الأدوات القانونية التي توفرها هذه المنظمات للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وإدارة العلاقات مع الأعضاء الآخرين لضمان تحقيق المصالح الفلسطينية.

ثالثاً: أهمية انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية وفوائده:

يحقق انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية فوائد عدة على الأصعدة السياسية والقانونية والدبلوماسية، بالإضافة إلى تعزيز حضور القضية الفلسطينية على المستوى

خاصة الدول العربية والإسلامية ودول حركة عدم الانحياز لتأمين الأصوات الداعمة.

- بناء تحالفات دولية

إقامة شراكات إستراتيجية مع الدول المؤثرة في المنظمات الدولية، مثل الدول الأعضاء في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتفعيل دور الجاليات الفلسطينية في الخارج للتأثير على حكومات الدول المضيقة ودعم القرارات المؤيدة لفلسطين، والانخراط في التكتلات الإقليمية للحصول على دعم إقليمي قوي.

- اختيار المنظمات بعناية

أ. الأولويات الإستراتيجية

التركيز على المنظمات ذات التأثير المباشر على القضية الفلسطينية، على سبيل المثال لا الحصر: المحكمة الجنائية الدولية، لمحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب، ومنظمة اليونسكو، لحماية التراث الفلسطيني، ومنظمة الصحة العالمية، لدعم حقوق الفلسطينيين في الرعاية الصحية، وهذا ينطبق على بقية المنظمات الدولية.

ب. التوقيت

تقديم طلبات الانضمام في أوقات سياسية مناسبة، حيث تكون البيئة الدولية أكثر تقبلاً ودعماً للقضية الفلسطينية.

- إدارة التحديات السياسية

تطوير إستراتيجيات دبلوماسية للتعامل

الدولي، ويمكن استعراض أهم هذه الفوائد على النحو الآتي:

١) تعزيز الاعتراف الدولي بدولة فلسطين:

يعزز انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية الاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة وقادرة على المشاركة في المجتمع الدولي بشكل مستقل، وهذا الاعتراف يساهم في تقوية الموقف الفلسطيني في أي مفاوضات سياسية أو قانونية مع إسرائيل وغيرها من الدول، وممثلة على ذلك في عام ٢٠١٢، عندما حصلت فلسطين على صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، زاد عدد الدول التي اعترفت بها كدولة، بما في ذلك العديد من الدول الأوروبية واللاتينية. وهذا منحها إمكانية لتعزيز علاقاتها الرسمية مع العديد من الدول في مجالات التنمية والتعليم والصحة.

٢) الوصول إلى المؤسسات القانونية الدولية لتقوية الحماية الدولية للحقوق الفلسطينية:

انضمام فلسطين إلى مؤسسات قانونية مثل المحكمة الجنائية الدولية (ICC) يعطيها القدرة على تقديم قضايا ضد جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، وهذه الخطوة تمنح الفلسطينيين وسيلة قانونية لمحاسبة إسرائيل دولياً على الممارسات غير القانونية مثل الاستيطان وهدم المنازل، ثم إن الانضمام إلى منظمة الأمم

المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وغيرها من المنظمات الحقوقية يعزز حماية التراث الثقافي الفلسطيني ويضمن الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في المنتديات الدولية، ويسهل التعاون مع المؤسسات الدولية لتعزيز جهود حماية التراث الثقافي والحقوق التعليمية للشعب الفلسطيني، وفي العام ٢٠١١، عندما انضمت فلسطين إلى منظمة (اليونسكو)، استطاعت أن تسجل مواقع فلسطينية مثل "كنيسة المهد" في بيت لحم كمواقع تراث عالمي، وبالتالي حمايتها من الانتهاكات الإسرائيلية.

٣) إحداث توازن في الديناميكيات الإسرائيلية الفلسطينية وزيادة الضغط الدولي على إسرائيل:

يعيد انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية توازن القوى في المواجهة السياسية والقانونية مع إسرائيل، ويمكّن فلسطين من استخدام المنظمات الدولية كأداة للمساءلة وإثارة القضايا على المستوى العالمي، وتحدي الاستيطان ومواجهة السياسات الإسرائيلية التي تسعى لتقويض الحل السياسي العادلة.

عزز انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية من قدرتها على استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية لفرض مساءلة إسرائيل عن أفعالها، وهذا مثل ضغطاً على المستوى السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي

وعلى المستوى الدولي؛ وهذه الخطوة من شأنها أن تجبر المجتمع الدولي على التعامل مع القضية الفلسطينية بجدية أكبر.

٤) تحسين القدرة على التعاون الدولي والحصول على المساعدات التنموية:

في إطار تطوير المنظومة الوطنية في مجال اختصاص المنظمات الدولية التي تم الانضمام إليها، استطاعت فلسطين الاستفادة من البرامج التنموية والمساعدات التقنية التي تقدمها هذه المنظمات، مما منحها فرصاً أوسع للمشاركة في مبادرات مثل البرامج الصحية، التعليمية، أو الزراعية التي تديرها المنظمات وهذا عزز قدرة الحكومة الفلسطينية على تحسين ظروف حياة المواطنين في الأراضي الفلسطينية.

٥) تعزيز شرعية القضية الفلسطينية الدولية:

ساعد الانضمام إلى المنظمات الدولية في إبقاء القضية الفلسطينية حاضرة على أجندة المجتمع الدولي ومواصلة الدعم العالمي لفلسطين وهذا أضاف طابعاً من الشرعية الدولية على المطالب السياسية والقانونية، خاصة في القضايا المتعلقة بالحدود والقدس وحق العودة.

مثال: انضمام فلسطين إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق الإنسان يعزز موقفها من المطالبة بتطبيق القانون الدولي الإنساني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك حقها في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية.

٦) تعزيز العمل الجماعي مع الدول الأخرى:

يمنح الانضمام إلى المنظمات الدولية فلسطين منصة للتعاون مع دول أخرى حول قضايا إقليمية وعالمية مشتركة، ويمكنها من تطوير علاقات سياسية واقتصادية مع الدول الداعمة والانخراط في تحالفات دولية للدفاع عن قضايا مثل التغير المناخي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ومثل هذا النوع من التعاون يساعد على تعزيز موقف فلسطين على المستوى الدولي.

مثلاً: انضمام فلسطين إلى معاهدة باريس للمناخ في العام ٢٠١٨ مكّنها من مشاركة الدول الأخرى في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، وسمح لها بالمطالبة بالموارد والدعم لمواجهة التحديات البيئية في فلسطين.

رابعاً: التحديات والمخاطر أمام انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية

يواجه انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية تحديات معقدة على المستويات السياسية، القانونية، الاقتصادية، الدبلوماسية، الأمنية، مما يتطلب إستراتيجية فلسطينية متماسكة لمواجهة ردود الفعل المحتملة.

- التحديات السياسية

تعتبر إسرائيل انضمام فلسطين للمنظمات الدولية تهديداً لمكانتها الدولية، وقد ترد بتصعيد العقوبات الاقتصادية وتوسيع

يعرض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر كبيرة ويزيد من معاناة الشعب الفلسطيني. قد تفرض إسرائيل عقوبات اقتصادية إضافية كرد فعل على انضمام فلسطين للمنظمات الدولية، مثل حجز أموال الضرائب (المقاصة) أو تعطيل حركة التجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، أو حتى منع الحركة بين المدن الفلسطينية نفسها.

هناك بعض الدول المانحة التي قد تتأثر بالضغوط الأميركية أو الإسرائيلية، مما قد يؤدي إلى تقليص المساعدات المالية التي تقدمها لفلسطين أو قطعها، وهذا قد يعرض السلطة الفلسطينية لأزمة مالية عميقة تؤثر على قدرتها على دفع رواتب الموظفين وتقديم الخدمات الأساسية.

- التحديات الدبلوماسية

وقد يؤدي انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية إلى تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة أو بعض الدول الأوروبية، إضافة إلى تراجع الدعم العربي.

حتى إن بعض الفصائل الفلسطينية، مثل "حماس"، قد تعتبر هذه الخطوات فردية وغير توافقية، مما يزيد من حدة الانقسام الداخلي.

- التحديات الأمنية

في إطار التحديات الأمنية، نلاحظ أن إسرائيل تقوم بالرد العسكري والقصف والاجتياحات

الاستيطان أو تكثيف العمليات العسكرية. وقد تستخدم واشنطن التهديد بقطع المساعدات المالية، أو اللجوء إلى "الفيتو" في مجلس الأمن لمنع فلسطين من تحقيق عضوية كاملة في بعض المنظمات. نقص الدعم الدولي الكامل من الدول المتأثرة بالعلاقات مع إسرائيل أو الولايات المتحدة قد يجعلها تتردد في دعم انضمام فلسطين، مما يجعل المسار الدبلوماسي أكثر تعقيداً.

- التحديات القانونية

قد يعرض انضمام فلسطين إلى منظمات ذات طابع قانوني، مثل المحكمة الجنائية الدولية، السلطة الفلسطينية نفسها لملاحقات قانونية من إسرائيل أو دول أخرى، خاصة في ما يتعلق بدورها في النزاع العسكري أو ما يرتبط باتهامات تتعلق بحقوق الإنسان، وقد تقوم إسرائيل بتقديم شكاوى مضادة ضد الفلسطينيين، مما يعقد الوضع القانوني.

- التحديات الاقتصادية

باعتبار أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير (حسب اتفاق باريس الاقتصادي) على التنسيق مع إسرائيل في قطاعات عدة مثل الضرائب، الكهرباء، المياه... فأَيّ تصعيد نتيجة الانضمام إلى المنظمات الدولية قد يؤدي إلى قطع هذا التنسيق أو تقييده، مما

تركز على السلام والأمن والتعاون الدولي، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وهي منظمة متخصصة في مجال الصحة العامة، والاتحاد الأوروبي (EU) وهو اتحاد سياسي واقتصادي لمجموعة من الدول الأوروبية.

وهناك أيضاً المنظمات غير الحكومية (NGOs)، وهي منظمات غير حكومية لا تقوم على اتفاقيات بين الدول بل تشمل أفراداً أو مجموعات تسعى لتحقيق أهداف إنسانية أو بيئية أو اجتماعية، ومن أمثلتها منظمة العفو الدولية (Amnesty Inter-national) وهي منظمة تركز على حقوق الإنسان. والصليب الأحمر الدولي (ICRC) وهو منظمة تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية.

وهناك نوع ثالث من المنظمات الدولية، وهو المنظمات الدولية الإقليمية، وهذه المنظمات تهدف إلى التعاون الإقليمي بين دول منطقة جغرافية محددة، ومن أمثلتها، جامعة الدول العربية، والمفروض أنها منظمة تسعى للتعاون السياسي والاقتصادي بين الدول العربية. واتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)؛ للتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا.

أما النوع الرابع من المنظمات الدولية فهو المنظمات المالية الدولية، وهي التي تسعى لدعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية

في غزة والضفة الغربية. على أي تقدم دبلوماسي فلسطيني في مجال الانضمام للمنظمات الدولية، وتستخدم هذه الخطوة كذريعة لتوسيع النشاط الاستيطاني، مما يهدد حل الدولتين.

خلاصة القول هي أنه على الرغم من أن انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية يمثل فرصة لتعزيز القضية الفلسطينية على المستوى العالمي، فإنه يحمل أيضاً تحديات كبيرة تتطلب إستراتيجية فلسطينية شاملة للتعامل مع التدايعات السياسية والاقتصادية والأمنية، وضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه الخطوة دون تعريض المصالح الوطنية للخطر.

خامساً: أنواع المنظمات والمعاهدات والبروتوكولات

تنقسم المنظمات والمعاهدات والبروتوكولات بشكل أساسي حسب طبيعة أهدافها وطبيعة العضوية فيها، ولتوضيح كل نوع منها، يمكن تصنيفها على النحو الآتي :

(١) أنواع المنظمات

هناك المنظمات الدولية الحكومية (IGOs)، وهي منظمات تتكون من دول أعضاء فيها وتُنشأ بموجب اتفاقيات دولية لتحقيق أهداف مشتركة، ومن أمثلة هذا النوع من المنظمات، منظمة الأمم المتحدة (UN) التي

٤) أنواع البروتوكولات:

البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات:

"البروتوكولات" تأتي كملحقات اختيارية للمعاهدات الأساسية، مما يمنح الدول مرونة إضافية، والتوقيع أو المصادقة عليها ليس إلزامياً للدول الموقعة على المعاهدة الأصلية؛ وهذا يعود للدول بحسب سياساتها واهتماماتها. لذا يُطلق عليها تسمية "بروتوكولات" للتفريق بينها وبين الاتفاقية الأصلية، وللتأكيد على طابعها الاختياري. وعادةً تُعتبر البروتوكولات كإضافات اختيارية أو مكملة للمعاهدة، وتتيح للدول الموقعة حرية الموافقة عليها أو رفضها، باعتبار أنها تتضمن التزامات جديدة تتجاوز ما نصت عليه المعاهدة الأساسية، لكن إذا لم تُوقع الدولة على البروتوكول الإضافي، فإن التزاماتها تظل مقتصره على بنود المعاهدة الأصلية فقط.

مثال ذلك:

في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تُعد المعاهدة الأصلية (١٩٩٢) ملزمة لجميع الأطراف الموقعة عليها، لكن بروتوكول كيوتو (١٩٩٧) وهو بروتوكول ملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتطلب توقيعاً وتصديقاً منفصلين من الدول الراغبة في الالتزام بتخفيضات إضافية للانبعاثات.

بروتوكولات إنفاذ حقوق الإنسان:

هي وثائق دولية مكملة لمعاهدات حقوق الإنسان الأساسية، تهدف إلى تعزيز حماية

للدول الأعضاء، ومن أمثلة ذلك البنك الدولي (World Bank) الذي يدعم المشاريع التنموية. وصندوق النقد الدولي (IMF) الذي يركز على استقرار الاقتصاد العالمي.

٢) أنواع المعاهدات

هناك ثلاثة أنواع من المعاهدات:

١) المعاهدات الثنائية: وهي اتفاقيات بين دولتين لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالتعاون الأمني أو الاقتصادي، مثل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩.

٢) المعاهدات متعددة الأطراف: وهي التي تضم دولا عدة وتهدف لتحقيق أهداف مشتركة على نطاق أوسع، مثل حماية البيئة أو حقوق الإنسان أو التعاون الاقتصادي، ومثال ذلك اتفاقية باريس للمناخ (٢٠١٥)، وهي اتفاقية متعددة الأطراف للحد من تغير المناخ. واتفاقية (بريكس) لعام (٢٠٠٩).

٣) معاهدات إقليمية: وهي التي تركز على قضايا تخص منطقة جغرافية معينة، وتكون بين الدول القريبة جغرافياً، ومثال ذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وهي اتفاقية بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك لتعزيز التجارة الحرة بين الدول الثلاث.

الفكرية بين الدول، مثل اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) التي تقوم بتنظيم جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتعتبر (TRIPS) أحد المكونات الثلاث لمنظمة التجارة العالمية والمكونان الآخران هما:

- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT).
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس GATS).

وهما اتفاقيتان تأسيسيتان تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وكلتاهما تهدف إلى تنظيم التجارة العالمية وتحريرها، ولكن في مجالات مختلفة.

الجدير بالذكر أن فلسطين تحاول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية منذ نحو عقدين من الزمن باعتبارها من أكبر المنظمات العالمية التي تهدف إلى تسهيل التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي العادل والمتوازن على مستوى العالم. وصعوبة الانضمام إلى هذه المنظمة تكمن في أن عملية الانضمام تتكون من مراحل عدة، تستغرق سنوات عادة، وتشمل ما يلي:

(١) تقديم طلب الانضمام: حيث تُقدّم الدولة طلباً رسمياً إلى الأمانة العامة للمنظمة، تعبر فيه عن رغبتها في الانضمام.

(٢) تشكيل فريق عمل الانضمام: يقوم مجلس المنظمة بتشكيل فريق عمل

الحقوق الإنسانية عبر إجراءات إضافية أو متطلبات محددة تتعلق بتطبيق المعاهدة الأصلية، وغالباً ما تُستخدم هذه البروتوكولات لتوسيع نطاق المعاهدة الأم، إما بإضافة حقوق جديدة، أو بتحديد آليات إنفاذ ومتابعة تضمن تطبيقها بفعالية.

وكما قلنا سابقاً، تأتي هذه الوثائق "البروتوكولات" كملحقات اختيارية للمعاهدات الأساسية، مما يمنح الدول مرونة إضافية، والتوقيع أو المصادقة عليها ليس إلزامياً.

ومن أهم الأمثلة على بروتوكولات إنفاذ حقوق الإنسان:

- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو يتيح للأفراد تقديم شكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وهو ينص على إنشاء آلية فرعية للحماية من التعذيب من خلال زيارة أماكن الاحتجاز.
- البروتوكولات الملحقه باتفاقية حقوق الطفل، وهي تعالج قضايا مثل استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة والاتجار بهم.

وهناك مثال آخر مهم، وهو بروتوكول تنظيم التجارة وحقوق الملكية الفكرية:

من المعروف أن هذا البروتوكول ينظم كيفية التعامل التجاري وحماية حقوق الملكية

يهدف هذا النظام إلى التأكيد من أن العضو الجديد يلتزم بقواعد التجارة الدولية التي تتبناها المنظمة ومعاييرها.

سادساً: المضامين الأساسية في تسويق القضية الفلسطينية دولياً:

في هذا الإطار، ركزت دولة فلسطين على مجموعة من المضامين المهمة في تسويقها السياسي لقضية الانضمام إلى المؤسسات الدولية، ويمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية الآتية:

(١) مبدأ حق تقرير المصير الذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية في التسويق السياسي الفلسطيني للاعتراف بدولة فلسطين، حيث يُصور الشعب الفلسطيني كأمة تسعى للحصول على حقوقها الوطنية والاعتراف بدولتها.

(٢) الالتزام بالقانون الدولي وتبني نهج قانوني ودبلوماسي استناداً إلى قرارات دولية مثل قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني.

(٣) تعزيز الدعم الدولي لدعم قضية فلسطين، وتشجيع الدول والمنظمات على الاعتراف بدولة فلسطين ودعم عضويتها في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.

(٤) بناء تحالفات إقليمية ودولية وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، والدول الصديقة والمنظمات الإقليمية

مكون من الدول الأعضاء لمراجعة سياسات الدولة التي تطلب الانضمام لضمان توافقها مع القواعد والأنظمة المعمول بها في المنظمة.

(٣) إجراء مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف: تبدأ الدولة مفاوضات ثنائية مع الدول الأعضاء حول شروط فتح الأسواق (للسلع والخدمات) وتخفيض الحواجز الجمركية والالتزامات التجارية الأخرى.

(٤) إعداد تقرير فريق العمل: يصدر فريق العمل تقريراً يتضمن جميع الشروط والالتزامات التي وافقت عليها الدولة خلال المفاوضات.

(٥) التصويت والموافقة: بعد الاتفاق على الشروط، يعرض تقرير الانضمام على المجلس الوزاري للمنظمة أو على المجلس العام للتصويت عليه، ويتطلب القبول تأييد جميع الأعضاء الحاضرين؛ وهذا يعني أن الأعضاء وعددهم ١٦٤ دولة يملكون حق الاعتراض (الفيتو).

(٦) التصديق على البروتوكول: وأخيراً على الدولة المرشحة التصديق على بروتوكول الانضمام وتقديمه إلى المنظمة؛ وبعد ذلك، تصبح الدولة عضواً بشكل رسمي بعد مرور ٣٠ يوماً على التصديق.

لتعزيز الوجود السياسي والدبلوماسي.
(٣) إطلاق حملات إعلامية وتوعوية على مستوى العالم لتسليط الضوء على القضية الفلسطينية من خلال استخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية للوصول إلى جمهور عالمي واسع.
(٤) استخدام الدبلوماسية العامة للتواصل مع الحكومات والشعوب الأجنبية، مما يساعد على كسب دعم دولي لصالح القضية الفلسطينية والانضمام إلى المنظمات الدولية.
(٥) تقديم القضية الفلسطينية في إطار الحقوق القانونية (قرارات الشرعية الدولية المساندة) وكذلك قضية حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في زيادة التفهم العالمي والدعم الدولي.

سابعاً: مدى النجاح أو الفشل في استخدام الدبلوماسية العامة والتسويق السياسي والدبلوماسية الرسمية في تحقيق الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية

قياس مدى النجاح أو الفشل يعتمد على تقييم مؤشرات عدة على النحو الآتي:

(١) يمكن قياس مدى النجاح من خلال عدد الدول والمنظمات التي اعترفت بدولة فلسطين، التي تزايدت بفضل جهود الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية

مثل منظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.
(٥) تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول التي تلعب دوراً محورياً في الشؤون الدولية بهدف الضغط على إسرائيل وزيادة الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية.
(٦) استثمار قرارات المحاكم الدولية التي تثبت الحقوق الفلسطينية وتدين الممارسات الإسرائيلية، خاصة في موضوع الجدار والاستيطان.
(٧) استثمار الحركات الأكاديمية والدعم الشعبي غير المسبوق الذي يدعم الحقوق الفلسطينية ويطالب بوقف الحرب والاعتداءات على الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

استخدمت دولة فلسطين العديد من إستراتيجيات الدبلوماسية العامة والتسويق السياسي والدبلوماسية الرسمية لتحقيق أهدافها في الانضمام إلى المنظمات الدولية، ومن هذه الإستراتيجيات:

(١) الاستناد إلى العدالة والقانون الدولي بشأن تعزيز الوعي بأهمية الالتزام بالقانون الدولي، مما يسهم في جذب تأييد دولي للاعتراف بدولة فلسطين وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية.
(٢) المشاركة والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في الأمم المتحدة

دوراً محورياً في تشكيل مواقف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بشأن القضية الفلسطينية.

وتؤثر التحالفات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، على كيفية دعم القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو معارضتها. بعض الدول العربية تتبنى القضية بشكل صريح، في حين أن دولاً أخرى قد تتخذ مواقف معتدلة تبعاً لعلاقتها مع إسرائيل وأميركا أو مصالحها الإقليمية والدولية.

(٢) التأثير الأميركي والدعم الدائم لإسرائيل:

استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) كدرع لحماية إسرائيل نحو ١١٤ مرة حتى نهاية العام ٢٠٢٣، منها ٨٠ مرة لمنع إدانة الانتهاكات الإسرائيلية و٣٤ مرة ضد قوانين تساند حقوق الشعب الفلسطيني. هذا الدعم القوي لإسرائيل يؤثر على قدرة فلسطين على الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة ويعيق بعض الجهود الدبلوماسية.

تنعكس العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل مباشر على قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بشأن فلسطين، فالولايات المتحدة غالباً ما تمارس التهديد بوقف التمويل عن المنظمات الدولية، وتهديد دول أخرى والضغط عليها حتى لا تدعم الخطوات الفلسطينية على الصعيد الدولي.

العامة والتسويق السياسي.

(٢) الانضمام إلى أكثر من مائة مؤسسة دولية، بما في ذلك منظمة (اليونسكو) والمحكمة الجنائية الدولية، يُعتبر نجاحاً في هذا السياق.

(٣) الحصول على دعم دولي لقرارات أممية تدين الانتهاكات الإسرائيلية يُعتبر إشارة إيجابية على مدى نجاح الجهود الدبلوماسية الرسمية والعامة والتسويق السياسي.

(٤) تحقيق اختراقات في مواقف دول كانت تدعم إسرائيل يمكن أن يُعد مؤشراً مهماً للنجاح في تغيير النظرة الدولية نحو القضية الفلسطينية.

ثامناً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وعضوية فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

هناك العديد من العوامل التي تختلف باختلاف السياق السياسي والدبلوماسي والدولي، وهي تشمل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والتحالفات الدولية. ومن أهم هذه العوامل:

(١) المصالح الجيوسياسية الدولية:

تلعب القوى العظمى مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي

(٣) التكتلات الإقليمية والدولية:

يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة دوراً مهماً في تشكيل السياق القانوني لأي قرارات جديدة متعلقة بفلسطين، ومسألة الاعتراف بفلسطين كدولة تؤثر بشكل مباشر على قبول عضويتها في الأمم المتحدة، والاعتراف الدولي بفلسطين يختلف من دولة إلى أخرى، مما يعيق تبني موقف موحد على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

تؤثر الالتماسات التي قدمتها فلسطين أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لإدانة السياسات الإسرائيلية، على المناقشات الدولية حول شرعية الاحتلال والحقوق الفلسطينية. فالتوجه نحو القانون الدولي يعطي فلسطين أدوات دبلوماسية جديدة، ويثير ردود فعل سلبية من إسرائيل وحلفائها.

(٦) الضغوط الشعبية والمنظمات غير الحكومية (NGOs)

تعمل المنظمات غير الحكومية والحملات الدولية مثل حركة المقاطعة الدولية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS) على ممارسة ضغوط على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لدعم الحقوق الفلسطينية، ومثل هذه المنظمات تسهم في زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية عالمياً.

تعمل العديد من المنظمات الحقوقية على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين وتستخدم هذه التقارير للضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ

تدعم العديد من الدول العربية والإسلامية فلسطين على المستوى الدولي، وهناك تكتلات مثل منظمة التعاون الإسلامي أو جامعة الدول العربية تدعم القضية الفلسطينية وتؤثر على مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

غالباً ما تدعم دول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ فلسطين، خاصة في ما يتعلق بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في مؤسسات أخرى، فقد حصلت فلسطين على دعم واسع النطاق من هذه المجموعات للحصول على صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

(٤) العوامل الاقتصادية والمساعدات الدولية:

هناك أيضاً الدول المانحة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تقدم مساعدات اقتصادية مشروطة بالتزامات سياسية وبعض هذه الدول توجه تهديدات بعقوبات اقتصادية أو قطع المساعدات للدول التي تدعم مواقف تصب في صالح فلسطين. الولايات المتحدة على سبيل المثال تهدد بالانسحاب أو قطع التمويل عن المنظمات الدولية التي تقبل بعضوية فلسطين.

(٥) الاعترافات القانونية والدبلوماسية:

تلعب القرارات الدولية السابقة للأمم المتحدة مثل قرار التقسيم ١٩٤٧ وقرار ٢٤٢ الذي

المجتمع الدولي. وتركز العديد من الدول على هذه القضايا لدعم الحقوق الفلسطينية.

٩ (الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية:

تلعب الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية دوراً حيوياً في تعزيز وجود فلسطين ومشاركتها على الساحة الدولية، حيث تسعى لانتزاع الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية وتأييد حل الدولتين، مما يرسخ دعم المجتمع الدولي للسيادة الفلسطينية؛ تسهم الدبلوماسية الرسمية في بناء شراكات مع الدول والمنظمات الدولية، التي تدعم القضية الفلسطينية عبر قرارات دولية في الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى؛ علاوة على ذلك، فهي وسيلة لفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وكسب التأييد للحقوق الإنسانية والسياسية والقانونية والتنمية للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين، وخير مثال على ذلك التحركات الدبلوماسية التي أدت إلى قبول فلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

هناك العديد من الأمثلة على التأثيرات المباشرة: فمثلاً حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة عام (٢٠١٢) جاء بفضل دعم واسع من دول العالم النامي، والدول الأوروبية التي قررت الامتناع عن التصويت، لكن الولايات المتحدة وإسرائيل عارضتا بشدة هذه الخطوة. كذلك كان لانضمام فلسطين إلى اليونسكو عام

مواقف لصالح فلسطين، وتأثير هذه المنظمات يظهر في الاجتماعات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

٧) الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان:

تؤثر الأوضاع الإنسانية الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في غزة، على مواقف الدول في الأمم المتحدة، وتقارير المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية تلعب دوراً في تشكيل هذا الضغط، فالأزمات المتكررة تجذب انتباه المجتمع الدولي وتؤدي إلى تبني بعض القرارات الإنسانية أو تقديم المساعدات ثم إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الفلسطينيين تدفع العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى اتخاذ مواقف داعمة لفلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٨ (العوامل الثقافية والإعلامية:

يلعب الإعلام الدولي دوراً كبيراً في تشكيل صورة القضية الفلسطينية وتأثيرها على الرأي العام الدولي. فالحملات الإعلامية الفلسطينية والدعم الإعلامي من المنظمات الدولية يمكن أن يؤثر على مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ثم إن قضايا القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين لها بُعد ديني يؤثر على مواقف بعض الدول الإسلامية والمسيحية في

والحصار والإغلاق، وكذلك مواجهة الجرائم المرتكبة من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين.

- توفر الحصانة للدبلوماسيين الفلسطينيين.
- تكرر الالتزام بالسلطة الواحدة وسيادة القانون.

- تؤكد التزام فلسطين بالمواثيق والقوانين الدولية، والديمقراطية والحريات العامة والخاصة، والالتزام بالتعددية والشفافية والمساءلة والمحاسبة.

- تضمن عدم الصدام مع المجتمع الدولي وتعريض مصالح شعبنا للخطر.

- تؤكد أن خيارنا يتمثل بإعطاء فرصة لعملية سياسية ضمن سقف زمني محدد برعاية دولية ملائمة للتوصل إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود ١٩٦٧.

- التأكيد على أن دولة فلسطين مهد الحضارات والديانات، كانت وما زالت وسوف تكون جسراً للتعايش والتسامح بين الديانات السماوية الثلاث وباقي شعوب الأرض.

عاشراً: المنظمات والمعاهدات الدولية التي من الأهمية أن تسعى فلسطين للانضمام إليها لاحقاً:

من المعروف أن فلسطين انضمت إلى أكثر من مائة منظمة ومعاهدة واتفاقية دولية، وهناك بعض المنظمات والمعاهدات التي لم تنضم إليها بعد، لكن من المتوقع أن تسعى للانضمام

(٢٠١١) بعد آخر مهم، حيث كانت فلسطين أول كيان غير عضو يحصل على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو، مما أدى إلى تجميد الولايات المتحدة تمويلها لمنظمة اليونسكو، وهذا مثال على الضغوط التي تواجهها فلسطين عند محاولتها الانضمام للمنظمات الدولية.

كان لانضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية عام (٢٠١٥) صدى آخر، فقد بدأت المحكمة الدولية تطلب من دولة فلسطين فتح تحقيقات حول الانتهاكات الإسرائيلية، وهو ما أثار ردود فعل دولية قوية، خصوصاً من الولايات المتحدة وإسرائيل.

تاسعاً: المعايير التي تضعها دولة فلسطين لتحديد الأولويات للانضمام للمنظمات والمعاهدات الدولية.

وضعت دولة فلسطين، منذ بداية التفكير بهذا التوجه، مجموعة من المعايير الدقيقة والمحددة لاختيار المنظمات والمعاهدات التي ستتنضم إليها، نذكر منها:

- تجسّد الدولة وتعزّز مؤسساتها وقدراتها إقليمياً ودولياً.

- توفر الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال (الضفة والقدس وقطاع غزة).

- تمكّن فلسطين من مواجهة الأبارتايد الإسرائيلي والاستيطان والإملاءات وفرض السيطرة على الأراضي

الفلسطينية وتعزيز حضور فلسطين في الساحة الدولية. ومن أبرز جوانب هذه الأهمية:

١. تعزيز التجارة الخارجية الفلسطينية:

يتيح انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية فرصة للنفاذ إلى الأسواق العالمية بشكل أفضل من خلال الاتفاقيات التجارية التي تنظمها المنظمة، ويضمن التزام الدول الأعضاء بتقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام المنتجات الفلسطينية، وهذا سيسهم في تشجيع الصادرات الفلسطينية وتنويع القاعدة الاقتصادية ويقلل الاعتماد على الأسواق الإسرائيلية.

٢. تحسين البنية القانونية والتنظيمية:

بما أن الدول الأعضاء في هذه المنظمة ملزمة حسب شروط العضوية بالعمل على مواءمة قوانينها الوطنية مع قواعد المنظمة، فإن هذا سيساعد فلسطين على تطوير قوانين تجارية عصرية وجاذبة للاستثمار. توفر هذه المنظمة آلية رسمية لحل النزاعات التجارية، مما يحمي مصالح فلسطين الاقتصادية في حال تعرضها لأي تجاوزات.

٣. تعزيز التنمية الاقتصادية:

ومن أهم مزايا الانضمام إلى هذه المنظمة أنه سيعزز الثقة الدولية بالاقتصاد الفلسطيني من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، مما يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وزيادة التجارة

إليها مستقبلاً لتعزيز حضورها الدولي وتأكيد حقوقها في مواجهة التحديات السياسية، باعتبار أن هذه المنظمات تعتبر أدوات أساسية في تنظيم العلاقات الدولية وتطوير التعاون بين الدول، وتُغطي قطاعات حيوية تؤثر بشكل مباشر على حياة الشعوب والاقتصادات العالمية؛ في ما يلي بعض من هذه المنظمات والاتفاقيات المحتملة وأسباب توقع الانضمام إليها:

١) منظمة التجارة العالمية (WTO) :

اختصاصها:

تُعد هذه المنظمة منصة دولية تتيح للدول التعاون والتفاوض لتحسين سياسات التجارة وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتعمل على تنظيم القواعد التي تيسر التجارة العالمية وتقلل العوائق مثل الرسوم الجمركية، وتوفير آلية رسمية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء، ودعم النمو الاقتصادي من خلال تشجيع التجارة العادلة والمفتوحة، وتقديم مساعدات تقنية ودعم للدول النامية ودمجها في النظام التجاري العالمي.

أهمية انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية؟

انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) يحمل أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والقانوني، ويُعد خطوة إستراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية

الخارجية وتعزيز النشاط الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل، وتحفيز القطاع الخاص لتحسين جودة المنتجات الوطنية لتتناسب مع المعايير الدولية.

٤. دعم السيادة الاقتصادية:

يساعد الانضمام في تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وصولاً إلى فك الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل من خلال تنويع الشركاء التجاريين، ويمنح فلسطين مكانة تفاوضية أقوى في صياغة السياسات التجارية مع الدول الأخرى.

٥. البعد السياسي والدبلوماسي:

سيتيح الانضمام لفلسطين بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول الأعضاء في المنظمة، مما سيتيح لها توثيق العقبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الفلسطينية وطرحتها أمام المنظمة.

٦. مواجهة التحديات الاقتصادية:

وفي إطار مواجهة التحديات الاقتصادية، سيتمنح الانضمام فلسطين القدرة على توظيف أدوات الضغط الدولي لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي يفرضه الاحتلال، والاستفادة من برامج المساعدات الفنية التي توفرها المنظمة للدول النامية، مما يدعم تطوير القدرات التجارية والمؤسسية الفلسطينية.

٧. الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي:

ومن أهم مزايا الانضمام أنه سيتيح لفلسطين فرصة المساهمة في صياغة قواعد التجارة العالمية، بدلاً من الالتزام بها دون تأثير، إضافة إلى فرصة الاستفادة من التجارب الدولية.

٢) مجموعة بريكس (BRICS)

بريكس أو (بالإنجليزية: BRICS - Brazil, Russia, India, China and South Africa) هو مختصر الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية المكونة لأسماء الدول المشاركة في هذا التجمع الاقتصادي وهي حالياً: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وكان هذا التجمع يدعى سابقاً "بريك" (BRIC) قبل انضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة عام ٢٠١٠، ليضاف إلى المسمى الحرف S الخاص باسمها ويصبح اسم المجموعة "بريكس". ومن ثم تم تعديل الاسم مرة أخرى ليصبح "بريكس بلس" BRICS Plus) بعد الإعلان عن قبول انضمام خمس دول جديدة للبريكس وهي السعودية، الإمارات، مصر، إثيوبيا، إيران، اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

مجموعة بريكس هي تكتل اقتصادي تأسس عام ٢٠٠٩، في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف، وهدف المجموعة هو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين أعضائها

التلوث البحري وضمان الاستدامة البيئية في المجال البحري، وتعمل على وضع معايير دولية للأمن والسلامة البحرية، إضافة إلى أنها تشكل العمود الفقري للاقتصاد العالمي.

أهمية انضمام فلسطين إلى المنظمة البحرية الدولية؟

انضمام فلسطين إلى المنظمة البحرية الدولية (IMO) يحمل أهمية إستراتيجية على مستويات عدة، منها:

١. تعزيز السيادة البحرية الفلسطينية:

الاعتراف بحقوق فلسطين في المياه الإقليمية والحق في بناء الموانئ وإدارتها، ودعم الجهود الفلسطينية لتطوير قطاع النقل البحري.

٢. تطوير البنية التحتية البحرية:

الحصول على مساعدات فنية لتحديث القوانين البحرية والموانئ، وتحسين معايير السلامة البحرية وتحسين أنظمة البحث والإنقاذ البحري، وحماية البيئة، وتحسين فرص الاستثمار في قطاع الشحن والخدمات اللوجستية.

٤) الاتحاد البرلماني الدولي: (Inter-Parliamentary Union-IPU)

الاختصاص:

هو منظمة دولية تجمع البرلمانات الوطنية لتعزيز الديمقراطية والتعاون، وتناقش قضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان، إضافة إلى

وتقديم بديل متوازن للنظام الاقتصادي الدولي السائد، الذي تهيمن عليه الدول الغربية، عبر إنشاء مؤسسات مالية مستقلة مثل بنك التنمية الجديد.

أهمية انضمام فلسطين إلى هذه المجموعة يمكن أن يفيداً على مستويات عدة:

يمكن أن توفر "بريكس" منصة دولية لفلسطين لدعم قضاياها وإيصال صوتها في المحافل الدولية، خاصة في ظل توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بشأن القضية الفلسطينية، وقد تفتح المجموعة أبواب تمويل ومشاريع تنموية لفلسطين، خصوصاً من خلال بنك التنمية الجديد الذي أسسته بريكس لدعم المشاريع في الدول النامية. إضافة إلى أن ذلك قد يساعد فلسطين على تنويع شراكاتها الاقتصادية والسياسية بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة وأوروبا، مما يعزز استقلالية قراراتها السياسية والاقتصادية، والاستفادة من نظام تجاري ومالي أقل اعتماداً على العملات الغربية، وتعزيز وجودها على الساحة العالمية.

٣) المنظمة البحرية الدولية (International Maritime Organization-IMO)

الاختصاص:

تُعنى هذه المنظمة بتنظيم الشؤون المتعلقة بالنقل البحري الدولي والسلامة البحرية ومنع

التقنية وتشجيع الابتكار في مجال الاتصالات، ودعم البنية التحتية للاتصالات، التي تعد أساساً للتحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، وسد الفجوة الرقمية بين الدول والمجتمعات.

أهمية انضمام فلسطين إلى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU):

تعزيز السيادة الرقمية وتأكيد حق فلسطين في إدارة مواردها التكنولوجية والاتصالية، وتحسين البنية التحتية للاتصالات والاستفادة من الدعم الفني لتطوير شبكات الاتصالات والإنترنت.

الحصول على ترددات مستقلة لتقليل الاعتماد على إسرائيل في توزيع الترددات وتطوير شبكات الجيل الجديد، وتعزيز التحول الرقمي والابتكار في فلسطين.

تمثيل فلسطين دولياً والتأثير في السياسات العالمية للاتصالات وطرح العقبات التي يفرضها الاحتلال.

٦) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (World Meteorological Organization-WMO)

الاختصاص:

تُعنى هذه المنظمة بمراقبة الطقس والمناخ والهيدرولوجيا، وتقديم البيانات والتنبؤات الجوية لدعم الدول في مواجهة الكوارث الطبيعية، وتعزيز فهم التغير المناخي وآثاره وتطوير سياسات التكيف معه، وتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية وإنقاذ الأرواح.

تبادل الخبرات التشريعية، وتقوية التعاون الدولي بشأن التحديات العالمية.

أهمية انضمام فلسطين إلى الاتحاد البرلماني الدولي:

انضمام فلسطين إلى الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) يحمل أهمية كبيرة في المجالات الآتية:

- يُرسخ مكانة فلسطين كدولة ذات سيادة وبرلمان معترف به دولياً.
- يتيح الفرصة لفلسطين لطرح قضايا الشعب الفلسطيني والانتهاكات الإسرائيلية أمام البرلمانات العالمية.
- يساعد على تطوير أداء فلسطين البرلماني من خلال الاطلاع على التجارب البرلمانية الدولية.
- يسهل بناء علاقات مع برلمانات الدول الأخرى لدعم المواقف الفلسطينية.
- يتيح لفلسطين المشاركة في صياغة السياسات والمواقف البرلمانية الدولية التي تعزز العدالة وحقوق الإنسان.
- يُعزز صوت فلسطين على الساحة الدولية ويدعم جهودها السياسية والدبلوماسية.

٥) الاتحاد الدولي للاتصالات (International Telecommunication Union-ITU)

الاختصاص:

يقوم هذ الاتحاد بتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات عالمياً، ويعمل على تطوير المعايير

أهمية انضمام فلسطين إلى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO):

تحسين دقة التوقعات بالطقس والمناخ والحد من الكوارث الطبيعية، والحصول على بيانات ومساعدات تقنية، والاستفادة من أنظمة الإنذار المبكر والمعلومات المناخية العالمية.

تطوير البنية التحتية للأرصاد وتحسين محطات الرصد الجوي والمناخية في فلسطين. المشاركة في المبادرات العالمية حول التغير المناخي وإدارة الموارد المائية، وتقليل الاعتماد على الاحتلال في الحصول على بيانات الأرصاد الجوية.

٧ منظمة الصحة العالمية (World Health Organization-WHO):

الاختصاص:

تُعنى هذه المنظمة المهمة بتحسين الصحة العامة على مستوى العالم ومكافحة الأوبئة والأمراض، وتقوم بتطوير الأنظمة الصحية وتعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية.

أهمية انضمام فلسطين إلى منظمة الصحة العالمية: انضمام فلسطين إلى منظمة الصحة العالمية (WHO) يحمل أهمية كبيرة على مستويات عدة، سواء الصحية أو السياسية أو القانونية، من أبرزها:

١. الجانب الصحي:

يتيح الانضمام الاستفادة من الخبرات الفنية للمنظمة لتحسين جودة الخدمات الصحية،

ويوفر دعماً لتطوير سياسات صحية وطنية تتماشى مع المعايير الدولية، إضافة إلى الحصول على الدعم الفني والمساعدات في حالات تفشي الأوبئة والأمراض المعدية، وتوفير اللقاحات والأدوية الأساسية عبر برامج المنظمة. ويتيح ذلك تمكين الكوادر الطبية الفلسطينية من المشاركة في الدورات التدريبية والمؤتمرات الصحية الدولية بما يسهم في تحسين جودة التعليم الطبي وممارسات الرعاية الصحية.

٢. الجانب السياسي:

من الناحية السياسية، يُعتبر الانضمام خطوة نحو تعزيز الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة مستقلة، ويسهم في تثبيت عضوية فلسطين في المنظمات الأممية ككون شرعي وفاعل في المجتمع الدولي، ويتيح المجال لطرح الانتهاكات الصحية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، خاصة نتيجة الاحتلال، مثل القيود على حركة المرضى وعرقلة الإمدادات الطبية، ويعزز الجهود الدبلوماسية لتسليط الضوء على التأثيرات السلبية للاحتلال على القطاع الصحي.

٣. الجانب القانوني والحقوقى:

وفي الجانب القانوني، يُمكن الانضمام من الدفاع عن حقوق الفلسطينيين الصحية استناداً إلى القوانين الدولية التي تدعمها منظمة الصحة

العالمية وعلى رأسها حق الشعوب في الصحة،
والحماية أثناء الحروب والنزاعات.

٥. الجانب المالي واللوجستي والإنساني:

ستتمكن فلسطين من الوصول إلى المساعدات
الإنسانية الصحية التي تقدمها المنظمة بشكل
عادل ومستديم، وستتمكن أيضاً من الحصول
على تمويل ودعم تقني لتطوير البنية التحتية
الصحية بما يؤهلها للاستجابة للكوارث
الطبيعية والأزمات الصحية بسرعة وفعالية.

٨ منظمة العمل الدولية (International Labour Organization-ILO)

الاختصاص:

تُعنى بشؤون العمل والعمال، وتحديد
معايير العمل العادل وتعزيز الحقوق العمالية،
وتسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين
ظروف العمل.

أهمية انضمام فلسطين إلى منظمة العمل الدولية:

يمثل انضمام فلسطين إلى منظمة العمل
الدولية (ILO) خطوة إستراتيجية تعكس
أهمية كبيرة من حيث تعزيز حقوق العمال
الفلسطينيين، وتعزيز سيادة الوطنية، وإبراز
القضية الفلسطينية على الساحة الدولية. تتجلى
هذه الأهمية في الجوانب الآتية:

١. تعزيز حقوق العمال الفلسطينيين:

تتيح العضوية لفلسطين الوصول إلى المعايير

الدولية في حقوق العمال وظروف العمل،
مما يساهم في تحسين بيئة العمل داخل
الأراضي الفلسطينية، وضمان حقوق العمال
الفلسطينيين، خاصة أولئك العاملين داخل
إسرائيل، من الاستغلال أو التمييز، وتسهيل
رفع الشكاوى والانتهاكات إلى المنظمة لدعم
قضايا العمال الفلسطينيين.

٢. الدعم الفني والتدريب:

سوف تستفيد المؤسسات الفلسطينية من
البرامج التدريبية التي تقدمها المنظمة
لتحسين مهارات القوى العاملة.

ستدعم هذه المنظمة تطوير سياسات
وقوانين عمل وطنية تتماشى مع المعايير
الدولية، مما يساهم في زيادة الإنتاجية
والاستقرار الاجتماعي.

تستفيد فلسطين من الخبرات والموارد الدولية
لمكافحة البطالة وتعزيز تشغيل الشباب.

٣. دعم التنمية الاقتصادية:

ستسهم العضوية في هذه المنظمة في
دعم القطاعات الإنتاجية من خلال توفير
الخبرات والموارد لتعزيز العمل الريادي، مع
التركيز على سياسات تنموية تقلل الفجوة
الاقتصادية وتدعم الفئات الأكثر ضعفاً.

٤. البعد السياسي والدبلوماسي:

هناك أيضاً بعد سياسي للانضمام، حيث
إنه يعزز مكانة فلسطين كعضو فاعل في

الابتكار والإبداع، وتطوير قوانين الملكية الفكرية وتسهيل التعاون بين الدول في هذا المجال، وتشجيع الابتكار والإبداع كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية، وضمان حماية حقوق المؤلفين والمخترعين عالمياً.

أهمية انضمام فلسطين إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) :

حماية الابتكارات والعلامات التجارية، وتأمين حقوق المخترعين والمبدعين الفلسطينيين دولياً، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة ودعم الصناعات الإبداعية والتكنولوجية الفلسطينية، وتسهيل تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية، والاعتراف الدولي بالملكية الفكرية الفلسطينية.

الحصول على الدعم الفني والقانوني وتطوير القوانين الوطنية لحماية الملكية الفكرية.

تعزيز مكانة فلسطين دولياً وتمكينها من المشاركة في صياغة سياسات الملكية الفكرية العالمية.

(١٠) منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) - International Civil Aviation Organization:

الاختصاص:

تنظيم قطاع الطيران المدني الدولي، من خلال وضع معايير دولية لضمان سلامة وأمن الطيران المدني، وتطوير الملاحة الجوية

المنظمات الدولية ويعكس تطلعتها لتطوير بنيتها المؤسسية، وهذا سيسمح لفلسطين بالعمل على تسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال لحقوق العمال الفلسطينيين، خاصة في ما يتعلق بالقيود على الحركة داخل فلسطين والعمل داخل إسرائيل، وسيسهم في تعزيز استقلالية المؤسسات الفلسطينية المتعلقة بتنظيم سوق العمل.

٥. الجانب القانوني:

سيعزز الالتزام باتفاقيات منظمة العمل الدولية بناء منظومة قانونية عمالية فلسطينية تراعي العدالة والشفافية وتحظى باحترام المجتمع الدولي، بما يتيح لفلسطين المطالبة بحماية حقوق عمالها في المحافل الدولية، ورفع قضايا الانتهاكات إلى لجنة الخبراء التابعة للمنظمة.

٦. التضامن الدولي:

سوف تتيح العضوية لفلسطين بناء شراكات مع دول ومنظمات عمالية عالمية لدعم قضايا العمال الفلسطينيين، وتسليط الضوء على الأثر السلبي للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني وحقوق العمال.

(٩) المنظمة العالمية للملكية الفكرية (World Intellectual Property Organization-WIPO):

الاختصاص:

تُعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز

الخلاصة

شكّلت الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية العامة والتسويق السياسي الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية دولة فلسطين لتعزيز حضورها الدولي وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وقد نجحت دولة فلسطين في تحقيق العديد من الإنجازات، مثل الاعتراف بدولة فلسطين من عدد كبير من الدول والانضمام إلى العديد من المنظمات والمعاهدات الدولية، إلا أن الطريق لا يزال مليئاً بالتحديات، حيث تتطلب الظروف الإقليمية والدولية جهوداً مستمرة ودبلوماسية نشطة على الصعيدين الرسمي والشعبي لتحقيق الأهداف المنشودة. تؤكد أخيراً أن انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية هو إنجاز سياسي وقانوني مهم، يعزز مكانة فلسطين كدولة تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. باعتبار أن هذه المنظمات تمثل أدوات أساسية في تنظيم العلاقات الدولية وتطوير التعاون بين الدول، وتُغطي قطاعات حيوية تؤثر بشكل مباشر على حياة الشعوب والاقتصادات العالمية. ستكون المنظمات والاتفاقيات التي قد تنضم إليها فلسطين مستقبلاً جزءاً من إستراتيجية شاملة لتعزيز الحماية القانونية والاقتصادية والبيئية للفلسطينيين. وسوف يساهم الانضمام إلى هذه المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات في تقوية موقف فلسطين على الساحة الدولية، ودعم مطالبها العادلة بالحقوق السيادية والاستقلال.

الدولية وتحسين كفاءة خدمات النقل الجوي، وتصميم وتطبيق القواعد الدولية للطيران مثل معايير تشغيل المطارات والطائرات، وتنسيق السياسات والإجراءات بين الدول الأعضاء لضمان التشغيل السلس للطيران المدني العالمي.

الأهمية:

تعمل هذه المنظمة على تعزيز سلامة الطيران الدولي، حيث تقوم بوضع معايير وقواعد تقلل من الحوادث الجوية وتحافظ على أمن الركاب والملاحه، وتعمل على تنسيق الرحلات الدولية والمطارات، مما يساهم في تسهيل التجارة والسياحة العالمية، إضافةً إلى مساهمتها في تطوير شبكات النقل الجوي كجزء أساسي من البنية التحتية للتجارة الدولية، إضافةً إلى تنظيم السياسات لتقليل انبعاثات الطائرات والحد من الضوضاء البيئية الناتجة عن النقل الجوي.

تساهم هذه المنظمة في تعزيز التعاون الدولي من خلال مساهمتها في بناء بيئة تعاونية بين الدول لضمان تنسيق عالمي في مجال الطيران المدني، ومثال ذلك أنها قامت بإصدار اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي التي تُعتبر المرجع الأساسي للقانون الدولي للطيران، وتقديم توصيات خلال جائحة COVID-19 لتسهيل النقل الجوي مع مراعاة التدابير الصحية، إضافةً إلى تنسيق الجهود الدولية لإدارة المجال الجوي بسلامة وفعالية في مناطق الحروب والنزاعات.

المصادر والمراجع:

١. "الدبلوماسية: مقدمة في الدبلوماسية العامة" رمزي عباس الطويل: يقدم هذا الكتاب مقدمة شاملة في الدبلوماسية العامة، التي تشمل إستراتيجيات التسويق السياسي والدبلوماسية العامة.
٢. "الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية": تناقش هذه الدراسة دور الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية الفلسطينية، وكيفية استخدامها كأداة في التسويق السياسي والانضمام إلى المنظمات الدولية MDC.BIRZEIT.EDU .
٣. "القضية الفلسطينية والبعد الدولي: الفرص والمتطلبات الإستراتيجية": يستعرض هذا الكتاب البعد الدولي للقضية الفلسطينية، بما في ذلك إستراتيجيات الانضمام إلى المنظمات الدولية والتسويق السياسي على الساحة العالمية . MASARAT.PS
٤. مركز دراسات السياسات الدولية. (تاريخ النشر غير متاح). دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت. متاح على ialiis.birzeit.edu
٥. مركز مسارات. (تاريخ النشر غير متاح). القضية الفلسطينية والبعد الدولي: الفرص والمتطلبات الإستراتيجية. متاح على masarat.ps

فاعلية السياسة الحكومية الفلسطينية في توفير السلع الأساسية في ظل الاجتياحات

أ. محمود أبو شنب*

مقدمة

تتعرض فلسطين منذ تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى حرب إسرائيلية مدمرة تسببت في كوارث اقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية وصحية وتعليمية وغذائية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه هيكل فلسطين الاقتصادي^١. فقد استخدمت إسرائيل الجوع "كسلاح"، حيث "يحرّم الناس من الأساسيات، بما في ذلك الطعام"، عبر حظر الإمدادات بمختلف أنواعها. وقد اعتبر خبراء أمميون مستقلون أن سكان غزة يمثلون ٨٠٪ من جميع الأشخاص في العالم الذين يواجهون خطر المجاعة أو الجوع الكارثي، في ظل استمرار القصف والحصار الإسرائيلي.

يُعد تأمين مخزون تمويني من الركائز الاستراتيجية للحفاظ على استقرار الأمن القومي

تعد فلسطين من البلدان غير المنتجة لسلعها الأساسية خاصة الأرز والدقيق والزيوت... لذا يتم تأمينها عبر استيرادها من مختلف بلدان العالم، مما يفرض أمام الحكومة تحدياً يتمثل في تأمين مخزون تمويني يلبي احتياج المستهلك، وتحديدًا في الأزمات الطارئة التي لا يمكن التنبؤ بها، كما هو الحال مع جائحة كورونا (كوفيد ١٩) التي عصفت باقتصاديات العديد من البلدان وفرضت حظراً على سلاسل التوريد بينها، وهذا ينسحب على الأزمة الروسية الأوكرانية وهما البلدان اللذان يعدان مصدراً رئيساً لتوريد القمح.

* باحث فلسطيني مختص في السياسات العامة.

الوصف العام

بعد إعلان حكومة الاحتلال الإسرائيلي وقف إطلاق النار في قطاع غزة يوم ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٥، باشر جيش الاحتلال في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥، عدوانا عسكريا على شمال الضفة استهله بمدينة جنين ومخيمها وبلدات في محيطهما ثم وسّعت عدوانها إلى مدينة طولكرم في ٢٧ كانون الثاني، لتليها عملية أخرى في بلدة طمون ومخيم الفارعة بمحافظة طوباس^٢. وحسب منظمة (أطباء بلا حدود) فإن إسرائيل هجرت قسريا نحو ٣٨ ألف فلسطيني من محافظتي جنين وطولكرم. واعتبرت هذه المنظمة أن "عمليات الإجراء القسري والتدمير الواسع النطاق التي تحدث في الضفة تتبع نمطا مقلقا من الاضطهاد له تأثير شديد على صحة الناس وظروفهم المعيشية".

ضاعف جيش الاحتلال بعد السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، الحواجز والبوابات الحديدية التي نصبها في الضفة الغربية إلى ٨٩٨ حاجزا عسكريا وبوابة حديدية، منها ١٨ بوابة حديدية نصبها منذ بداية العام الجاري ٢٠٢٥^٢، وتسببت هذه الحواجز في عرقلة تنقل الأفراد والبضائع بين المدن، وتغيير أنماط الحركة اليومية المعتادة، ووصول البضائع وعملية توزيع المنتجات في أسواق الضفة الغربية، حيث إن الشاحنات تنتظر أكثر من سبع ساعات على الحاجز، مما يعيق وصول

لأي بلد، ومن العوامل الأساسية التي تعزز صمود المواطن في مواجهة التحديات والأزمات خاصة خلال الحروب والكوارث الطبيعية، وهنا تبرز أهمية تأمين هذا المخزون في ظل ما تتعرض له فلسطين من عدوان إسرائيلي يستخدم كل الأدوات غير القانونية في حربه.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على فاعلية السياسة الحكومية في تأمين السلع الأساسية في ظل الأزمات، وتفترض أن هذه السياسة تستجيب للمتغيرات والأزمات لجهة تلبية احتياجات المواطنين من هذه السلع، وبالتالي استخدمنا المنهج التحليلي في تسليط الضوء على السياسة الحكومية في تأمين السلع الأساسية ومعرفة مدى تأثير الاجتياحات والافتحامات - التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية خاصة شمال الضفة الغربية - على فاعلية السياسة الحكومية.

ارتكزت الورقة البحثية إلى مراجعة الإجراءات الحكومية النافذة في توفير السلع الأساسية، ومقابلات مع الجهات الحكومية المختصة ذات الصلة بحماية المستهلك، والقطاع الخاص، وخبراء في المجال الاقتصادي، علاوة على مراجعة الأدبيات المتخصصة في هذا المجال، للإجابة عن السؤال البحثي: ما هي فاعلية السياسة الحكومية في تأمين السلع الأساسية في الضفة الغربية في ظل الاجتياحات الإسرائيلية؟

بأن الحواجز والإغلاقات المتكررة أثرت على قدرتها على الوصول إلى الأسواق والعملاء والموردين.^٥

نتيجة لهذا الحصار الخانق وصعوبة التنقل والحركة، تراجع النشاط التجاري في عموم الضفة، إذ أصبح التنقل بين المحافظات والمدن والقرى مهمة شاقة في ظل هذه الأوضاع، وهو ما اضطر السائقين إلى سلوك طرق وعرة بعيدة للوصول إلى وجهاتهم، وهذا أدى إلى ارتفاع استهلاك السيارات للوقود، وازدياد الأجرة على الركاب في وسائل المواصلات العامة، الأمر الذي ألقى بظلاله الكارثية على النشاط الاقتصادي، إذ أشار تقرير المرصد الاقتصادي التابع لوزارة الاقتصاد الفلسطينية إلى أن ٧٨٪ من المنشآت تعاني خلال توزيع البضائع بين المدن، بسبب إجراءات سلطات الاحتلال التعسفية والحواجز واجتياح المدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٤).

أدى العدوان الإسرائيلي إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار في قطاع غزة بأكثر من ٢٢٧٪ خلال عام ٢٠٢٤، ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار المستهلك في الضفة الغربية بنحو ٣٪، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك الفلسطيني خلال عام ٢٠٢٤ بنسبة ٣٣٪، بواقع ٧٠٪ في قطاع غزة و٣٪ في الضفة الغربية.

البضائع بشكل كبير إلى المحافظات الأخرى، ومعظم الشركات توزع منتجاتها في أسواق المدن الأخرى، وأحيانا تعود الشاحنات عندما تكون المنتجات معرضة للتلف مثل: المواد الغذائية والأدوية، خشية أن تتلف على الحواجز.

تدمير البنية التحتية

عمد جيش الاحتلال إلى تدمير منشآت اقتصادية وإغلاق المحال التجارية الواقعة في مناطق الاجتياح الإسرائيلي، خاصة في محافظات شمال الضفة الغربية، ومنع وصول العمال إلى مواقع عملهم، وعطل حركة تسوق فلسطينيي عام ١٩٤٨، علاوة على تراجع قدرة المواطنين الشرائية، كل ذلك فاقم خسائر الاقتصاد، ورفع معدلات البطالة التي وصلت نسبتها في الضفة الغربية إلى ٣٥٪ نهاية العام ٢٠٢٤ وما نسبته ٥١٪ في فلسطين.^٦

أدى التدمير المنهج الذي تنفذه قوات الاحتلال في البنية التحتية الاقتصادية ومنازل المواطنين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، وتسبب في عرقلة انسياب الحركة التجارية بين المدن. فقد رصدت دراسة لغرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة، مؤشرات اقتصادية لتأثير الحواجز والإغلاقات المتكررة بين المحافظات على الحالة الاقتصادية في المحافظة، وقالت: إن ٥٠,٢٪ من المنشآت المستهدفة أفادت

التحكم والسيطرة

حرصت إسرائيل على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لاقتصادها عبر فرض منظومة التحكم والسيطرة على كل مدخلات الاقتصاد للحد من وجود اقتصاد قوي يؤسس إلى اقتصاد الدولة، ويعزز فرص الانفكاك عن اقتصادها ويؤمن مستلزمات واحتياجات المواطنين، علاوة على توفير أمن غذائي مستديم. تشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض نسبة الواردات من إسرائيل عبر الزمن، حيث شكلت في العام ١٩٩٦ نحو ٨٦٪ من إجمالي الواردات الفلسطينية بقيمة ٣,١٨٤ مليون دولار أمريكي، لتصل إلى ٤,٨١٥ مليون دولار أمريكي، على الرغم من انخفاض النسبة إلى ٦٠٪ من إجمالي الواردات الفلسطينية، ويعد هذا الانخفاض غير كاف لبناء اقتصاد مستقل، وإنما يعطي انطباعاً عن مدى صعوبة التحلل من نظام السيطرة والتحكم الذي تفرضه إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني.

وبالنظر إلى أن الاستعمار الإسرائيلي الاستيطاني يتحكم في كل شيء، فإن النموذج السائد للأمن الغذائي غير كافٍ بالتأكيد. فعلى سبيل المثال، احتفت الدول المانحة بمزرعة "أمورو للفطر" في الضفة الغربية بوصفها مثالاً للتفكير الريادي المبتكر لتحسين الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية. لكن بينما سعت المزرعة إلى القضاء على احتكار الفطر الإسرائيلي للسوق

الفلسطينية، جاءت الاستجابة الإسرائيلية سريعة، فقد هددت القوات الإسرائيلية البقالين الذين تحولوا إلى المنتج الفلسطيني فعلياً، وأُخِّرت عمداً تسليم البذور المستوردة اللازمة لزراعة الفطر في الميناء حتى انتهت صلاحيتها، ونجحت تلك الإجراءات القمعية في وقف إنتاج المزرعة وإغلاق المشروع^٦ (السيادة الغذائية في اقتصاد فلسطيني مقاوم ٢٠٢٤)

أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى إلحاق أضرار واسعة بالأراضي والموارد المائية الفلسطينية. فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، اقتلعت سلطات الاحتلال أكثر من ٨٠ ألف شجرة زيتون منذ عام ١٩٦٧، في حين لم يتم قطف نحو ٢٠٪ من أشجار الزيتون الفلسطينية في موسم ٢٠٢٣ بسبب قيود الاحتلال المشددة التي فرضتها عقب أحداث السابع من تشرين الأول، بالإضافة إلى هجمات المستوطنين التي منعت وصول المزارعين إلى أراضيهم. حيث إن هجمات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه باتت تشكل كابوساً للفلسطينيين، خاصة أن هذه الاعتداءات التي تسجّل يوماً هي اعتداءات عنف ضدّ المواطنين الفلسطينيين واعتداءات متعمدة على الأشجار الفلسطينية (خاصة الزيتون) وكأنها أصبحت سياسة ممنهجة ينفذها المستوطنون كل عام وتزداد شدتها في موسم القطف.^٧ (معهد الأبحاث التطبيقية أريج ٢٠٢٤)

وأستاذ جامعي، أن تغيير مسار الاقتصاد الفلسطيني من حالة التبعية والانكشاف والهشاشة الراهنة إلى حالة التمكين والانعتاق والانفكاك التام والتوازن، يتطلب تغييراً جوهرياً في قواعد وأسس العلاقات السياسية والأمنية الراهنة مع إسرائيل أولاً، فمسار الاقتصاد يتبع مسار السياسة في الحالة الفلسطينية، وليس العكس. (دراسة حول تأثير الحرب في الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على الاقتصاد في قطاع غزة).^٨

ويضيف عبد الكريم: المطلوب نظرة جديدة واستراتيجية جديدة وبرامج إصلاح اقتصادي واضحة المعالم تضع العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل في نصابها الصحيح؛ الصراع والصدام، كون إسرائيل لا تريد خيراً للقضية الفلسطينية ولا الاقتصاد الفلسطيني، إنما تريد القضاء على إمكان الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني واستمرار تبعيته وخضوعه للاقتصاد الإسرائيلي.

يعتقد الباحث فتحي نمر أن العدوان الإسرائيلي المستمر على فلسطين، سيقوض المجتمع الفلسطيني، سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الشتات، وأنه ينبغي التنسيق لتنفيذ مجموعة من الإجراءات لإعادة التركيز على السيادة الغذائية في الاقتصاد المقاوم، ومن بينها إنشاء صندوقٍ للسيادة الغذائية،

يفرض الاحتلال الإسرائيلي جملة من التحديات على الأمن الغذائي الفلسطيني، تتمثل في عدم قدرة الفلسطينيين على السيطرة على الأرض والموارد المائية، خاصة في المناطق المصنفة (ج) فنخسر نتيجة عدم التمكّن من الوصول إلى هذه المناطق نحو ٣,٤ مليار دولار سنوياً حسب تقرير البنك الدولي، أما التحدي الثاني، فهو عدم سيطرة الفلسطينيين على المعابر والحدود، الأمر الذي يفرض التبعية الاقتصادية لإسرائيل، ويمنع حرية الاستيراد والتصدير إضافة إلى عدم وجود بنى تحتية لتخزين الغلال والحبوب، كالصوامع.

الأدبيات

تدق دراسات وتقارير محلية ناقوس الخطر من تداعيات استمرار التدهور الاقتصادي على قدرة المواطن على الصمود والثبات في مواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي، والتخوف من حدوث انخفاضات حادة في الأوضاع المعيشية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومزيد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع حاد في القدرة الشرائية حتى لو توفرت السلع في السوق، وبالتالي تجمع هذه الدراسات على ضرورة التفكير في وضع التدخلات الطارئة لمواجهة هذه التحديات من مختلف الأطراف خاصة الحكومة والقطاع الخاص.

يرى نصر عبد الكريم وهو باحث اقتصادي

سياسة الحكومة في توفير السلع

تعتمد سياسة الحكومة في توفير السلع الأساسية في السوق الفلسطينية، على مرتكزات عدة من بينها استمرار سلسلة توريد السلع الأساسية من مختلف بلدان العالم، وزيادة قدرة المصانع المحلية على تلبية احتياج السوق، ومضاعفة الإنتاج الزراعي الذي تشكل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧٪، وبناء مشاريع استراتيجية ذات صلة بتخزين السلع خاصة الحبوب منها عبر بناء صوامع القمح والاستثمار في بناء مصانع الأعلاف وغيرها.

تشير المعطيات الحكومية إلى أن المخزون التموييني من السلع الأساسية في الضفة الغربية يلبي احتياج المواطنين مدة ستة شهور والطحين ٣ شهور، وهذه الكميات موجودة في مخازن التجار مع استمرار سلسلة التوريد. وتعطي تطمينات على أن البلد لن يعاني من نقص في أي سلعة مهما كان حجم الأزمة حتى لو أقدمت إسرائيل على إغلاق المعابر أمام الحركة التجارية، لكن التحدي الأكبر يكمن في القدرة على توزيع البضائع على المحال التجارية في ظل الاجتياحات والاقحامات والإغلاقات خاصة إذا طال أمدها، الأمر الذي ينذر بحدوث كارثة غذائية.

يرى مدير عام الإدارة العامة لحماية المستهلك إبراهيم القاضي أن الأزمات العالمية أثرت على

ودعم تطوير شبكات التضامن والتجارة الفلسطينية التي تربط بين الفلسطينيين في أي مكان وبين المزارعين، لتأمين مخزونات احتياطية من الأغذية الاستراتيجية يسهل الحصول عليها في حالات الطوارئ والحصار، والتشجيع على تأسيس شبكة شاملة من التعاونيات التكاملية لإنتاج الغذاء وتجهيزه وبيعه (السيادة الغذائية في اقتصاد فلسطيني مقاوم ٢٠٢٤).

لا تبدو حالة انعدام الأمن الغذائي التي خلقتها إسرائيل أثناء العدوان إلا محاولة إضافية لتدمير كل ما هو ضروري لتعزيز صمود الحياة الإنسانية في قطاع غزة لتحقيق أقصى قدر من الهيمنة، عبر خلق حالة من الفوضى للتأكيد على نية الاحتلال وحلفائه السيطرة على المجتمع الفلسطيني عبر الحصار وغيره وكل ما ينتج من أزمات كانعدام الأمن الغذائي (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس")

يرى الباحثان عمر شعبان، مدير بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، ويحيى قاعود الباحث في العلوم السياسية والسياسات العامة أنه يتوجب على الحكومة وضع سياسات زراعية من شأنها تقليل الفجوة بين استيراد السلع الغذائية والاعتماد على الإنتاج المحلي، وهو الطريق الذي يقود إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية).

محافظة إلى أخرى، فمحافظات الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وبيت لحم والقدس ذات وفرة عالية، بعد ذلك تأتي جنين، ومن ثم باقي المحافظات، وهناك محافظات لديها وفرة في سلع معينة كالخضراوات ومركزها الأغوار، وبالتالي لو انقطع التوريد في سلعة الخضراوات عن محافظة رام الله على سبيل المثال ستكون هناك إشكالية حقيقية في سوق الخضار وهذا ينسحب على باقي المحافظات، وبالتالي سيكون هناك فائض في الخضار في محافظات طوباس وأريحا وجنين نتيجة عدم تمكنها من تسويق هذه المنتجات بسبب الحصار الإسرائيلي، وفي حال كان هناك حصار على مراكز المدن فسوف تنشأ أزمة حقيقية في عمليات التسويق بين القرى والمدن لصعوبة الوصول إلى المنتجات.

يقول الخبير الاقتصادي وأمين سر الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين نصر عطيانى: إن العدوان الإسرائيلي والاجتياحات التي تنفذها سلطات الاحتلال في محافظات شمال الضفة الغربية تسببت بحدوث نقص في بعض السلع الأساسية نتيجة عزوف الدول عن تصدير بعض السلع، علاوة على ارتفاع تكاليف الشحن، وإغلاق معبر الكرامة أيضا، الأمر الذي أدى إلى نقص في السلع، ولكن هذا النقص لم يؤثر على وفرة السلع وإنما على الأسعار.

يرى عطيانى أن الاقحامات أثرت بشكل كبير على الأسواق، إلى جانب صعوبة الوصول

الاقتصاد الفلسطيني، في مقدمتها حظر تركيا التبادل التجاري مع إسرائيل، والتوترات الأمنية في البحر الأحمر التي تسببت في ارتفاع تكاليف الشحن، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من اضطراب سلسلة التوريد العالمية، ومع ذلك حافظت فلسطين على مخزون تمويني يلبي احتياج المستهلك مدة ستة اشهر متواصلة، فالكميات الموجودة حالياً في السوق كافية لتجاوز الأزمات، خاصة إذا أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعابر التي تخضع لسيطرتها.

لم تؤثر الاجتياحات التي ينفذها جيش الاحتلال في المدن والمخيمات الواقعة شمال الضفة الغربية على المخزون التمويني في هذه المحافظات، لكن الإشكالية تكمن في عدم قدرة المواطنين على الوصول إلى المراكز التجارية، نتيجة إغلاق الاحتلال المحال التجارية ومنع حركة تنقل الأفراد، كما أن نزوح المواطنين من منطقة إلى أخرى، لم يؤثر على وفرة السلع، علاوة على إمداد النازحين بالمساعدات الإنسانية اللازمة (إبراهيم القاضي: ٢٠٢٥).

تفاوت في مخزون السلع

الطبيعية الجغرافية والديمغرافية للمحافظات الفلسطينية متباينة، وهذا يؤثر على وفرة السلع على أساس جغرافي. فهناك تفاوت في وفرة مخزون السلع الأساسية من

تنقل الأفراد والحركة التجارية، وبالتالي التحدي الحقيقي هو ضمان تدفق السلع إلى السوق بأسعار مناسبة تلائم وضع المواطن، إضافة إلى الحاجة إلى توحيد المرجعيات في ضبط وتنظيم السوق والإسراع في البت بالقضايا المنظورة أمام القضاء. (إبراهيم القاضي، ٢٠٢٥)

مؤشر غلاء المعيشة

سجل مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين خلال عام ٢٠٢٤ ارتفاعاً حاداً مقارنةً بعام ٢٠٢٣، مدفوعاً بمستويات أسعار لم تشهد أسواق قطاع غزة سابقاً، نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، حيث ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية، بواقع ٢٣٧,٩٨٪ في قطاع غزة، وبنسبة ٣,٨٤٪ في القدس *JI، وبنسبة ٢,٤٨٪ في الضفة الغربية.^٩

الجدول يوضح نسب الارتفاع في مؤشر غلاء المعيشة خلال السنوات الأربع الأخيرة حسب المنطقة:

السنوات	فلسطين	الضفة الغربية**	قطاع غزة	القدس *JI
٢٠٢١	١,٢٤	١,٤١	٠,٢٧	١,٩٥
٢٠٢٢	٣,٧٤	٣,٧٤	٣,١٦	٤,٧٠
٢٠٢٣	٥,٨٧	٤,٧٧	١٠,٥٣	٤,٠٥
٢٠٢٤	٥٣,٦٧	٢,٤٨	٢٣٧,٩٨	٣,٨٤
٢٠٢٤ - ٢٠٢١	٧٠,٨٧	١٢,٩٥	٢٨٦,٤٤	١٥,٣٣

بلغت نسبة غلاء المعيشة منذ العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٢٤ نحو ٢٤٨٪، أي بزيادة

إلى الاحتياجات، وتعذر وصول فلسطيني ٤٨ للتسوق، علاوة على تراجع السيولة النقدية في السوق، وهناك مخاوف من حصول نقص في السلع في حال استمرار الاقتحامات، وبالتالي أثرت هذه الاقتحامات بشكل كبير على التوازن في عملية البيع والشراء. وفي حال استمرار الاقتحامات فسيؤثر هذا على الأنماط الاستهلاكية للمواطن خاصة في شهر رمضان.

ويشير إلى أن ٤٨٪ من المنشآت أكدت أن الحواجز والإغلاقات المتكررة أثرت على قدرة الزبائن على الوصول إلى الأسواق، وأفادت ٥١,٥٪ من المنشآت المستهدفة بأن الحواجز والإغلاقات المتكررة أدت إلى انخفاض الإنتاجية الإجمالية للمنشأة، وقالت ٥١٪ من المنشآت المستهدفة إن الحواجز والإغلاقات المتكررة انعكست سلباً على المبيعات. (غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة، مؤشرات اقتصادية لتأثير الحواجز والإغلاقات المتكررة بين المحافظات في الحالة الاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة، ٢٠٢٥)

إن نظام التحكم والسيطرة الذي تفرضه إسرائيل، وتقلب أسعار العملات بحكم عدم وجود عملة رسمية لدولة فلسطين، وتأخر عملية تخليص البضائع على الموانئ، تتسبب في تكاليف إضافية، انعكست على ارتفاع الأسعار، علاوة على التحكم الإسرائيلي بأصناف السلع والدول المصدرة، ثم إن نصب ٨٩٨ حاجزا عسكريا في الضفة الغربية، تسبب في عرقلة

الاستنتاج والتوصيات

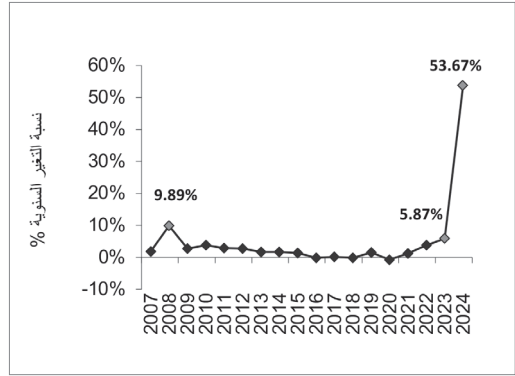
تحتاج السياسة الحكومية المتبعة في توفير السلع الأساسية في السوق الفلسطينية إلى تطوير ومراجعة شاملة تضمن قدرة التحكم والسيطرة على احتياجات السوق من السلع، خاصة في ظل تحكم إسرائيل بجميع مدخلات الاقتصاد وتعتمدها إبقاء الاقتصاد الفلسطيني ضمن تبعية الاقتصاد الإسرائيلي، لذلك لا بد من تعزيز ركائز الأمن الغذائي في فلسطين والمواءمة بين العرض والطلب، وبين الطبيعة الجغرافية والديمقراطية لكل محافظة لضمان إحداث توازن في السوق على مستوى المدينة والقرية والمخيم.

استطاعت السياسة الحكومية توفير مخزون من السلع الأساسية مدة تتراوح بين 3-6 شهور، وقد تكون هذه الكميات قادرة على تلبية احتياجات المواطنين في حال حدوث أزمات أو اجتياحات ليست طويلة، لكن هذا المخزون يتفاوت بين محافظة وأخرى نظراً لتركز الموردين ومواقع المستودعات والمخازن في بعض المحافظات، لذلك ستتعرض بعض المحافظات لمعاناة مبكرة من نقص السلع، خاصة إذا أقدم الاحتلال الإسرائيلي على منع حركة تنقل الأفراد والبضائع بشكل كلي، الأمر الذي يفاقم من الأزمة لتصبح حاجة المواطن في الحصول على هذه السلع غاية في التعقيد.

استراتيجياً من المهم توفير مخزون كاف من السلع، حتى يتمكن المواطن من الصمود أمام السياسات والإجراءات الإسرائيلية، لكن لا بد من

مقدارها ٢,٤٧٥ شيكلا لكل ١,٠٠٠ شيكل من الأجر الشهري، وإذا ما حسبت منذ العام ٢٠٠٤ فقد بلغت نحو ١٤٦٪، أي بزيادة مقدارها ١,٤٦٢ شيكلا لكل ١,٠٠٠ شيكل من الأجر الشهري، فيما تجدر الإشارة إلى أن نسبة التآكل في الدخل قد بلغت نحو ١٢٤٪ منذ عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠٢٤ بسبب ارتفاعات الأسعار المتتالية خلال السنوات الماضية.^{١١}

نسب التغير السنوية لأسعار المستهلك في فلسطين للسنوات: ٢٠٠٧ - ٢٠٢٤



سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي انخفاضاً حاداً مقداره ١٩,٨٤٪ خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، حيث بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي ٨٠,٠١ خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٩٩,٨١ خلال عام ٢٠٢٣ (سنة الأساس ٢٠١٩ = ١٠٠).^{١١}

التجار على فتح مخازن وفروع في مختلف المحافظات، وتشجيع الاستثمار المباشر أو إقامة شركات استثمارية مع مستثمرين في محافظات أخرى، مع أهمية وجود مناطق لوجستية لتخزين وتوزيع البضائع، الأمر الذي يقدم فرصة استثمارية مهمة تساعد على تعزيز وفرة السلع الأساسية واستقرار أسعارها.

وللحفاظ على استقرار السوق لابد من تعزيز منظومة حماية المستهلك، فقد يكون من المهم العمل على مراجعة قانون حماية المستهلك، بحيث يتماشى مع الممارسات الدولية والتحول الرقمي، علاوة على أهمية تطوير القنوات الإلكترونية والتسويقية بهدف تحسين الوصول إلى الأسواق، مع أهمية الإسراع في إقرار قانون التجارة الإلكترونية.

بات تغير الأنماط الاستهلاكية أمراً ضرورياً وملحاً، وهذا يتطلب من جميع الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص وجمعيات حماية المستهلك وضع خطة استراتيجية منهجية لتوعية المواطن بهذا الشأن، لما له من دور مهم في التحكم بالعرض والطلب، وبالتالي ينعكس على إيجابية أو سلبية استقرار الأسواق، ولابد من إيلاء اهتمام كبير في زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة، ومن المهم تعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع الأسواق، وتحسين إدارة المخزون الاستراتيجي، وتسهيل حركة التجارة خاصة في ظل الاقتحامات والإغلاقات.

توفرها بأسعار تتناسب مع دخل الفرد، وهذا يستدعي تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي، وتنويع الأسواق مما يؤدي إلى رفع درجة المنافسة التي تنعكس إيجاباً على الأسعار، خاصة السلع التي يتم استيرادها من الخارج، وقد يكون من المناسب التفكير في إقامة شركات لبناء مشاريع استراتيجية منها بناء مستودعات لتخزين السلع خاصة الخضروات واللحوم وغيرها، إضافة إلى أنه لابد من إنجاز مشروع صوامع القمح الذي يلعب دوراً مهماً في تأمين مخزون القمح.

يرى خبراء أهمية تخصيص أراضٍ للاستثمار في المجال التجاري خاصة في المحافظات، وتوفير السلع في المواسم خاصة في شهر رمضان، الذي يشهد إقبالا على اللحوم، وأنه لابد من وجود سياسات حقيقية تستجيب إلى احتياج السوق والسماح بالاستيراد في حالات معينة ومرونة مثل اللحوم والبندورة التي ينقص فيها الإنتاج المحلي في تشرين الأول، وهذا ينسحب على باقي المنتجات التي تشهد إقبالا كبيراً في مواسم معينة، ووضع أسس ثابتة في عمليات وفرة السلع، ومن الممكن اللجوء إلى منح إعفاء ضريبي مقابل الحفاظ على التوازن في السوق، وإعادة النظر في دخل الفرد، وتوحيد حملات الإغاثة.

تستدعي التحديات الكبيرة التي تقف أمام ديمومة توفير كمية ونوعية السلع في السوق الفلسطينية من الجهات الحكومية إعادة النظر في الخريطة التموينية في الضفة الغربية، وحث

المراجع

١. نصر، عبد الكريم، تأثير الحرب في الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على الاقتصاد في قطاع غزة ٢٠٢٥.
٢. نمر، فتحي، السيادة الغذائية في اقتصاد فلسطيني مقاوم، شبكة السياسات الفلسطينية، تشرين الأول ٢٠٢٤.
٣. ورقة بحثية بعنوان : تأثير الظروف الراهنة على الحالة الاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة، غرفة تجارة وصناعة وزراعة محافظة رام الله والبيرة، ٢٠٢٥.
٤. نشرة انعدام الأمن الغذائي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، العدد ٣٠ صيف ٢٠٢٤.
٥. أثر عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الزراعي في قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٥.

مقابلات

١. مدير عام الإدارة العامة لحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني إبراهيم القاضي، ١٥/٢/٢٠٢٥.
٢. مدير عام الاتحاد العام للصناعات الغذائية في فلسطين، بسام أبو غليون، ١٦/٢/٢٠٢٥.
٣. الخبير الاقتصادي وأمين سر الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين نصر عطيان، ١٦/٢/٢٠٢٥.

مواقع إلكترونية

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <https://www.pcbs.gov.ps>
٢. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) <https://mas.ps>
٣. معهد الأبحاث التطبيقية - القدس أريج https://www.arij.org/ar/home_ar
٤. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) <https://www.wafa.ps>
٥. شبكة السياسات الفلسطينية <https://al-shabaka.org/ar>

الهوامش

- 1 <https://www.wafa.ps/pages/details/107540>
- 2 <https://2u.pw/0kCwHe3w>
- 3 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/112372>
- 4 <https://mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=7686>
- 5 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/112372>
- 6 <https://2u.pw/L7xsIzrD>
- 7 <https://www.arij.org/ar/latest-ar/paper-enviroment-day2024/>
- 8 <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655265#>
- 9 https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx
- ١٠ المصدر السابق
- 11 https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

الانعكاسات الجيوسياسية لاتفاقيات إبراهيم على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي

أ. عبد المحسن خضر علامة*

المحيطة تحت مسميات متعددة واتفاقيات متحورة. كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية استقرائية تحليلية توضح الأسباب الكامنة وراء السياسات الإسرائيلية وتأثيرها على الديناميات الجيوسياسية. انعكست تداعيات الأحداث الأخيرة في غزة، على مستقبل فلسطين الجيوسياسي والمنطقة. تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى تحليل كيفية استغلال إسرائيل البعد الديني، لتحقيق أهدافها السياسية وفرض سياسة الأمر الواقع عبر توسيع نفوذها في منطقة تتمتع بأهمية جيوسياسية خاصة.

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على "الاتفاقيات الإبراهيمية"، وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي وتداعياتها الأخيرة بعد أحداث السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣. استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج البحث التحليلي الاستقرائي، لاستكشاف أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي بعمق، والطرق التي تستغل فيها إسرائيل البعد الديني لتبرير مصالحها السياسية والأهداف الحقيقية وراء تمسكها بالوجود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى البحث في دوافعها للتوسع في المنطقة العربية

* مرشح لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية - جامعة قرطاج
- تونس، moc.liamg@amalla.ba

مقدمة

يشهد العالم تحولات عميقة في معالجة الصراعات الدولية، حيث تتصادم المصالح على الساحة العالمية. في الإطار العربي، يحكم العلاقات منطق القوة والمصالح، مع بروز قضايا مرتبطة بمشروع صهيوني يسعى للسيطرة على العالم العربي منذ إعلان قيام إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨، استناداً إلى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، الذي تجاهل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم تحت ضغوط أميركية لصالح الحركة الصهيونية، هؤلاء ساهموا في تأسيس كيان فصل المشرق عن المغرب العربيين وقطع الروابط بين إفريقيا وآسيا، بما يتوافق مع أهداف مؤتمر كامبل بنيرمان السري (١٩٠٥-١٩٠٧).

سعت إسرائيل منذ تأسيسها لفرض وجودها عبر حروب مدعومة غريباً واستغلال الاحتلال الأجنبي لبعض الدول العربية. كما اعتمدت اتفاقيات سلام مشروطة للانسحاب من أراضٍ محتلة بهدف كسب الاعتراف وتحقيق اندماج تدريجي، رغم استمرار الرفض الثقافي والديني لهذا التطبيع.

طوال عقود، تأثرت المنطقة العربية بشدة بالاستعمار الغربي، فسعت للحصول على "الاستقلال" وتلبية تطلعات شعوبها. على الرغم من تحقيق العديد من الدول العربية

"استقلالها"، فقد بقيت فلسطين استثناءً لافتاً. فبعد انتهاء الانتداب البريطاني، لم تتمكن فلسطين من التمتع بالاستقلال، إذ سارعت بريطانيا، بدعم من القوى الكبرى^١، إلى إعلان دولة إسرائيل في قلب العالم العربي، متجاهلة حقوق الفلسطينيين. نتج عن ذلك صراع مستمر بين الفلسطينيين وإسرائيل التي عززت وجودها بالقوة وشهد العالم تغيرات كبيرة في تسوية الصراعات، وبرزت علاقات جديدة تستند إلى المشروع الصهيوني للسيطرة على العالم العربي^٢. حاولت إسرائيل الحصول على قبول دولي من خلال حروب ومساومات سياسية، واستغلت الدين والحوار لتحقيق أهدافها تحت مسمى السلام. بالنسبة لإسرائيل، يعد السلام وسيلة لضمان وجودها واستمرار يقظتها تجاه جيرانها العرب، بناءً على أفكار هرتسل^٣ وبيريس لإقامة نظام إقليمي يضمن لها دوراً قيادياً^٤. يتوقع أن تؤثر هذه التغييرات بشكل عميق على القضية الفلسطينية والعالم العربي بأكمله، وسط محاولات دولية لتقليص الصراع إلى نزاع حدودي^٥. يرى الفلسطينيون القضية أساس الصراع ضد الطموحات التوسعية، مع إيمان بزوال الاحتلال واسترجاع الحقوق بالإرادة السياسية والقضاء الإلهي^٦. في هذا الإطار، سيتنزل البحث في الانعكاسات الجيوسياسية لاتفاقيات إبراهيم على الصراع العربي الإسرائيلي.

تعريف المفاهيم: تقتضي الأهمية البالغة التي يبسطها موضوع الحال تسليط الضوء على المفاهيم الرئيسة التي يطرحها الخوض في المفاهيم ذات الصلة بالاتفاق.

يسعى مفهوم الاتفاق، في جوهره، إلى تحقيق تسوية تنزع فتيل الخلافات بين طرفين أو أكثر من خلال الوصول إلى حل وسط يحظى بقبول جميع الأطراف المعنية. يُعتبر الاتفاق وسيلة لإغلاق النزاعات بشكل مرض للجميع، مما يُفسح المجال أمام الأطراف لتجاوز خلافاتها بطريقة ودية وسليمة. يتجلى هذا المفهوم بوضوح في إعلان مانيلا بشأن تسوية الخلافات والنزاعات الدولية بالوسائل السلمية، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢. يُشدد الإعلان على ضرورة أن تحل كل دولة نزاعاتها الدولية بوسائل سلمية حصراً دون تهديد السلم والأمن الدوليين أو العدالة. كما يشير إلى أن المنازعات الدولية يجب حلها بناءً على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، مع احترام حرية اختيار الوسائل المناسبة والالتزام بتعهدات ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخاصة بالعدالة والقانون الدولي.^٧ هذا المفهوم متجذّر في التراث الإنساني والديني، ويُربط بالنبي إبراهيم عليه السلام، مما يؤكد أهمية الحوار والسلام كوسيلة لتحقيق التفاهم والتعايش بين البشر، بحيث يُطلق على اسم النبي إبراهيم^٨ في الكتب الإسرائيلية اسم " خليل

الرحمن" وفي بعض الكتب يوصف بالحبیب،^٩ وفي عالمنا اليوم ينتمي الملايين من البشر إلى أنبياء الديانات الثلاث الكبرى إلى سيدنا إبراهيم الذي وصف بالحلم والرفق واللين ودماثة الخلق وأشير إليه في مواقف من القرآن الكريم على أنه خليل الإنسان: وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ٣٥ رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٦) وجاء في تفسير ابن عاشور هذه الآيات أن إبراهيم عليه السلام لا يطلب الهلاك لمن يعصيه من نسله ولا يستعجل لهم العذاب.^{١١} جدير بالذكر أن دراسة "الدبلوماسية الروحية" تعمل على إبراز الأديان الإبراهيمية^{١٢} كأحد العناصر الأساسية في المفهوم الجديد^{١٣} ضمن اتفاقيات السلام التي بدأت بين إسرائيل والإمارات لتليها البحرين والسودان والمغرب.^{١٤} جاءت هذه الاتفاقيات تحت اسم "إبراهيم" كرمز لهذه المبادرة التي أعلن عنها أول مرة في بيان ثلاثي بين إسرائيل والإمارات والولايات المتحدة في ١٣ آب ٢٠٢٠،^{١٥} وصارت تُعرف باتفاقيات السلام بين إسرائيل والإمارات والبحرين، تحت رعاية الولايات المتحدة بعد الإعلان عن الاتفاقيات مع البحرين في ١١ أيلول ٢٠٢٠ وهدفها الظاهري تطبيع^{١٦} العلاقات بين الأطراف المختلفة،^{١٧} وهي الأولى من نوعها بعد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤.

يتأثر بعوامل عدة مثل الحدود الجغرافية، عدد الأطراف المشاركة، نوع الأسلحة وخصائصها، الإمكانيات المتاحة، الموارد، والأهداف سواء كانت تكتيكية أو استراتيجية.^{٢٢}

لماذا هذه الدراسة؟

تُعد اتفاقيات إبراهيم من أبرز المسائل السياسية في القرن الحادي والعشرين ولا يمكن النظر إليها بعيداً عن إطار القانون الدولي. تُطالب هذه الاتفاقيات بحل القضية الفلسطينية كأولوية، وتعتمد مؤخراً على مبدأ السلام مقابل السلام بهدف استغلاله سياسياً لدعم المخطط الإبراهيمي والمصالح الصهيونية من خلال إضفاء الشرعية القانونية على "المشترك الإبراهيمي"، واستغلال اسم النبي لتوجيه الرأي العام العربي نحو مفاهيم مثل السلام الديني.^{٢٤}

تسعى هذه الاتفاقيات إلى إعادة تشكيل العلاقات العربية الإسلامية^{٢٥} والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وتقييد القدرات السياسية والعسكرية للعالم العربي وتغيير المواقف بشكل جذري،^{٢٦} مع الاعتراف الضمني بإسرائيل وحقوقها في الأرض ويهودية الدولة، وإنهاء العزلة الإقليمية التي عانت منها إسرائيل طويلاً نتيجة احتلال فلسطين. يُعتبر تكييف اتفاقيات إبراهيم قانونياً صحيحاً ضمن إطار القانون الدولي، إذ تُعتبر معاهدة

أجريت الأبحاث حول الاسم "إبراهيم"، وتوصلت إلى أن المجتمعات العربية، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود، يحملون احتراماً كبيراً للنبي إبراهيم الذي يُعتبر أبا الأنبياء. ومن هنا، انطلقت فكرة تسييس هذا الرمز من جامعة هارفارد لإقامة مسار سياحي ديني يُعرف بـ"مسار إبراهيم"^{١٨}، يقدم رؤية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.^{١٩}

اختلف مفهوم الصراع باختلاف آراء وتخصصات المفكرين والمنظرين، ومع هذا التباين، توجد العديد من الإسهامات والمحاولات لتعريفه. يُعرف الصراع على أنه مواجهة أو منافسة بين شخصين أو أكثر، سواء كانوا أفراداً حقيقيين أو كيانات قانونية، حيث يسعى كل طرف لتحقيق أهدافه ومصالحه بينما يحاول منع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه بأساليب متنوعة. ويُعتبر الصراع ظاهرة طبيعية في المجتمعات الإنسانية وفي مختلف المجالات.^{٢٠}

يُنظر في الأدبيات السياسية المتخصصة إلى مفهوم الصراع كظاهرة ديناميكية. هناك توجه يركز على الجانب التنافسي في تعريف الصراع باعتباره شكلاً من أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، ويمكن أن يحدث في العديد من السياقات المختلفة.^{٢١}

يتمثل مفهوم الصراع^{٢٢} في التباين الحاد بين المصالح والأهداف والقيم بين الأطراف المعنية، وهو عنصر معقد في العلاقات الدولية

مكانته على الساحة العالمية، وأحد أبرز هذه العناصر موقعه الجغرافي الفريد والاستراتيجي الذي يقع في قلب العالم ويشكل همزة وصل متينة تربط القارات الثلاث الكبرى: أوروبا وآسيا وإفريقيا ويتمتع بموقع محوري يؤدي إلى دور بالغ الأهمية يسهم في تسهيل الحركة التجارية والتبادل الثقافي بين الدول الصناعية في أوروبا والدول الغنية بالموارد الطبيعية والنفط في آسيا، بالإضافة إلى ذلك، يتميز الوطن العربي بوجوده بالقرب من مسطحات مائية حيوية ومؤثرة مثل البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر شرياناً حيويًا للتجارة العالمية، والبحر الأحمر وبحر العرب اللذين يضمن ممرات مائية حيوية للتجارة والملاحة، كل هذه العوامل تجعل من الوطن العربي منطقة ذات تأثير كبير ومستديم على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية،^{٢٨} إذ تسعى إسرائيل إلى تغيير الأوضاع الجغرافية في المنطقة بتوسيع حدودها وفقاً لقرار التقسيم عام ١٩٤٧، وذلك عن طريق إقامة مزيد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية.

يعتبر العامل الجغرافي والأرض من أبرز أسباب النزاعات الدولية الحديثة نظراً لدور النمو الديمغرافي في توسيع حدود الدول. تكمن الأهمية الاستراتيجية لفلسطين في كونها مركزاً مهماً يجذب اهتمام اليهود، وهو ما أوضحه ناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي

بمعناها القانوني الواسع وفقاً لاتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩. ^{٢٧} تبرز أهمية الموضوع النظرية من خلال تأثيره في التحولات الجيوسياسية على القضية الفلسطينية.

تتمحور الإشكالية البحثية في هذه الدراسة من خلال تبيان السؤال الرئيس: ما هي التداعيات والانعكاسات الجيوسياسية لاتفاقيات إبراهيم على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي؟ تنضوي تحت هذا التساؤل المركزي أسئلة فرعية وهي:

- ما هي التفاعلات الإقليمية والدولية التي تؤثر في جوهر الصراع العربي الإسرائيلي؟
- أي تطبيقات وظفتها السياسة الدينية التوسعية في دول إسرائيل؟
- إلى أي مدى تجاوزت اتفاقيات إبراهيم حدود الدمج والدعم لإسرائيل في الإقليم؟
- ما هي التغييرات في الجيوسياسية الإسرائيلية بعد اتفاقيات إبراهيم؟
- ما هي آفاق وحدود الدعم العربي للحقوق والثوابت الفلسطينية بعيد التوقيع على اتفاقيات إبراهيم؟

المبحث الأول: التداعيات الجيوسياسية للصراع العربي الإسرائيلي

١. ديناميات التفاعل المؤثرة في جوهر الصراع: يتمتع الوطن العربي بعناصر قوة تعزز من

الفلسطينية، النتائج المترتبة على ثورات الربيع العربي، إضافة إلى التحولات السياسية الجديدة^{٢٢} التي لم تكن موجودة في ظل الأنظمة الاستبدادية السابقة. بدأت هذه العوامل بالظهور مع التحولات السياسية في دول الإقليم وخارجها^{٢٣} بدءاً من ثورة تونس المجيدة، التي امتدت لتشمل دولاً عربية أخرى كمصر واليمن وليبيا وسورية، بعدما نفذت قدرة الشعوب على تحمل الاستبداد.^{٢٤}

شهدت المنطقة العربية، منذ ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، تحولاً نحو الانتقال الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، على الرغم من تنوع المسارات المتبعة، فقد انتقل بعضها إلى العنف والصراع المسلح. أثبتت الانتفاضات في السودان، الجزائر، العراق، لبنان فشل محاولات قمع الانتقال الديمقراطي المدني، حيث تعلمت الشعوب بعض الدروس من الموجة الأولى بتنظيم أفضل وانفتاح على التفاوض مع النخب الحاكمة لتحقيق التحول، ولو تدريجياً.^{٢٥}

تشير تحليلات إلى أن الثورات العربية تقوم على مقاربتين: تفكيك الأنظمة الفاسدة من داخلها،^{٢٦} والحراك الشعبي المصمم بتأثيرات خارجية بسبب صعوبة استيعاب المخططات الغربية.^{٢٧} لطالما كانت فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي محور السياسة الإقليمية والعالمية، لكن الثورات ساهمت في تهميش القضية مع تغير الديناميات العالمية وظهور

العالمي، في محاضرة عام ١٩٤٧. حيث أشار إلى أن اختيار فلسطين لم يكن لدوافع دينية أو اقتصادية، بل لأنها تشكل ملتقى طرق بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، مما يجعلها مركزاً للقوى العالمية.^{٢٩}

استولت إسرائيل على مساحات إضافية من الأراضي خلال الصراع، فاستحوذت على ٧٧٪ من الأراضي الفلسطينية بعد أن كانت تشكل ٥٦٪ عام ١٩٤٧، وحققت مكاسب إضافية في حرب ١٩٦٧ بضم سيناء والجولان والضفة الغربية حيث أدت خصوصية الصراع وأهمية المنطقة الجيوسياسية إلى تأثيرات عالمية ناتجة عن المواجهات، مثل تأثر أسواق النفط بسبب تعطل الملاحة في قناة السويس أو عرقلة نقل النفط الخليجي إلى الدول الغربية خلال حرب تشرين ١٩٧٣.^{٣٠}

يحلل الأنموذج الواقعي في نظريات الأمن الإسرائيلي الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة للكيان، حيث يُعتبر توازن القوى محدداً لسلوك الدولة بعيداً عن الأخلاق. من هذا المنطلق، يشير بعض الباحثين إلى وجود علاقة طردية تربط بين زيادة القوة الإسرائيلية وضعف القوى العربية نتيجة الدعم الأمريكي لإسرائيل، مما أدى بصورة ضمنية إلى تراجع أهمية القضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي،^{٣١} ثم إن من العوامل الإقليمية المهمة التي أدت إلى تراجع مركزية القضية

والماضي اليهودي. ثم إن الاتفاقيات الإبراهيمية تلغي الطابع الاستعماري عن "إسرائيل"،^{٤٢} وتعتبر الاستيطان عودة إلى "أرض الأجداد"، مما يمنحها شرعية زائفة. بسبب هذه الاتفاقيات، تصبح الممارسات الإسرائيلية مقبولة دولياً، وتضيع الفرصة للضغط الفلسطيني لإيقاف التهجير القسري. وبينما يدعم العالم موقف إسرائيل، تضعف الاتفاقيات الموقف الفلسطيني والدولي العربي. بشكل عام، تقود الاتفاقيات للاعتراف بالنصوص التوراتية والأساطير التلمودية التي تبرر السياسات الإسرائيلية الحالية، مما يقوي موقفها مقابل الموقف الفلسطيني، ويحول الصراع إلى صراع ديني وجودي بدلاً من نزاع على الحقوق والحدود.^{٤٣} بناءً على ما سبق، يظهر أن توقيع الاتفاقيات أثر بشكل غير مباشر على مجالات حيوية للدول المعنية، مما عزز من مكانة إسرائيل لدى الدول الموقعة ووسع من انتشار روايتها أمام العالم.^{٤٤} عززت هذه الاتفاقيات الاعتقاد السائد بين العرب وبعض الدول الإقليمية، لتدعم بشكل غير مباشر الفكرة التي تشير إلى تفوق "إسرائيل" على الشعوب الأخرى من الناحية الحضارية، الثقافية، والتكنولوجية. بالإضافة إلى ذلك، خلقت الاتفاقيات وهماً لدى معظم الدول العربية يتمثل في كسر الحاجز النفسي للتعامل مع "إسرائيل" كقوة استراتيجية في المنطقة.^{٤٥}

مشروع الشرق الأوسط الكبير،^{٣٨} إذ تراجعت أهمية القضية الفلسطينية عربياً، حيث تحول الصراع من قضية أمنية وقومية إلى عملية سلام هدفها تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل. أدى هذا إلى تجاهل إسرائيل حل الدولتين ورفضها المبادرة العربية للسلام من قمة بيروت ٢٠٠٢، مما شد انتباه الأمم المتحدة والقوى العالمية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الداعمين لإسرائيل.^{٣٩}

٢. تطبيقات توظيف السياسة الدينية:

يزعم الصهاينة تاريخياً أن القومية اليهودية تتجاوز طرح الدين والتوراة، أي أنها تحتويه ولا تقتصر عليه. ومع ذلك، فإن التوقيع على الاتفاقيات يعترف ضمناً بالحق التاريخي اليهودي في فلسطين، مع دمج البعد القومي والديني. هذا يعني أن أي اتفاق مع "إسرائيل" يمثل اعترافاً بها كدولة يهودية موحدة، وإخفاء الطابع الاستعماري^{٤٦} عنها. تقر الاتفاقيات بالرواية اليهودية التي تروج لليهود كسكان أصليين للأرض مقابل الرواية الفلسطينية. كما تؤكد فكرة "الأرض الموعودة" التي تعتبرها هدية من "الرب"، استناداً إلى مبررات تلمودية وتوراتية.^{٤٧}

يشكل الاعتراف بهذا الشكل تهديداً للقضية الفلسطينية، حيث يصبح الوجود الفلسطيني هامشياً. وتدعم الرواية الصهيونية بمزاعم قومية تاريخية تعدل التاريخ والجغرافيا

ضحيته ما يزيد على ٤٢٠٠٠ شهيد غالبيتهم من الأطفال، إضافةً إلى استهداف أحياء سكنية مكتظة بالسكان أدى إلى مسح عائلات كاملة من السجل المدني.^{٤٧}

استكمالاً لذلك، تعدُّ مواصلة قطار الاتفاقيات تأييداً للجرائم السياسية والقانونية وخطيئة تاريخية، تنطلق من مشروع فيه معاداة واضحة للشعب الفلسطيني وتصفية القضيّة دولياً يتحمل مرتكبوه مسؤولية الممارسات الهادفة لحرق ورقة الضغط في مقاطعة الكيان كرد على تغوله وإهدار الحق الفلسطيني، كذلك يحقق مسؤولية الموقعين في مواجهة الشعب الفلسطيني ومواجهة شعوبهم الراضة للاعتراف بـ"إسرائيل" وهو يعتبر انقلاباً صريحاً على إرادة الشعوب المتمثلة في الرأي العام والمزاج الغالب وأيضاً مع القانون الدولي والأعراف السائدة التي تحكم العلاقات الدولية.^{٤٨}

٣. دمج إسرائيل في الإقليم:

تشير التحولات العالمية في البيئة الجيوسياسية الحالية، ومع تصاعد وتيرة توقيع اتفاقيات إبراهيم، إلى أن العديد من الدول العربية باتت ترى إيران كعدو رئيس وليس "إسرائيل"، مما أدى إلى استعداد هذه الدول للتحالف مع الأخيرة وبدء انقلاب في المعادلات الاستراتيجية العسكرية والأمنية في المنطقة، وهو ما تعتبره إيران استفزازاً يؤدي إلى زيادة التوتر.^{٤٩} إذ

الجدير بالذكر أنه تم التخطيط لمشروع يجمع الأديان الثلاثة لصهرها في دين عالمي جديد منذ عام ١٩٩٠، وبدأ التنفيذ مع بداية عام ٢٠٠٠، وتم تأطيره داخل أروقة وزارة الخارجية الأميركية بحلول عام ٢٠١٣. وقد جرى إطلاق هذه المبادرة بشكل رسمي من خلال الاتفاقيات المبرمة بين "إسرائيل" والإمارات والبحرين، تبعتها المغرب والسودان، تحت رعاية الولايات المتحدة.^{٤٦} جسدت هذه الاتفاقيات تحولاً كبيراً في مسار العلاقات الدولية مقارنة بالاتفاقيات السابقة؛ حيث قدمت رؤية لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي عبر تجاهل الأسباب الهيكلية الحقيقية، والتركيز على إعادة تحديد هويات الصراعات الإقليمية والدولية على حساب القضية الفلسطينية المحورية. كما تركز الاتفاقيات على تعزيز القواسم المشتركة لتمهيد الطريق لقبول أفكار ورؤى متقاربة، في ظل القيم الإلهية العليا المشتركة بين جميع المؤمنين بالعقائد التوحيدية، مستخدمة الأماكن المقدسة المشتركة كبداية لحل الصراع العربي الإسرائيلي. في سياق الأطماع الإسرائيلية التوسعية. يُمكن القول إن الحركة الصهيونية سعت منذ نشأتها للتوسع في الأرض الفلسطينية والدول المجاورة، ويتضح ذلك جلياً في أحداث تشرين الأول ٢٠٢٣ الأخيرة، لما تميزت به من عمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية بحق المدنيين في قطاع غزة بعد قصفٍ استهدف القطاع راح

بعد ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣، وبسبب التزامات اتفاقيات إبراهيم التي منعت تدخلًا عربيًا. هذه السياسات جعلت المقاومة والحكومة الفلسطينية غير قادرتين على وقف الهجمات الإسرائيلية المتكررة على غزة والمدن الفلسطينية، إذ أدت التغيرات الدولية إلى تراجع مركزية القضية الفلسطينية، فمُنذ اتخاذ الرئيس دونالد ترامب قرارات متتالية، مثل إعلان القدس عاصمة لإسرائيل في ٢٠١٧ ونقل السفارة الأميركية عام ٢٠١٨، ووقف المساعدات للسلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا في ٢٠١٨، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن في أيلول ٢٠١٨، شُرعتن مستوطنات في الضفة الغربية في تشرين الثاني ٢٠١٩. ووافقت الإدارة الأميركية على ضم الأغوار وتوسيع المستوطنات لضم ٣٣٪ من مساحة الضفة الغربية.^{٥٠}

مع تزايد الأزمات العالمية والتدهور الاقتصادي جراء الصراع الروسي الأوكراني والدعم المكثف لأوكرانيا، تراجعت أولوية القضية الفلسطينية في الدول الغربية والعربية التي تركز على مصالحها والتقارب مع أميركا، خاصة عبر تعزيز العلاقات مع إسرائيل.^{٥١} هذا التقارب بلغ مرحلة التحالف والتعاون الأمني، حيث يظهر التحيز لصالح أوكرانيا بتقديم دعم واسع، بينما تهمشت القضية الفلسطينية المستمرة منذ عقود. ازدادت القوات الأميركية في الشرق الأوسط وإفريقيا بعد اتفاقية إبراهيم لتعزيز النفوذ الأميركي

سعت إسرائيل إلى تحليل التشكيلات الإقليمية والصراعات القائمة في المنطقة، مستهدفة الصراع السني الشيعي وتوسع النفوذ الإيراني والتركي، وكذلك حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي في غزة. ثم إن الوضع في اليمن وليبيا وسورية يُشكل محورًا آخر للاهتمام. ومن الضروري الإشارة إلى وجود تخوف إسرائيلي غير مبرر من احتمال المواجهة مع دول "السلام" مثل الأردن والمحور المصري. فقد استغلت إسرائيل الفوضى الخلاقة وحالات الإسلاموفوبيا ضمن حساباتها الأمنية لتعيد موضعة نفسها في عمق العالم العربي بهدف التغلغل وتحقيق اندماج تدريجي واقتصادي وتقني ومعرفي، مستخدمة وسائل التواصل الاجتماعي للتأثير على الوعي العربي والتمهيد لقبول التطبيع. تنبع الاستراتيجية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط من مبدأ الحفاظ على الدعم الدولي وشرعية وجودها للتوسع الجغرافي والسياسي. وهو ما يفسر سعي إسرائيل المستمر لإبرام الاتفاقيات مع دول المنطقة في شتى المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

تنظر الاستراتيجية الإسرائيلية إلى ما هو أبعد من المصالح الاقتصادية والتجارية لتحديد دول اتفاقيات إبراهيم عن مواقفها التقليدية الداعمة للقضية الفلسطينية.

تسعى أميركا إلى تعزيز هيمنتها على الشرق الأوسط، كما يظهر من دعمها العسكري لإسرائيل

وتحصل على الدعم السياسي في المحافل الدولية في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.^{٥٥} علاوةً على ذلك، استفادت من الاستعمار الغربي في إفريقيا لتعزيز وجودها وتوسيع نفوذها بمساعدة بريطانيا وفرنسا اللتين كان لهما دور أساسي في فتح أبواب إفريقيا لإسرائيل في ظل المستعمرات الأوروبية.^{٥٦}

لم يقتصر تأثير تلك التحركات على الدول الموقعة فقط، وإنما تجاوزها ليشمل معظم الدول العربية والإقليمية المرتبطة بعلاقات وثيقة مع إسرائيل. أصبحت إسرائيل اليوم شريكاً محتملاً للعديد من هذه الدول التي تعتبر إيران عدواً استراتيجياً رئيساً. في المقابل، رافق توقيع الاتفاقيات توسع مفرط في التغطية الإعلامية من الدول العربية، مما ساهم في تعزيز فكرة قبول إسرائيل في الثقافة العربية.^{٥٧} ويعتبر التطبيع الثقافي جزءاً خطيراً من هذه العملية، نظراً لتأثيره المباشر على الجيل العربي الجديد والنخب السياسية والثقافية، وقد يغير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي ويؤثر على القضية الفلسطينية ومجمل الثقافة العربية.^{٥٨} في هذا الإطار، أسست إسرائيل لنفسها وجوداً على البحر الأحمر من خلال إنشاء علاقات مع إثيوبيا لتدعيم قواتها المسلحة، ومنحت أهمية كبيرة لشرق إفريقيا المحاذية للبحر وربط علاقات اقتصادية وعسكرية مع إثيوبيا لتعزيز وضعها الاستراتيجي.^{٥٩}

وحماية المصالح الإسرائيلية، ومواجهة التوسع الروسي والصيني.^{٥٢} أنشأت الولايات المتحدة قوة تدخل سريع في ١٩٧٩ لحماية طرق النفط، لتتوزع القواعد العسكرية الأميركية بشكل كبير في المنطقة، مثل البحرين وقطر، حيث توجد أعداد كبيرة من الموظفين العسكريين، بالإضافة إلى قواعد أخرى في سلطنة عمان والأردن التي وقعت على اتفاقية تعاون تسمح بحرية حركة القوات الأميركية.^{٥٣}

المبحث الثاني: ارتدادات اتفاقية إبراهيم على مستقبل القضية الفلسطينية

١. متغيرات الجيوسياسية الإسرائيلية:

حُددت أربعة أهداف رئيسة لإسرائيل لكسر عزلتها وكسب التأييد الدولي وهي: بناء قواعد دعم دولية، إضفاء طابع الشرعية، وتحديد مصادر التهديد، والهيمنة على المناطق الاستراتيجية مثل إفريقيا. فقد اعتُبرت الأخيرة ساحة صراع لبناء قاعدة نفوذ باستخدام ملف المياه للضغط على مصر وخلق أنظمة حكم معتدلة، بجانب تعزيز هجرتها إلى البحر الأحمر وتقديم نفسها كنموذج للدولة الحديثة لدعم علاقاتها مع دول إفريقية أخرى.^{٥٤} لتحقيق تلك الأهداف، انخرطت إسرائيل في تأسيس علاقات دبلوماسية مع أكثر من ٣٣ دولة إفريقية حتى عام ١٩٦٧، ونظمت زيارات متبادلة مع القادة الإسرائيليين لتكسر بذلك حاجز عزلتها

ضعف موقفه التقليدي تجاه قضيته المركزية. هذا التحول أدى إلى انهيار مرحلة بروز النظام العربي القومي الموحد وتحوله لنظام إقليمي متفكك يتألف من دول متجاورة غير متجانسة عرقياً ودينياً، مما سمح لإسرائيل بلعب دور قيادي في النظام الشرق أوسطي.^{٦٣} إن استمرار هذا النهج دون تبني رؤية استراتيجية موحدة لمقاومة الانقسام ستكون له تداعيات سلبية على المنطقة كلها. هذا الواقع جرى استغلاله من إسرائيل لفتح ثغرات واختراق دول الخليج بهدف عزل الدول الإقليمية وإنهاء عزلتها عن محيطها.^{٦٤} إن إنهاء عزلة إسرائيل استلزم تأسيس علاقات مع قوى عالمية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا لتعزيز نشاطاتها الاقتصادية والأمنية وبناء علاقات إفريقية وإقليمية لتقوية موقفها في مواجهة المواقف العربية التقليدية.

٢. تحييد مواقف دول أطراف الاتفاق:

أدى التحول الدراماتيكي بالتوقيع والاندماج في اتفاقية إبراهيم من العديد من دول المنطقة أو المستقبلية إلى التأثير على تحقيق الثوابت والحفاظ عليها، فقد أفقدها مركزها وثقلها والدور السياسي الاستراتيجي في مواجهة الضغوط الواقعة على الممثل الفلسطيني أمام المجتمع الدولي،^{٦٥} والقدرة على المناورة والتأثير لافتقاره إلى جهات الدعم والمؤازرة العربية، فيما كانت العلاقة مع العرب مكسباً لأي دولة

من ناحية أخرى اعتبرت إسرائيل أن إفريقيا موقع استراتيجي حيوي بالنظر لموقعها وإحاطتها بالدول العربية واتصالها بالبحر الأحمر وقناة السويس وخليج العقبة التي يمر عبرها معظم النفط العالمي،^{٦٦} بينما يكمن العامل الثاني المؤثر في شكل العلاقات العربية الإفريقية كالصراعات الإقليمية في ليبيا، السودان، إثيوبيا، إرتريا، تشاد، وقضية الصحراء الغربية التي أدت إلى انقسامات داخل القارة الواحدة وقطع التنسيق العربي الإفريقي، كمنظمة الوحدة الإفريقية ومؤتمر الوحدة الإفريقي، ومؤتمر القمة العربي الإفريقي إضافة لعدم تفعيل المؤسسات التابعة لها،^{٦٧} وصولاً لتطويق جمهورية مصر العربية من دول الجوار الإفريقي سعياً لتنفيذ اختراق آخر لعزل مصر عن دعمها القضيّة الفلسطينيّة وبالتالي تحقيق سيطرتها على دول الطوق خاصة خليج العقبة وقناة السويس وأعقبت هذه التطورات بإطلاق الموجة الثالثة من اتفاقيات إبراهيم بين العرب وإسرائيل بقيادة الإمارات والبحرين، وتبعتها المغرب والسودان، التي أبرمت خارج إطار المواجهة المباشرة مع إسرائيل، بدليل العمل على مواجهة الخطر الإيراني المستجد أكثر من حل القضية الفلسطينية.^{٦٨} في سياق مشابه، فشل النظام العربي في إيجاد صيغة تكاملية لحل الوضع القائم في الأراضي المحتلة، مما أدى إلى

الفلسطينية في التآكل، حيث أظهر استطلاع رأي سنة ٢٠١٥ أن ٨٠٪ من الفلسطينيين يعتقدون أن العالم العربي مشغول عنهم ولم تعد القضية قضيتهم الأولى،^{٧٢} وأن تلك الاتفاقيات تقوض فرصة نيل الفلسطينيين حقوقهم التي لطالما حلموا بإحقاتها.^{٧٣}

فمنذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عملت إسرائيل على تقليل الوصاية العربية تدريجياً على القضية واستمرت في زعزعة الروابط القومية والأخلاقية بين الفلسطينيين والعرب باستخدام استراتيجيات اختراق متنوعة للمجتمعات العربية. من خلال ما سبق، استخدمت إسرائيل قدراتها السرية والعلنية الممكنة لتحقيق أهدافها عبر فتح أبواب خارجية متعددة. وبعد فشل الثورات العربية وما نتج عنها من تداعيات مدمرة، جاء وصول دونالد ترامب للرئاسة عام ٢٠١٧ وإعلانه خطة صفقة القرن كعقد إذعان يتبنى الموقف اليميني المتطرف دون تفاوض فعلي وهذا التفاعل أدى إلى إضعاف خطوط الدفاع العربية أمام إسرائيل.^{٧٤}

تحولت القضية الفلسطينية من قضية قومية سياسية إلى قضية إنسانية إقليمية، يُعتبر ذلك من أبرز ما يلفت النظر في قضية التقارب العربي الإسرائيلي، فمن خلال اتفاقيات إبراهيم وبروز ملامح تحييد مسار الصراع وتفكيكه وتمييع مرتكزاته وزوايا معالجته على المستوى

تتبنى قرار التصويت لصالح دولة فلسطين في المحافل الدولية والرسمية العالمية.^{٦٦} في سياق متصل، أثر الاتفاق سلباً على مطالب الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي خاصة الاتحاد الأوروبي في ردع "إسرائيل" ومعاقبته في ظل توسع مشروعها وضم مزيد من الأراضي،^{٦٧} وخلق فراغ في العمل السياسي والدبلوماسي الهادف لإقامة جدار سياسي طارد لإحباط ما سمي "صفقة القرن" والضم التي تصدرها الإمارات في اتفاقها مدعية إلغاءه،^{٦٨} إذاً فعليهم واجب ترسيم الحدود السياسية الوطنية لإسرائيل وبالتالي ستكون الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات قد حققت وفقاً حقيقياً لعمليات ضم الأراضي الفلسطينية.^{٦٩}

عزز ذلك من مكانة "إسرائيل" الإقليمية والدولية لا سيما في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنحها الحق في جزء كبير من الأرض الفلسطينية بدعم وتأييد مكتسب من الدول العربية لإخراج قضية حق العودة للاجئين من دائرة التفاوض العربي الإسرائيلي، إلى تفاوض حول إمكانية التعويض أو التوطين مقابل إسقاط الحق في المحصلة النهائية وعزل فلسطين عن مسارها العربي الإسلامي وجعل الأولوية للتطبيع مع "إسرائيل".^{٧٠} ما أدى إلى فقدان القيادة الفلسطينية نفوذاً قوياً وحلفاء^{٧١} ضمن النظام الرسمي العربي، فمنذ الثورات العربية وزيادة النفوذ الإيراني بدأ حضور القضية

الفلسطيني التي تتمثل في مصادرة الأراضي وقتل المدنيين وبناء جدار الفصل العنصري، والبقاء في صف الحياد وعدم التأكيد على موقفهم المدافع عن الثوابت الفلسطينية أمام العالم والمجتمع الدولي، فالأراضي الفلسطينية المحتلة بوضعها الحالي تصنف في القانون الدولي على أنها تحت الاحتلال غير المشروع.^{٧٧}

يتنافى الضم الحاصل بشكل مستمر للأراضي الفلسطينية مع الادعاء المعلن عنه في الدعاية الإماراتية للاتفاق، كما يتنافى مع المنطق القانوني وحق الملكية الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتان ١٧ و ٢٥ منه المتعلقة بمستوى المعيشة والصحة والرفاهية والسكن وما تضمنته المادة ٢٥ من العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،^{٧٨} مما أثر سلباً على مطالب الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ومحاكمة الاحتلال عن مشروع التوسعي.^{٧٩}

لطالما كانت إسرائيل مركزاً لاختلال تثبيت السلام والأمن الدولي اللذين يستحيل معهما التعايش السلمي في ظل الاضطرابات الناشئة بين المجتمعات العقائدية وافتعال خلفيات دينية وعنصرية من شأنها أن تؤدي لتراكم شعور الغضب والإذلال والإحباط من أعمال العنف والإرهاب التي سجلها التاريخ في أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١^{٨٠} لما خلفته من حركات إرهابية على غرار تنظيم القاعدة وداعش،^{٨١} وما

الأيديولوجي والسياسي تمكن المنظر الإسرائيلي من تجريد القضية الفلسطينية من جوهرها بما فيها من احتلال الأرض الفلسطينية التاريخية والاستيطان، واللجوء، والقدس، والمياه وضم الأراضي، وتحويلها إلى قضية إنسانية يجب التعامل معها بشكل إنساني، مانحاً دول الاتفاق المبرر لتجاوز المبادئ الثابتة التي أقرتها الدول العربية كافة.^{٧٥}

٣. تقليص حدود الدعم العربي للحقوق والثوابت الفلسطينية:

شكلت اتفاقات إبراهيم مع "إسرائيل" دافعاً جديداً للعديد من الدول العربية والإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية بشكل أساسي للحد من إنشاء علاقات جديدة مع "إسرائيل"، بالتالي الموافقة على تقليص الدعم والاستحقاقات التي كانت تقدمها تلك الدول بأشكال مختلفة مما أسهم في إضعاف الموقف الفلسطيني وتعزيز مكانة "إسرائيل" الإقليمية والدولية لا سيما في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ساهم الحد من أو تقليص الدعم العربي الموجه للسلطة ومؤسساتها خاصة الدول المطبوعة على الصعيد السياسي أو المالي في إجبار الفلسطينيين على قبول فكرة التطبيع والتعايش مع الاحتلال.^{٧٦}

وهنا تقع المسؤولية عليهم من خلال توقيعهم على اتفاقيات إبراهيم متجاهلين في بنوده مختلف أشكال الانتهاكات الواقعة على الشعب

الخليج إلى القوة الإلكترونية الإسرائيلية في مجالات المراقبة والتجسس.^{٨٤}

يزيد على ما سبق، فتحت اتفاقيات إبراهيم باب التفاوض أمام إمكانية حق التعويض والتوطين مقابل إسقاط حق العودة في المحصلات النهائية، وإسقاط أهمية القضيّة الفلسطينيّة من قائمة الاهتمامات العربية والإسلامية والدولية والإقليمية، بالتالي فسح المجال أمام "إسرائيل" لضم جزء كبير من الأرض الفلسطينيّة بموافقة ودعم الدول العربية المطبّعة، وإخراج حق العودة من دائرة النقاش والتفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، وعزل مسار فلسطين عن المسار العربي الإسلامي، في المقابل منح الأولوية للتطبيع على حساب المبادئ العامة لمبادرة السّلام العربية التي تنص على "تطبيع كامل مع "إسرائيل" مقابل حل شامل وعادل للقضيّة الفلسطينيّة، غير أن الكيان لم يلتزم بما ورد في اتفاقيات التطبيع خاصة ما يتعلق بإيقاف ضمّ الأراضي الفلسطينيّة، فقد أعلنت عن أن البند الوارد في اتفاقية التطبيع الإسرائيلي-الإماراتي المتعلق بإيقاف الضم لن يتم تفعيله في الوقت الراهن.^{٨٥}

أصبح السّلام الإقليمي ممكناً بغض النظر عن حل الصراع، وأصبحت المصلحة مع "إسرائيل" أهم، فلم يعد باستطاعتهم ممارسة الضغوط عليها لقبول تسوية بناءً على قرارات الأمم المتحدة كشرط لأي اتفاقيات سواء الحالية

تمخض عنها من إجراءات ضاغطة من شأنها تبديل المواقف العربية نتيجة جملة من الحروب الوقائية ضد ما أسمته "الإرهاب" وإشعال فتيل الحرب الأهلية.^{٨٢}

جاءت الاتفاقيات للإبقاء على الوضع القائم المتمثل في سيطرة "إسرائيلية" على الحدود، والمعابر، والأموال الفلسطينيّة، والموارد والثروات الطبيعية والمياه، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في تلك الثروات والموارد، وبذلك استطاعت أن تُخضع السلطة الفلسطينيّة باستخدامها وسائل ضغط متنوعة لا يُمكن للسلطة الفلسطينيّة مواجهتها وحدها بدلاً من تسوية سياسية داعمة للقضيّة الفلسطينيّة تمكنها من تلقي الدعم بأشكاله كافة ليجعلها قادرة على مواجهة الضغوط والممارسات المفروضة عليها.^{٨٣}

في سعيها لتحقيق هذا القبول، شهدت علاقات عدد من الدول الخليجية مع إسرائيل نمواً ملحوظاً في منتصف العشرية الثانية من القرن الحالي مع وصول سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم وتولي ابنه محمد قيادة البلاد. وتشير دراسة لمعهد بروكلين الأميركي إلى ثلاثة أسباب وراء تعزيز العلاقات الإسرائيلية "الخليجية": الإيمان المشترك بأن إيران تمثل تهديداً، وضعف الولايات المتحدة في المنطقة- الذي جعل السعودية والإمارات تبحثان عن حليف جديد، وأخيراً، حاجة دول

العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ الصادر في ١٩٦٠/١٢/١٤ المتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ولجميع الشعوب الحق في تقرير مصيره،^{٩١} فيجب على المطبعين ألا ينسوا بذلك أنهم صنعوا واقعاً جديداً يتنافى مع الحق الطبيعي والقانوني للشعب الفلسطيني^{٩٢} في قيام دولتهم وتقرير مصيرهم وإعلان استقلالهم وأمنهم وسيادتهم على الموارد الطبيعية.^{٩٣}

عليه، يعد ذلك مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارات عدة متعلقة بالقضية الفلسطينية، مما يجعل الاتفاقيات في تحدٍ للشرعية الدولية والنسق القانونية في حل الأزمة وتسوية النزاع، فالسلام الفردي مع إسرائيل والاعتراف بها يتنافى مع الشروط الدولية والإطار القانوني الصحيح، وهو ما يدفع إلى تعميق الأزمة ويهدد الاستقرار، ويشعر للاحتلال إضعاف الموقف الفلسطيني في مواصلة التصدي لمشروع الضم وجرائمه وترسيخ الشرعية لصفة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه وتجاوزاته.^{٩٤}

أو المستقبلية،^{٨٦} يظهر هذا جلياً في منع أي شكل من أشكال التضامن العربي الذي من شأنه التأثير على هيمنة "إسرائيل" في المنطقة، لذلك تم تجميد جامعة الدول بعد حرب الخليج الثانية للسبب نفسه.^{٨٧}

أصبحت القضايا المهمة تحل وتناقش في إطار الأمم المتحدة بمشاورات ثنائية بعيداً عن الجامعة ومنظمة المؤتمر الإسلامي تمهيداً لإيجاد مؤسسات جديدة تحتوي إسرائيل وخاضعة لسيطرتها،^{٨٨} بالتالي فإن اختفاء دور الدول العربية في صناعة القرار يترتب عليه التضحية بمصالحها للتأثير في المحافل الدولية للوقوف أمام مسؤولياتها تجاه قضية الحق الإنساني.^{٨٩}

وعليه، تخرج اتفاقية إبراهيم عن اتفاق جنيف الرابع لسنة ١٩٤٩، الذي يركز إليه القانون الدولي الإنساني، إذ نص على "حظر أي إجراء من شأنه تغيير الطابع الديمغرافي والمركز القانوني للأراضي المصنفة تحت الاحتلال"، والمادة رقم ٤٩ من الاتفاقية التي "تحظر النقل الإلزامي الجماعي أو الفردي لسكان الأراضي الواقعة تحت الدولة المحتلة".^{٩٠}

بما أن الاحتلال غير مشروع، فقد أكدت اتفاقية لاهي لعام ١٨٩٩-١٩٠٧ مشروعية المقاومة بجميع أشكالها كما جاء في تأكيد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ وقرار الجمعية

نتائج وتوصيات الدراسة ومناقشتها:

- خلصت الدراسة إلى أن اتفاقيات إبراهيم ظهرت مع الادعاءات التي تسعى لتحقيق السلام وحل القضايا الإستراتيجية في العالم العربي مشروطة بحل القضية الفلسطينية لكنها أثبتت عكس ذلك.
- دمج إسرائيل تجاوز التعاون إلى تعزيز ادعاءات زائفة عبر الإعلام، لشرعنة الاستيطان والاعتراف بواقع جديد يؤثر على فرص إقامة دولة فلسطينية.
- منحت الاتفاقيات الإبراهيمية إسرائيل فرصة لتعزيز علاقاتها وسمحت لها بالتحركات العسكرية عبر الحدود مما زاد من حدة التوترات في شمال فلسطين، عند الحدود اللبنانية والسورية.
- سعت السياسات الأميركية الإسرائيلية لتقويض الوحدة العربية تجاه القضية الفلسطينية مستغلة الفوضى لتأكيد سيطرتها، تزامنا مع محاولات تحييد دور الدول المجاورة كجزء من إفشال جهود السلام وفق حدود ١٩٦٧ إضافة إلى تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد تراجعها، إذ ركزت إدارة ترامب على دعم الحلفاء ضد إيران.
- حقق الاتفاق هدفه بتقليل دعم الدولة الفلسطينية مما أثر على الحقوق الفلسطينية والدعم العربي للقضية.
- أصبح التهديد الإيراني غير كافٍ لتبرير الاتفاقيات مع إسرائيل، خاصة مع التقارب السعودي الإيراني برعاية بايدن لتحقيق سلام إقليمي، الأمر الذي ساعد في تشكيل تحالفات لتحسين المواقع الاقتصادية والسياسية.
- لعبت الأطراف الجيوستراتيجية دوراً يتيح توسع إسرائيل خارج معادلة الصراع الفلسطيني تحت شعارات مثل تهميش النفوذ الإيراني وتسوية القضايا مثل الصحراء الغربية والنفوذ في ليبيا وسورية ولبنان.
- أخذت دول موقف الحياد تجاه الصراعات الإقليمية خاصة القضية المركزية الفلسطينية تبعا لما بعد أحداث السابع من تشرين الأول والمتغيرات الحاصلة في شمال فلسطين.
- ساعدت الاتفاقيات إسرائيل على التوسع في منطقة الشرق الأوسط تحت ذريعة التهديد والتوسع الإيراني في منطقة سورية ولبنان، إلا إنها فشلت شعبياً.
- تمثل الهدف الكامن وراء هذه الاتفاقيات في تقويض مرتكزات الأمن القومي العربي وموقفه من القضية الفلسطينية وتوسيع نفوذ إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية عبر تحقيق تفوق عسكري إسرائيلي من خلال خلق

المصادر و المراجع:

المراجع العربية:

- التريكي، حسين، هذه فلسطين... الصهيونية عارية، نسخة منقحة، تونس، ٢٠١١.
- بابه، إيلان، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، لبنان، نشر هذا الكتاب بالتنسيق مع-ONE WORLD PUBLICATION التي نشرته في جامعة أكسفورد ٢٠٠٦، الطبعة الأولى بيروت ترجمة أحمد خليفة ٢٠٠٧.
- أبوزيد، أحمد محمد، من كامب ديفيد إلى ٢٥ كانون الثاني: العلاقات المصرية الأمريكية بين التعاون والصراع، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.
- سويد، ياسين، مؤامرة الغرب على العرب محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها، ط١، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٢.
- بشارة، عزمي، أن تكون عربيا في أيامنا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٩.
- بن عاشور محمد الطاهر، التحرير والنور، الدار التونسية للنشر - الجزء ١٥، ١٩٨٤.

حلقة تعاون مشترك مع هذه الدول وتعزيز الوجود الاستخباراتي الإسرائيلي في المنطقة. من جهة أخرى، لن تقتصر السياسة التوسعية الإسرائيلية على الدول العربية المعنية فقط، وإنما ستمتد لتشمل دولاً عربية أخرى وفق المخططات الصهيونية لقطع كل أشكال الدعم عن فلسطين وخلق عزلة حقيقية لنفسها.

- أدت اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي إلى تضيق الحصار على المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بالإضافة إلى عمل الحكومة الفلسطينية ومنحت إسرائيل الضوء الأخضر لارتكاب انتهاكات ومجازر في فلسطين، مما يدفع القيادة الفلسطينية نحو تغيير معادلة التسوية مع إسرائيل ويفرض مزيداً من التدخل العربي في القرار الفلسطيني.
- يفتح هذا البحث آفاقاً جديدة لصناع القرار والراغبين والمهتمين، وكذلك الأكاديميين الدارسين في المجال نفسه للتعلم أكثر.

- مصطفى إبراهيم وآخرون، "كتاب المعجم الوسيط"، ط ٢، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٢
- المسيري، عبد الوهاب، الأيدولوجية الصهيونية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، ١٩٧٨.
- السردى، نجود فارس أحمد، "الحكمة في دعوة إبراهيم"، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في الشريعة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠.
- العقاد، عباس، إبراهيم أبو الأنبياء، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٥٣.
- سواريز، توماس، دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب، ترجمة محمد عصفور، المجلس الوطني للطاقة والفنون للآداب، ٢٠١٨.
- محمد العزب، هبة جمال الدين، الدبلوماسية الروحية والمشارك الإبراهيمي، المخطط الاستعماري للقرن الجديد، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٢١.
- محمد العزب، هبة جمال الدين، الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٢٢.
- جيمي، كارتر، دم إبراهيم، رؤية إلى الشرق الأوسط، دار المروج، ترجمة سامي جابر بيروت، ١٩٨٦.
- المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج ٧، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.
- أبكر، أحمد سليمان، إثيوبيا بين النزاع والصراع تحليل وحلول واستشراف، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢٣.
- مروان العطية، المعجم الجامع، مركز إيوان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١.
- هادية يحيى ومحمد أمين ديداوي "الأصول الدينية والتاريخية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة الفكر القانوني والسياسية مجلد عدد ٢٠٢٣
- زياد كلوت، "المشروع الوطني الفلسطيني في أزمنة الثورات"، دراسات بعنوان قضيّة فلسطين والمشروع الوطني الفلسطيني، جزء ٢، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، ٢٠١٦
- عبد الكريم بن الدخلي، "الشرق الأوسط الكبير والثورات العربية، صدام الارادات وصراع المصالح"، مجلة قضايا آسيوية، العدد التاسع، جامعة صفاقس، تونس، ٢٠٢١.

- النوري بوشعالة، "قبس من الذاكرة: مذكرات ضابط أمن"، ط ١، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ٢٠١٥.
- هادي دانيال، "مؤامرة الربيع العربي... القضيّة الفلسطينيّة"، دار بيرم للنشر، صفاقس، تونس، ٢٠١٤.
- شلحت، أنطوان، "تكريس إسرائيل كدولة يهودية، في معنى الدولة اليهودية"، عمان، الأردن، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلي، مدار، ٢٠١١.
- حسام الدين عفانة، "الديانة الإبراهيمية: الأبعاد العقدية والسياسية وصلتها بالمشروع التطبيعي والصهيوني"، أوراق مقدسية، العدد ٢، ٢٠٢٣.
- علوش، فيصل، "اتفاقيات إبراهيم معضلة اندماج إسرائيل في المنطقة"، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، سلسلة كراسات ملف، عدد ٦٤، ٢٠٢٣.
- السلطان، عبد الله عبد المحسن، "البحر الأحمر والصراع العربي، الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٨.
- حسن البراري، "الصراع على اتفاق إبراهيم: علاقة إسرائيل والإمارات
- الوطيدة وأثرها على الأردن"، مؤسسة فريديش إيبرت، عمان، ٢٠٢٠
- حسن نافعة، "مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل"، شؤون فلسطينية، العدد ٢٨١، ٢٠٢٠.
- عبد المجيد العبدلي، "قانون العلاقات الدولية"، الملحق الخامس ط ٤، الشرقية للنشر، تونس، ٢٠١٢.

المراجع الأجنبية:

- Catherine V.scott، "Neoliberalism and U.S foreign Policy: from carter to trump"، agence scott college، 2018.
- Chris Mitchell، "ISIS، IRAN AND ISRAEL، what you need to know about the current mideast crisis and the coming midwest world"، C AND L publishing، 2016
- Jonathan Lis، "Israel's Vice PM will answer haaretz readers' questions in real time"، HAARETZ، 2013
- Chris Mitchell، "ISIS، IRAN AND ISRAEL، what you need to know about the current mideast crisis and the coming midwest world"، C AND L publishing، 2016.

الهوامش

للمزيد انظر: نجود فارس أحمد السري، "الحكمة في دعوة إبراهيم"، أطروحة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠، ص ٦٠.

٩ بما أن إبراهيم يمثل الديانات الثلاث فإنه الوحيد القادر على تحقيق إيلاف عقدي وعرقى بين أبناء الديانات الثلاث عندما تتوفر بينهم العزيمة لذلك وأن التاريخ الإنساني لم يعرف شخصية دينية حازت الاتفاق والالتفاف عليه من الديانات الثلاث، واعتبار إبراهيم سبباً لوجود الفكر القديم وأن ابنائه المنتجين للحاضر عبر الفكر الديني والاجتماعي والمؤسس للتوحيد كنقطة تلاق واتفق يمكن توظيفها للتقارب بين أتباع الديانات وكسر الجليد على العلاقات بينهما، ومُبر عن ذلك من خلال الاتفاقيات الإبراهيمية: للمزيد من التعمق انظر عباس العقاد، "إبراهيم أبو الأثنياء"، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٨.

١٠ القرآن الكريم، سورة إبراهيم ٣٥-٣٦.

١١ عاشور، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

١٢ يُفهم من استعمال اسم "إبراهيم" الإشارة إلى النبي الذي يعتبر سلفاً لكل من اليهود والمسيحيين والمسلمين، ويستند الزعم المُعلن إلى ضرورة توحيد هذه الشعوب لتحقيق التعايش والسلام بعيداً عن الحروب والنزاعات. استوحى مفهوم الإبراهيمية على نطاق واسع في الألفية الثالثة في سياق البحث عن حلول نزاعات طويلة الأمد على أساس ديني مشترك الفكرة التي تأثر بها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر؛ نتيجة نقاشاته مع الرئيس أنور السادات الذي كان يطمح إلى إنشاء مجمع للأديان على أرض (سيناء)؛ حيث أقام هناك صالة أمه فيها شيخ الأزهر، وأقام إلى جوار منه في الوقت نفسه الأب شنودة صلاة، وكذلك حاخام اليهود بمصر، لمزيد من التفصيل انظر: كارتر جيمي، دم إبراهيم، رؤية إلى الشرق الأوسط، دار المروج، ترجمة سامي جابر، بيروت، ١٩٨٦.

١٣ هبة جمال الدين، "الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن"، مرجع سابق، ص-١٨-٢٦.

١٤ سليم سلامة، "دراسة إسرائيلية جديدة: اتفاقيات إبراهيم أثبتت أنها "حدثاً مغيراً لقواعد اللعبة" لكنها لم تعزز ردع إيران"، منشور بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٢١، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤/٤/٢٠٢٢.

١٥ سليم سلامة، مرجع سابق، متاح على الرابط: <https://moodle2.units.it/pluginfile.php/387569>

١٦ المسيري عبد الوهاب، "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية"، ج٧- دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣

١ حسين التريكي، "هذه فلسطين...الصهيونية عارية"، نسخة منقحة، تونس، ٢٠١١، ص-ص ٢٣-٣٧.

٢ إعلان بابه، "التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان. نشر هذا الكتاب بالتنسيق مع ONEWORLD PUBLICATION التي نشرته في جامعة أكسفورد ٢٠٠٦-الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٧ ترجمة أحمد خليفة ص ٢٤٧-٢٥٢.

٣ أحمد محمد أبوزيد، "من كامب ديفيد إلى ٢٥ يناير: العلاقات المصرية الأمريكية بين التعاون والصراع، ١٠، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، ص١٦٦.

٤ ياسين سويد، "مؤامرة الغرب على العرب محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها"، ط١، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٤-٢١.

٥ عزمي بشارة، "أن تكون عربياً في أيامنا"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٩، صفحات ١٧١-١٧٤.

٦ استخدام مجاز في الطغيان والعصيان في تفسير: للمزيد انظر محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والنور، جزء ١٥، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤، ص ٣٠.

٧ مصطفى إبراهيم وآخرون، "كتاب المعجم الوسيط"، ط٢، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٢، ص٧٥٩.

٨ إبراهيم كلمة سريانية: تعني الأب الرحيم، وفي اللغة العبرانية هو اسم مركب من كلمتين "أب" بمعنى والد و"راهام" بمعنى الجماعة أو الجمهور الكثير، يُقابله بالعربية كرهام، وقيل أنه اسم أعجمي غير مُعرف، وقيل أيضاً مُشتق من البرهمة أي شدة النظر وادانته، كما أنه من الأسماء التي تنبئ عن نشأة دينية لأنه على الأرجح من معانيه حبيب الله، ولأن مقطع "رام" تعني باللغة السريانية المحبة وأن التغيير الذي حصل على اسم أبرام إنما استحدث ليُفيد معنى "حبيب الله" بدلاً من "حبيب الألهة"، وقال ابن حجر إنه بالسريانية يعني أيضاً راحم، ويمتد نسب إبراهيم إلى سام بن نوح وهو إبراهيم بن تارح بن ناحور ابن ساغور بن فالغ بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، واسم أمه أميلة، وقيل أيضاً إن اسمها بونا بنت كربة بن كرتة بن أرفخشذ بن سام بن نوح، أما عن مولده فقد تضاربت الروايات في تحديده، حيث اعتمد الكثير منها على رواية أهل الكتاب بين عامين ٢٠٠٠-١٧٠٠ قبل الميلاد، وميلاده بمدينة غوطة الدمشقية في قرية برزة في جبل قاسيون، والصحيح أنه ولد في بابل وإنما نسب إليه هذا المقام لأنه صلى فيه حين جاء إليه.

التطبيع هنا يعني إعادة الأمور إلى طبيعتها. في السياق الصهيوني، يشير إلى عودة اليهود إلى حالتهم كـ"أمة واحدة" بدلاً من جماعات مشتتة حول العالم، وهو مفهوم أصل إلى الحركة الصهيونية السياسية عندما طرحت نفسها كوسيلة لتحقيق هذا التوحيد بين اليهود المنتشرين.

١٧ سليم سلامة، مرجع سابق، متاح على الرابط: <https://moodle2.units.it/pluginfile.php/387569>

١٨ الجدير بالذكر أن اتفاقات إبراهيم لم تتناول الأسباب التاريخية الهيكلية التي تقود إلى هذا الصراع إذ إن إطلاق اسم "اتفاقات إبراهيم" يجسد استحضار تلك الشخصية الدينية مركزياً، إذ يُشار إليها باللغة العبرية كـ"הסכם الديني" [هسكمي أبراهام، وبلغت التوراة كـ"אברהם" [أبراهام]. ويُعرف الاتفاق أيضاً بالإنجليزية بـ"Abraham Accords" أو "Abrahamic religion". الذي صاغه المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون الذي عمل مستشاراً لوزارة المستعمرات الفرنسية في شؤون شمال إفريقيا، وكان راعياً روحياً للجمعيات التبشيرية الفرنسية في مصر، للمزيد انظر: محمد عبد المحسن مصطفى عبد الرحمن، "بذعة الإبراهيمية: لماذا لا يتم إقران الإسلام بملة أهل الكتاب؟"، مكتبة محكمات للبحوث والدراسات، ٢٠٢١.

١٩ "تسيء كلمة الصراع في هذا تفسير الواقع لمصلحة إسرائيل، إذ يفترض استعمال مصطلح الصراع وفق تفسير الرابطة الأنتروبولوجية الأميركية - التي أرسلت مجموعة من باحثيها لدراسة الوضع في "إسرائيل-فلسطين، (التقرير السابع بتاريخ ١٠/٨/٢٠١٥، ص٧) - أن الطرفين متكافئان من حيث المصادر (بما في ذلك المصادر المادية، وحرية الحركة، وحرية التعبير عن الرأي، إلى جانب وسائل العنف)، لكنهما يتصارعان لأن مصالحهما تتعارض، غير أننا نتعامل هنا مع وضع (احتلال) يتحكم فيه أحد الطرفين تحكماً عسكرياً أو غير عسكري في الأرض والزمان والحرية وغير ذلك من المصادر التي يعتبر تحكم الطرف الثاني فيها تحكماً هو من حقه"، للمزيد انظر: توماس سواريز، "دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب"، ترجمة محمد عصفور، المجلس الوطني للطاقة والفنون والآداب، ٢٠١٨، ص٢٩.

٢٠ كيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٦٢٢-٦٣١.

٢١ أبكر، أحمد سليمان، إثيوبيا بين النزاع والصراع تحليل وحلول واستشراف، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢٣ ص ١٠٦.

٢٢ يعرف الصراع لغةً، على أنه خصومة ومناقسة، نزاع ومشادة، مشار إليه في: قاموس المعجم الوسيط،

"الصراع"، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤، ص٥١٣. وهو أيضاً تضارب الأهداف والمصالح مما قد يؤدي إلى خلاف أو تصارع بين قوتين أو جماعتين، مروان العطية، المعجم الجامع، مركز إيوان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٦٤.

والصراع عموماً يشير إلى موقف تكون فيه الأطراف على وعي بإمكانية عدم التوافق بمواضعها، حيث يرغب كل طرف باحتلال موضع لا يرضى به أو يتناسب مع تطلعات الطرف الآخر، فالصراع أكثر من مجرد تنافس بين طرفين، فمن الممكن أن يكون الصراع عنيفاً أو غير عنيف من الناحية المادية وقد يكون شاملاً أو محدوداً في بعض المجالات. أما إدارة الصراع فالهدف منها تقليل فرص انفجار هذه الأزمة ووصولها لحالة الحرب. بمعنى آخر أن كل دولة ترغب في إدارة الأزمة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها إلى أقصى حد في النتيجة النهائية وحل القضية موضوع الصراع، وبالتالي فإن إدارة الصراع لا ينبغي من خلالها التخلص من الصراع بشكل نهائي، وإنما العمل على تخفيض تكاليفه والاستفادة من عائدته بالإيجاب، لمزيد من التفصيل في هذه المفاهيم انظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، ط١، مكتبة نرجس للكتب المصورة، أضيف للمكتبة ٢٠١٩ نسخة إلكترونية، ص٢٥.

٢٢ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق، ص٢٥.

٢٤ السّلام الديني العالمي: يطرح على أساس استقرار العالم وفقاً لمؤيدي هذه الفكرة، المتخلص بالاستقرار في الشرق الأوسط في نطاق تطبيقي أوسع للمبادرة، ومن خلال أدوات عالمية توظف على أرض الواقع كـ"المنظمة الأممية، ومدخل التنمية المستدامة، المؤتمرات الدولية والقمم، القوى العظمى والمعسكر الغربي، الصراعات الدينية، بين أنصار الدين الواحد، السياحة الدينية المشتركة، مشاريع ريادة الأعمال، مراكز التعاون النسائية، التواصل مع فئة الشباب بوصفهم الحركة المجتمعية"، للمزيد انظر: هبة جمال الدين، "الدبلوماسية الروحية والمشارك الإبراهيمي المخطط الاستعماري للقرن الجديد"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٢١، ص٢٠-٣٢.

٢٥ عادل الراجحي، مرجع سابق، ص١.

٢٦ أسامة الأشقر، "دليل مكافحة التطبيع الثقافي"، منشور في المركز الفلسطيني لمكافحة التطبيع، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://azc1948.org/news/2018>

٢٧ المادة رقم ٢ فقرة أولى من مُعاهدة فيينا لسنة ١٩٦٩.

٢٨ عمر حسن، الجغرافيا السياسية للعالم العربي في ضوء العولة الثقافية، سورية، ٢٠٠٨، رسلان للطباعة والنشر ص ١٤.

- ٤٠ أنطوان شلحت، "تكريس إسرائيل كدولة يهودية" في مجموعة هندية غانم وآخرون: في معنى الدولة اليهودية، عمان، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ٢٠١١، ص ١٤٨.
- ٤١ المرجع السابق، ص ١٤٨.
- ٤٢ إيلان بابه، "التطهير العرقي في فلسطين"، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٢٥٣، ترجمة أحمد خليفة.
- ٤٣ حسام الدين عفانة، "الديانة الإبراهيمية: الأبعاد العقدية والسياسية وصلتها بالمشروع التطبيعي والصهيوني"، أوراق مقدسية، العدد ٢٣، ص ١٠-١٣.
- ٤٤ المرجع السابق نفسه.
- ٤٥ عادل الراجحي، مرجع سابق، ص ٥.
- ٤٦ فيصل علوش، "اتفاقيات إبراهيم معضلة اندماج إسرائيل في المنطقة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، سلسلة كراسات ملف، عدد ٦٤، ٢٠٢٣، ص ٤١.
- ٤٧ ١٩٠٣ أطفال والسيدات ١٠٢٤، ١٨٧ مُسنّاً ١٩ صحافياً إعلامياً بنسبة ٧٠٪، ١٨٨٩٨ جريحا، ٢٥٠ اعتداء على قطاع الصحة، تدمير ٢٦٦٨٤ وحدة سكنية بشكل كامل و ١٤٠٥٠٠ وحدة سكنية بشكل جزئي، كما تم تهديد ١ مليون لمغادرة شمال غزة، وقصف ١٧٨ مؤسسة تعليمية منها ٢٠ مدرسة تابعة للوكالة و ١٤٠ مدرسة حكومية، وقصف ٩ مستشفيات، مُحدث حتى تاريخ التقرير ٢٣-١٠-٢٠٢٣ الساعة صباحاً.
- انظر: الموقع الرسمي لوزارة الصحة الفلسطينية: <http://site.moh.ps> تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٤-١٠-٢٠٢٣.
- ٤٨ المرجع نفسه، ص ١٧٠.
- ٤٩ الحمد، مرجع سابق، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
- ٥٠ هادي دانيال، مرجع سابق، ص ١٠٨.
- 51 Lindborg, Nancy and Stephen J. Hadley. strategic plan 2020-2022, Washington, DC, united states institute of peace, 2020.
- ٥٢ المبارك صفاء، "قوة التدخل السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٧٩-١٩٨٨"، مجلة الدراسات الأكاديمية، مجلد ١، عدد ٦، العراق، ٢٠٠٩، ص ١٣٣.
- ٥٣ فيصل علوش، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٤.
- للمزيد من التوضيح، انظر: إبراهيم أحمد، "بالأرقام والمهام... إليك أماكن وجود القوات الأمريكية في المنطقة"، جريدة الشرق الإلكترونية، الدوحة، ٢٠٢٠، <https://alsharq.com/article>، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٢٠.
- ٢٩ هادية يحيوي ومحمد أمين ديداوي "الأصول الدينية والتاريخية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة الفكر القانوني والسياسة مجلد عدد ٢٠٢٣ ص ٨٧٧.
- ٣٠ بشير عبد الفتاح، أبعاد جيو-سياسية جديدة للصراع العربي-الإسرائيلي، جريدة عمان، ١٩ أيار، ٢٠١٨ على الموقع: تم الاطلاع بتاريخ ٣-١١-٢٠٢٤ على الموقع <http://www.google.com/amp/s/www.omandaily.com/ampArticle>
- ٣١ زياد كلوت، "المشروع الوطني الفلسطيني في أزمنة الثورات"، دراسات بعنوان قضيّة فلسطين والمشروع الوطني الفلسطيني، جزء ٢، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، ٢٠١٦، ص ٢٥٩-٢٦٥.
- ٣٢ استغلت إسرائيل الأحداث الدولية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وتحديدًا في المؤتمرات الإقليمية العربية، لتعزيز حضورها وقبولها في المنطقة بمختلف المجالات الحيوية. ويتم ذلك عبر الترويج للاتفاق الإبراهيمي باعتباره خطوة مهمة نحو إدماجها الاستراتيجي في الإقليم، حيث يتطلب ذلك مساراً طويل الأمد من الزمن عابد عبيدي الزريعي، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.
- ٣٣ عبد الكريم بن الدخلي، "الشرق الأوسط الكبير والثورات العربية، صدام الإرادات وصراع المصالح"، مجلة قضايا آسيوية، العدد التاسع، جامعة صفاقس، تونس، ٢٠٢١.
- ٣٤ النوري بوشعالة، "قبس من الذاكرة: مذكرات ضابط أمن"، ط ١، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ٢٠١٥، ص ٣٣٣-٣٣٦.
- ٣٥ هادي دانيال، "مؤامرة الربيع العربي... القضية الفلسطينية"، دار بيرم للنشر، صفاقس، تونس، ٢٠١٤، ص ١٩٦.
- ٣٦ استند روبرت كابلان في مقالة تحت عنوان "النظام العربي الجديد" إلى أن الاستبداد والبطالة وإهدار الكرامة من الأسباب التي جعلت الشعوب العربية تطالب برحيل أنظمتها، ولا علاقة للثورة بالمأزق الفلسطيني والهيمنة الأميركية على القرار السيادي لدول المنطقة.
- ٣٧ شيلي تلحمي، "ماذا يريد رأي الإعلام العربي"، بروكنج، معهد الصحافة، واشنطن، الولايات المتحدة، ٢٠١١، ص ١٤، متاح على الرابط <https://www.brookings.edu/articles/the-2011-arab-public-opinion-poll> تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠-٨-٢٠٢٣.
- ٣٨ أحمد محمد أبوزيد، مرجع سابق، ص ١١٩.
- ٣٩ أحمد بن مصطفى، مرجع سابق ذكر في ص ٣١.

- ٥٤ منصور وسام أحمد طه، "إفريقيا والاحتلال الإسرائيلي لسيناء"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مجلد ٤، عدد ٣٨، ٢٠١٦، ص ٢٣٠.
- ٥٥ رياض القنطار، "التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وطرق مجابهته"، مركز الأبحاث، ١٩٦٨، نسخة إلكترونية على موقع مكتبة نور ٢٠١٦، ص ٢٥.
- ٥٦ عواطف عبد الرحمن وشعراوي حلمي، "إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨-١٩٨٥"، ط ٢، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٨٥، ص ٣٢.
- 57 Chris Mitchell، "ISIS، IRAN AND ISRAEL، what you need to know about the current mideast crisis and the coming midwest world"، C AND L publishing، 2016، PP222-226.
- ٥٨ عمر خضر يونس، "التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقيق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي"، الفصل الخامس مركز الزيتونة، دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني، بيروت، لبنان، ٢٠٢٢، ص-ص ٣٧٣-٣٧٥.
- ٥٩ عبد الله عبد المحسن السلطان، "البحر الأحمر والصراع العربي، الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٨، ص ١٨٢.
- ٦٠ سلامة عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٣٠.
- ٦١ إبراهيم كمال، "عودة إسرائيل إلى إفريقيا ١٩٩٠-١٩٨٠"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٤، ١٩٩٠، ص ١٣٣.
- ٦٢ حسن نافعة، "مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل"، شؤون فلسطينية، العدد ٢٨١، ٢٠٢٠، ص ١٥.
- ٦٣ حسن نافعة، مرجع سابق، ص ١٥.
- ٦٤ نافعة حسن، مرجع سابق، ص ١٧.
- ٦٥ من خلال ممارسة الضغط على الموقف الفلسطيني بمستوياته كافة، أثر اتفاق إبراهيم على الثوابت المشروعة دولياً وذلك بهدف التسليم بالمفاوضات وفق "صفقة القرن"، للخلص من عقدة العامل الفلسطيني في صناعة السلام وتحديد دورها في دعم القضية الفلسطينية والتحلل العربي أمام الالتزامات التاريخية والقانونية، للمزيد انظر: جواد الحمد "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها ص ٧٩-٨٠.
- ٦٦ جواد الحمد، مرجع سابق، ص ٧٩+٨٠.
- ٦٧ على الرغم من التظاهر أن الاتفاق جاء لمساعدة الفلسطينيين، بينما صرح مسؤولون إسرائيليون بأنهم مصممون على مشروع الضم وأن إدارة ترامب طلبت تعليق إعلان السيادة مؤقتاً بهدف البدء بوضع اتفاق تاريخي، وهو ما تبين لاحقاً أن الاتفاق لم يتطرق
- بالإشارة لمسألة الثوابت الفلسطينية المشروعة، للمزيد انظر: ماهر الشريف، مرجع سابق، ص ١١.
- ٦٨ رامز صلاح عبد الإله الشيشي، "أثر اتفاقات إبراهيم على النظام الإقليمي العربي"، كلية السياسة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، جامعة السويس، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣، ٧، ١٠.
- ٦٩ هبة جمال الدين، "الديانة الإبراهيمية وشفقة القرن"، مرجع سابق، ص ٢١٠.
- ٧٠ أيمن يوسف، "ندوة بعنوان تداعيات التحولات في العلاقات العربية-الإسرائيلية على القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط - عمان الأردن، ٢٠٢٠.
- ٧١ على غرار: الإمارات العربية المتحدة، السودان، المملكة المغربية.
- ٧٢ محمود جرابعة، "اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين" مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢٠-٩-٢٠، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠-٦-٢٠٢٢.
- ٧٣ حسن البراري، "الصراع على اتفاق إبراهيم: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن"، مؤسسة فريدريش إيبيرت، عمان، ٢٠٢٠، ص ٩.
- ٧٤ عبد الكريم بن الدخلي، مرجع سابق.
- ٧٥ لبيد عماد بن محمد، "التطبيع في الميخال الديني اليهودي: هل هناك مستقبل لعلاقة سوية بين الأختيار وشعب الله المختار"، دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني، مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠٢١، ص-ص ٥٨-٨٣.
- ٧٦ المرجع السابق.
- ٧٧ عمر خضر يونس، "التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقيق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي" الفصل الخامس، ص ١٧٢.
- ٧٨ تحصل إسرائيل على فوائد مهمة من عدم ضم الضفة الغربية رسمياً. فعدم الضم يعطي الانطباع بوجود "حكومة" فلسطينية، وهذا يعفيها من مسؤولياتها القانونية أمام القانون الدولي، يُمكنها من حرمان الفلسطينيين من حق التصويت بينما هي تحافظ على الديمقراطية الإسرائيلية الظاهرة على الرغم من أن السلطة الفعلية التي تسيطر على الفلسطينيين هي "إسرائيل" وليست حكومة السلطة الفلسطينية، إضافة إلى نقل تكاليف مسؤولية تكبيل الاقتصاد الفلسطيني إلى "المجتمع الدولي" مما يجعل "المعونة الأجنبية" لفلسطين معونة مخففة لإسرائيل، القمع السياسي للفلسطينيين يجري باسم السلطة الفلسطينية وليس باسم إسرائيل (المترجم) للمزيد انظر: توماس سواريز، "دولة الإرهاب،

- ٨٥ أيمن يوسف، مرجع سابق.
- ٨٦ ياسين مهند وقاعد يحيى، مرجع سابق.
- ٨٧ ياسين سويد، مرجع سابق، ص ١٤٩.
- ٨٨ سيف مهيوب العسلي، "التطبيع: آثاره ووسائل مقاومته"، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، المجلد ٥، عدد ٤، اليمن، ٢٠٠١، ص ١٣.
- ٨٩ العسلي سيف، مرجع سابق، ص ١١.
- ٩٠ تنص الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من ميثاق جنيف المدني لعام ١٩٤٩ على أن "القوة المحتلة يجب ألا تنقل أو تحول جزءاً من سكانها إلى الأراضي التي احتلتها" انظر (اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة بتاريخ ١٢-٨-١٩٤٩- متوفرة على موقع لجنة الصليب الأحمر باللغة العربية
- ٩١ الجمعية العامة للأمم المتحدة انظر www.un.org/ar/ga تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٨-١٠-٢٠٢٣.
- ٩٢ وهو حق أكد عليه قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٣ (د-١٧) بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٢ تحت عنوان "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" من خلال تثبيت الاحتلال وجعله دائماً واعتباره كياناً طبيعياً متجاهلين الحقوق الفلسطينية كاملة أمام مكاسب ضيقة.
- ٩٣ عبد المجيد العبدلي، "قانون العلاقات الدولية"، ط ٤، الشرقية للنشر، تونس، ٢٠١٢ الملحق الخامس صفحات ٧٦٢ وما بعدها.
- ٩٤ عمر يونس وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦٤.
- كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب"، ترجمة محمد عصفور، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٨، العنوان الأصلي للكتاب "State of terror ، how terrorism created modern Israel ، by Thomas suarez 2016
- ٧٩ ياسين مهند وقاعد يحيى، "الاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي" وتداعياته على القضية الفلسطينية"، مسارات المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، غزة، فلسطين، متاح على الرابط الآتي: <https://www.masarat.ps/article> تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٧-٠٧-٢٠٢٣.
- 80 Catherine V scott، IPID، P219+227.
- 81 Chris Mitchell، "ISIS، IRAN AND ISRAEL، what you need to know about the current mideast crisis and the coming midest world"، CANDL publishing، 2016، P49
- Jonathan Lis، "Israel's Vice PM will answer haaretz ٨٢ ، HAARETZ ،readers' questions in real time"، ٢٠١٣، P٥٣.
- ٨٣ أيمن يوسف، "ندوة في التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، منشور بتاريخ ١٣-١٠-٢٠٢٠، شوهدت بتاريخ ١٦-٧-٢٠٢٣.
- ٨٤ فضل مصطفى النقيب، "الاقتصاد الإسرائيلي، دليل إسرائيل"، ٢٠٢٠، ص ٦٠.

اختلال التوازن: "حماس" والقتال في غزة من منظور الحرب غير المتكافئة

أ. عياد البطينجي*

على اللجوء إلى استخدام القوة، ويخلق حالة من السلم تحول دون نشوب الحرب المباغثة. إن العمل وفق المعادلة السياسية القائمة آنذاك دون تجاوزها شكّل أحد الأصول الاستراتيجية في تحقيق بقاء حكومة حماس في غزة منذ ٢٠٠٧، أي في الكيفية التي أدارت بها الحركة العلاقة مع إسرائيل انطلاقاً من مطالب قابلة للتطبيق لا تتعلق بجوهر الصراع. وفي قلب هذه الكيفية جرى التركيز على الصراع باعتباره عملية مساومة أكثر من أي اعتبار آخر. كانت المساومة واحدة من المحددات الأكثر احتمالية لحل عقلائي عملي ممكن للنزاع بين حماس وإسرائيل للوصول إلى توقعات عقلانية تجنب الطرفين أخطاراً متبادلة، وبالتالي تحقيق

مقدمة

كان هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ غير مفهوم بالنظر إلى معطيات الاستراتيجية، بعكس ما يروج له إعلام حركة حماس العسكري.^١ فالاستراتيجية هي فن خلق السلطة، بيد أن ما حصل هو أن هجوم السابع من أكتوبر أفقد حماس سيطرتها الكاملة على قطاع غزة. والأمر اللافت هو علاقة الهجوم بالمعادلة السياسية القائمة التي وفرت الاستقرار النسبي الذي كان يتمتع به قطاع غزة قبل الهجوم. لقد حلّ مفهوم الاستقرار بين غزة تحت حكم حماس وإسرائيل محل توازن القوى، وعليه حدد الإطار السياسي بين الطرفين الذي لا يشجع أيّاً من الخصمين

* باحث فلسطيني مهتم بالشؤون الفكرية والاستراتيجية - غزة.

شنت هجوماً مباشراً. غير أن "حماس" بوصفها الجهة الفاعلة الأضعف طوال قتالها في غزة لم تكشف عن قدرة في مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية بما يعطلها أو يعاكسها، ولم تملك إمكانية تعطيل وسائط رد الخصم الانتقامي. من جهة أخرى، عند وضع إمكانية حماس في إعادة إنتاج قوتها السياسية في سياق تاريخي، يتبين لنا أن قدرتها على نشر سلطتها السياسية كانت مشروطة بوجود السلطة الفلسطينية أو عدم وجود الاحتلال الإسرائيلي، وهما وضعان تشكلا في أفق اتفاقية أوسلو. هذه المعادلة انتهت تماماً، والمعنى أن إعادة التشكيل مهمة أشبه بالمستحيلة لأنها كانت مشروطة بالاتفاق مع إسرائيل.

تحاول هذه الدراسة أن تقدم قراءة نقدية لتطبيقات "حماس" نموذج الحرب غير المتكافئة. وهي تقوم بذلك، تتحدى تلك القراءات حول هجوم "حماس" بوصفه هجوماً ناجحاً بالمعايير العسكرية^٢، وتلك التي تصف الهجوم بالمباغت أو ما يعرف بالمفاجأة الاستراتيجية^٣، وأخيراً تلك التي جعلت من الصفات الشخصية للمقاتلين ضرباً من التحليل الاستراتيجي، متغافلةً عن إطار المقاتلين السياسي أو الاستخدام السياسي للقوة المقاتلة بغرض الوصول إلى أهداف الحرب وتحقيق الهدف السياسي. ففصل صفات المقاتلين كالشجاعة والجرأة والمهارات الخاصة عن تحقيق

أفضل الترتيبات التي يستطيع كل طرف الحصول عليها.

إلا أن الهجوم المباغت (سوف أستخدم هذا التوصيف مؤقتاً) الذي شنته "حماس" يتناقض مع مطالبها السياسية المتشبثة بالمعادلة السياسية القائمة قبل الهجوم. فلا يمكن الجمع بين الهجوم المباغت والمحافظة على الاستقرار القائم قبل الهجوم^٢. فالاستقرار القائم جاء كي يمنع الهجوم المباغت، وما دام قد وقع فإنه يلغي المعادلة السياسية القائمة ويحل محلها معادلة جديدة، دون استعادة المعادلة السابقة. وبالتالي فمن المنطقي أن من يلجأ إلى استخدام الهجوم المباغت يهدف إلى تغيير المعادلة القائمة والدفع إلى تدشين واقع جديد، لا أن يطالب بالعودة إلى ما كان.

من جهة أخرى، يطرح الهجوم العلاقة المحتملة بين الجهة الفاعلة الأضعف والجهة الفاعلة الأقوى. حيث من المفترض أن يزول امتياز فارق القوة والتأثير أمام ضالة المكسب أو الرهان الذي تشكله الجهة الفاعلة الأضعف بالمقارنة مع ما يمكن أن تلحقه من دمار وخسائر لدى الجهة الفاعلة الأقوى. في المقابل، يمكن للجهة الفاعلة الأضعف أن تردع الجهة الفاعلة الأقوى عن هجومها المباشر عليها إذا كانت تملك قدرة على الرد الانتقامي، فتحقيق التوازن يتأتى للجهة الفاعلة الأضعف بالرد الانتقامي في حالة أن القوى الفاعلة الأقوى

الغرض السياسي يمثل ضرباً من التفعيل عن الحقائق الاستراتيجية.

بعد متابعة حثيثة لنموذج "حماس" في الحرب غير المتكافئة، اكتشفنا أهم ثلاثة قوانين تلخص الحرب بين قوتين غير متكافئتين، "حماس" بوصفها الجهة الفاعلة الأضعف، وإسرائيل بوصفها الجهة الفاعلة الأقوى، وكيف تشكل هذه القوانين مدار هذا البحث.

١. قانون العجز المتبادل بين العمل العسكري والعمل السياسي: عينا بذلك عجز قوة "حماس" العسكرية عن مد أو رفد المستوى السياسي بالقدر الكافي من أوراق الضغط الدبلوماسية لإجبار الخصم على تلبية مطالبها السياسية. بمعنى آخر لم يكن المستوى السياسي مسنوداً إلى قوة ميدانية كافية، أي عجزه في الميدان عن أن يقدم بعض الأوراق الدبلوماسية التي يمكن أن تسهم إسهاماً ضرورياً في التأثير على الاستراتيجية. وكذلك الحال أيضاً عجز المستوى السياسي عن ترجمة المعركة إلى إنجاز سياسي مقبول. وعليه ثمة تناقض بين استراتيجية حماس السياسية/ العسكرية، بمعنى التناقض بين الوسيلة والغرض، أي استخدام المعارك كوسيلة للحصول على الغرض المطلوب من الحرب. وهذا الوضع يخالف قانون القتال المسلح الذي يبنني على أساس وجود علاقة تناغم بين السياسي والعسكري، وأن هذه

العلاقة تقوم على عدم التناقض. بينما قامت ممارسة حماس السياسية العسكرية على التناقض، وهو تناقض لا يرفع أو لا يرتقي إلى وضع متقدم وإنما إلى التدهور، وينتهي إلى العجز الكلي أو الهلاك الذاتي. هذا القانون حكم ممارسات "حماس" القتالية، والنتيجة انقطاع التواصل بين الحقائق العسكرية والسياسية.

٢. قانون التدهور الاستراتيجي: عينا بذلك، الفشل في ترجمة المكاسب العسكرية التكتيكية إلى مكاسب استراتيجية. على الرغم من تعرض جيش الاحتلال إلى ضربات من المقاومة كبذته خسائر في الأرواح والمعدات، غير أن ما لاحظناه هو أن الكمي في قتال حماس لا يتحول إلى نوعي، وأن مكاسبها التكتيكية لا تترجم إلى مكاسب استراتيجية، وأن هذا الوضع القتالي يجلب تبعات كارثية على مقاتلي حماس، ويكشف لنا عن أن الكلام عن استمرار حماس وقدرتها على إعادة التشكيل من جهة، وأفعالها في ميدان القتال من جهة أخرى، هما قصتان منفردتان، فالتدهور الاستراتيجي هو القانون الذي يحكم أفعال المقاومة، وهو التطور الطبيعي لمواجهات غير طبيعية عندما حوّلت "حماس" المواجهة مع الاحتلال إلى مواجهة استراتيجية قبل وأنها. إن دخول مقاتلي حماس في وضع

من إعادة التنظيم... كل ذلك عبر تواتر الدخول والخروج وتكرار الهجوم من خلال معلومات استخباراتية في كل مرة تمكنه من أن يعمق عملياته أكثر في القطاع. وهذا الإيقاع القتالي لا يعد فشلاً إسرائيليًا كما يفسره إعلام المقاومة وإنما تكتيك حرب تمليه ظروف الحروب التكتيكية مع قوة غير متكافئة، فوتيرة الجيش تعتمد على الأسس التكتيكية وهي منطقية جدا من خلالها يستدرج مقاتلو حماس إلى المعركة ومن ثم يخرجون من مخابئهم ليصبحوا مكشوفين أكثر. وكذلك ينجز مهام أخرى مثل جس النبض، واختبار القوة، وتقدير بنية الخصم التحتية، والتعلم من الميدان على تكتيكات الخصم، واعتقال عناصر من المقاومة. فهو في الإغارة التكتيكية لا يعمل بشكل جذري وكامل، لكنه يعمل بشكل تدريجي متواصل. من هذه الحيثية، في كل مواجهة، تنكشف المقاومة ونشاطها العسكري وعناصرها وأماكن القتال والوسائل القتالية بشكل أكبر، وهكذا حتى تصل إلى العجز الكلي بحيث لا يمكنها تعويض التناقص المستمر في الموارد والإمدادات أو تجنيد العناصر والتمويل والتعبئة العامة، والتواصل بين العناصر والقيادة والانضباط التنظيمي، والقدرة العسكرية العملية، ناهيك عن تفاقم التوتر بين السكان والمقاومة. من هنا،

قتالي تترجم فيه الإنجازات الموضعية إلى تدهور استراتيجي أمر حتمي لا تستطيع الانفكاك منه. هذه هي النتيجة عندما تستخدم الفجوة الاستراتيجية في مواجهة كبرى من الجهة الأضعف في صراع غير متكافئ. فانتصارات المقاومة الموضعية وإنجازاتها العسكرية الميدانية، تتدهور إلى فشل استراتيجي. في المقابل ترتقي خسائر الجيش الإسرائيلي الموضعية إلى إنجاز استراتيجي لأنه يبقى قادراً على تعويض خسائره عبر تحويلها إلى مكاسب بحكم الفارق في قوة النيران ووفرة الإمكانيات المادية. هذا هو أفق المواجهة، إذ ليس بمقدور حماس تعطيل هذا التدهور الاستراتيجي في مسار قتالها، اللهم إلا إذا توقفت تماماً عن القتال. الوضع كالتالي: ما دامت "حماس" تقاتل فإن قتالها يكشفها أمام حدقة العدو الذي يعمل بتقنية عالية. والنتيجة المترتبة على هذا التدهور الاستراتيجي، أن حماس لا تستطيع إدارة معركة طويلة عبر الدخول في حرب استنزاف كما تراهن. فالجيش يدخل ويخرج على نحو متواتر، لأنه ملزم بمعالجة مصادر إطلاق النار، وتدمير الوسائل القتالية ومنصات الإطلاق والكشف عن الأنفاق الاستراتيجية ومراكز التحكم وغرف العمليات ومقرات القادة، وإحباط الخصم، وتعطيل التواصل، وحرمان المقاومة

فإن قتال "حماس" قتالاً تراجعياً ليس فيه تقدم. فقد أدخلت نفسها في نموذج قتالي يعد النقيض التام لنموذج المقاومة تحت الاحتلال الذي يقوم بالأساس على الصمود ومبدأ التدرج. في وضع مثل قطاع غزة الذي يفتقر إلى عمق جغرافي استراتيجي يتحول إلى ميدان معارك مع قوة غير متكافئة، تصبح المأساة أعمق. وعليه، ليس بمقدور "حماس" تفادي التدهور الاستراتيجي، والعطب البنيوي في العجز عن تحويل المكسب التكتيكي إلى مكسب استراتيجي. فالمشكلة ليست في أن الجيش كمي القدرة بل في كيفية استعمال القوة في المواجهة عندما تجعل "حماس" المقاومة مواجهة إستراتيجية مع قوى أعلى، حيث يغيب الصبر والانتظار والالتحام بين الاجتماعي والسياسي.

٣. قانون القصور الذاتي: عينا بذلك أن هناك عجزاً ذاتياً في الخروج من الحرب. فعلى الرغم من قانون العجز المتبادل وقانون التدهور الاستراتيجي، فإن النتيجة المنطقية هي الخروج من الحرب، بيد أن "حماس" بقيت عاجزة عن ذلك بسبب القصور الذاتي. وأن هذا القصور نابع من كونها تصورت نفسها مرتبطة بالحكم، وأن مقاومتها في الأصل من أجل خدمة هذا الحكم. ولهذا، جاء الضغط

الخارجي لفرض صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار ليكشف عن القصور الذاتي من الخروج من الحرب. ولو أن حماس تصورت نفسها مقاومة لكان من السهل عليها الخروج من الحرب.

تأسيساً على ما تقدم، تعرض هذه الدراسة رواية مختلفة عن الحروب غير المتكافئة انطلاقاً من درس غزة، بالإضافة إلى تحليل ميدان القتال بصورة مغايرة لما يروجه إعلام المقاومة العسكري، وذلك لبيان حدود وإمكانات المواجهات غير المتكافئة، أو المواجهة بين جيش متقدم وقوة عسكرية ضعيفة. ونقوم بهذه المهمة بمواجهة الفرضيات الآتية:

- فرضية اللاحسم: أن الجهة الفاعلة الأقوى ليس بمقدورها تحقيق نصرٍ حاسم على الجهة الفاعلة الأضعف.
- فرضية إعادة التشكيل: أن الجهة الفاعلة الأضعف قادرة على إعادة التشكل تحت ضغط الجهة الفاعلة الأقوى عسكرياً.
- فرضية واقعية العلاقة بميدان القتال: أن حماس تستند إلى معطيات تأتي من ميدان القتال.

تهدف هذه الدراسة إلى تكذيب هذه الفرضيات باستخدام أدوات التفكير الاستراتيجي، ومن خلال المتابعة الحثيثة لمجريات الأحداث في غزة، ووقائع ميدان القتال.

التغفيل عن الفجوة الاستراتيجية بين الخصوم

تقوم فكرة حماس تجاه ذاتها وخصمها انطلاقاً من وجود فجوة في ميزان القوة، وأن هذه الفجوة لم تحرم حماس، في السابق، من عناصر قوة تعينها على تحقيق أهدافها، بل يمكن إعادة الاستثمار فيها من أجل تحقيق أهدافها السلطوية في الحوكمة والإدارة السياسية لغزة.

بعد السابع من أكتوبر، تنطلق فكرة حماس من أن الطرف الأعلى في العلاقة (إسرائيل) لا يمكنه التمكن من الطرف الأدنى (حماس)؛ لأنها قوة ذات قدرة عالية على التكيف وإعادة التشكل، قادرة دوماً على الإفلات من قبضة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي تفشل في تحقيق نصر حاسم، وبالتالي وضعها في مأزق استراتيجي بسبب حرمانها من تحقيق هذا النصر.

فضلاً عن ذلك، لعبت الآلة الإعلامية دوراً كبيراً في تكريس هذه الصورة، حتى تمكنت من نفس حماس وشكلت علاقتها بميدان القتال في الحرب الحالية. لقد شكل الإعلام دوراً كبيراً كمتغير توسط هذه العلاقة الصورية، أي في كيفية تمثيل حماس نفسها وكيفية تمثيل خصمها. وهذا ما تجسد بشكل واضح عبر تحويل الواقعي إلى وجود استعاري في الحرب على غزة، وتحويل ميدان القتال إلى مصنوعات إعلامية وطقوس استعراضية لأغراض إعلامية.

في الواقع، ما لاحظناه هو أن إعلام المقاومة السياسي والعسكري لا يعبر عن موضوعات فعلية بقدر ما يخلق مفردات وبلاغة لإشباع رغبة مفتقدة في الواقع. من هنا نرى أن حماس تقول عن الميدان ما ليس فيه، فليس من العجيب أن يحل الوهم محل الواقع.

يهدف قتال حماس إلى العودة إلى ما قبل السابع من أكتوبر. قبل هذا التاريخ، وظفت حماس هذه الفجوة الاستراتيجية في ميزان القوة من أجل الوصول إلى السلطة ومن ثم تشغيل جهاز حكومي يسيطر على قطاع غزة، وبالتدريج أخذت تستثمرها لتحقيق جملة من المطالب عبر إدارة مميزة للعلاقة مع إسرائيل بطريقة تمكنها من تثبيت وضعها في غزة أولاً وتسريع تحقيق مطالبها ثانياً. فكانت العلاقة بين حماس وإسرائيل قائمة على سلسلة من التفاهات المبنية على المساومة والتفاوض وشراء الوقت والمنافع المتبادلة، أما بعد السابع من أكتوبر فقد قررت إسرائيل تغيير النسق الذي كان يحكم هذه العلاقة عبر تغيير اللعبة وطبيعة المواجهة من خلال عملية عسكرية واسعة وشاملة وطويلة تهدف إلى القضاء على حكم حماس وخلق واقع جديد في قطاع غزة.

غير أن هذا المنطق السياسي تبدل في الحرب الحالية، إذ تنتقل إسرائيل من إطار الحروب التكتيكية التي شنتها على غزة في السابق، إلى إطار الحرب الاستراتيجية بهدف خلق واقع

الحركة قادرون على تحرير فلسطين. فحاول الإعلام المبالغة في معارك حماس في الميدان، فكان الإعلام الزائد والانفلات العاطفي والتباري على الفوز والحماسة والرغبة في صنع الأحداث والظهور، والدفع بالأشياء قبل أوانها.

المقاومة والسكان

وعليه نطرح السؤال الآتي: إلى أي حد كان الاستحواذ على قوة النار كافياً لضمان إعادة التشكّل؟

من واقع الملاحظة المشاركة، أي من ملاحظة مشاركتنا حياة الناس تحت آلة الضغط العسكري الإسرائيلي، ينكشف ضعف الالتحام الشعبي المؤازر لمقاومة "حماس". فقد تفاقمت المشاعر السلبية تجاه قيادات الحركة، وأصبحت غالبية سكان القطاع، تشتم الحركة وقائدتها بأقذع الألفاظ. والمعنى أن الحرب لم تصنع تماسكاً اجتماعياً سياسياً عبر رابطة معنوية تربط الاجتماعي بالسياسي وتؤمن طاقة استراتيجية لفعالية المقاومة في محنتها. هنا ينكشف فعلياً تراث حماس السياسي لجهة العلاقة بالسكان، فقد تركتهم مكشوفين فوق الأرض تتحمل مسؤوليتهم الأمم المتحدة، كما قال القيادي موسى أبو مرزوق، لتعيش قيادتها تحت الأرض في عزلة كلية عن السكان. ومن هنا نرى أن الأنفاق تعبير رمزي عن انعزال المقاومة عن السكان.

أمني جديد في غزة. فبالعودة إلى إيقاعات تشكل الحروب الإسرائيلية، كانت قراءة حماس لتلك الحروب مختزلة في أبعاد موضوعية محدودة العواقب لا تنفك عن التكرار داخل منطق اللعبة المتوافق عليه، حيث لا تغيير في الواقع ينتهي دوماً بصورة نصر. هذه الوتيرة من حلقات الحروب كرست إسرائيل من خلالها ذهنية خاصة عند حماس: لا حرب طويلة، لا إسقاط للنظام، لا تغيير للواقع. الأمر الذي شكل سياقاً تاريخياً موضوعياً لاستدراج حماس إلى السابع من أكتوبر.

شكل الإعلام أثناء العملية العسكرية الكبرى على غزة الصورة الذهنية لميدان القتال، فقدم لنا صورة عن حماس بوصفها فعالية تستحوذ على قوة إطلاق نار كافية لتمكينها من إعادة التشكّل. وعلى الرغم من عدم التماثل والتساوي في القوة بين طرفي المواجهة، فإن المشهد الإعلامي يقدم حماس على أنها قادرة على حرمان إسرائيل من تحقيق نصر حاسم. بيد أن هذه الصورة تتكلم عن الواقع بما ليس فيه، وهنا يثور السؤال: لماذا تراهن حماس في مطالبها لإنهاء الحرب على معطيات لا تأتي من الميدان؟! وهذا ما يشير إلى عدم كفاية الميدان. كان مخططو هجوم السابع من أكتوبر يهدفون إلى جذب القيادة العربية ودفعها للتسابق على دعم حماس وتوظيف ذلك في تدعيم شرعيتهم الداخلية، كان هناك وهم التصور أن قادة

الحساب الذي ينبغي أن يحسب بدقة متناهية، كالإحاطة الدقيقة بالعدو، أو التوقيت المناسب، وحساب النتائج وقياس أثرها على المجتمع وقدرته على التحمل والصمود، أو الغطاء السياسي وقدرة القيادة على تحقيق مكاسب لصالح القضية الفلسطينية، أو حساب التوازنات الدولية وانعكاسها على مجريات الأحداث، وحساب مدى استعداد حلفائك لدعمك، وحدوده وإمكاناته ومداه. وهكذا، فاللامبالاة جزء لا يتجزأ من مبدأ تقدير أفعال المقاومة. فالأبعاد والتداعيات والنتائج والأحداث من الحسابات المحرمة، إذ تعفي نفسها من كل ذلك فلا تتحمل العواقب، فتفعل وتتطير من نتائج أفعالها.

وعليه، فإن موقف المقاومة تجاه النتائج هو اللامبالاة بوصفها جرائم احتلال تغطي فعل المقاومة بما هي لا تفعل الأشياء جزافاً ولا تتصرف بلا سبب^٦. وهكذا، فإن اللامبالاة والمقاومة أمران متلازمان، والنتيجة أن اللامبالاة والاحتلال يجعلان المذبحة تتكرر والموت مضاعفاً. يكمن السبب وراء ظاهرة اللامبالاة بوصفها جرائم احتلال، وبالتالي فصل فعل المقاومة عن النتائج، في أن جهاز المقاومة ونظام التفكير القابع في خلفيته لا يتحرك بدافع كلي أو بدافع حماس كبير، فضلاً عن كون المقاومة مفصولة عن الناس بدلاً من تلاحمها بشعبها، تخدم فئة مفصولة

لقد فرضت "حماس" عام ٢٠٠٧ سيطرتها على قطاع غزة، وأصبحت مسؤولة عن تدبير المسألة الاجتماعية السياسية في غزة. وفي ضوء الملاحظة الأنفة عن انعدام الالتحام الشعبي المؤازر لحماس في حربها الحالية يثار السؤال: لماذا فشلت حماس في بلورة صيغة تؤمن آلية ثابتة قادرة على إعادة الالتحام السياسي والتماسك الاجتماعي بما يمكنها من إعادة التشكل؟ إن ذلك يكشف لنا عن أن كلام المقاومة عن الجبهة الداخلية ليس إلا وهماً.

وعليه، فإن الفكرة التي قامت عليها حماس - وهي أنها قوة عسكرية تجابه جيشاً متقدماً لا يستطيع حسم المواجهة مع قوة أدنى، وأنها كقوة ضعيفة قادرة على تعطيل قدرة الطرف الأقوى على تحقيق أهدافه الاستراتيجية - ليست فكرة وهمية فقط، وإنما تتخطى أيضاً المس الشديدي بالسكان والبنى التحتية والعقاب الجماعي وتقويض القدرة على الصمود عند دخول مواجهة لا يوجد فيها تماثل وتساوٍ في القوة، أي هوة استراتيجية كبيرة جلبت الضرر الأكبر إلى غزة عندما أدخلت غزة في معركة أكبر من قدرتها على احتمالها. ونحن نرى أن ثمة درساً تقدمه غزة في هذا النوع من المواجهات.

تكتفي حماس بالمعادلة البسيطة الآتية: أن المقاومة تشترط وجود الاحتلال باعتباره يمثل سبباً كافياً لأفعالها. والنتيجة انفكاك فعل المقاومة عن العواقب، فلا تشترط أفعالها

كرد فعل على الهجوم الذي شنته الحركة في السابع من أكتوبر من العام الماضي على الرغم من تفاوت القوة بين الطرفين. والقوة، في هذا السياق، تعني القوة المادية، مثل الجيش الكبير والأسلحة المتطورة والاقتصاد المتقدم والتحالفات الدولية أو الدعم الدولي.

في هذا السياق، إلى أي حد يمكن لنظرية الحروب المتكافئة أن تفسر واقعة الحرب في قطاع غزة؟ وإلى أي مدى يعد القتال في غزة تطبيقاً متوازناً لنظرية الحروب غير المتكافئة؟ وإذا ما كانت حماس، بوصفها الجهة الفاعلة الأضعف، قدمت مساهمة خلاقة في تطبيق استراتيجية الحرب غير المتكافئة في هجومها المفاجئ في السابع من أكتوبر؟

أساسيات الاشتباك غير المتكافئ

تنبني نظرية الحروب غير المتكافئة على فرضيات متفائلة مستمدة من تجارب تاريخية استطاعت الجهات الفاعلة الأضعف أن تحقق انتصارات على الجهات الفاعلة الأقوى التي يميل ميزان القوى لمصلحتها. وجاءت هذه النظرية لتقدم إطاراً تفسيرياً يبين مدى تعقيد علاقات القوة غير المتكافئة. إذ إن هذه العلاقة لا تعتمد على تفسيرات مادية بسيطة تختزل الفعالية في الأبعاد المادية العسكرية. وبالتالي، بإمكان الطرف الأضعف أن يحقق انتصارات

عن المجتمع. وهذا ما يخالف قانون السعي إلى القوة في حدود الطاقة الاجتماعية. وبالتالي ألا يكون الضرر المرجح أن ينجم عن القيام بعمل عسكري معين غير متناسب مع المصلحة التي تتحقق من هذا العمل.

القتال في غزة في نظرية الحرب غير المتكافئة

كان لإدراج قطاع غزة في قصة الحروب غير المتكافئة وفق تطبيقات حماس تبعات كارثية. ومن هذه الحيثية، نرى أن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي جعلت من المقاومة انطلاقةً من غزة مواجهة استراتيجية بين قوة أدنى وأخرى أعلى، ساهمت بنصيب كبير في تعريض غزة إلى أقصى عنف تعرضت له.

تعد الحرب على قطاع غزة شكلاً من أشكال الحرب غير المتكافئة بالنظر إلى ميزان القوى بين الطرفين، الذي يميل لجهة الاحتلال الإسرائيلي، فالصراع يجري بين خصمين تختلف قوتهم العسكرية. وتعد حماس في هذه الحرب أقل تسليحاً ودعماً، وأقل عدداً أيضاً، لكنها تُعد خصماً يمتلك دافعاً للاستمرار، تواجه إسرائيل بوصفها قوة تتوفر على وفرة في الإمكانيات، وتقنية عالية، وتتفوق في العدد والنوعية والعتاد، ومدعومة دولياً.

لقد أعلنت إسرائيل الحرب الشاملة على حركة حماس التي تحكم قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧،

بيد أن تجربة حماس في غزة تتحدى نظرية الحرب غير المتكافئة، وتشكك في جميع تلك الفرضيات التي تقوم عليها. وهي كتجربة خاصة تقدم رؤية متشائمة لهذا الشكل من الحروب في إحدى تطبيقاته في قطاع غزة، هنا سياق مختلف يكشف عن قواعد اشتباك غير متكافئة جديدة. إن مبنى هذه النظرية الذي يقوم على فكرة أن الجهة الفاعلة الأقوى لا تستطيع تحقيق نصر حاسم على الطرف الأضعف موضع شك. وفرضية أن الطرف الأضعف قادر على إعادة التشكل تحت ضغط الطرف العسكري الأقوى هي موضع شك أيضاً. تفترض هذه الدراسة، أن "حماس" لا تمثل تطبيقاً خلاقاً في الحرب غير المتكافئة، ليس لأنها تمتلك القدرة على الإفلات من قبضة الطرف الأقوى (إسرائيل)، وأنها قادرة على إعادة التشكل، كما تدعي، فهناك دوماً إمكانية لتعويض النقص في القوة من خلال أشكال غير مباشرة أو غير عسكرية، وإنما لأن حماس، بوصفها الطرف الأضعف في نموذج الحرب على غزة، أخذت في تشكيلها تحاكي تشكيلات الجيوش، وذروة ذلك يتمثل في اللجوء إلى المواجهة العسكرية الاستراتيجية من خلال الهجوم على عدو لديه استعداد كبير للرد المضاد الكاسح. فهذا الشكل من الهجوم كان يجب على حماس أن تمتنع عن فعله. فضلاً عن ذلك أن من النادر أن تؤدي الهجمات المباشرة إلى نتائج حاسمة.^٦

على الطرف الأقوى، من خلال ما يسمى الاقتراب غير المباشر، أو اتباع طرق لا تعتمد على الجهات الفاعلة القوية. ومن هذه الحيثية، فإن الطرف الأضعف قادر على حرمان الطرف الأقوى من تحقيق نصر حاسم، وتعويض النقص في ميزان القوى ليعمل وفقاً لمصلحته.

لذلك قدمت هذه النظرية رؤية جديدة لعلاقات القوة، تنطلق من أن القوة المادية ليست كافية في حسم الحرب، وأن الطرف الأضعف، ومن خلال اتباع استراتيجيات مناسبة، قادر على تعويض الفجوة الاستراتيجية بين الخصوم، وتحقيق مكاسب عبر التراكم والصبر والتلاحم الشعبي. وتعتمد استراتيجيات الطرف الأضعف على النفس الطويل، وامتلاك حلفاء أقوياء، وأسلحة سرية، واستعداد كبير لتحمل المعاناة والخسائر الباهظة، وحاضنة شعبية متينة والتحام جماهيري، ودعم خارجي، وتفوق أخلاقي، وتوفير إمكانية إسقاط التفوق التقني للخصم، مثل القدرة على استهداف البنى المدنية أو بناء أنفاق للاحتجاب عن عين العدو لتعويض الفجوة التقنية، واستخدام تكتيك الكر أو الفر، وانتقاء المعارك، والبقاء على حالة معينة تتصف بكونها مرحلية ومؤقتة ومحدودة تعمل على إزعاج العدو وإشغاله والضغط عليه،^٧ في المقابل أن تكون مطالب الجهات الفاعلة الأقوى مستحيلة التحقيق.

الأصل يجب أن تحافظ المقاومة على صمود الناس على الأرض، ومواصلة حياتهم لما فيه من ديمومة المقاومة بالتراكم الشعبي وإشراك الناس في فعل المواجهة. أما الخوض في معارك مع احتلال يملك أدوات الإبادة، فهذا ليس فعلاً خلاقاً بل مهلكة تؤدي إلى مجزرة تلو المجزرة كما هو مثبت بالتجربة بعد هجوم ٧ أكتوبر.

بعد هجوم ٧ أكتوبر هجوماً يكسر مع المعادلات المعتادة التي حكمت العلاقة بين حماس وإسرائيل منذ عام ٢٠٠٧ حتى أكتوبر ٢٠٢٢. فضلاً عن ذلك، يستخدم هذا النوع من الهجوم في الحروب المتكافئة، حيث يمتلك الطرفان المتحاربين موارد وقوة عسكرية مماثلة تقريباً، ويعتمد كل منهما على تكتيكات متشابهة إجمالاً، باستثناء تفاصيل تلك الاستراتيجيات وطرق تنفيذها. وبالتالي لا يستخدم في الحروب غير المتكافئة لأن الخصم يبقى دوماً قادراً على الرد المضاد الكاسح، وكذلك لأنه يمتلك وفرة في الإمكانيات.

من جانب آخر، يمثل قتال حماس نموذجاً خاصاً في القتال غير المتكافئ، فمن جهة تجمع حماس بصورة متناقضة بين الحكم والمقاومة، ومن جهة أخرى تريد الجمع بين الخروج من الحرب والبقاء في الحكم، وما يزيد المشهد تعقيداً أنها ربطت نفسها بالحكم أكثر من ارتباطها بالمقاومة، فقد تشبثت بمعادلة الحكم تحت الاحتلال، ومع ذلك تغافلت عن أن بناء حكمها

ثم إن الحركة تتصرف بوصفها جيشاً بإمكانه مقارعة جيش الاحتلال الإسرائيلي النظامي، وليس بوصفها مقاومة تحت الاحتلال تقود شعبها بوسائل متواضعة. غير أن "حماس" عملت على تغيير مفهوم المقاومة تحت الاحتلال، وحولت نفسها إلى جيش يشبه الجيوش النظامية، من كتائب وألوية وسلاح مدفعية وجو وبحرية واستخبارات عسكرية، وأنفاق. والمعنى أنها أخذت مسميات الجيش النظامي، وتصرفت بوصفها قوة دولانية. هذا يتضح مما جاء على لسان الناطق العسكري لكتائب القسام، الذي سخر في خطاب له أثناء تلويح الاحتلال بعملية برية بالقول: "إن ذلك مثير للسخرية، فكيف لهذا الجيش المهشم، الذي أخرجنا فرقة منه عن الخدمة في محيط غلاف غزة أن يجرواً على مواجهة يتمناها تسعة أعشار جيش القسام وأركانه وأسلحته".^٩

من جهة أخرى، أن الأصل في الحروب غير المتكافئة، أن الشعب يشارك في المواجهة التي اختصرتها "حماس" بطلائع مقاتلة تقاتل احتلالاً طويلاً وعميقاً. وهكذا، أظهرت طبيعتها في الأساس أنها فئة مستقلة عن الناس ومفصولة عنهم، لها تطلعاتها الخاصة، وهذا يفسر تصلبها في مواقفها للخروج من الحرب من جهة، وعدم اكتراثها لحال الناس وأهوال المجازر والدمار من جهة أخرى.^{١٠}

هذا كله جعل تكاليف مقاومتها باهظة، ففي

قوى وينجح ويتفوق في حربه. فالهزيمة ليست بالضرورة منوطة بالضعف والنقص في الموارد، والعكس أيضاً صحيح، بمعنى أن الانتصار ليس منوطاً بالقوة المادية ووفرة الموارد فحسب. هذا هو درس الحروب غير المتكافئة حيث الطرف الأضعف يقاوم بنموذج متوازن، وبمواجهة غير مباشرة تكون فيها المقاومة ممارسة تربوية ومتدرجة، تعزز صمود الناس، ومتراكمة، قادرة على التحمل، والتلاحم الشعبي والمجتمعي، وحساب أثر أفعالها على المجتمع ككل وليس على جماعة عسكرية فحسب، فهناك حسابات ينبغي أن تحسب بدقة مثل قدرة المجتمع المعرض للضغط العسكري والأذى على الصمود، وهناك حسابات التوازنات الدولية والدعم الخارجي من الحلفاء وكيفية انعكاسه على مجريات المواجهة ومدى استعداد حلفائك لدعمك وعدم التخلي عنك وشكل دعمهم.

هجوم ٧ أكتوبر وفقاً للمقاييس العسكرية

أولاً - دوافع حماس

انطلقت "حماس" في هجومها من الفرضيات الآتية: - أن إسرائيل عاجزة عن حسم المعركة، وأن استراتيجية وحدة الساحات تشكل رافداً للحركة، وأن جيش الاحتلال غير مجهز لحروب العصابات، وأن الرأي العام العالمي

في غزة كان بالتواطؤ مع الخصم الذي تقاتله. وبناء عليه، لقد وضعت "حماس" نفسها في معضلة غير قابلة للحل، ومرد ذلك أنها تصورت نفسها قوة حكم تحت الاحتلال في ظلال السيادة الإسرائيلية، وبنت مقاومتها لأجل خدمة هذا الحكم، ومن هذه الحيثية هي أقرب إلى القوة العسكرية منها إلى المقاومة، وهناك فرق كبير بينهما، فقوة عسكرية تحت الاحتلال تعني في الأصل اختلالاً في المقاومة، وبالتالي في منطق مواجهة الاحتلال، وليس في المقاومة بوصفها في الأصل حالة توازن. وبالتالي أصبحت المواجهة عسكرية واستراتيجية بعد هجوم حماس في السابع من أكتوبر، بين قوة عسكرية صغيرة وأخرى كبيرة، وليس بوصفها مقاومة تحت الاحتلال. والمعنى أن حماس قوة داخلية أكثر من كونها قوة في مواجهة الاحتلال الذي عندما فرض عليها معركة حقيقية انكشفت.

على خلاف نموذج الحروب غير المتكافئة، فالطرف الأضعف ينجح في إحراز الانتصارات عندما يسد نقاط ضعفه، ولا يبني مواجهة على توازن النقائص، وامتلاك حد أدنى من القدرة على الرد الانتقامي. الأمر الذي جعل من قتال حماس في الحرب غير المتكافئة بعد السابع من أكتوبر قتالاً تراجعياً، ليس لأن الاحتلال قوي لديه استخبارات ووفرة في الإمكانيات، وتفوق تقني، بل لأن هناك اختلالاً ذاتياً في نموذج "حماس" في مقاومته هو ما يظهر العدو بأنه

كان أهل غزة يتمتعون به قبل الهجوم، وأنه هدم أكثر مما بنى.

ثمة خسائر لا يمكن التعافي منها، فقد تعرضت سمعة "حماس" إلى ضرر كبير طويل الأمد، واستنزفت مواردها، ولا يمكنها العودة إلى وضعها الأصلي، وهي تتعرض لسلسلة من المشكلات تخرج عن سيطرتها، وقد عقدت صورة المسألة الفلسطينية إذ ساءت الأمور، وأصبح تراجع الحركة صعباً، والأمور التي أصبحت على المحك كثيرة، والخسائر لم تعد تحتمل، وكل جهودها لأجل إنقاذ الوضع جعلته أسوأ والغرق أعمق لا يسعها الخروج منه.

سعت "حماس" إلى تحقيق أهدافها بموجب التفكير خارج الحسابات، عبر كسر المعادلات القائمة بضرب العدو ضربة استراتيجية جديدة خارج نطاق خبرته، وغير تقليدية بتاتاً، من خلال تنفيذ "هجوم مباغت" من زاوية غير متوقعة من خارج قواعد اللعبة. وفعلت ذلك لأنها رأت في كل الحروب السابقة عدم تحقيقها شيئاً مما كانت تعلنه المقاومة من أهداف، فكان لا بد من كسر المعادلة لتحقيق المزيد من الضغط على إسرائيل وتصعيد منحنى المواجهة عبر المباغته وكسر المعيار المتوافق عليه. كانت النتيجة غير المقصودة أن ذلك دفع العدو لإعادة ترتيب المشهد الأمني الإقليمي وبناء واقع استراتيجي جديد. كانت مشكلة وضوح الهدف، وما تريده حقاً، ومدى معرفتها بمواردها كشرط لمعرفة

سينحاز لما تمثله حماس في نهاية المطاف، وأن إسرائيل لا تستطيع الدخول في حرب طويلة، وأنها لن تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة، وأنها سترد رداً معتاداً لا يكسر مع النمط المألوف كما هو الحال مع الحروب السابقة على قطاع غزة، واستحالة الاجتياح البري الواسع لقطاع غزة، وأن هناك قيوداً على القوة الإسرائيلية تمنع اللجوء إلى العنف الأقصى، مثل القيود النابعة من القانون الدولي، والرأي العام العالمي، وأن الأنفاق تسد النقص في الفجوة التقنية بين المقاومة وإسرائيل.

هكذا انطلق الهجوم من سوء التقدير، ولم يكن أحد من المخططين له قد فكر بارتداداته، وما سوف ينزله بالبلاد من أهوال. كان على الناس أن تتحمل الدمار ومرارة الآلام، وأفدح الخسائر في الأرواح والممتلكات، وأن تدفع ثمناً باهظاً للأسباب غير المبررة المبنية على سوء التقدير التي كانت وراء هذا الهجوم، فلم يطالب أحد قيادة حماس بالقيام بهذا العمل، ولم يكن أحد سيحاسبها لو امتنعت عن فعله. وهو فعل غير ضروري، فقط حرب من أجل الحرب، وهو أقرب للاستخدام الاستعراضي لأغراض إعلامية، ولأنه كذلك فهو خطيئة، وكان خطأ فادحاً. لقد أقدمت حماس على هجوم ٧ أكتوبر لتحقيق مكاسب ذاتية دون وجود قوة مادية كافية، فجرت شعبها إلى مواجهة عسكرية غير متكافئة، أدت إلى فقدان الاستقرار النسبي الذي

الوصول إلى قوة هائلة تمكنك من توجيه ضربة قاتلة، أو كسر تشكيلات العدو، وتحطيم معنوياته.

٥. القدرة على إحباط أي هجوم مضاد يمكن أن يشنه العدو، أو القدرة على تعطيل وسائل رد العدو الانتقامي، وامتلاك القدرة على الرد الانتقامي الفعال.

٦. عدم استعداد العدو للرد بهجوم مضاد كاسح.

كان من نتائج هجوم ٧ أكتوبر، أن فرض قتالا غير متكافئ في قطاع غزة المكتظ بالسكان، وفي المناطق المدنية، وداخل البيوت، ومن الأنفاق التي شيدت تحت منازل السكان المدنيين، ومخازن ومستودعات الأسلحة ومنصات إطلاق الصواريخ والمباني العسكرية في المدن، وهكذا، قدمت حماس المدينة مادة للاستهداف جاعلة منها ميدان قتال، ومنحت بذلك خصمها هدفاً يصبو نحوه، مما أحدث مفاسد كبيرة حلت بالمدنيين من أهوال ودمار وإزهاق أرواح. فغزة ذات مساحة صغيرة لا تتوفر على مناطق فسيحة ومفتوحة واستراتيجية، وهو ما جلب الدمار الكبير إلى المدينة، والسكان الذين نزحوا إلى مناطق مفتوحة بعيدا عن المدينة، في أماكن لا تتوفر فيها خدمات ولا بنية تحتية مناسبة. وهكذا تم تركيز القتال في مناطق مدنية محدودة وهو ما يعقد إمكانية الوصول

إلى أي حد يمكنها الذهاب، والتكهن بما سيفعله العدو من إحداث مفاسد عظيمة، وإمكانية أن يشن هجوماً مضاداً من خارج قواعد اللعبة ونطاق خبرة الحروب مع حماس، ومن زاوية لم تتوقعها حماس أيضاً، كل ذلك لم يكن وارداً في الحساب.

نعم، لقد كان الفعل ورد الفعل من خارج تقاطع المصالح بين حماس وإسرائيل، أو ما يسمى قواعد الاشتباك، وكلاهما فعل عكس توقعات الطرف الآخر، وبالتالي أدى ذلك إلى نتائج جديدة: تغيير اللعبة وتغيير اللاعبين في غزة.

ثانياً، مقاييس الهجوم المباغت

خالف "الهجوم المباغت" الذي شنته حماس في السابع من أكتوبر، مواصفات الهجوم المباغت في التاريخ العسكري. فاللجوء إلى الهجوم المباغت له مواصفات شديدة التعقيد، وهي على النحو الآتي:

١. تحقيق النصر السريع والحاسم.
٢. إلحاق الهزيمة بالعدو بأقل الخسائر.
٣. حيازة موقع إستراتيجي يكون نقطة تحول في مسار الحرب، يجعلك متقدماً على العدو، ويمنحك الهيمنة على مسرح الحرب.
٤. وضع العدو في وضع أضعف، أو حشره في الزاوية ليضطر إلى القتال في منطقة تفرضها عليه، بحيث تتمكن من

هذا بالضبط ما يجعل إسرائيل متميزة في بناء موضوع الحرب على حماس في مرتبة التصور، أو المفكر فيه بصورة استراتيجية في مواجهة العلاقات القائمة، وعلى أساس القواعد التي يحددها موضوع الحرب. فالحرب على حماس في منطق الممارسة الإسرائيلي، تعني بناء وضع جديد يلزم خصمها التشكل بموجبه. وفي وصف هذا الوضع المبني يلاحظ أنه يقوم على قاعدتين: العلاقة المباشرة، والقطيعة مع السابق. وفي التطبيق العملي، فهذا وصف القتال الذي تفرضه إسرائيل على الخصم: بناء علاقة مباشرة مع هذا الوضع المبني إسرائيلياً، والقطيعة مع العلاقات السابقة، وبالتالي يفرض على ملكة حكم الخصم إقامة علاقة مباشرة بالوضع المبني، وقطع الصلة بالوضع السابق.

وعليه، شكل الرد الإسرائيلي مفاجأة لحماس، من حيث الهدف الذي يقطع مع معادلات الماضي، والأساليب الهجومية الجديدة، والتكنولوجيا العسكرية المتفوقة، ونوعية المعلومات الاستخباراتية غير المتوقعة، وقدرة الجيش الإسرائيلي على القتال في المدن بطرق حروب العصابات المتطورة تقنياً. استكملت إسرائيل هذا الوضع المبني والمفكر فيه استراتيجياً، بأشكال مكملة من الضغط الاقتصادي، والدعاية، والعمل الدبلوماسي. والغاية الأسمى من هذا الوضع المبني هو تأمين

بالحرب إلى نتيجة تريدها حماس، خاصة أن القتال يجري على أرضها.

وعند النظر إلى مواصفات الهجوم المباغت كما ذكرنا آنفاً، يتبين بعد مرور عام ونيّف على هذا الهجوم أن النتائج التي ترتبت عليه لم تكن في حسابات حركة حماس. فعند النظر إلى النتائج، يتبين أن هجوم ٧ أكتوبر لم يشكل أهمية فعلية مادية أو استراتيجية، فقد سعت حماس من وراء هذا الهجوم إلى رفع الحالة المعنوية عبر مضاعفة رأسمالها الرمزي، أي في رمزية مقدرتها على الاستيلاء على غلاف غزة بعض الوقت، مظهرة للعالم، خاصة الحلفاء، قدرتها على التحرك والفعل وأخذ المبادرة ليصبح ذلك من مآثر حماس المذهلة، وتضخيم صورتها أمام الرأي العام العربي والإسلامي، وبالتالي زيادة الدعم والتمويل، وتسجيل موقف على السلطة الفلسطينية، وإخراس الخصوم المحليين الناقلين على إدارة حماس قطاع غزة وإستراتيجيتها السياسية والعسكرية، وتوسيع حكمها في قطاع غزة. غير أن انتصار حماس كان مؤقتاً تمثل في العبور إلى الغلاف والسيطرة عليه بعض الوقت، لكن بعدها بدأ مسلسل التراجع، ومذاك وقتال حماس تراجع، لأن إسرائيل استدركت الأمر وشغلت وسائل الرد المضاد الانتقامي الكاسح فقلبت الواقع السائد رأساً على عقب، ودخلت غزة في قطيعة مع ما كان في السابق.

إسرائيليًا، تواصل إسرائيل الضغط من خلال تصعيد الجهود إلى الحدود القصوى عبر فترات زمنية، وأن يبقى تصعيد الجهود متوقفاً على رد فعلها. وبالتالي يفرض عليها أن تبني توقعاتها من عواقب أفعالها استنباطاً من الوضع المبني إسرائيليًا. وهكذا يمكن القول إن إسرائيل استفادت من عناد حماس.

يعني امتلاك القدرة على إعلان الحرب ابتداءً، القدرة على بناء وضع الحرب، وبناء وضع الحرب يعني مقاربة مختلفة للمستقبل. وعليه، فإن الحرب في الممارسة الإسرائيلية لا تعني عملاً من أعمال العنف فقط يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادة عدوة، بل إن العنف المادي وفرض الإرادة على الخصم يكونان بالقطع مع العلاقات السابقة، وبعلاقة مباشرة مع وضع الحرب المبني، وهذا ما يجعلها في موقع أفضل على الخصم في الدفاع والهجوم. أما استجابة الخصم لهذا المنطق في الحرب فلا تبدو أنها قادرة على جعلها في موقع أفضل، بل إنها تخسر كل يوم مواقعها في حروب الإشغال التي باتت تستنزفها، وحتى الآن لم تترك أي أثر ملموس على السلوك الحربي الإسرائيلي. فالحرب في نهاية المطاف هي تطويع إرادة الخصم عبر إلحاق أكبر الضرر في مقدراته المادية، وحتى اللحظة لم تلحق حماس بإسرائيل ضرراً مادياً كبيراً يؤثر على طرائق تفكيرها وكذلك على الروح المعنوية.

استمرار سياسة الدولة الإسرائيلية. إن صمود حماس ومواصلتها القتال سنة ونصف لا يعود إلى قوتها الذاتية أو إلى صفات مقاتليها، وإنما إلى التصميم الإسرائيلي لسياق الحرب على غزة. كانت إسرائيل معنية بإطالة أمد الحرب، بغية تحويل غزة إلى نموذج تستخدمه في حربها الإقليمية. وبالتالي استفادت حماس من عدم حسم إسرائيل، أي من ذلك الذي لا يريد نتياهاو حسمه طوال الفترة الزمنية للحرب، كالיום التالي: مستقبل غزة وإدارة القطاع. ثم إن اقتصار إسرائيل على الأداة العسكرية بتوسل الضغط العسكري فحسب، دون الضغط الاقتصادي، وتجنب إحداث مجاعة في القطاع، وإدخال المساعدات، كل ذلك أسهم بدوره في صمود حماس ومواصلتها القتال. يؤكد التاريخ أن المجاعة والحكم البديل أكثر ما يخيف أي نظام. وهذا ما لم يحمي نتياهاو، وهما العاملان الرئيسان في صمود حماس طوال الفترة الزمنية للحرب. لقد أسهمت إدارة الولايات المتحدة بالتنسيق مع قطر والسعودية والإمارات ومصر في الضغط على نتياهاو للحيلولة دون المجاعة والحصار الاقتصادي للغزيين مقابل تطويل فترة الحرب حتى تحقيق أهدافها. وهذان العاملان تهدد بهما الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب. وعليه، تتوقف الحرب على استجابة حماس، وفي حالة معاندتها والتنكر للوضع المبني

مفاوضات بين خصمين غير متكافئين

تجري المفاوضات غير المباشرة بين حماس وإسرائيل لتحقيق مطالب كل طرف، من جهة تريد حماس من خلال التفاوض على ورقة المختطفين تحقيق مطالب سياسية، على خلاف إسرائيل التي تريد حصر التفاوض في تحقيق مطالب إنسانية فقط. ثمة بعض الملاحظات:

- أولاً: أن المفاوضات تجري بين طرفين غير متكافئين.
- ثانياً: أن الطرف الأقوى (إسرائيل) وصل إلى مرحلة الذروة في النصر على حماس.
- ثالثاً: أن الطرف الأضعف (حماس) وصل إلى مرحلة الذروة في الضعف.
- رابعاً: أن إسرائيل تدفع إلى ممارسة أقصى تصعيد عبر مضاعفة الشروط أو المطالب.

كانت حماس قبل هجوم السابع من أكتوبر تعرف نفسها بوصفها مقاومة وقوة حكم. ولكن بعد هجوم السابع من أكتوبر تجاوزت حماس المعادلة المألوفة التي حكمت العلاقة مع إسرائيل. فكان الهجوم قد رتب آثاراً استراتيجية، وعلى خلاف الحروب غير المتكافئة، فقد تجاوزت حماس القواعد المتعارف عليها والمتفق عليها ضمناً مع إسرائيل، وهو تجاوز نتجت عنه آثار استراتيجية تمثلت في شن

إسرائيل عملية عسكرية واسعة وطويلة لإنهاء حماس كحكم وتنظيم عسكري، وبالتالي وقعت حماس في حرب تقليدية عبر الدخول في مواجهة مباشرة مع خصم يفوقها قوة. وهكذا كانت نتيجة الهجوم أن أساسيات النزاع بين حماس وإسرائيل تغيرت وانقلبت. في السابق، كانت إسرائيل تلحق بغزة أذى بمستوى معين تكون حماس قادرة على التكيف معه ومن ثم إعادة التشكل.

وهكذا، جعلت إسرائيل من ورقة المختطفين خسارة بالنسبة لحماس، وأفقدت الحركة توازنها القائم على ورقة المختطفين. فقد افترضت حماس أن إسرائيل لن تشن حرباً على قطاع غزة بسبب ما لديها من مختطفين إسرائيليين، لكن ما فعلته إسرائيل هو أنها حولت قضية المختطفين إلى قضية ثانوية وليست قضية مركزية كما أرادت حماس، أي حصرتها في القضية الإنسانية وليس بوصفها قضية استراتيجية.

انقطاع التواصل بين الحقائق العسكرية والسياسية

تقول وقائع ميدان القتال في غزة إن حماس انهارت عسكرياً وسلطوياً، وما تبقى بعض الإمكانيات المحدودة. والأهم من ذلك هو انقطاع خطوط الإمداد والاتصالات. فالحكمة الاستراتيجية في القتال أن من الضروري القتال

الانتصار. وفي وضع الاشتباك غير المتكافئ هذا الذي لا يقود إلى الانتصار ماذا يمكن أن تفعله حماس في المفاوضات؟ ليس هناك إمكانية، في هذا الوضع حيث لا تواصل بين ميدان القتال والهدف السياسي، من ترجمة الوقائع العسكرية إلى مكاسب استراتيجية. هذه هي المعضلة حيث لا توجد أي حلول عملية سوى التسريع في الهزيمة. والنتيجة يوم لا يوجد فيه أفق مطلقاً لحماس.

وعليه، يعكس هذا الوضع نفسه على مفاوضات صفقة التبادل. فالموقف الإسرائيلي من التفاوض هو حرمان حماس من تحقيق أي مكاسب فعلية، من خلال وضعها في موقف لا يتيح لها القدرة على ترجمة وقائع الميدان إلى إنجازات سياسية. وذلك عبر ممارسة المزيد من الضغوط الدائمة لإجبارها على الموافقة على تسوية بشروط إسرائيلية. وبالتالي في الوقت الذي تفاوض فيه حماس في سياق الانقطاع الميداني عن السياسي، فإن المفاوضات في المقابل تمثل لإسرائيل استمرارية لا قطيعة مع وقائع الميدان. في المقابل تحاول حماس من خلال التفاوض شراء الوقت بهدف تعديل موقف إسرائيل لعلها تعود إلى نسق العلاقات السابق على السابع من أكتوبر، تريد تعديلا لا يطل البنية السياسية الجديدة التي تحاول إسرائيل فرضها على غزة بالقوة العسكرية، وهو أمر يستحيل تحقيقه في ظل الفجوة الصارخة في

بسلحك الخاص ذلك السبيل الوحيد لمنع أعدائك من منع تموينك وقطع خطوط مواصلاتك، من هنا فإن الحجر والمقلع أوثق من الكلاشنكوف والصاروخ. فضلاً عن انهيار جبهة الإسناد التي كان يمنحها حزب الله لحماس وفق استراتيجية وحدة الساحات. وعليه، أصبحت حماس تقاتل بما تبقى من بعض مقاتليها. فبعد تفكيك الجسم العسكري من الألوية والكتائب، لم يتبق سوى مجموعات صغيرة تواصل القتال منخفض الوتيرة وبتكتيك الكر والفر. هذا الوضع في الميدان عكس نفسه في الميدان السياسي. وبالفعل، أصبحت حماس تعاني من انقطاع بين الحقائق العسكرية والهدف السياسي، وفي هذه الحالة تبدو الحقائق العسكرية والسياسية في حالة لا تواصل. وعند وضع مفهوم الاستراتيجية الذي يعني تحقيق الهدف السياسي من خلال الضغط العسكري، في مواجهة مع الحقائق العسكرية والسياسية التي يفرزها ميدان القتال يمكن القول إن هذا الوضع يبين أن حماس تسير دون استراتيجية أو أنها غير موجودة أو غير فعالة، وبالتالي دون قدرة على تحقيق أهدافها السياسية. وما يوجد في الواقع هو اندام الصلة بين الأداة العسكرية والغاية السياسية. فمن المعروف أنه لا يمكن تصور تحليل الحرب والسلام بصورة منفصلة، إذ يستخدم ميدان القتال لتحقيق أغراض سياسية وعندما لا يستطيع ذلك يعني استحالة

يكون. إذ كان العمل الحربي لحماس يعاني من مشكلتين: الأولى، التفوق العسكري والتقني الإسرائيلي. والأخرى، أن هذا التفوق أدخل حماس في حالة من التشويش والإرباك والعجز، مما حال دون أي إمكانية للتأطير السياسي الواقعي لقوتها المقاتلة. وبالتالي لم يتوقف عمل مقاتلي حماس العسكري على أي اعتبارات سياسية مقبولة. إن بنية القرار تقوم على حسن التقدير القائم على التناغم بين استخدام القوة والهدف السياسي، بين القدرات والوسائل والإمكانات المتاحة والهدف السياسي. فالتاريخ يعلمنا قانون العلاقة بين القوة والسياسة، إذ يخضع استخدام القوة لمجموعة من الاعتبارات السياسية من خلال عملية صنع قرار تعتمد بقدر كبير على حسن التقدير، وأن تجاهل هذا القانون يعرضنا للخطر.

هذا هو المأزق الذي وجدت حماس نفسها فيه، أعني انعدام التوازن بين الوسيلة والهدف المنشود مثلما بينا آنفاً. وبالتالي فإن صورة النصر التي حققتها حماس في تسليم المختطفين، صورة مزيفة، وأنها تخفي ما تريد أن تتحدث عنه. الصورة الحقيقية أن حماس تفشل في ترجمة صفقة التبادل إلى إنجاز اجتماعي ووجودي يعزز مكانتها، وأن استعراض القوة من خلال إعلام الجزيرة لا يعوض فشل نموذج حماس الاستراتيجي في مقاومة إسرائيل، بل يعطل المقاومة الفعلية بما

القوة. فحماس تريد الصفقة لتحقيق أهداف سياسية في تناقض بنيوي مع الموقف الإسرائيلي الذي يحشر الصفقة في أبعاد إنسانية نزعت منها السياسة. هكذا تخوض حماس مفاوضات مستحيلة لاستعادة كل ما فقدته، أي العودة إلى ما كانت عليه قبل هجوم ٧ أكتوبر. ومن هنا يبقى السبيل الوحيد هو الضغط الخارجي لتعديل موقف حماس. وهذا ما يفسر لماذا كانت مفاوضات صفقة التبادل بين حماس وإسرائيل تصل إلى طريق مسدود، ويكمن السبب في تصور العلاقة بين القوة العسكرية والهدف السياسي، ومن دون تعديل هذا التصور ليعمل وفقاً لموازين القوى لن نحصل على نتائج مختلفة. ونرى أن هذا التعديل سيكون إجبارياً وهو ما حصل بالفعل مع وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة حيث مارس ضغوطاً فعلية على الوسطاء، خاصة قطر حتى استجابت حماس وقبلت بصفقة التبادل في كانون الثاني عام ٢٠٢٤. ومع ذلك قد استفاد الإسرائيليون من عناد الحركة طوال سنة ونصف من مواصلة القتال في غزة، وتنكرها للواقع. يمكن القول إن هدنة بين حماس وإسرائيل تعني أن الحركة في هذا التوقيت من الحرب، لا تأتي من أجل تحقيق مكاسب تكتيكية، بل إن الأمر الجوهرى أن قبولها نابع من تقديرها عملها الحربي بكامله، حتى ولو كان ذلك بضغط خارجي، أو هذا ما يجب أن

على النحو الآتي: أما أن يعتقد مخطوط الهجوم أن بإمكانهم انتزاع بعض المكاسب والمزايا عن طريق اللجوء إلى الهجوم على غلاف غزة دون إثارة الحرب الشاملة على قطاع غزة، وفي هذه الحالة تكمن الوسيلة المثلى لردع العدوان الإسرائيلي عن ذلك في امتلاك القوة الكافية للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية التي تكمن في ورقة المختطفين وتكتيكات حروب العصابات. واعتقدت حماس أن هجوم السابع من أكتوبر هو استمرار للاستخدام المحدود للقوة دون تجاوز العتبة أو المعادلة السياسية القائمة وإثارة الحرب الشاملة والطويلة، وأن الهجوم هو استكمال لاستراتيجية الرد المتدرج أو مبدأ التدرج في المقاومة، وأنها بذلك سوف تبقى إسرائيل ضمن الاستخدام المحدود للقوة ربما تزيد قليلاً عن المألوف، غير أنها ستبقى في نطاق الاعتداءات المحلية الجزئية حيث لا تغيير في بنية الواقع السياسي القائم. إذ ليس هناك بديل أمام إسرائيل، وكل الخيارات أمامها لاستبدال حماس ستبوء بالفشل. غير أن ذلك كله يفشل في تفسير هجوم السابع من أكتوبر وتخطئ التقديرات التي تفسر الحرب من المنظور العسكري للمقاومة، فهذا الجانب فقد قدرته التفسيرية، فمنذ الانتصار المؤقت لحماس في غلاف غزة فقدت الحركة السيطرة على الخيارات، وأصبحت المبادرة في يد إسرائيل بما فيها السيطرة الكبيرة على النتائج.

هي نموذج في التوازن، وليس في اختلال التوازن الذي بلغ ذروته في هجوم ٧ أكتوبر.

هجوم السابع من أكتوبر هجوم مبالغت أم هجوم مختل التوازن؟

وفقاً لمواصفات الهجوم المفاجئ المذكورة آنفاً، فإن جميعها لا تنطبق على مواصفات هجوم السابع من أكتوبر. عند النظر إلى قيمة الهدف، وتكاليف الهجوم، مع افتراض مختلف الردود الانتقامية الممكنة، ودرجة احتمال كل من هذه الردود، واحتمال بلوغ الهدف في ضوء مختلف الفرضيات المنسجمة مع مختلف الردود الممكنة. عند فحص هجوم السابع من أكتوبر بهذه المقاييس نجد أنه لا يمكن توصيفه بالهجوم المفاجئ أو المبالغت أو ما يسمى المفاجأة الاستراتيجية، فتلك الأوصاف لا تنطبق على هجوم السابع من أكتوبر، فحماس فشلت في تحقيق الغرض المعلن من الهجوم الذي صدر في بيانها الأول وفي ورقتها "رؤيتنا للطوفان". لكن عند النظر إلى الجهة الأخرى، أي إسرائيل، نجد أنها تواصل تحقيق الغرض السياسي من الحرب، وأن أهم نتائج هجوم المقاومة هو أن حماس فقدت السيطرة على النتائج، وأن الهجوم دفع العدو الإسرائيلي إلى نقطة اللاعودة.

كان هجوم السابع من أكتوبر مبنياً على استبعاد الحرب الشاملة كأداة سياسية. يمكن صياغة الاعتراض على تفكير قيادات حماس

سنحت الفرصة من خلال استخدام المعركة المحدودة (مسيرات العودة) لغايات سياسية محدودة أيضاً، وتحقيق نتائج معقولة مقتصرة على قطاع غزة تتمثل في تحسين التفاهات بين الطرفين. ويبدو أن مسيرات العودة كانت استجابة حماس الممكنة التي استطاعت من خلالها أن تتكيف مع القيود والضوابط التي فرضتها حروب غزة، فطورت تكتيكات جديدة أكثر تكيفاً مع هذا التحدي، منها مسيرات العودة والإرباك الليلي، وتكتيكات كسر الحصار، وإطلاق البالونات الحارقة.

وعليه، كان اختراع مسيرات العودة خاضعاً لتقنية الحساب السياسي بوصفها تناغماً بين الوسيلة والهدف، ولبدأ التدرج في المقاومة، لخلق مستوى من العنف في إطار سياسي واقعي للمقاومة، يتناسب مع تحقيق المطالب والتفاهات، وتدرجت في المطالب حيث استكملت مسيرات العودة بمطلب كسر الحصار، واستخدمتها للضغط من أجل تسريع إدخال الأموال القطرية إلى غزة، وتحسين سبل عيش السكان.

ومع ذلك، في كثير من الأحيان كان يتصاعد العنف، وتحدث اشتباكات محدودة مع القوات الإسرائيلية في غلاف غزة. ومن المعروف أن مستوى العنف يرتبط بالسقف السياسي. هذا هو القانون الجدلي بين العنف والسياسة. كانت مسيرات العودة متناغمة مع هذا القانون

وعليه، نرى أن الهجوم ليس هجوماً مفاجئاً وإنما هجوم مختل التوازن أو استدراج أو ما يعرف في العلوم العسكرية بالخدعة. فقد فقدت حماس توازنها في أعقاب الهجوم، وشغلت إسرائيل وسائط الرد الانتقامي الكاسح.

مسيرات العودة بوصفها قوة سياسية.. سياق ما قبل هجوم السابع من أكتوبر

كانت مسيرات العودة عملاً حركياً احتجاجياً بالقرب من غلاف غزة، ينسجم مع منطق التفاعل المتبادل الذي كان مألوفاً بين حماس وإسرائيل، الذي يراعي حسابات كل طرف. هدفت مسيرات العودة إلى تشكيل نوع من الضغط على إسرائيل لتحقيق هدف يقضي بتحسين الوضع الإنساني المتردي في غزة. ثم إن هذا العمل كان خاضعاً لاعتبارات قانون التفاعل المتبادل والاستخدام الجدلي للعنف بين إسرائيل وحماس، أي أن الفعل ورد الفعل يتوقفان على استجابة الطرف الآخر، والحساب السياسي من خلال استخدام العنف أو المعركة لتحقيق هدف سياسي واقعي.

كانت النتيجة تثبيت الواقع في القطاع، بما ينسجم مع نسق العلاقة بين الطرفين الذي امتد طوال ١٦ عاماً يحكم العلاقة بينهما، كان مضمونه الرغبة في بقاء الواقع السياسي لحماس في قطاع غزة، وتوسيع حكمها كلما

بتاتاً، وتنفيذ "هجوم مفاجئ" من زاوية غير متوقعة من خارج قواعد اللعبة التي حكمت الطرفين طوال ١٦ عاماً. وأقدمت على ذلك لأنها رأت في كل الحروب السابقة أنها لم تحقق شيئاً قط مما كانت تعلنه المقاومة من أهداف، فكان لا بد من كسر المعادلة لتحقيق المزيد من الضغط على إسرائيل وتصعيد منحنى المواجهة عبر المباغثة وكسر المعيار المتوافق عليه ورفع وتيرة المواجهة للضغط على إسرائيل من خلال شن هجوم مفاجئ استراتيجي على غلاف غزة. والنتيجة تكبيد العدو خسائر في الأرواح عبر القتل والخطف، لإلزامه بما تم التوصل إليه من تفاهات حول تحسين الوضع الاقتصادي في القطاع، وتوسيع حكم حماس، وتبييض السجون، والتخلص من الاحتلال.

كانت النتيجة أن الهجوم دفع العدو إلى إعادة ترتيب المشهد الأمني الإقليمي، وبناء واقع استراتيجي جديد. وعليه، ربما أن ثمة عاطفة جرفت حماس بعيداً جعلتها تشن هجوماً استراتيجياً مفاجئاً على غلاف غزة، أكثر عنفاً، وبوتيرة تصعيد أعلى مما كانت عليه مقاومتها في السابق، خاصة مع مسيرات العودة الأسبوعية. وربما تكون مسيرات العودة هي الأرضية التي حفزت تفكير مخططي هجوم ٧ أكتوبر، وكذلك مثلت الأرضية التي شكلت عواطف مخططي الهجوم، وداعبت أفئدتهم.

وهدفت إلى استخدام العنف والمركة والمواجهة المحدودة لغرض تحقيق هدف سياسي محدود للغاية يمكن أن يستجيب له الطرف الإسرائيلي، وبالفعل كانت هناك وعود بذلك.

لطالما كانت المركة المحدودة ذات الأهداف المحدودة للغاية، التقليد الكفاحي المتبع فلسطينياً، من خلال مبدأ التدرج في المقاومة. غير أن هجوم السابع من أكتوبر شكل قطيعة مع هذا التقليد، حتى إنه شكل قطيعة مع تقليد حماس نفسها في المقاومة. الأمر لافت يحتاج بالفعل إلى تفسير: كيف تحولت مسيرات العودة إلى هجوم واسع مباغت على غلاف غزة؟ الأمر الذي يقطع مع تقليد التدرج في المقاومة.

هجوم ٧ أكتوبر... الخروج من الحساب السياسي

يشكل هجوم ٧ أكتوبر قطيعة مع تلك الروح الحسابية الحذرة لدى حركة حماس التي كانت سائدة في السابق، ومع مبدأ التدرج في المقاومة ذلك التقليد الفلسطيني المعروف. سعت الحركة، من خلال اللجوء إلى هذا النوع من الهجوم، إلى تحقيق هدف ما بموجب التفكير من خارج الحسابات المألوفة، عبر كسر المعادلات التي كانت قائمة بتوسل ضرب العدو ضربة استراتيجية جديدة خارج نطاق خبرته، وغير تقليدية

الاستدراج بوصفه هجوماً مختل التوازن

نحن نذهب إلى أن هجوم حماس على الغلاف، لم يكن هجومًا مفاجئًا متوازنًا، وإنما هجوم مختل التوازن، أو ما يعرف وفقاً لمعطيات الاستراتيجية بالاستدراج أو الخدعة. لم تستطع حماس مقاومة إغراءات حساباتها الخاصة، المتعلقة بمطالب الحكم المشفوعة بعاطفة الظهور والعظمة والدفع بالأشياء قبل أوانها. أعماهم ذلك عن رؤية الواقع: الفجوة الكبيرة في القوة، فقوة العدو فوق ضعف قوة حماس من حيث النوع والكم، والفارق بين الدفاع والهجوم، والقدرة على دفع الأخطار، وتوفير المؤن، والإيواء والسكان وتمكينهم من تحقيق مصالحهم، وإمكانية السيطرة على الحدود، وتوازن القوة والنظام الدولي، وحالة الأمة، وأحوال المنطقة. هذه كلها معطيات غير مواتية لدفع المقاومة قدماً إلى شن هجوم استراتيجي.

من هذه الحيثية، كيف تشكل هجوم ٧ أكتوبر ذهنياً؟ ربما تكون مسيرات العودة مثلت الأرضية التي أعادت تشكيل عواطف حماس وطرائق تفكيرها، وذلك عبر تشجيع ودعم من إيران وحزب الله. هذه البيئة ربما شكلت حافزاً إلى شن هجوم ٧ أكتوبر. وهو هجوم وفق المعايير العسكرية يعد هجومًا مختل التوازن، قد حقق نصراً مؤقتاً ما لبث

أن تحول إلى هزيمة ساحقة. وعليه، فمن الخطأ أن تظن حماس أن إسرائيل غير قادرة على إحباط هجومها. لذلك يبقى الاحتمال الأرجح أن هجوم حماس كان استدراجاً أو هجوماً مختل التوازن تنطبق عليه مواصفات الهجوم المفاجئ.

في المقابل، فإن الاستدراج إلى هجوم مختل التوازن، من منظور العلم الاستراتيجي، هو عندما يكون العدو في وضع الاستعداد للرد بهجوم مضاد كاسح، متحصناً في موقع قوي من الواجهة المادية، وقادراً على زعزعة وخلخلة توازن الخصم، وحيازة إمكانات تمكنه من مواصلة الهجوم المضاد، وخلق الفوضى لدى الخصم، والقدرة على خلق واقع سياسي وعسكري وفرضه على الجهة المهاجمة.

لأن شرط الهجوم المفاجئ هو عدم استعداد العدو للرد بهجوم مضاد كاسح، أو القدرة على إحباط أي هجوم مضاد يمكن أن يشنه العدو. فضلاً عن ذلك أن الهجوم على الغلاف لا يمكنه أن يكسر تشكيلات العدو، أو تحطيم معنوياته، فلم تدمر حماس القسم الأكبر من وسائط الرد الانتقامي الإسرائيلي.

وعليه، فإن هجوم حماس على الغلاف ليس هجومًا مفاجئًا، وإنما تنطبق عليه مواصفات هجوم مختل التوازن، أو الخدعة، أو الاستدراج كما سألين.

معطيات الاستدراج أو الهجوم مختل التوازن

لقد هيئت معركة مسيرات العودة الظروف المناسبة للاستدراج كما تبين لنا المعطيات التي جاءت من الميدان. فالاحتكاك بالقرب من الغلاف، والاشتباكات التي كانت تحدث، فضلاً عن وجود قيادات وعناصر المقاومة، وأبراج المقاومة التي كانت بالقرب من السياج الحدودي مكنت من مراقبة الغلاف عن كثب. هذا المعطيات كافة وفرت إمكانية ما لمخططي الهجوم لاستطلاع منطقة غلاف غزة. كان لافتاً هجوم حماس، إذ تبين لنا عدم وجود قوات حماية الحدود، علماً أن منطقة السياج لطالما كانت من المناطق المحرم الاقتراب منها بسبب إحاطتها بالتحصينات الكافية. لقد ظهر غلاف غزة، أو المستوطنات المحاذية للحدود مع غزة، بمظهر التقهقر أو عدم الاستعداد، والظهور بمظهر المحير يوحى للخصم بضعف التحصينات ووسائل الدفاع والحماية المطلوبة. وهنا وضع تكتيكي يمكن التعبير عنه بالخدعة، الهدف منه جر العدو إلى هجوم مختل التوازن. هذه الصورة بالضبط ما كان عليه غلاف غزة وفقاً للمعطيات الميدانية التي اتضحت في ما بعد. وهي معطيات تعزز فرضيتنا أن هجوم ٧ أكتوبر لم يكن هجوماً مفاجئاً بل كان هجوماً مختل التوازن، الأمر الذي يعني عدم استعداد حماس لمواجهة الرد المضاد الإسرائيلي

بما يعاكسه ويعطل عمله كما تكشف لنا. أو بعبارة أخرى، أن يكون العدو لديه استعداد بمقابلة هجوم مختل التوازن بالرد المضاد الكاسح. وهذا ما حصل بالفعل. أي أن إسرائيل نجحت في جر حماس إلى هجوم مختل التوازن. وبالتالي ليس صحيحاً ما يقال إن حماس خدعت إسرائيل، فالصحيح أن إسرائيل هي من خدعت حماس. وهذا التحليل ليس مبنياً على فكرة المؤامرة وإنما وفق معايير ومواصفات عسكرية واستراتيجية بحتة تحدد مقاييس ومواصفات الهجوم المفاجئ، والهجوم مختل التوازن وحدود كل منهما.

خاتمة

لطالما أدركت المقاومة الفلسطينية تاريخياً أنه ليس المطلوب منها تحقيق الانتصار على العدو الإسرائيلي الذي يفوقها قوة وعتاداً أو هزيمته، لذا كانت تعمل فقط على ديمومة المواجهة من دون استسلام، وحتى دون قتال إن أقتضى الأمر، ولم تطالب يوماً بالتفاوض مع خصمها لتحقيق مكاسب ذاتية، ثم إنها لم تتورط في معارك فوق طاقتها والدفح بالأشياء قبل أوانها. لقد شكلت مقاومة حماس استثناءً وخروجاً عن قانون المقاومات الفلسطينية تاريخياً. وهذا الاستثناء يبدو أنه تشكل مع تولى يحيى السنوار إدارة حماس في قطاع غزة، خاصة بعد تعميق العلاقة بمحور المقاومة

الذي تقوده إيران.

غير ممكنة للجهة الفاعلة الأضعف.

٥. في المواجهات غير المتكافئة التي شهدتها قطاع غزة، الطرف الأقوى قادر على تحويل الزمن ليعمل وفقاً لمصلحته، وهذا لا يتوفر للطرف الأضعف. فتطويل أمد الحرب يخدم الجهة الفاعلة الأقوى، للوصول إلى القضاء التدريجي على حكم حماس السياسي والسلطوي. ثم إن الطرف الأقوى يملك وفرة في الإمكانيات المادية ويستطيع تعويض خسائره المادية. على خلاف الطرف الأضعف، فحماس تواجه من منطقة قتال محاصرة من كل الجهات، وهي لا تستطيع تعويض تناقص الموارد المالية والعسكرية كشرط مواصلة القتال. وبالتالي الزمن لا يعمل لمصلحتها. فإسرائيل تقاتل بسلاحها الخاص بدعم دولي فهي جزء من النظام الدولي وجزء لا يتجزأ من قدر الغرب الحديث. أما حماس فهي لا تقاتل بسلاحها الخاص ذلك السبيل الوحيد لمنع أعدائك من منع تموينك وقطع خطوط مواصلاتك كما بينا آنفاً، من هنا فإن الحجر والمقلاع أو ثق من (تي.إن.تي)، والتقنية العسكرية الحديثة.

٦. دوماً كان مبدأ التدرج أو التمرحل في القتال أسلوباً يتبعه الطرف الأضعف،

١. من غير الممكن تحويل الهجوم المباغت في الاشتباك غير المتكافئ مع الاحتلال الإسرائيلي إلى إنجاز سياسي. ويندر تاريخياً أن تؤدي الهجمات المباغته إلى نتائج حاسمة، فقد كان هناك دوماً متسع من الوقت يكفي لتعبئة القوات والقيام بالهجمات المعاكسة عبر تشغيل وسائط الرد الانتقامي.

٢. ربط المقاومة بنظام حكم تحت الاحتلال يخلق أعباءً تفوق قدرة المجتمع على تحملها، وتحويل المقاومة إلى قوة عسكرية تأخذ مسميات الجيوش النظامية وتشكيلاتها هو نقيض تشكيلات المقاومة تحت الاحتلال، ويجعلها عبئاً على المجتمع؛ فالسعي لمقاومة الاحتلال مشروط دوماً بحدود الطاقة الاجتماعية.

٣. عند تحويل المواجهة في سياق علاقات القوة غير المتساوية إلى مواجهة عسكرية استراتيجية، ينخرط الطرف الأضعف في الخطر بدلاً من الابتعاد عنه.

٤. في المواجهة غير المتكافئة بين حماس وإسرائيل، تستطيع إسرائيل بصفتها الجهة الفاعلة الأقوى، تعويض خسائرها التكتيكية من خلال تحويلها إلى مكاسب استراتيجية. وهذه الإمكانية

هذه الحرب. ومن هذه الحيثية عطلت حماس المقاومة. لأنها تعمل وفقاً لتشكيلات الجيوش المنظمة مع قيادات ومعسكرات تدريب ومستودعات أسلحة وسلاح، وكإطار سلطوى يدير حياة الناس في قطاع غزة، كل ذلك ألحقت به الأضرار الجسيمة، وبالتالي فهي لا تستطيع تجميع قواتها في سياق زمني آخر، أي من خلال الوجود في الحرب وما بعدها، أو أن يتخلل قتالها فواصل زمنية. فطبيعة المواجهة الاستراتيجية تعطل قدرة الطرف الأضعف على التمرح، خاصة أن معطيات الميدان تبين أن حماس لا تستطيع مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية بما يعاكسها ويعطل عملها.

٧. يقوم نموذج المقاومة تحت الاحتلال على مشاركة الناس الواسعة، فلا تكون محصورة بطلائع قتالية مفصولة عن المجتمع، تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، أو تحويل المقاومة إلى نظام حكم تحت الاحتلال وبناء قوة عسكرية لأجل خدمة الحكم تحت الاحتلال، وكوسيلة لإثراء نفسها.

أي القتال عبر فترات تتخللها مسافة زمنية وليس عبر زج المجتمع في مواجهة كبرى مرة واحدة، فليس من الحكمة الدفع بالأشياء قبل أوانها، فالمقاومة لا تتم بضربة واحدة من دون أن تستمر في الزمن عبر التراكم والمحافظة على التجديد والمواصلة واتباع استراتيجية النفس الطويل. وهو أسلوب لطالما اتبعه تاريخياً المقاتلون الفلسطينيون حيث طبيعة المواجهة مع الاحتلال تملي التمرح والتدرج في القتال، فلا يمكن ربح الحرب بالضربة القاضية. غير أن تجربة الحرب على غزة، وعندما حولت حماس المواجهة مع الاحتلال إلى مواجهة عسكرية واستراتيجية، فإنها ألغت بذلك التمرح ومبدأ التدرج في المواجهة، وحولت المقاومة بوصفها جدوى مستمرة إلى جدوى فورية لتحقيق مصالح آنية. وبالتالي عطل نموذج حماس في المقاومة قدرتها على التجديد وقابليتها المجتمعية وقدرتها على الاستمرار والبقاء. لذلك فإن استراتيجية إسرائيل في قطاع غزة قوضت هذه الإمكانية لدى حماس. فالأخيرة لا تستطيع أن تدخر جزءاً من قوتها لليوم التالي للحرب، فليس أمام حماس إلا الزج بكل قوتها مرة واحدة في القتال، هذا ما أملتة طبيعة

الهوامش

- ١ انظر البيان الأول لقائد كتائب القسام، محمد الضيف، خطاب "طوفان الأقصى"، متاح على الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654998>
- ٢ ريمون أرون، الجدل الكبير حول الاستراتيجية الذرية، ترجمة محمد السيد، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٤، ص ١٨٠-١٨٤.
- ٣ ساري عرابي، ظلال التاريخ وأشباح المستقبل: حماس والجهاد بعد طوفان الأقصى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، متاح على الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656664>
- ٤ عمر عبد الجواد، الحرب والسياسة والقتال على الزمن، متاح على الرابط: <https://al-akhbar.com/Palestine/372256/%D8%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%A7%D9%8A%84%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3>
- ٥ مصطفى طلاس، الاستراتيجية السياسية العسكرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ٢٠١١، ص ١٣١.
- ٦ عياد البطنجي، عن المقاومة واللامبالاة وتغيير أنفسنا، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، متاح على الرابط: <https://natorcenters.com/%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%86%D9%82%D8%B3>
- ٧ للمزيد انظر، صادق جلال العظم، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.
- ٨ جوزيف هينزرتين وأوليفيه شميت وآخرون، حروب واستراتيجية، الجزء الثاني، ترجمة أيمن منير، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٩، ص ١٧٥.
- ٩ تصريح الناطق باسم كتائب القسام، "كتائب القسام": التلويح بالدخول البري إلى غزة أمر مثير للسخرية، على الرابط: <https://arabic.rt.com/world/1502169-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3>
- ١٠ عياد البطنجي حماس والخروج من الحرب، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، متاح على الرابط: <https://natorcenters.com/%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%86%D9%82%D8%B3>

الجد والحفيد الفلسطينيون الكنعانيون بين الماضي والحاضر التاريخ، الثقافة، الهوية

د. علاء أبو عامر*

يشاركون إخوانهم العرب من المحيط إلى الخليج، الأواصر الدينية واللغوية والتاريخية والثقافية والجينية والاجتماعية، بسبب عوامل كثيرة منها ما عاشته هذه الشعوب من أحداث مشتركة على مدى التاريخ القديم، والحديث، والمعاصر، وتقلبهم في الثقافة الدينية نفسها، التي تغيرت مع تغير الأزمان وتطورت مع تطور البشرية، لكنهم لم يتغيروا معها،^٢ وإنما حافظوا على قديمهم، ودمجوه مع المستحدث. لكن المشترك بين العرب من المحيط إلى الخليج لا يعني عدم وجود اختلافات في ما بينهم، فهناك الكثير من الاختلاف، بعضه قبلي، وبعضه بيئي، وبعضه ثقافي، وبعضه بتأثير الجوار والاستعمار.

مقدمة

يفخر الفلسطينيون بكنعانيتهم، فهي تاريخهم الماضي، القديم قدم الإنسانية، الذي تدعمه المصادر الكتابية^١ والأثرية، والإغريقية، والإخبارية العربية، وحاضرهم هو امتدادهم الكنعاني، الذي يتمثل اليوم بحفاظهم على تراثهم، من أزياء تقليدية، وعادات وتقاليد وأهازيج ورقصات ومواسم، وأسماء مدن وقرى، وأخيراً إرثهم الجيني، الذي أثبتته العلم. ينتمي الفلسطينيون اليوم إلى الأمة العربية، ويتكلمون العربية الفصحى، بخليط مع لهجاتهم المحلية ذات الكلمات غير الفصحى،

* أكاديمي ودبلوماسي فلسطيني، دكتوراه في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

كثيرة هي الأسئلة، لكن السؤال الأبرز: هل الفلسطينيين اليوم وريث الكنعاني، وإذا كانت الإجابة نعم، فكيف يمكننا إثبات ذلك؟ وإذا أثبتنا ذلك كيف يمكن استخدام ذلك في تفنيد السردية الصهيونية والاستشراقية الغربية المتصهينة؟ في الإجابات الآتية موجز للإجابات عن هذه الأسئلة:

هل من تلاق بين الكنعانية والعربية وما هي أوجه الاختلاف؟

أولاً، لنُعرف الكنعانية، ما هو أصل الكلمة، وأصل القوم أي الكنعانيين؟ قبل أن يكون هناك علم آثار، أي قبل القرن الخامس عشر الميلادي،^٢ كانت كلمة كنعان كوطن وجغرافيا، وكنعانيين كقوم، والكنعانية كلغة، مُنتشرة في أوساط المُتدينين من اليهود والمسيحيين،^٤ نتيجة ذكرهم المُتكرر في أسفار التوراة وما تلتها من كتابات يهودية ومسيحية يطلق عليها جميعاً تسمية "الكتاب المقدس"، وكذلك بوصف أرض كنعان، الأرض الموعودة لإبراهيم أولاً،^٥ وقوم موسى تالياً،^٦ وانتقلت هذه الأخبار منهم إلى الإخباريين العرب كالطبري^٧ والمسعودي^٨ وابن خلدون^٩ وغيرهم. وبذلك أصبحت تراثاً بشرياً تُكرره ألسُن مليارات المؤمنين من الأديان الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية.

ظلت الرواية الكتابية الدينية هي السائدة في العالمين المسيحي واليهودي وبعض الإسلامي،

وفي ظل ما يُطلق عليه في أيامنا هذه صراع السرديات المُستحدث بفعل الاستشراق الأوروبي والغربي عموماً، وما صنعه خيال الصهاينة من فبركات تاريخية، ينزع كثير من الفلسطينيين إلى رفع الكنعانية في وجه الصهيونية، كتاريخ وطني غير قابل للتشكيك، قديم قدم الزمان، حيث العروبة وفق الاستشراق حديثة، عمرها من عمر الإسلام.

يرى الفلسطينيون أن العودة إلى الكنعانية في معركة السرديات تُمثل هوية نضال للشعب الفلسطيني، كونها تُمثل الجذر الحضاري لهذا الشعب، في مواجهة الرواية الصهيونية، دون انفصال عن العروبة، وفق معادلة "العروبة وريثة الكنعانية" وتكريس لها وليست نقيضاً لها.

تبرز في هذا النزوع نحو الكنعانية أسئلة مثل: هل العودة إلى الكنعانية وإبرازها مرده الصراع مع الاحتلال الصهيوني والرد على سرديته؟ وهل هي عنصر قوة أم ضعف؟ أم إن التاريخ هو التاريخ، والواقع هو الواقع، بصرف النظر عن وجود الاحتلال وسرديته من عدمها؟ وكيف يمكننا أن نقارن بين الفلسطيني اليوم وجده الكنعاني؟ وكيف يمكن للجذور والثقافة الكنعانية للفلسطينيين أن تكون أداة كفاح في وجه المستعمر؟ وهل هناك تناقض بين الكنعانية والعروبة؟ وكيف يمكن أن تخدم الكنعانية النضال التحرري الفلسطيني كهوية وتراث وحضارة وتاريخ؟

"بونيقي"، وكلمة فينيقي يُعتقد أنها إغريقية وتعني الأحمر، لأن هؤلاء اشتهروا بصباغ الأرجوان أو من اليونانية فينيكس أي التمر أو النخل، ولكن الكلمة هي عربية فصحي بحسب قواميس اللغة الغربية فنَّق: (فعل) فنَّقَ فنَّقًا: أَيَّ تَنَعَّمَ فِي عَيْشِهِ، فنَّق: (اسم) فنَّق: مصدر فنَّقَ، فنَّق: (اسم) فنَّق: جمع فَنِيْق،^{١٧} قال عدي ابن زيد صفى الجوارى بالنَّعْمَة : زَانَهُنَّ الشُّفُوف، يَنْضَحْنَ بِالمِسْكِ، * * * وَعَيْشٌ مُفَانِقٌ وَحَرِيرٌ وَالمُفَنَّق: المُتَرَف ؛ قال : لا ذَنْبَ لِي كُنْتُ امْرَأً مُفَنَّقًا ، * * * أَعْيَدَ نَوَامَ الضُّحَى غَرُونَقًا، العَرُونُق: المَنَعَم. وجارية فُنُق ومِفَنَاق: جسيمة حسنة فَتِيَّةٌ مُنَعَّمَة.^{١٨} وكون العربية الفصحى أحدث من الكنعانية بالانتشار، وربما يكون مصدرها لغة أخرى قريبة كانت لغة دولية في ذلك الزمان؟ وهو ما نجده بالمعنى نفسه في الآرامية، حيث "فناق" في القاموس الآرامي بمعنى نَعَم، رَفَه، دَلَّل، مَتَّع، عَظَّم، أَرغَد، ناعم رغيد، والجواري الفنق، الناعمات الرافهات. ولكن كون كنعان "العروبية" هي أيضاً "فينيق" فربما المعنى أخذ من اللون وليس من الرفاه والنعم، لأن قناع أو قناع بالهمز بالقاموس الآرامي تعني أيضاً: الأكد، الأغب، الأسود، القاني، أي الأحمر إلى سواد، ومنها القاني بالفصحى من قنأ أي احمر.^{١٩} وقد ظهر هذا الاسم بصيغة "نوزي كناخني". وصيغة "بي كنعان" التي تعني "بني كنعان" عند المصريين القدماء،

إلى أن منحنا علم الآثار، معلومات أكثر وأدق، حول من هم الكنعانيون وما هو مصدر اسمهم، ونسبهم، وكذلك موطنهم الأصلي، وأين انتشروا وماذا أسسوا من ممالك؟

ينسب كتبة التوراة أصل الكنعانيين إلى حام بن نوح،^{١٠} بينما أثبتت دراسات علماء اللغات والآثار نسبهم إلى الشعوب السامية،^{١١} أي إلى سام بن نوح، وكلتا التسميتين افتراضية مبنية على التوراة، وتتنافى مع الواقع، ففي حين وُصفت الشعوب المشرقية القديمة في غرب آسيا وشمال إفريقيا وفق تسميات التوراة تماشياً مع أهداف صهيو-استشراقية،^{١٢} صنفت شعوب أوروبا، كشعوب هندو أوروبية، أي أخذ الموطن الأصلي "الهند" وأماكن الانتشار" أوروبا" كتصنيف لهذه الشعوب،^{١٣} وإذا طبقنا الوصف على الكنعانيين وأشقائهم من الآراميين والأكاديين والعرب، فإن التسمية المنطقية لهم هي "الشعوب العروبية" نسبة لموطنهم الأول حيث انطلقوا منه، ألا وهو "شبه الجزيرة العربية" وأماكن انتشارهم تالياً أي أقطار" الوطن العربي" من المحيط إلى الخليج.^{١٤}

يُعتقد أن كلمة كنعان مصدرها اللغة الحورية،^{١٥} وأصلها "كناجي"^{١٦} التي تعني الأحمر أو الأكادية " كناخي" والتي تعني أيضاً الأحمر، وهي التي ترجمها اليونانيون أو بالأحرى نقلوها عن السريان وفق تعبير "فينيقي"، ونطقها الرومان "بوني" أو

الادعاء أن كلمة كنعان لها أصل اشتقاقي غريب له معنى ذو صلة بحالة البلاد أو حالة سكانها أو أوضاع صناعاتهم ونشاطاتهم التجارية. وتكون المشكلة أعقد من ذلك بكثير عندما يتعلق بالبحث عن أصل كلمة فينيقيا. وليس المجال هنا مفتوحاً للتفسيرات المتعددة المتناقضة التي قُدمت بين يدي هذا الموضوع. يكفي القول أن مصطلحي "فونيكسي" الذي يُطلق على البلاد، وفونيكس (وجمعها فونيكس) الذي كان يُطلق على السكان قد استعملها المؤرخ الروماني "هوميروس"، ومن المحتمل جداً أنهما يعودان إلى عصر أقدم من ذلك أيضاً. ويذهب بعض اللغويين إلى أن كلمة "فونيكس" الإغريقية تعني الأرجوان - ذات أصول هندو/أوروبية محضة،^{٢٥} فتكون فينيقيا قد سُميت بهذا الاسم على يد الإغريق باعتبارها "بلاد الأرجوان". ونحن نعلم في الواقع بما فيه الكفاية أن المدن الكنعانية كانت مشهورة بصناعة الأرجوان. على أن هذا التفسير الشائع لا يحل المشكلة في الواقع إلا في الظاهر. فمن الصعب أن نقبل أن اسم مدينة أو بلد أو اسم سكانها يأتي من هذا أو ذاك مما فيها من الصناعات أو المنتجات المحلية، بل الأحرى أن يتحقق العكس، أي أن الإنتاج يجب أن يستمد اسمه من أولئك الذين يصنعونه أو الذين يتاجرون به. وهكذا ففي الكلام عن النسيج نرى أن الدمقس والموصلين ليسا هما

للدلالة على المناطق الجنوبية والغربية من بلاد الشام،^{٢٠} وهو الاسم الذي اعتمده الكنعانيون أنفسهم في شمال إفريقيا والبرازيل.^{٢١} واستعمل المصريون الصيغة الأخرى من الاسم منذ عصر الدولة القديمة وهي (فنخو) أو (فتقو) للدلالة على شعب من شعوب بلاد الشام، وقد يكون النطق المصري اختصاراً لعبارة "بني كنعان" وهذه الكلمة على ما يبدو حورها اليونانيون إلى فينيق أو فينيكس، لتصبح فينيقيا في ما بعد.^{٢٢} ويمكن أيضاً أن تكون فينيقي وبونيكسي الرومانية،^{٢٣} تحريفاً لفظياً لعبارة "بني كنعان" "فني كنان" وهو ما يرجحه أستاذ الساميات محمد بهجت قببسي^{٢٤} واتفق معه في ذلك.

الوطن الكنعاني الأم وأصل الكنعانيين:

يفسر الباحث الفرنسي في علم الآثار "جان موزيل" في كتابه "تاريخ الحضارة الكنعانية" معنى كنعان بالقول: "إن البحث عن أصول كنعانيي الشرق يتعلق بعلم الآثار بمقدار ما يتعلق بالأسطورة. هذا الشعب المقدم الذي استقر على السواحل الشامية، لم يلبث أن أثبت مزاياه المتفوقة خلال الألف الثاني قبل الميلاد. وشرع بالغزو السلمي لبحار العالم بين القرنين الثالث عشر والتاسع قبل الميلاد. لكن من كان بالفعل أولئك الرجال الذين كانوا يزعمون أنهم "الرجال الحمر"؟

يجيب عن هذا السؤال المؤرخ الفرنسي "فرانسوا دوكرية" بالقول: "من التعسف

إن لغة الحميريين، التي تدعى أيضاً "العربية الجنوبية القديمة" تبدو كأنها اللغة الأم للكنعانيين. فالكتابات التذكارية التي وجدت في النقوش الحميرية لها بعض الصلات مع الكتابات العربية والكنعانية.^{٢٦}

كان المصريون القدماء يطلقون على مملكة حمير اسم "بلاد البون". "بون" أو "بوانتي" أو "بويني" وكل هذه الكلمات تعني أيضاً الفينيقيين (الكنعانيين)، كما تعني بالتالي البونيين أي سكان قرطاجة، زد على ذلك أن الحميريين قد سبقوا الفينيقيين (الكنعانيين)، في إقامة علاقات تجارية، قبل استقرارهم على الساحل السوري الفلسطيني، مع الهند وشبه الجزيرة العربية وإفريقيا. كما سبقوهم في اكتشاف منطقة "أوفير" الغامضة، التي لم ينجح أحد حتى الآن في التحقق من هويتها أو موقعها. وأخيراً ببناء منازل عالية مؤلفة من طوابق عدة كالتي سنراها في ما بعد في صور.^{٢٧}

واسم كنعان هو الاسم الذي بقي الكنعانيون يفضلونه على غيره من الأسماء التي أطلقت عليهم من جيرانهم وأعدائهم، بل وكانوا يعتزون به أشد الاعتزاز، ولم ينسوه حيث إنه الاسم الأول الذي أعطاه لأنفسهم أجدادهم البعيدون، الذي يذكرهم عندما ينطقونه بلغتهم الخاصة بأرضهم الأصلية الأم.

كتب القديس الجزائري "أوغسطين"^{٢٨} يقول: "وهكذا إذا سألتهم فلاحينا من أنتم فسيجيئونكم

اللذان أعطيا اسميهما لدمشق والموصل، بل إننا نعرف أن الأمر كان على العكس".^{٢٦}

كان الإغريق بشكل خاص هم الذين أطلقوا عليهم تسمية فينيقي، التي كان لها عندهم مدلول "الرجال الأحمر". وبما أن الكنعانيين كانوا خلال ذلك الزمان قد ابتكروا الصباغ الأرجواني فقد اعتقد بعض الباحثين أن هذا الاسم قد أعطي لهم لتخليد صناعة قومية اقترنت بهم.^{٢٧}

"لكن في الواقع كان لهذه التسمية أصل أقدم من ذلك بكثير. إذ كانت الأسطورة تقول إنه في الألف الثاني قبل الميلاد جاء ليستقر فوق رقعة الأرض الضيقة بين البحر وجبال لبنان شعب قادم من شبه الجزيرة العربية. وهذا الشعب كان يسمى "الشعب الأحمر" أو "الحميريين". إننا نجد في الواقع لفظتي "حمير وحميريين" الجذر الثلاثي (ح.م.ر) الذي مازال في أيامنا هذه يعني في العربية الاحمرار.^{٢٨}

وليس مستبعداً أن يكون الحميريون شكلوا في العصر القديم من القرن العشرين قبل الميلاد وحتى القرن الخامس الميلادي أشهر تكتل عرقي وسياسي في جنوبي شبه الجزيرة العربية، وكانوا يحتلون حزموت الحالية. وكانت أراضيهم تمتد قديماً من عدن حتى مسقط. ويبدو أن مملكة حمير كانت لها علاقات قرابة وثيقة مع مملكة سبأ. ومن المحتمل أن هاتين المملكتين قد شكلتا خلال عصور طويلة مملكة واحدة.^{٢٩}

مألوف. وأثناء حديثي مع كهنة الإله سألتهم منذ متى أقيم المعبد عندهم. فوجدت أنهم لا يتفقون أيضاً مع اليونانيين، إذ قالوا إن المعبد قد بني في الوقت نفسه الذي أسست فيه "صور" وأنه قد مر على سكناهم في المدينة ألفان وثلاثمائة عام.^{٣٥} وإذا كان زمن هيروdot نحو ٤٥٠ ق.م فإن زمن توطن الصوريين على الساحل الفلسطيني السوري في "صور" الجديدة هو نحو ٤٥٠+٢٣٠٠=٢٧٥٠ ق.م.

ثبت في وثائق أوغاريت أن الكنعانيين أتوا من "نجبي" نحو الشمال وكلمة "نجبي" في السريانية تعني الجنوب، ولا تزال مدينة "نجبي" إلى اليوم جنوب أبها في جنوب شبه جزيرة العرب.^{٣٦}

وباعتقادنا أن هذا التفسير لكلمة "نجبي" لدى د. أحمد داود غير دقيق فـ "نجبي" هنا ليست المدينة التي في السعودية، حتى لو كان هناك مدينة بهذا الاسم. فهي ليست المقصودة بالإشارة، بل المقصود هو النقب/ النجب الفلسطيني وهو ما يؤكد كل من قرأ تاريخ هيروdot حيث إن الأخير ينقل عن الكنعانيين/ الفينيقيين قولهم: "إنهم مهاجرون من أريتريا باليونانية أي من "حمير" أو "الحمراء". إذ هكذا تترجم كلمة أريتريا إلى العربية، وأنهم وصلوا أولاً إلى الأراضي الصخرية في شمال الحجاز حيث هذه كانت أرض قبائل مدين وقيدار وثمود، التي عُرفت فيما بعد بأرض الأنباط

بلغتهم البونية (الفينيقية): نحن بني كنعان.^{٣٣} ويتفق مع هذه الإشارات الباحث السوري أحمد داود "في كتابه تاريخ سوريا القديم". بل يستنتج أن موطنهم الأصلي كان بالفعل عُمان وشواطئ الخليج العربي، ويستند في تفسيره هذا إلى نص ورد لدى هيروdot: "أما من حيث الأصل السكاني للفينيقيين فقد أجمعت كل المصادر القديمة، ومن بينها مصادرهم، أن أصلهم يعود إلى مدينة "صور" في سلطنة عمان الواقعة عند مدخلي الخليج العربي، الذي كان اسمه البحر الإريثري (الأحمر) من جانب، وبحر العرب من جانب آخر. حيث يقول هيروdot: "ونهر الفرات مار في وسط المدينة (بابل) فيقسمها إلى شطرين. وهو نهر عظيم عميق سريع الجريان، مخرجه من أرمينيا، ومصبه في بحر أريتريا (الخليج العربي)."^{٣٤}

أما متى جاؤوا من صور العمانية إلى صور على الشاطئ السوري الفلسطيني المتوسطي، فيحدثنا هيروdot عن ذلك كما سمعه من محاوريه الكنعانيين السوريين بقوله: "ولما كنت أرغب في معرفة معلومات أوضح بشأن هذه الموضوعات على قدر المستطاع أبحرت لذلك إلى صور فينيقيا/ كنعان. ذلك لأني سمعت بوجود معبد مقدس لهرقل هناك، ولاحظت أن هذا المعبد قد زينته نصب كثيرة، ومن بينها عمودان، أحدهما من الذهب المصقول، والآخر من حجر الزمرد الذي يلمع في الليل بشكل غير

لها شرقاً". ويؤكد جوستين "أنهم نزحوا عن موطنهم بسبب الهزات الأرضية والزلازل، فأقاموا أولاً عند ضفاف البحيرة السورية الساكنة (أي البحر الميت) ثم تركوها إلى شواطئ المتوسط حيث بنوا مدينة دعوها "صيда" لوفرة السمك عندها" (الكتاب ١٨: ٣)^{٢٩}

وهذا يعني أنهم أي الكنعانيين قد وفدوا إلى فلسطين في زمن أقدم بكثير من بناء صور عام ٢٧٥٠ قبل الميلاد. فبناء صور لاحق لهجرتهم واستيطانهم فلسطين بقرون عديدة. إذ إنهم سكنوا في شرق فلسطين وجنوبها قبل أن يبنوا مدينة صور وصيدا.^{٤٠}

وعلى ما يبدو، فإن الكنعانيين هم من أحفاد حضارة دلمون، التي دمرتها الزلازل، وكان مركزها قبل خمسة آلاف سنة تقريباً في جزر البحرين وجزيرة تاروت في القطيف وهي جنة دلمون، والسبب أنها كانت تحوي مقبرة دلمون. ومثلت مركزاً إستراتيجياً مهماً، فهي حلقة الوصل بين بلدان الشرق الأوسط والأدنى. حيث كانت في الشمال حضارة بلاد ما بين النهرين (العراق) وفي الشرق حضارة ميلوخا في وادي السند (الهند) وفي مصر حضارة الفراعنة.^{٤١} ونحن نرجح أن اسم كنعان قد يكون مصدره "قائناً" أي أحمر غامقاً، بدل كنعان ويجب أن تُلفظ الكلمة بالعربية الفصحى "قنثان" قنأ الشيء يُقنأ قنؤاً: اشتدَّت حُمْرته، وتلفظ الكلمة ببعض اللهجات العربية شنثان.

حيث تُسمى العربية الصخرية "بيترا أو البتراء" ومنها دخلوا إقليم النقب في جنوب فلسطين، ثم استقروا على طول السواحل الفلسطينية.^{٢٧} وفي التوراة إشارات عديدة إلى النقب/ النجب كتسمية لمنطقة ثابتة أي إقليم جغرافي، إذ إن الكاتب التوراتي عندما يتحدث عن رحلات النبي إبراهيم إلى مصر والعودة منها إلى فلسطين كان يستخدم عبارة وصعد إلى الجنوب وبعض الكتاب العرب استغرب هذا الأمر! فكيف في ظنهم يصعد من مصر إلى الجنوب إذ بحسب تفسيرهم مصر المقصودة ليست في جنوب فلسطين بل في شمالها؟!^{٢٨}

حيث لو كان المقصود فلسطين الحالية، لكانت مصر تقع في الجنوب لا في الشمال، وبناء عليه وحيث إن مصر تقع في الجنوب من فلسطين كان الأحرى بالكاتب التوراتي القول وصعد إبراهيم إلى الشمال أي إلى فلسطين، لكن هنا الموضوع لا يتعلق بالاتجاه بل بالمنطقة التي اسمها الجغرافي "النقب/ نجب"، فهذا الاسم النجب/ الجنوب لأرض فلسطين هو تسمية ثابتة، كأن نقول اليوم وصعد من سيناء إلى النقب، لأن النقب التي ترجمتها جنوب تقع بالشمال من سيناء/ مصر، لذلك فالمسافر يتجه صعوداً إلى النقب الذي ترجمته جنوب بالسريانية/ الأمورية.

ويؤكد "دوسو" قائلاً: "إن موطنهم الأصلي كان شبه جزيرة العرب أو الصحراء المتاخمة

الاسم، وهم العرب والفينيقيون والسوريون الذين يُطلق عليهم الفلسطينيون، وحدودها الإدارية في العصر الفارسي كانت تبدأ من العريش جنوباً إلى صيدا شمالاً.^{٤٣} ولم يتحدث هيرودوت عن أقوام في فلسطين باسم اليهود أو الإسرائيليين على الإطلاق، وهو الأمر الذي جعل المؤرخ الفلسطيني اليهودي "جوزيفوس" الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد وبعده، يستغرب أولاً، ويستدرك ثانياً، بالقول أن هيرودوت ذكر قومه، "بأنهم سوريون وفي مكان آخر من الكتاب نفسه، وصف بني إسرائيل بأنهم كانوا "هيكسوس" وأنهم عرب.^{٤٤}

وبعكس السردية التوراتية حول وجود جد مشترك لليهود اسمه "يهودا بن يعقوب" ومنه اشتق اليهود اسمهم يُنكر "جوزيفوس" ذلك بقوله "إنه اعتماداً على ما كتب أرسطو" فإن اليهود أخذوا اسمهم من المنطقة التي يعيشون فيها وهي أيوديا-يهودا، أي تلك المنطقة التي تتوسط الضفة الغربية من شمالي الخليل وحتى شمالي رام الله.^{٤٥}

وفي القرن الثاني قبل الميلاد حدثت ثورة في إقليم "يهودا" الفلسطيني، ضد الثقافة الإغريقية التي حاول فرضها أنطيوخوس الرابع السلوقي^{٤٦} "عُرفت بالثورة المكابية، قادها ثائر عربي أصوله تعود إلى منطقة "حسمى" جنوب الأردن "حشمونا بالكنعانية" من سكان إحدى قرى اللد وتدعى مدين وهي على اسم مدينة

وعليه ووفق كتب التاريخ والآثار بل والتوراة ذاتها، فإن الكنعانيين "عرب" أي أن موطنهم الأصلي كان بلاد العرب، شرق الجزيرة العربية وجنوبها وغربها، ومن حيث اللغة تُعتبر اللغة الكنعانية شقيقة العربية الفصحى أي ما يُطلق عليها لغة "عدنان".

والسؤال: هل كل سكان فلسطين كنعانيين وعرباً بما في ذلك اليهود؟

إن عبارة جزيرة العرب، وبلاد العرب، ثابت منذ العصر الأشوري في القرن السابع قبل الميلاد وكانت تُطلق أولاً على مناطق شمال غربي جزيرة العرب أي كل ما هو إلى الشمال من مكة المكرمة، لكن الوجود العربي العدناني الذي غلب عليه النمط البدوي وجد أيضاً في فلسطين ولدينا مصدران لهذا التأكيد أحدهما ديني "سفر نحيا" الذي يُعتقد أنه كُتب في النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد. الذي يذكر أن العرب كانوا قوة مؤثرة جداً في فلسطين ونقصد بالعرب أصحاب نمط الحياة البدوي،^{٤٧} فالكنعانيون أو الفينيقيون هم أيضاً عرب، لكنهم لم يكونوا بدواً بل تجاراً وصناعاً وفلاحين وصيادين ومُحاربين، وسنوضح ذلك أكثر لاحقاً عند الحديث عن اللغة.

والمصدر الثاني تاريخي وهو "تاريخ هيرودوت" الذي تحدث عن سكان فلسطين في زمانه القرن الخامس قبل الميلاد، حيث تحدث عن ثلاثة أقوام تسكن هذه البلاد، أشار لها بهذا

إن هذه العبارة الأخيرة، توضح الأمر بشكل كبير، البلاد بشكل عام وتاريخياً تسمى فلسطين، وعرفت بهذا الاسم على مدى القرون، لكن في فترة سبعة وسبعين سنة، أطلق عليها "الحشمونيون" تسمية "يهودا"، حيث نشروا مُعتقداتهم في أماكن أبعد من يهودا، وشملت فلسطين كاملةً، لذلك يوضح الكاتب الإغريقي "كاسيوس ديو" ذلك بقوله: "لكن عندما نشر الحشمونيون عقيدتهم الدينية، أصبحت تسمية أتباعهم كما هم اليهوديون، وهذا لم يقتصر على سكان فلسطين في ذلك الوقت، بل على أي أجنبي، بمن فيهم الرومان، الذين اعتنقوا اليهودية".

يخبرنا المؤرخ وعضو مجلس الشيوخ الروماني "كاسيوس ديو" أن السكان فلسطينيون والإقليم فلسطين، لكن ديانتهم أصبحت أحد المعتقدات التي كانت سائدة في منطقة يهودا، أطلق عليهم "يهوديون" دينياً وليس وطنياً.^٦ وعندما نقول "يهوداً" في ذلك الزمان فنحن نتحدث عن محافظة أو مقاطعة أو منطقة ليس إلا، كما نقول اليوم، محافظة غزة ومواطنها أو ساكنها غزاوي، أو خليفي، ومقدسي بحسب مدينته أو محافظته. لكن كلهم فلسطينيون.

وعليه لا تمييز قومياً هنا، لا من حيث اللغة، ولا من حيث العرق، أو القومية، فلغة سكان البلاد بدءاً من عصر إبراهيم ويعقوب عليهما

عريقة في شمال الحجاز الشامي، على ما يبدو كانت مدين شمال جزيرة العرب هي الموطن الأصلي للقبيلة أو العشيرة، وهذه المنطقة من منازل ثمود ولحيان العربيتين^٧ وقد أنشأ دويلة "مشيخة" سميت "يهودا" نسبة للمنطقة التي اندلعت فيها الثورة، ونشر مذهبه الديني في كامل مساحة فلسطين وبعض من جوارها الشامي، وأطلق على دويلته المشيخية تسمية يهودا، لكن ظل اسم البلاد لدى الإغريق والرومان وغيرهم فلسطين، فعلى سبيل المثال، نقرأ أنه أطلق على ما يعرف في الخطاب الكتابي والاستشرافي "مملكة" الحشمونيين، اسم (سورية الفلسطينية)، كما نجد أنه ذكر في مقاطع أخرى الإقليم، باسم فلسطين، بدلاً من تعريفها الإداري الرسمي؛ أي (يهودا)، ومن الطريف أن "كاسيوس ديو" المؤرخ الروماني،^٨ أدرك أن البعض قد يُدهش من استعماله اسم فلسطين، فشرح ذلك بقوله: "ذلك أن هذا هو الاسم الذي أُعطي لهذه البلاد، الممتدة من فينيقيا إلى مصر، على امتداد البحر الداخلي، وقد اكتسبوا اسماً آخرًا: "فقد عُرفت البلاد باسم يهودا، وعرف السكان أنفسهم بأنهم يهوديون. ولا أعلم كيف اكتسبوا هذا الاسم؟ لكنه ينطبق على كل الناس، الذين أخذوا بعاداتهم، وإن انتموا إلى أجناس أخرى. وهذه الجماعة موجودة حتى بين الرومان، ومع أنهم اضطهدوا بشدة، فقد تكاثر عددهم إلى درجة هائلة".

عليها وطرد سكانها وأقام دولة عظمى له فيها أسموه "العبرانيين".

زاد على هذه الأبحاث، الباحث الإسرائيلي "شلومو ساوند" في كتابه "اختراع الشعب اليهودي" و"اختراع أرض إسرائيل"^{٩٠} الذي فند فيه أكاذيب الصهيونية عن تهجير السكان اليهود من فلسطين إبان الحكم الروماني البيزنطي وتالياً في فترة الفتح الإسلامي الذي وقع في ٦٣٧ م، والحقيقة أن سكان فلسطين أجبروا على اعتناق المسيحية زمن الإمبراطور البيزنطي قسطنطين^{٩١} وخلال مرحلة الفتح الإسلامي، وعبر مئات السنين من ذلك الفتح اعتنق الأغلبية الساحقة من سكان فلسطين الإسلام بمن فيهم اليهود السامريون والمسيحيون، وعليه لم يختلف من اعتنقوا اليهودية إبان الثورة المكابية الحسمائية "الحشمونيم" في القرن الثاني قبل الميلاد مع باقي السكان الفلسطينيين من الوثنيين والسامرة وغيرهم من الكنعانيين، فقد التحقوا بالعقيدة السائدة في البلاد وجوارها.^{٩١} وهؤلاء السكان القدامى بطوائفهم المختلفة وانتمائهم الكنعاني، يختلفون بشكل كامل عن يهود العالم الحاليين بمن فيهم من هاجروا واستعمروا فلسطين وأقاموا دولة لهم فيها في القرن العشرين، بمساعدة القوى الاستعمارية الأنجلوسكسونية، وهم من الخزر الأشكيناز بالدرجة الأولى وبنسبة ٩٥٪ مع أقليات إثنية أخرى عربية كاليمينين، والإثيوبيين "الفلasha"

السلام كما يورد سفر التكوين^{٩٠} بما في ذلك منطقة "يهودا" كانت الكنعانية، كما يُشير إلى ذلك "النبي أشعيا" في سفره^{٩١} سنة ٧٤٠ ق.م. وصولاً إلى المؤرخ الفلسطيني اليهودي "جوزيفوس" الذي عاش بين القرنين الأولين قبل الميلاد وبعده الذي كتب أن لغة قومه كانت الفينيقية أي الكنعانية.^{٩٢} مع خليط آرامي على ما يبدو وهو ما نلمسه في كتاب الأناجيل أن لغة السيد المسيح الجليلي، كانت الآرامية^{٩٣} وهي لهجة مختلفة عن لهجة وسط فلسطين وشرقها وساحلها.^{٩٤}

في الحقيقة أن أرض كنعان وصفت في أسفار العهد القديم دائماً بأرض الفلسطينيين ولا انفصام بين الاثنين، فقد جاء في سفر صفنيا "يَا كَنْعَانُ أَرْضَ الْفِلِسْطِينِيِّينَ، إِنِّي أَخْرَبُكَ بِلَا سَاكِنٍ"^{٩٥}

وقد توصل علماء الآثار الإسرائيليين أنفسهم أمثال إسرائيل فنكلشتاين وفيل أشر سليبرمان^{٩٦} إلى أن من يطلق عليهم الكتاب المقدس اليهودمسيحي إسرائيليين كانوا في الحقيقة بدواً كنعانيين^{٩٧} وهو ما أكدته لاحقاً البروفيسور في جامعة تل أبيب زئيف هرتسوغ في مقال مطول نشره في صحيفة "هآرتس"^{٩٨}. وعليه تقفل بهذه الأبحاث التي صدرت عن الصهاينة أنفسهم دوامة الفبركات التاريخية التي حاول الصهاينة والمستشرقون ترويجها عن شعب غريب استوطن فلسطين وسيطر

الكنعانية والآرامية وما أطلق عليه المستشرقون (العبرية القديمة) بالقول "أما شدة القرب بين اللغتين فلا يمكن أن تدل إلا على شيء واحد هو أن اللغتين في الواقع لغة واحدة".^{٦٨}

ويشير الباحث العربي السوري المختص باللغات "السامية محمد بهجت قبسي إلى أن "التقارب اللغوي بين العدنانية والسبئية لا يتعدى الـ ٦٥٪. أما الآرامية فتقاربها يصل إلى ٨٢,٢٪، والكنعانية تصل إلى ٩٤٪ مع العدنانية (العربية الفصحى).^{٦٩} وعليه كان اليمني والنجدي والحجازي والعراقي والشامي يتفاهمون في ما بينهم بلغة واضحة ومفهومة منهم جميعاً، وإذا كان يتعذر عليهم فهم بعض الكلمات يستخدمون اللغة الرسمية العامة في المنطقة التي يؤرخ أن أولها كانت الأكادية تلتها الكنعانية وفي مرحلة ما قبل بعثة الرسول محمد (ص) اللغة الآرامية كانت اللغة السائدة، وعندما نقول السائدة لا يعني أن باقي اللغات مثل الكنعانية وغيرها اختفت، بل ظلت لغات محلية في القرى والمدن، يتفاهم بها أهل البلد الواحد، كما يحصل الآن على كامل مساحة الوطن العربي الكبير، من المحيط إلى الخليج. حتى إن سكان فلسطين، ظلوا يتكلمون الآرامية والسريانية (واليونانية في منطقة الساحل) قرناً عدة بعد وصول عرب الجزيرة إليهم وتعريبهم (بمعنى جعل لغتهم العدنانية الفصحى وليس جعلهم عرباً بالمعنى السلالي)، وذلك على الرغم

وعشرات القوميات، والأعراق المختلفة، ولا يمتون بصلة إلى فلسطين، ولا يمتون بصلة أيضاً إلى بني إسرائيل القدماء البدو من أصول كنعانية وفقاً لعلم الآثار المعاصر.^{٦٣}

اللغة الكنعانية وعلاقتها بالعربية

في الحقيقة، حتى القرن الأول للميلاد، لم يحدث تغيير ديمغرافي غريب، يُذكر في فلسطين وبلاد الشام عموماً، إلا من أقلية من المستعمرين الأجانب كالفرس^{٦٤} والإغريق والرومان، وهؤلاء استوطنوا المدن خاصة الساحلية منها، وأغلبهم من المحاربين والإداريين، وقد غلبت الثقافة الكنعانية والآرامية على ما عداها في البلاد. وظلت اللغة الكنعانية هي اللغة المحكية الأولى محلياً إلى جانب اللغة الآرامية، التي باتت اللغة الرسمية في الإمبراطورية الفارسية^{٦٥} وقبلها الإمبراطوريتان الأشورية والبابلية، وتاليا اليونانية في الفترات السلوقية والرومانية، وهذا واضح من نصوص سفر أشعيا في القرن الثامن قبل الميلاد، حيث يتحدث أن لغة قومه كانت الكنعانية أو كما يقول شفة أو لسان كنعان.^{٦٦} وتستمر هذه اللغة كلغة عامة لفلسطين في القرنين الأولين قبل الميلاد وبعده، وهذا ما يخبرنا به "جوزيفوس" في كتابه "ضد أبيون" أن لغة قومه وفلسطين عموماً هي الفينيقية.^{٦٧} ويُفند الباحث في اللغات السامية "إسرائيل ولفنسون" وجود اختلاف بين اللغات

أو آرامية في اللغة العربية. فما زلنا نتحدث بعاميتنا عن الداخل "جوى" وعن الخارج "بره" وهي كلمات كنعانية، ونقول "مرحبا" في تحيتنا لبعضنا، وهي عبارة آرامية وكنعانية "مارحب" أي الله محبة. وكلمة "مار تي-مرتني" أي امراتي بالعربية بمعنى سيدتي إذ إن مار تعني سيد ومارتا تعني سيدة، وكلمة "كن" تعني بالعربية اهدأ، و"شرش" وتعني في العربية جذر، أو كلمة "زكرت" وتعني بالعربية قوي، وكلمة "حيل" وتعني قوة أو جيش، وكلمة "حطة" التي هي في العربية حنطة.^{٧٦}

يشير الباحث الفرنسي "بيير روسي" إلى أن الكنعانية والآرامية تطورت طبيعياً، ودون معارضة، إلى اللغة العربية، التي وجدت نفسها منذ القرن السادس الميلادي وارثة الماضي المصري والكنعاني والحثي والبابلي، وهذا هو المعيار الدقيق للثقافة العربية، لذا تُعتبر الثقافة العربية أم كل الثقافات الأخرى بما فيها اليونانية والرومانية، فالعربية ليست وليدة الإسلام وحضارته العريقة فقط، بل كل ما سبقها من لغات عروبية وعلى رأسها الكنعانية والآرامية شقيقاتها الكبرى أو لنقل بشكل أدق أمهاتها.^{٧٧}

فعندما يتحدث الفلسطينيون اليوم بالعربية ويمزجها بالعامة الفلسطينية الكنعانية وأحياناً الآرامية إنما يُعبر عن انتمائه المتواصل، مع لغة أجداده القديمة، قدم جذوره في هذه

من فرض اللغة العربية عليهم في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٨٥-٧٠٥م) الذي أصدر مرسوماً بفرض اللغة العربية الفصحى، على رعايا الدولة الإسلامية، ومنعهم من استخدام لغاتهم الأصلية في التداولات الشفوية والكتابية.^{٧٠}

وينطبق هذا على فلسطين بالتأكيد، وحتى منتصف القرن الثالث عشر، كان سكان فلسطين يتكلمون الآرامية أو السريانية في بيوتهم، والعربية في الفضاء العام^{٧١} ولم يتم القضاء نهائياً على الآرامية والسريانية كلغة محكية، في فلسطين إلا في نهاية فترة الحروب الصليبية.^{٧٢} ومع انتشار الآرامية التي اعتمدت في كتابتها على الأحرف الكنعانية الفينيقية، وما يُطلق عليه اليوم الأحرف العبرية وهي الآرامية ذات الأصل الكنعاني.^{٧٣}

إن التشابه بين اللغة العربية واللغات (الهلالية)^{٧٤} الأخرى نابع من كون العربية تطورت عن هذه اللغات، وليس العكس. إلا إن اللغة العربية هي اللغة الحية التي نعرفها ونعيش من خلالها ونمارسها في كل ملابس حياتنا اليومية، وهي التي تُشكل وعينا وإدراكنا وعالمنا كله.^{٧٥}

إن اللغة العربية المعروفة اليوم، هي نتاج كل اللغات العروبية القديمة، الأكادية والكنعانية والآرامية والسبئية وغيرها، وبذلك ليس مُستغرباً حينما نعثر على أي كلمة كنعانية

الناس ليروا في "العبرانيين"، وفي "ثقافتهم" الأجداد الساميين لتاريخ الشرق، ولتاريخنا نحن أيضاً. إن علينا أن نعرف، قبل كل شيء، أن التاريخ المصنوع "للعبرانيين" خارج النصوص التوراتية هو الصمت الكلي المطبق، فلا العمارة ولا الكتابات المنقوشة على الآثار، ولا القوانين والدساتير تكشف أثراً قليلاً "للعبرانيين" فعلى آلاف النصوص المسمارية أو المصرية التي تؤولف المكتبة المصرية، أو مكتبة راس شمرا أو نينوى، أو حتى في الروايات الآرامية... في ذلك كله لا تذكر كلمة (عبرية)، وأشهر ملوك التوراة وهما داود وسليمان لم يصبحا قط موضوع وقائع تاريخية. وليس هناك أبداً ذكر للملحمة والوقائع الحربية المعزوة لعبور (العبرانيين). وليس هناك أي انقطاع حضاري^{٧٨} ثبت بالحفريات التي تمت في فلسطين منذ عام ١٨٩٠-١٩٢٥. فالعدم كامل مثلما هو قطعي جازم.^{٧٩}

وعليه لا يوجد هناك مٌكون "عبري" أو ثقافة "عبرية" في التاريخ الفلسطيني، بل يوجد ما يُطلق عليه التراث "اليهودي" نسبة للفرق الدينية لتلك المنطقة التي أُطلق عليها تسمية "يهودا" في العصر الفارسي الأول وما تلاه، وبلغ أوج استخدامه في العصر السلوقي والروماني الأول،^{٨٠} وهو كما بينت الأبحاث التاريخية، تراث ديني لأكثر من اثني عشر طائفة دينية منها ما أُطلق عليه تسمية الفريسيين والصدوقيين والصابئة المندائية، والاسينيين، والناصريين

الأرض، وكأنه يختزل آلاف السنين من الانصهار بين مكونات شعبه القبلية والقومية واللغوية والثقافية. الفلسطيني اليوم هو الكنعاني المتجدد لكنه الأصيل أيضاً، الذي لم ولا يتغير.

الكلمات الأم الأصيلية، في لغة الجد الكنعاني، مازال الفلسطيني يحفظها ويحافظ عليها ويكررها يومياً، مثل "يم" الإله الأم عند الكنعانيين حيث يُخاطب أمه "يما" ويُطلق على المطر ونتاجه من زرع "بعل" نسبة للإله الابن "بعل" رمز الخصب، فيقول "تين بعل"، "زيتون بعل". إلخ، وعندما يتعرض لمُصيبة أو حادث أو كارثة يناجي الله والناس طلباً للمساعدة، بأحد أسماء الآلهة القديمة بقوله "يا عالم، يهوه" وهذا دليل على الإيمان اليهودي للفلسطيني في مرحلة ما، وكذلك عندما تُمطر في أيلول أو تشرين الأول يُطلق على ذلك المطر "مطر الصليب" وهذا مورث مازال عالقا في الذاكرة العامة للفلسطيني عندما كان أجداده مسيحيين.

وقد يُطرح سؤال هنا، وماذا عن العبرية؟ والعبريين؟ أليسا مكونين لغويين وحضاريين للفلسطيني أيضاً؟ وإذا كانا كذلك فلماذا نتجاهلهما؟

في الإجابة عن ذلك يقول الباحث الفرنسي الكبير "بيير روسي": "نُقدم أيضاً حول قضية (العبرية)، لأن وهما مُعقداً ومُستمرراً لشعوذة اشتقاقية لغوية قد استطاع أن يجُر كثيراً من

وغيرهم، وهم يختلفون في ما بينهم بنسبة مائة بالمائة في النظر للإله والكون والشريعة والعقائد والسلوك والعبادات، وهذه العقائد هي نتاج الفكر الفلسطيني الكنعاني والبابلي والمصري القديم، وعليه فالكتاب المقدس هو كتاب ثقافة فلسطيني كنعاني، ولا علاقة له بأي شعب مُخترع، لم يكن له وجود إلا في مخيلة الصهاينة وحلفائهم من المستشرقين الغربيين، ولدواع استعمارية استعلائية، وكما أثبتت الدراسات التاريخية وفي مقارنة الأديان، كل ما جاء في الكتاب المقدس هو نسخ من الأساطير الكنعانية والبابلية والمصرية والحورية والفارسية وليس نتاجاً مستقلاً لطائفة ما، بل تجميع من الأساطير والشرائع والأمثال، لا أكثر.^{٨١}

الشرقي، من أوغاريت (رأس الشمرا) وبين الصحراء السورية، ومن سهول أضنه في جنوبي آسيا الصغرى إلى صحراء النقب في جنوبي فلسطين، غير أن مركز الثقل كان ينحصر في الموانئ الكنعانية الممتدة من أوغاريت إلى جنوبي الشاطئ الفلسطيني". انتشر الكنعانيون وأقاموا مدناً وقرى جديدة على طول السواحل الشرقية والجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط، في العراق وتركيا، واليونان وجنوب إيطاليا وجنوب فرنسا وإسبانيا والبرتغال^{٨٤} والمغرب والجزائر وتونس^{٨٥} وليبيا^{٨٦} ومصر.^{٨٧}

على الرغم من سعة مساحة الوطن الكنعاني وانتشار الكنعانيين بمسمياتهم المختلفة "أموريين، فينيقيين، بونيين، صوريين، صيدونيين عسقلانيين، أشدوديين، طرواديين، إرواديين وبلاسجة وقرطاجيين ترشيشيين..." في بلاد شتى، أنشؤوا فيها ممالك المدن، وأحياناً إمبراطوريات عظمى، كإمبراطورية قرطاج البحرية، فإن فلسطين وحدها، هي التي اختصت باسم "بلاد كنعان" كموطن أم لكل الكنعانيين.

وعليه فإن الإرث الكنعاني هو أرث يتقاسمه الفلسطينيون مع أشقائه، اليمني والعراقي والبحريني والعراقي والسوري واللبناني والأردني والليبي والتونسي والجزائري والمغربي والموريتاني، وهؤلاء جميعاً، تجمعهم العروبة أيضاً، وعليه، لا انفصام بين الانتماء الكنعاني

والسؤال اليوم هل كنعان هي فلسطين؟ أم إنها جغرافياً وسكان أبعد من فلسطين وأكبر مساحة؟

يقول "أنيس فريحة"^{٨٢} في كتابه "ملاحم وأساطير من أوغاريت"^{٨٣} "أثبتت الوثائق الكتابية المكتشفة في تل العمارنة والنقوش الحثية التي عُثر عليها في خرائب "بوغاز كوي"، والتنقيبات الأثرية في رأس الشمرا وفي كيليكيا وغور الأردن، أن بلاد كنعان كانت في حدود الألف الثالث قبل الميلاد، أوسع رقعة مما كان يظن سابقاً، فإن منطقة نفوذها التجاري والسياسي كانت تشمل الرقعة الجغرافية الواقعة بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط

والعروبي، بل هما كل متكاملٍ عرقاً وتاريخاً وحضارةً. وقد ظل الكنعاني الفلسطيني، ثابتاً في أرض وطنه، على مدى مئات القرون وآلاف السنين، أي منذ نحو خمسة آلاف عام، إذا أخذنا ما أرخه "هيروdot" ^{٨٨} والاعتقاد الجازم أن الكنعاني كان مقيماً في أرضه، قبل ذلك بكثير بل إن "أوراسيوس" ^{٨٩} في كتابه "تاريخ العالم" ^{٩٠} يتحدث عن كنعانيي صور الفينيقيين أنهم ليسوا سوى هجرة مُرتدة عائدة من الخليج، وأن موطنهم الأصلي كان فلسطين قبل أن يستوطن أجدادهم لظروف ما منطقة الخليج العربي، ويؤيده في ذلك الباحث شريف كنعانة الذي يرى أن الكنعانيين لم يأتوا من أي مكان، بل هم سكان البلاد الأولون وهم الآخرون أيضاً ^{٩١} على الرغم من تعدد الغزوات والاحتلالات لبلاد فلسطين "أرض كنعان"، وذلك يخالف السردية الصهيونية المنتقاة أيديولوجياً، التي ثبت كذبها حتى من أبحاث الآثار الحديثة لصهاينة، أمثال فنكلشتاين وهيرتسوغ وغيرهم.

جنوباً وحتى صيدا شمالاً والغنى الذي تمتعت به مدن الساحل كغزة "كاديّس" وعسقلان التي كان أهلها يُسيطرون على قبرص في زمانه ومدينة أسدود وصيدا وصور وغيرها من المدن الكنعانية في القرن الخامس قبل الميلاد إلا تأكيد وبرهان على كذب المرويات الصهيوغربية عن وطن خال من الكنعانيين بعد غزو يوشع الأسطوري.

الأديان والثقافات في فلسطين "بلاد كنعان"

يلاحظ القارئ المتعمّن لتاريخ فلسطين أن العقائد تغيرت في فلسطين عبر الأزمان مع احتواء الجديد في طياته بالقديم، والسكان تطوروا ولم يتغيروا. ^{٩٢} إذ منذ العصر الحجري الوسيط نعثر على أثر للحياة العقلية والاعتقاد الديني بالآلهة وظهور فكرة بدائية أولية عند إنسان فلسطين، عن نوع من حياة ثانية بعد الموت، ويدلنا على ذلك وجود أواني الطعام والتقدمات في أماكن الدفن. ^{٩٤}

يضعنا الإرث الكنعاني القديم في منطقة نادرة وعجيبة، فهو بالقدر الذي يصهر فيه تراث العالم القديم الذي حوله، فإنه ينبض قوة وحيوية لينتج لنا لوناً فريداً من التراث الروحي الذي غزا اليونان في بواكيرها الدينية وشكل منظومتها الإلهية، ثم غزا الغرب كله في أول نهضة روحية توحيدية له عبر المسيحية. وآلهة كنعان هي جوهر هذا الإرث الروحي

تنكر أسفار العهد القديم ذاتها طرد الكنعانيين من مدنهم وقراهم بل تحدثت عن أن الغزاة الذين قادمهم القائد الأسطوري "يوشع بن نون" هم من اندمجوا بالمجتمعات الكنعانية وأصبحوا كنعانيين لغة وموطناً جديداً، ^{٩٢} وما حديث "هيروdot" عن الساحل الكنعاني الفينيقي العامر بسكانه من غزة

والمحور الذي دارت حوله الأساطير والعقائد والطقوس.^{٩٥}

ملاحم الدين الكنعاني القديم واضحة وهي تتمثل في عدد من الآلهة والأساطير يأتي على رأسها الإله "إيل" الذي هو كبير الآلهة^{٩٦} وهو أبو البشر وخالق الخلق، وأبو السنين أي الخالد، والملك الحكيم والطيب. وذو الفؤاد أي الرحيم والأشيب اللحية أي الشيخ ويلقب أيضا بأنه أبو الرجال والرؤوف الرحيم.^{٩٧} ويُطلق عليه أيضاً، صفة "أبو الآلهة"، كون الأسطورة الكنعانية^{٩٨} تجعله كذلك، و"إيل" الذي فُخم ليصبح "إلاه" بالآرامية و"الله" في العربية العدنانية هو الإله المفرد الواحد، الأحد، الصمد، في الإسلام، فـ"إيل" الإله الجامع، والجزر لكل ما تلا من عقائد^{٩٩} وبه ارتبطت أسماء عدد من الملائكة والأنبياء كجبرائيل وإسرافيل وميكائيل ومن الأنبياء أسمعيل وإسرائيل وسموئيل وغيرهم، بدأت الديانة الكنعانية متعددة الآلهة الوثنية، وتالياً في الصابئية، وتحولت إلى سبعة آلهة في اليهودية، وثلاثة أقانيم آلهة في المسيحية، وواحد، أحد، صمد، في الإسلام،^{١٠٠} كل هذا التطور الروحي حدث في الأرض نفسها "كنعان"، هذا نتاج الأنبياء والفلاسفة الكنعانيين، بل إن أول تشريع في التاريخ هو للعراقي الكنعاني الأصل "حمورابي" الذي تأثرت بقوانينه شريعة موسى عليه السلام واستنسخت

أجزاء منها، وعليه كنعاني أخذ عن كنعاني قبله.^{١٠١} وحول السيد المسيح وتعاليمه، يقول "ستاندل" في "الحوليات الإيطالية": "إن دين المسيح هو دين الفلاسفة العرب معاصريه"^{١٠٢} وفي الحقيقة يُعتبر الأب الروحي لكل الدين الإبراهيمي خاصة في صيغته اليهودية وما تفرع عنها والمسيحية وما تفرع عنها السيد "ملكي صادق" ملك ساليم الذي بارك إبراهيم عليه السلام " ١٨ وَمَلِكِي صَادِقُ، مَلِكُ شَالِيمَ، أَخْرَجَ خُبْرًا وَخَمْرًا. وَكَانَ كَاهِنًا لِلَّهِ الْعَلِيِّ. ١٩ وَبَارَكَهُ وَقَالَ: "مُبَارَكُ أَبْرَامَ مِنْ اللَّهِ الْعَلِيِّ مَالِكِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"^{١٠٣} وتمنى داود عليه السلام أن يصبح على مرتبته وقيمته عند الله " ٤ أَقْسَمَ الرَّبُّ وَلَنْ يَنْدَمَ: "أَنْتَ كَاهِنٌ إِلَى الْأَبَدِ عَلَى رُتْبَةِ مَلِكِي صَادِقَ".^{١٠٤} وكان سليمان بن داود مغرماً بعبادة الآلهة الكنعانية^٥ فَذَهَبَ سُلَيْمَانُ وَرَاءَ عَشْتُورَثِ إِلَهَةِ الصَّيْدُونِيِّينَ، وَمَلَكُومَ رِجْسِ الْعُمُونِيِّينَ. ٦ وَعَمَلَ سُلَيْمَانُ الشَّرَّ فِي عَيْنِي الرَّبِّ، وَلَمْ يَتَّبِعِ الرَّبَّ تَمَامًا كَدَاوُدَ أَبِيهِ. ٧ حِينئِذٍ بَنَى سُلَيْمَانُ مُرْتَفَعَةً لِكَمْوَشَ رِجْسِ الْمُوَابِيِّينَ عَلَى الْجَبَلِ الَّذِي تَجَاهَ أُورُشَلِيمَ، وَلِمَوْلَكَ رِجْسِ بَنِي عَمُونَ."^{١٠٥} إذاً ملكي صادق هو الكاهن الأعظم الذي تشبه به داود وكذلك شبه به المسيح كما تخبرنا الرسالة إلى العبرانيين: " ٢٠ حَيْثُ دَخَلَ يَسُوعُ كَسَابِقٍ لِأَجْلِنَا، صَانِرًا عَلَى رُتْبَةِ مَلِكِي صَادِقَ، رَئِيسَ كَهَنَةٍ إِلَى الْأَبَدِ."^{١٠٦} ويشرح كاتب الرسالة

التراث الثقافي والفني الكنعاني وأثره في فلسطين اليوم

من العلامات الفارقة والمميزة لأي شعب في علاقته مع جذوره التاريخية القديمة هو استمرار الفن والملابس والأعياد والمواسم والعادات والتقاليد حية، رغم تقلبات الزمن، وتتالي العصور، وتطور الحياة. ومن تلك العلامات المميزة، للتواصل بين الكنعاني القديم والفلسطيني المعاصر:

- رقصات الدبكة: الدلعونة - ظريف الطول-الطيراوية-الطيارة-السبعافية-الحبل المودع لدى شباب وبنات العائلة الواحدة-والسحجة والدحية. وكذلك الأغاني الشعبية مثل: الدلعونة، ظريف الطول، جفرا، عتابا، الميجنا، والمثنى والمربع، المقسوم وأغاني السحجة والدحية والشعر البدوي المعروف باسم الرزح والهجين.
- وكذلك مواسم الأعياد الكنعانية: التي انتقلت من الجد الكنعاني إلى الحفيد أي الفلسطيني المعاصر، عيد الربيع، عودة الخضرة إلى الأرض وهو عيد عليان بعل، وعيد الداروم معبود الجنوب وعيده يسمى شعبيا باسم أربعة أيوب.
- وكذلك تعيش في الفلسطيني المعاصر عبر التقاليد والوصفات الشعبية والعلاج الشعبي، والمواسم الزراعية، مثل

إلى العبرانيين بالقول: "الآن ملكي صادق هذا، ملك ساليمة، كاهن الله العلي، الذي استقبل إبراهيم راجعا من كسرة الملوك وباركه، الذي قسم له إبراهيم عشرا من كل شيء. المترجم أولا "ملك البر" ثم أيضا "ملك ساليمة" أي "ملك السلام" ٣ بلا أب، بلا أم، بلا نسب. لا بداءة أيام له ولا نهاية حياة. بل هو مشبه بأبن الله. هذا يبقى كاهنا إلى الأبد.

وإذا تصفحنا القرآن الكريم نجد أن أسماء الأنبياء والملائكة قرنت باسم الله الكنعاني "إيل" وكذلك نجد أن دين الإسلام الذي بعثه الرسول محمد في القرن السابع الميلادي هو دين إبراهيم عليه السلام ودين داود وسليمان وعيسى عليهم السلام الذين تذكر كتب اليهودية والمسيحية أنهم كانوا أتباعا للكاهن الكنعاني الملك "ملكي صادق". يقول الله تعالى مخاطبا الرسول الكريم: "ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين (١٢٣) ١٧"

وعليه ووفق هذه القراءة المدعمة بالنصوص الدينية المختلفة من ثلاثة أديان فإن فلسطيني اليوم، الكنعاني الجذور، إن كان مسيحيا، أو مسلما، أو سامريا، أو يهوديا، يؤمن بإحدى الديانات والعقائد الكنعانية، التي تختلف بالعبادات والطقوس وبعض الشرائع والفلسفة لكنها تتفق في جذورها وأصولها واسم إلهها. وهذا يثبت أن الفلسطيني وريث متسلسل للديانة الكنعانية في كل مراحل تطورها.

وراثة الفلسطينيين اليوم لجدده الكنعاني القديم، يُعدّ الثوب الفلسطيني المُطرز شكلاً من أشكال التراث المادي، الذي ورثه الآباء عن أجدادهم، وحافظوا على أصالته ليحمله الأبناء من بعدهم. يرى المؤرخون أنّ تاريخ نقوش الثوب الفلسطيني ورموزه يعود إلى الفترة الزمنية التي سكن فيها الأجداد الكنعانيون في فلسطين أي ما بين ٣٠٠٠ - ٢٥٠٠ قبل الميلاد، حيث استُمدت الخطوط والرسومات المنقوشة على الثوب الفلسطيني من الأشكال المحفورة على جدران الآثار الفلسطينية، التي اكتشف أوائلها في كهوف الكنعانيين. بالإضافة إلى النجمة الثمانية التي تشكّل أساساً في معظم المُطرزات، وهي النجمة ذاتها التي اكتُشف نقشها في كهوف مدينة أريحا. ويعتقد المؤرخون أنّ تاريخ حفر النجمة يُقدر بنحو ٤٥٠٠ سنة، أي أنّها من أقدم أنواع النقوش المكتشفة.^{١٠٩}

التوارث الجيني للفلسطيني المعاصر عن الجد الكنعاني

في عام ٢٠٠١، درس الملف الجيني للفلسطينيين، وذلك بواسطة التقلب الجيني (Gene Variability) لمولد مضادات كريات الدم

الحصاد وجمع الزيتون والبرتقال والعنب والبلح في أريحا ودير البلح.

- ويعيش الكنعاني في الفلسطيني المعاصر عبر الأعداد الثنائية والثلاثية والخماسية والسباعية والثمانية والاثني عشر والستة عشر والأربعة والعشرين.^{١٠٨} فهذه تلفظ كتلك.

- وتعيش الكنعانية في الفلسطيني المعاصر أيضاً عبر أسماء المدن والقرى: عكا(عكو) ويافا (يافي) وأسدود (أسدود) وعافر (عقرون) وبيسان (بوشان) وعسقلان (اشكلون) والمجدل (همجدل) وغزة (هزاتي) ورفح (رفيح) ومخماس وأريحا (يرحو) وبيير السبع (بيير شبعة) وعناتا (عنات) وبيت دجن وتسمية كفر للقرى الممتدة في فلسطين، وغيرها من هذه الأمثلة التي تحملها مئات القرى وعشرات المدن على طول مساحة فلسطين التاريخية لدليل حي على هذا الامتداد بين الجد والحفيد وعلى الصلة التي لم تنقطع بينهما وإنما تورث بشكل تلقائي من الأجداد الى الآباء فالأبناء والأحفاد.

- واللباس الشعبي أو التقليدي الذي ترتديه الفلسطينيات والذي يميز كل قرية ومدينة فلسطينية عن الأخرى هو تراث كنعاني وشاهد حي على

النووية "دي أن أي"، وقد بلغ عددهم ألف شخص. وأمكن قياس هذه العلامة من خلال عمليات حسابية وأساسيات للوصول إلى المعلومات أو المستلزمات اللازمة للفيروسات التي يمكن العثور عليها عبر الأجيال. وربما كانت هذه الطفرات أقل كلما كان يجب أن يعود شيء إلى عهود قديمة. وقليلاً ما تشهد هذه الأجزاء من التغيرات أو الأطفال الموجودين في المجموعات العائلية أو الإثنية للاشتراقات لذا تعتبر علامة راسخة لا تتبدل عبر التاريخ. يقول زلوعه لرويتز "إن حساباتنا تشير إلى أن العلامة J ٢ هابلوغروب، سليمة، تعود إلى نحو ١٢ ألف سنة مع زيادة أو نقصان لمدة خمسة آلاف سنة، مما يعني أننا أمام علامة متوقعة جداً، نحن واثقون من أنها نشأت في هذه المنطقة".^{١١١}

وأخيراً تلقت المدرسة التوراتية في علم الآثار ضربةً قاصمةً في ٤ تموز ٢٠١٩، بعد إعلان نتائج تحليلات رفات مقبرة الفلسطينيين القدماء في مدينة عسقلان العائدة لمطلع العصر الحديدي (من ١٢٠٠ قبل الميلاد إلى ٨٠٠ قبل الميلاد)، فهذه المدرسة مارست، قرناً ونصف القرن، مختلف صنوف القولية، والتزييف، والعبث بالأدلة، و"الإرهاب الأكاديمي"، بغرض واحد وحيد، إثبات تاريخية الرواية التوراتية لأحداث الشرق القديم. ولكن نتائج التحليلات التي نشرتها المجلة التي تصدرها الرابطة

البيضاء البشرية (HLA). وقد أُجري البحث باستخدام عينات من ١٦٥ فلسطينياً من قطاع غزة غير مرتبطين مع بعضهم أو أقارب. وقد نُشرت نتيجة البحث كاملة في "مجلة المناعة البشرية - التابعة للجمعية الأميركية للتوافق النسيجي والجينات المناعية". وقد جاء في نتائج البحث، "إنه لمن الثابت أن المسافة الجينية بين الفلسطينيين واليونانيين بعيدة، ويؤكد ذلك اختلاف الخلفية الجينية لليونانيين والذين انسابت لهم جينات كثيرة من جنوب صحراء إفريقيا". وأن "الفلسطينيين قرييون للمصريين، اللبنانيين". ويؤكد البحث بـ "أن الخلفية الجينية لـ HLA الفلسطيني تأتي من الشرق الأوسط".^{١١٠} في بحث جيني أشرف عليه الباحث اللبناني المختص بعلم الجينات "بيير زلوعه" وعضو برنامج علم وراثه الشعوب في جامعة هارفرد بالتعاون مع زملائه الأميركيين سبنسر وويلز، الذي بدأ العمل عليه في العام ٢٠٠٤ بتكليف من مجلة "ناشيونال جيوغرافيك" وبعد خمس سنوات من العمل وجد زلوعه العامل الذي يوحد اللبنانيين بحسب ما نقلته وكالة "رويترز". فالعلامة الجينية الجامعة بينهم، هي العلامة المعروفة باسم "J Haplogroup ٢" وقد وجدت متشابهة ونسب عالية جدا بين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين الذين أخضعهم زلوعه للاختبار من خلال تحليل أحماضهم

السلالة في جنوب الهلال الخصيب وهو جنوب العراق، وقد حصلت هجرتان قويتان الأولى حصلت قبل عشرة آلاف سنة واتجهت شمال الهلال الخصيب وجنوباً إلى جنوب الجزيرة العربية، ومن ثم أصبحت الجزيرة العربية بعد ذلك بألاف السنين من المراكز المصدرة للعرقية (J1).^{١١٤}

الخاتمة

من خلال ما قدمناه في هذا البحث المختصر، من دلائل تاريخية وأثرية ودينية وثقافية ولغوية وجينية فإن الفلسطينيين اليوم هو كنعاني الجذور والثقافة والحياة والعادات والتقاليد حفيد جدّ في تاريخ عريق قديم متجدد مُتصل ومتواصل، وهذا يُفند السردية الصهيونية والاستشراقية الغربية الاستعمارية المُغرّضة.

وعلى التأكيد أن التاريخ الفلسطيني أهم من السرديات، فالسرديات هي لأولئك الذين بلا تاريخ وبلا جذور يلجؤون إليها، كمؤلف الرواية يجتذب لها ما يخطر على البال من عناصر، وما يتفتق عنه الخيال من مشاهد، يُقنع بها القارئ بجدارة الرواية وقوة حججها، لكنها بلا أصل، بل من بنات عقل الراوي.

فلسطين وشعبها أصلاء في بلادهم، خليط من تراب أرضها، وصلابة صخورها، وليونة هوائها وتلويحة سمار أشعة شمسها، وجبلة

الأميركية للعلوم المتقدمة (Science Advances, Vol 5, No. 7, 03 July 2019)،^{١١٢} جاءت بعكس آمال الفريق البحثي الكبير الذي قام بعملية التنقيب، وأثبتت أن الفلسطينيين القدماء هم من نسيج المنطقة الجيني والحضاري، وليسوا قوماً همجاً وافداً من البحر. كما أثبتت نتائج تحليل الحمض النووي أن الفلسطينيين المعاصرين هم أعقاب أولئك القدماء، على الرغم من وجود تأثيرات جينية طفيفة قادمة من أوروبا، لكنها بقيت هامشية، ولم تعمّر على المدى الطويل. وكان لافتاً أن تكون التغطية الصحافية للحدث مجتزأة من النتائج، فركّزت على العنصر الأوروبي المفترض، الموجود في التركيبة الجينية، وتجاهلت العناصر المحلية المشرقية التي تشكل أعلى نسبة في الرفات، بحيث بدا للقارئ غير المتخصص أن الرواية التوراتية عن شعوب البحر كأنها حقيقة علمية.^{١١٣}

وفي دراسة جينية سابقة للعالمين أنا تيريزا فيرنانديز وريتا غونكالف في عام ٢٠١١، استخدمت عينات من ١٦٣ فرداً لا علاقة لهم بجدة الأب الأكبر: ٤٤ مسيحياً فلسطينياً و١١٩ مسلماً فلسطينياً، أثبتت النتائج أن السلالة التي ينتمي لها الفلسطينيون، مسيحيين ومسلمين، هي (E1B1B)، أي هي السلالة نفسها التي يحملها الإنسان الناطوفي الذي وجد منذ ١٢٠٠٠ سنة ق.م. وأيضاً السلالة (J1) التي لا يقل عمرها عن ١٠ آلاف سنة، ونشأت هذه

تزهدهر بشكل أكثر تمركزاً وديمومة. ومن بين أهم الأوطان في التاريخ البشري فلسطين، وبحر إيجيه، الواقعين ضمن نقاط الالتقاء الاستراتيجي والثقافي للإمبراطوريات الكبرى، لقد ولدت فيهما لغة أعطت أسس قواعد اللغات الأوروبية، وتمازجت فيهما أديان عدلت العقلية الأوروبية والعالمية، وقدمت فناً اتخذ سبيله إليها ونشر نماذجه حتى أرض غريبة، وقدمت فلسفة بخلفياتها الميتافيزيقية والدينية، لولاها لم نكن ما نحن عليه اليوم. ولقد كانت هذه الأوطان نفسها هي التي وجهت إلينا مباشرة أنوارها وظلالها تغذيها باستمرار بالقدرات والخيرات، وبالتيارات الروحية والسياسية، بالعلوم، بالعقل، تغذيها بهذا كله الشعوب العربية والفضاء العربي الكبير.^{١١٠}

فلسفة أجيالها من الآلهة والأنبياء والحكماء والفلاسفة.

وعليه، لا تنطلي السردية الصهيونية إلا على من يُريد لها أن تستقر في وجدان وعقول السذج لتُبرر الإجرام والاقتلاع، ليستر بها الغرب دينه التاريخي والثقافي للعرب قديمهم وحديثهم ويصنع لنفسه ثقافة وتاريخاً يجعله نتاج شعب أوروبي غريب أطلق عليه تسمية "عبري" صنعه في معاملته اللاهوتية والفكرية وزرعه في فلسطين، ليمنحه كل المجد الكنعاني والبابلي والمصري ويخرج أهل البلاد صناع الحضارة وفرسان التاريخ وحكماء الزمان وفلاسفته وأنبيائه من ركب الحضارة ويلقيهم خارج التاريخ.

يمكننا القول إنه لم ينجح، لدى العلماء والباحثين والمثقفين، لكنه اخترق الوعي الأوروبي لدى العامة من خلال السيطرة على المدارس والمعاهد والجامعات والبرامج الثقافية والدينية، وتحولت أساطيره وفرضياته وكأنها حقائق، وتسرب ذلك الضلال والفبركات إلى الوعي العربي، خاصة في ظل التطبيع والتصهين الثقافي وبفعل الضغوط الأميركية والغربية.

وفي الختام، سيبقى أجمل وصف في تنفيذ السرديات الصهيونية والاستشراقية، ما كتبه العظيم "بيير روسي" عن فلسطين وشعبها بقوله: "لا توجد أوطان أقل حيوية من أخرى، خاصة إذا كانت المزايا الجغرافية تسمح بأن

الهوامش

August Ludwig Schloetzer) عام ١٧٨١ على شعوب نشأت في منطقة غرب آسيا وتجمعها علاقات لغوية وعرقية محددة، ثم قام (آيشهورن Joh. Cotte. Eichhorn) بإشاعة وتعميم هذا المصطلح، وقد اعتمد شلوتزر في هذه التسمية على التوراة وقصة نوح التوراتية، والتي تقضي بأن نوح الذي أنقذ البشرية من الطوفان كان له ثلاثة أبناء انحدرت منهم شعوب العالم بعد الطوفان وهم (سام، حام، يافث). وقد اختار شلوتزر اسم (سام) ليشير إلى أقوام غرب آسيا، وقد سكن هؤلاء المشرق العربي مع جزء من آسيا الغربية فيما سكن أبناء حام في مصر وشرق أفريقيا، أما أبناء يافث فقد سكنوا وسط وغرب وشمال آسيا وأوروبا. يقول العالم الفرنسي هنري فليش: "إنه ينبغي ألا نفهم من استعمال كلمة (السامية) أي شيء أكثر من اصطلاح، المقصود به تيسير الأمر على الباحثين،

١٢ استخدم توماس يونغ مصطلح الهندو أوروبية لأول مرة في عام ١٨١٣، وهو مصطلح المشتق من الحدود الجغرافية لعائلة اللغة: من أوروبا الغربية حتى شمال الهند. المرادف لهذه التسمية هو الهندو جرمانية، وهي تسمية ظهرت لأول مرة بالفرنسية في عام ١٨١٠ في أعمال كونراد ماليت برون.

١٤ يطرح البعض تسمية الشعوب بالجزرية نسبة إلى جزيرة العرب، كون كلمة عربية أو عروبية تخلق خلطاً بين العرب العدنانيين والقحطانيين وبما سبقهم من شعوب الجزيرة وهذا كلام لا قيمة له، فالجزيرة لها اسم العربية واستخدام جزرية دون عربية لا معنى لها ولا يمكن تسويقه عالمياً فأى جزيرة وأي جزر هنا وما اسمها؟

١٥ الحوريون أو الهوريون كانوا من سكان الشرق الأدنى من العصر البرونزي. ومتحدثي اللغات الحورو-أورارتية تسمى اللغة الحورية وعاشوا في الأناضول وسوريا وشمال بلاد ما بين النهرين. كانت مملكة ميتاني أكبر أمة حورية وأكثرها نفوذاً، وغالباً تكون الطبقة الحاكمة فيها من المتحدثين لغات هندو إيرانية. شمل سكان الإمبراطورية الحثية الناطقة باللغة الهندية الأوروبية في الأناضول عدداً كبيراً من الحوريين، كما هناك تأثير حوري كبير في الأساطير الحثية. بحلول العصر الحديدي المبكر، كان الحوريون قد اندمجوا مع شعوب أخرى. الكرد والأرمن الحاليون هم مزيج من المجموعات الهندو أوروبية مع الحوريين والأورارتيين.

١٦ خزعل الماجدي: الآلهة الكنعانية، الناشر دار الأزمدة، عمان ١٩٩٩. ص ١٣

١٧ تعريف ومعنى فنق في معجم المعاني الجامع -معجم عربي، عربي

١٨ تعريف ومعنى الفنق في قاموس الكل. قاموس عربي، عربي

١ الكتاب المقدس اليهودي المسيحي، التوراة والإنجيل والكتب المقدسة فيما بينهما.

٢ ببير روسي: وطن ايزيس، التاريخ الحقيقي للعرب. ترجمة فرد جحا. دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، دمشق ٢٠٠٤ ص ٢٥

٣ تاريخ علم الآثار، كان هناك دائماً أشخاص مهتمون بالبقايا المادية للماضي، لكن علم الآثار كتخصص له أصوله الأولى في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، عندما نظر إنسانيو عصر النهضة إلى أمجاد اليونان وروما. بدأ الباباوات والكرادلة والنبلاء في إيطاليا في القرن السادس عشر في جمع الآثار ورعاية الحفريات للعثور على المزيد من الأعمال الفنية القديمة. وقد قلده هؤلاء الجامعين آخرون في شمال أوروبا كانوا مهتمين بالمثل بالثقافة القديمة. ومع ذلك، لم يكن كل هذا النشاط علم آثار بالمعنى الدقيق للكلمة. كان أشبه بما يسمى اليوم بجمع الأعمال الفنية. <https://www.britannica.com/science/archaeology>

٤ وردت كلمة كنعان في سفر التكوين ٥٧ مرة وفي سفر الخروج ١٢ مرة وثلاثة مرات في سفر اللاويين و١٩ مرة في سفر العدد ٥ مرات في التوراة، سفر التثنية. هذا عن التوراة فقط أي الأسفار الخمسة الأولى المنسوبة لموسى ويتكرر الأمر عشرات المرات في الأسفار ما بعد التوراة كيشوع والقضاة وغيرها.

٥ الكتاب المقدس، التكوين ١٥: ١٨-١٩

٦ الكتاب المقدس، التثنية ١: ٦

٧ انظر، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، الناشر: دار المعارف بمصر الطبعة: الثانية ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧ وصورتها: دار التراث بيروت وغيرها كثير.

٨ أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي: أخبار الزمان ومن أباده الحدثنان، وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران. الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، عام النشر: ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م. الطبعة الأولى

٩ عبد الرحمن ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، الناشر المكتبة العصرية، تاريخ النشر ٢٠٠٧، ج ١٢٢-الصفحة ٣٨

١٠ التكوين ١٨: ٩

١١ التكوين ١: ١٠

١٢ استخدم المصطلح لأول مرة في العقد ١٧٧٠ من أعضاء مدرسة غوتنغن للتاريخ والذين اشتقوه من سام واحد من أبناء نوح الثلاثة في سفر التكوين. الساميون مصطلح أطلقه العالم اللغوي النمساوي (أوغست لودويك شلوتزر

- ١٩ انظر: المعجم الغني في معنى كلمة قانئ، وقناً والتي تعني شديد الحمرة.
- ٢٠ خزعل الماجدي: الألهة الكنعانية، الناشر دار الأزمدة، عمان ١٩٩٩، ص ١٣
- ٢١ عثمان سعدي: وصول الكنعانيين العروبيين لأمريكا في القرن السادس قبل الميلاد نقش البرازيل الفينيقي يؤكد ذلك. <https://www.raialyoum.com/wp-content/othman-saady.jpg66.jpg/11/uploads/2014>
- ٢٢ خزعل الماجدي: المعتقدات الكنعانية، منشورات دار الشروق، عمان. ٢٠٠١، ص ١٢.
- ٢٣ نسبة إلى روما وليس رومانيا.
- ٢٤ محمد بهجت قبيسي: ملامح في فقه اللهجات العربيات من الأكادية والكنعانية وحتى السبئية والعدنانية. منشورات دار شمال. الطبعة الأولى، دمشق ٢٠١١
- ٢٥ فرانسوا دوكرية: قرطاج الحضارة والتاريخ. ترجمة: يوسف شلب الشام. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. ط ١. ١٩٩٤. دمشق. ص ١٤
- ٢٦ فرانسوا دوكرية: المصدر السابق نفسه، ص ١٥
- ٢٧ جان مازيل: تاريخ الحضارة الكنعانية. ترجمة: ربا الخش، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية ١٩٩٨. ص ٣١
- ٢٨ جان مزيل: المصدر السابق نفسه ص ٣١
- ٢٩ جان مزيل: المصدر السابق نفسه ص ٣٢
- ٣٠ جان مزيل: المصدر السابق نفسه، ص ٣٢
- ٣١ جان مزيل: المصدر السابق نفسه ص ٣٢
- ٣٢ القديس أوغسطين (١٣ نوفمبر ٣٥٤ - ٢٨ أغسطس ٤٣٠) كاتب وفيلسوف من أصل روماني-لاتيني ولد في طاغاست. يعد أحد أهم الشخصيات المؤثرة في المسيحية الغربية. تعدّه الكنيسة الكاثوليكية والأنتليكانية قديسا وأحد آباء الكنيسة البارزين وشفيح المسلك الرهباني الأوغسطيني. يعدّه العديد من البروتستانت، وخاصة الكالفينيون أحد المنابع اللاهوتية لتعاليم الإصلاح البروتستانتي حول النعمة والخلص. وتعدّه بعض الكنائس الأرثوذكسية مثل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية قديسا.
- ٣٣ فرنسوا دوكرية: قرطاج - الحضارة والتاريخ. ترجمة يوسف شلب الشام. دار طلاس للنشر والدراسات والترجمة. ط ١. دمشق ١٩٩٤، ص ١١
- ٣٤ أحمد داود: تاريخ سوريا الحضاري. الجزء ٢، دار الشروق للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٥٤
- ٣٥ أحمد داود: تاريخ سوريا القديم. مرجع سابق، ص ٥٤
- ٣٦ وربما يكون المقصود بنجبي منطقة النقب "النجب" جنوب فلسطين-المؤلف
- ٣٧ حلمي محروس إسماعيل: الشرق العربي القديم
- وحضارته -بلاد ما بين النهرين والشام والجزيرة العربية القديمة. الناشر مؤسسة شباب الجامعة. ١٩٩٧. الإسكندرية. ص ١٤٧
- ٣٨ الباحثين فاضل ربيعي وكمال صليبي، أثارا هذا الأمر في مؤلفاتهم لأثبات أن كنعان في جنوب جزيرة العرب لا فلسطين.
- ٣٩ أحمد داود: المصدر السابق نفسه ص ٥٤-٥٥
- ٤٠ علاء أبو عامر: الفلسطينيون الكنعانيون القدماء، منشورات مكتبة كل شيء. الطبعة الأولى. ٢٠١٥. حيفا. ص ١١٥
- ٤١ وكنت أنا د. علاء أبو عامر قد توصلت إلى هذه الصلة بين الحميريين والفينيقيين أيضا في كتابي " فك الشيفرة التوراتية" وقلت بصراحة ويقين مبني على مقارنة الشواهد أن الفينيقيين الذين يُسمون كذلك بالكنعانيين، هم أنفسهم الحميريين العرب الجنوبيين،
- ٤٢ الكتاب المقدس: نحماي:٢
- ٤٣ هيرودوت: تاريخ هيرودوت. الطبعة العربية. ص ٣٠٦-٣٠٧
- ٤٤ يوسفوس فلافيوس: " ضد أبيون" آثار اليهود القديمة الجزء الأول والثاني. ترجمة محمد حمدي إبراهيم. المكتب المصري للمطبوعات. ط ١. ٢٠٠٧. القاهرة. ص ٢٤-٢٥
- ٤٥ يوسفوس فلافيوس: ضد أبيون، المصدر السابق نفسه. ص ٢٥
- ٤٦ القرن الثاني الميلادي
- ٤٧ علاء أبو عامر: إضاءات على الأسرة الحشمونية الفلسطينية وثورتها على الإمبراطورية السلوقية) بين سنة ١٤٠ إلى ٣٦ قبل الميلاد. مجلة سياسات العدد ٤٨، ٢٠١٩
- ٤٨ لوسيوس كاسيوس ديو كوكايانوس ولد في نيقية في بيشنيا سنة ١٦٣ وتوفي بعد سنة ٢٢٩. كان عضواً في مجلس الشيوخ الروماني، وقنصلاً، وكاتباً ومؤرخاً.
- ٤٩ زياد منى: مدخل إلى تاريخ فلسطين القديم. الناشر بيان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى. بيروت ٢٠٠٠ الصفحات ٨٣، ٨٢، ٨٤، ٨٥
- ٥٠ الكتاب المقدس: التكوين ٣١: ٤٥
- ٥١ الكتاب المقدس: إشعياء: ١٨: ١٩
- ٥٢ جوزيفوس: ضد أبيون ، آثار اليهود القديمة.
- ٥٣ اتفق المؤرخون عموماً على أن عيسى وتلاميذه تحدثوا باللغة الآرامية في المقام الأول، وهي اللغة المشتركة في مقاطعة يهودا في القرن الأول الميلادي، وعلى الأرجح لهجة جليلية يمكن تمييزها عن لهجة القدس. كانت قريتا الناصرة وكفرناحوم في الجليل، حيث قضى يسوع معظم وقته، مجتمعات ناطقة باللغة الآرامية.
- انظر: History، Aramaic language | Description، Facts". Encyclopedia Britannica & (بالإنجليزية).

٦٨ إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، الطبعة الأولى
مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٢٩، ص ٥٥

٦٩ محمد بهجت قبيسي: ملامح في فقه اللهجات العربية من
الأكاديمية والكنعانية وحتى السبئية والعدنانية. منشورات
دار شمال. الطبعة الأولى، دمشق ٢٠١١، ص ٩٢

٧٠ شريف كناعنة: اللهجة العامية الفلسطينية. عربية أم
موروث كنعاني؟ <https://www.almayadeen.net/culture>

٧١ كما يفعل الأرمن والشركس في فلسطين حتى يومنا هذا إذ
يتكلمون بلغاتهم الأصلية في بيوتهم وفي المجتمع بالعربية.

٧٢ شريف كناعنة: المصدر السابق نفسه.

٧٣ فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين. الجزء
الأول والثاني، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق.
منشورات دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٧، ص ١٨٣

٧٤ نسبة إلى الهلال الخصيب.

٧٥ شريف كناعنة: اللهجة العامية الفلسطينية. مصدر
سابق.

٧٦ أمين حامد: كلمات حيّة من التراث. <https://www.fotoartbook.net/vb/node/199866>

٧٧ بيير روسي: وطن إيزيس، التاريخ الحقيقي للعرب.
ترجمة فريد جحا، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.
دمشق. ٢٠٠٤، ص ٢٤

٧٨ بمعنى دخول شعب آخر إلى فلسطين واستيطانها غير
سكانها الأصليين الكنعانيون الفلسطينيون.

٧٩ بيير روسي: وطن إيزيس، التاريخ الحقيقي للعرب.
مرجع سابق، ص ٢٥

٨٠ زياد منى: مقدمة في تاريخ فلسطين القديم، الناشر بيسان
للنشر والإعلام والتوزيع. بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

٨١ فاضل عبد الواحد: من سومر إلى التوراة، الناشر: سينا
للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٦

٨٢ أنيس إلياس فريحة (١٩٠٣-١٩٩٣) أديب وصحافي
ومدرس وباحث فلكلوري لبناني. دكتور في الفلسفة
واللغات السامية ومحاضر جامعي. له أبحاث في اللغة
واللهجات والأمثال والملاحم والأساطير القديمة، تميز
بدراساته العلمية والأكاديمية، درس اللغات السامية
والحضارات القديمة في الجامعة الأمريكية في بيروت،
وكلية الإعلام في الجامعة اللبنانية. أتقن عدداً من اللغات
السامية كالسريانية والعبرية القديمة أي الكنعانية
والأوغاريتية المكتوبة بالحرف المسماوي.

٨٣ أنيس فريحة: ملاحم وأساطير من أوغاريت. دار النهار
للنشر، بيروت ١٩٨٠.

٨٤ جان مازيل: تاريخ الحضارة الفينيقية الكنعانية، ترجمة

٥٤ الكتاب المقدس: إنجيل مرقس: ١٤. انظر: "٦٦ وَيَبِينَمَا
كَانَ بَطْرُسُ فِي الدَّارِ اسْتَقْبَلَ جَاءَتْ إِخْدَى جَوَارِي رَّبِّيسِ
الْكَهَنَةِ ٦٧ فَلَمَّا رَأَتْ بَطْرُسَ يَسْتَدْفِي، نَظَرَتْ إِلَيْهِ وَقَالَتْ:
"وَأَنْتَ كُنْتَ مَعَ يَسُوعَ النَّاصِرِيِّ!" ٦٨ فَأَنْكَرَ قَائِلًا: "لَسْتُ
أَدْرِي وَلَا أَفْهَمُ مَا تَقُولِينَ!" وَخَرَجَ خَارِجًا إِلَى الدَّهْلِيزِ،
فَصَاحَ الدِّيكُ. ٦٩ فَرَأَتْهُ الْجَارِيَةُ أَيْضًا وَأَبْتَدَأَتْ تَقُولُ
لِلْحَاضِرِينَ: "إِنَّ هَذَا مِنْهُمْ!" ٧٠ فَأَنْكَرَ أَيْضًا. وَبَعْدَ قَلِيلٍ
أَيْضًا قَالَ الْحَاضِرُونَ لِبَطْرُسَ: "حَقًّا أَنْتَ مِنْهُمْ، لِأَنَّكَ
جَلِيلِيٌّ أَيْضًا وَلَعْنَتُكَ تُشْبِهُ لَعْنَتَهُمْ!"

٥٥ الكتاب المقدس: صنفيا: ٢

٥٦ إسرائيل فنكلشتاين وفيل أشر سليبرمان: التوراة اليهودية
مكتشفة على حقيقتها" رؤية جديدة لإسرائيل القديمة
وأصول نصوصها المقدسة على ضوء اكتشاف علم الآثار"
ترجمة سعد رستم، الناشر صفحات للدراسات والنشر،
الطبعة الخامسة.

٥٧

٥٨ رأي اليوم نقلا عن هارتس ٨ مارس ٢٠٢٠

٥٩ شلومو ساند: اختراع " أرض إسرائيل"، ترجمة: أنطون
شلحت وأسعد زعبي، الناشر الأهلية للنشر والتوزيع،
عمان، ٢٠١٤

٦٠ حوالي ٢٧٢ م وتوفي في ٢٢ مايو ٣٣٧ م

٦١ شلومو ساند: اختراع الشعب اليهودي، منشورات الأهلية
للنشر والتوزيع، ترجمة سعيد عياش. عمان ٢٠١١
١، ص ١٧٧ وكذلك انظر، إيلان بابيه: عشر خرافات عن
إسرائيل ترجمة سارة عبد الحليم، الناشر، مكتبة كل
شيء، حيفا. الطبعة الأولى ٢٠١٨ ص ٣٧

٦٢ من أصول تركية تترية.

٦٣ أرثر كوستلر: إمبراطورية الخزر وميراثها، القبيلة الثالثة
عشر. الناشر دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع.
البصرة ١٩٧٨ و(د.م) دنلوب: تاريخ يهود الخزر. ترجمة
سهيل زكار، منشورات دار حسان، دمشق، ٢٠١١

٦٤ يعتقد أن عزر وزر بابل مبعوثي إمبراطور الفرس: كانوا
من الغرباء ولم يكونوا من سكان البلاد، يتبين ذلك من
خلال عصريتهم واستعلائهم، انظر: زياد منى: مقدمة في
تاريخ فلسطين القديم. منشورات بيسان للنشر والتوزيع
والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٠

٦٥ فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين. الجزء
الأول والثاني، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق.
منشورات دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٧، ص ١٨٢-١٨٣

٦٦ إشعيا: ١٩: ١٨.

٦٧ يوسيفوس فلافيوس: " ضد أبيون" آثار اليهود القديمة،

- ربا الخش، الناشر دار الحوار للنشر والتوزيع اللاذقية الطبعة الأولى ١٩٩٨.
- ٨٥ فرانسوا دوكرية: قرطاجة الحضارة والتاريخ، ترجمة يوسف شلب الشام، منشورات دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر؟ الطبعة الأولى، ١٩٩٤
- ٨٦ عبد الحفيظ فضيل الميار: الحضارة الفينيقية في ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الدراسات التاريخية (٥٣) بنغازي ٢٠٠١.
- ٨٧ (ج) كونتنو: الحضارة الفينيقية ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة، منشورات مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٤٨ ص ٥٤-٥٦ ومحمد بهجت قببسي: ملامح في فقه اللهجات العربيات من الأكادية والكنعانية وحتى السبئية والعدنانية. منشورات دار شمال. الطبعة الأولى، دمشق ٢٠١١
- ٨٨ تاريخ هيروdot. ترجمة عبد الإله الملاح، الناشر المجمع الثقافي أبو ظبي، ٢٠٠١
- ٨٩ اوراسيوس: تاريخ العالم، ترجمة عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ١٩٨٢، ص ٩٨
- ٩٠ مؤلف هذا التاريخ "تاريخ العالم" هو بلو أروسيوس "Paulus Orosius" أصله من إقليم براكارا في مقاطعة جليقة في الشمال الغربي من إسبانيا، ولا يعرف تاريخ ميلاده، لكن يحتمل أن يكون قد ولد فيما بين سنة ٣٧٥ و ٣٨٠ بعد الميلاد، ودرس اللاهوت حتى تخرج قسيساً. وكتب اوراسيوس كتابه هذا بناءً على تكليف من القديس أوغسطين الذي أوعز إليه بكتابة مختصر للتاريخ العام للإنسانية منذ البداية حتى سنة ٤١٦م يبين فيه ما أصاب الإنسانية من كوارث ومصائب على مدى تاريخها.
- ٩١ شريف كنعانة: اللهجة العامية الفلسطينية. عربية أم موروث كنعاني؟ <https://www.almayadeen.net/culture>
- ٩٢ هوشع: ١٦ و ١٧ وكذلك قضاة: ١ و ٣ وصموئيل الأول والثاني وغيرها.
- ٩٣ ببيير روسي: وطن ايزيس. مرجع سابق ٢٥
- ٩٤ فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين. الجزء الأول والثاني، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق. منشورات دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٧ ص ١٩
- ٩٥ خزعل الماجدي: الآلهة الكنعانية، الناشر دار الأزمدة، عمان ١٩٩٩. ص ٧
- ٩٦ أنيس فريحة: ملاحم وأساطير من أوغاريت. الناشر دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠
- ٩٧ نجيب ميخائيل إبراهيم: مصر والشرق الأدنى القديم رقم (٣) الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٢٧٣، ٢٧٢، ١٢٧.
- ٩٨ خزعل الماجدي: الآلهة الكنعانية، الناشر دار الأزمدة، عمان ١٩٩٩.
- ٩٩ عائلة (إل - El) - (deity) - وتعني الإله الخالق المعبود، وإله الرئيسي للآلهة الكنعانية، في الكتاب المقدس اللغة الآرامية يسمى (Ēlāhā - الله) ولاحقاً في اللغة السريانية Alaha ("الله")، وباللغة العربية (ilāh) "إله، إله" (أو الله "إله [واحد]"). "El" (أساس الجذر الممتد 'lh) مشتق عادة من جذر يعني "أن يكون قويا" و / أو "أن يكون في المقدمة، لفظ صوت (الله) أصله مشتق باللغة الأوغاريتية وتعني أيضاً (المعبود) باللغة العربية.
- كلمة (المعبود) - (EL) - (صيغة المفرد) بالأوغاريتية تعادل كلمة (الله، إله God) في الآرامية. انظر: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=694277>
- ١٠٠ علاء أبو عامر: في البدء كان إيل، منشورات دار الشروق عمان، ٢٠١٥
- ١٠١ داود سلمان الشويلي: وصايا موسى وشريعة حمورابي. <https://thakafamag.com>
- ١٠٢ ببيير روسي: وطن ايزيس. مرجع سابق، ص ١٥
- ١٠٣ الكتاب المقدس: تكوين: ١٤
- ١٠٤ الكتاب المقدس: المزمور: ١٠٠
- ١٠٥ الكتاب المقدس: ملوك: ١: ١١
- ١٠٦ الكتاب المقدس: عبرانيين: ٦
- ١٠٧ القرآن الكريم: سورة النحل (١٢٣)
- ١٠٨ عبد الرحمن المزين: الفكر الأسطوري الكنعاني، وأثره في التراث الفلسطيني المعاصر، دار فضاءات للنشر والتوزيع ٢٠١١، الطبعة الأولى. عمان، ص ٥
- ١٠٩ منتجات التطريز التقليدية المُصنعة يدويًا، الملحق السادس، مؤسسة المواصفات الفلسطينية، ٢٠٢١، ص ٦.
- ١١٠ <https://al-akhbar.com/Opinion/275149> أحمد دبش: الفلسطينيون في الأصل والفصل [٢/٢]
- ١١١ علاء أبو عامر: الفلسطينيون الكنعانيون القدماء، منشورات مكتبة كل شيء، ٢٠١٧ حيفا، ص ٢٦ و <https://phoenicia.org/geneticsarabic.htm> علم الوراثة يثبت: الإسبانيون والسوريون والفلسطينيون... فينيقيون! 112 <https://www.science.org/doi/10.1126/sciadv.aax-0061?fbclid=IwAR1pbDZsSp6U1IvY9gCOnEVlQgqHLu4V7UbWh9FQ1tdHo6tjvWQIGHvrbs>
- ١١٣ <https://www.alaraby.co.uk> مقال تيسير خلف: مقبرة عسقلان تنتصر للفلسطينيين وتكذب نتنهاو و "الأثار" الإسرائيلية.
- ١١٤ <https://al-akhbar.com/Opinion/275149>
- ١١٥ ببيير روسي: "مدينة إيزيس" التاريخ الحقيقي للعرب. ص ٦٢

حماية حقوق الملكية الفردية في ظل الحرب: حالة قطاع غزة

أ. زكريا سرهد*

تكون الممتلكات مملوكة من مجموعة أو من الدولة. وفي إطار الملكية الفردية، يمتلك الشخص الحق في استخدام الممتلكات وبيعها وتأجيرها أو توريثها. ويسهم هذا النظام في تحفيز الأفراد على العمل والإبداع، حيث إنهم يعتقدون أن ما يكسبونه ويحققونه يعود لهم ولأسرهم.^١

تاريخ الملكية الفردية طويل ومعقد، ففي العصور القديمة، كانت المجتمعات تعتمد على الملكية الجماعية للأراضي والموارد الطبيعية، وفي معظم الأحيان، كانت الأراضي تُعتبر ملكاً للقبائل أو الحكام. ومع تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، بدأت فكرة الملكية الفردية في الظهور.

مقدمة

الملكية الفردية من الركائز الأساسية التي قامت عليها العديد من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، وتعني أن الأفراد يملكون حقوقاً قانونيةً كاملةً على الممتلكات، سواء كانت عقارات أو أموالاً أو ممتلكات أخرى، ويحق لهم التصرف فيها وفقاً للقوانين والأنظمة. إن دراسة الملكية الفردية تتطلب فهماً عميقاً لمفهومها، وتاريخها، وكيفية تأثيرها على المجتمعات. الملكية الفردية هي حق الفرد في امتلاك شيء ما من الممتلكات الخاصة به، ويختلف هذا عن الملكية الجماعية أو العامة حيث

* باحث متخصص في السياسات العامة.

أولاً: حماية الملكية الفردية أثناء الحرب في القانون الدولي الإنساني

يتضمن القانون الدولي الإنساني مجموعة من القوانين والمعاهدات التي تنظم سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة، ويتعامل مع الملكية الفردية بشكل أساسي من خلال بروتوكولات اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. فالمبدأ الأساسي في هذا المجال هو "حماية الممتلكات الخاصة" الذي يحظر نهبها أو تدميرها دون مبرر مشروع. ومن خلال هذه الاتفاقيات، تسعى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام إلى حماية حقوق الأفراد في ملكياتهم حتى في فترات الحرب.^٤ وبموجب هذا القانون، فإن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الخاصة يجب أن تكون مبررة فقط في حالات ضرورية تتعلق بالعمليات العسكرية. وفقاً للبروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، يتم تحديد أن جميع الأعيان المدنية تكون محمية من الهجوم ما لم تُستخدم بشكل غير قانوني في الأعمال الحربية (المادة ٥٢). لذلك، تُعد الهجمات التي تستهدف ممتلكات غير متورطة في الأنشطة العسكرية بمثابة انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. تتعرض الملكية الفردية بشكل خاص للتهديد في النزاعات المسلحة، حيث غالباً ما يتم تدمير المنازل والمزارع ونهب الممتلكات. ولكن، على الرغم من هذا، يبقى القانون الدولي الإنساني ثابتاً في ضمان حماية الأفراد من

ظهرت بعض المفاهيم الأولى للملكية الفردية في أوروبا في العصور الوسطى، لكنها كانت لا تزال محدودة. ومع تطور الرأسمالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ازدادت أهمية الملكية الفردية بشكل كبير، وأصبحت أحد العناصر المركزية في النظام الاقتصادي الغربي.

أسهمت الثورة الصناعية بشكل كبير في تعزيز الملكية الفردية من خلال زيادة الثروات الشخصية وتمكين الأفراد من امتلاك وسائل الإنتاج الخاصة بهم.^٢

تلعب الملكية الفردية دوراً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي؛ فعندما تكون لدى الأفراد القدرة على امتلاك الممتلكات، يصبحون أكثر استعداداً للاستثمار فيها وتحسينها؛ وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتوسع في السوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الملكية الفردية تسهم في تعزيز روح الابتكار، حيث يكون الأفراد أكثر عرضة لتطوير أفكار جديدة من أجل تحسين وضعهم الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن أنظمة الملكية الفردية تؤدي إلى توزيع أكثر عدلاً للموارد، حيث يساهم الأفراد في زيادة قيمة الممتلكات التي يمتلكونها وبالتالي يحصلون على مكافآت مالية. ثم إن هذا النظام يمكن أن يسهم في تحفيز الأفراد على العمل بجد أكبر لتحقيق أهدافهم الشخصية.^٣

يواجه العديد من اللاجئين صعوبات كبيرة في استعادة ممتلكاتهم أو الحصول على تعويضات بسبب تعقيدات الإطار القانوني المحلي والدولي، مما يثير العديد من التحديات في تطبيق حقوق الملكية على أرض الواقع.^٥

دراسات تطبيقية في مجال حماية الممتلكات الخاصة في ظل الحرب والنزاعات المسلحة

تناقش ميشيل غارسيا (٢٠٢٠) في دراستها "حماية الممتلكات الخاصة في ظل النزاعات المسلحة الحديثة: التحديات والفرص"،^٦ حماية الممتلكات الشخصية أثناء النزاعات المسلحة الحديثة، خاصة في سورية والعراق. تركز الدراسة على كيفية تعامل الأطراف المتحاربة مع الممتلكات الخاصة، والمجالات القانونية المتعلقة بحمايتها وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وتوضح الدراسة الأسس القانونية التي تحمي الممتلكات الخاصة، مع الإشارة إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة التي تهدف إلى حماية المدنيين خلال الحروب. كما يتم التأكيد على القوانين الدولية التي تمنع نهب أو تدمير الممتلكات الخاصة، مع ضرورة تجنب استهداف الممتلكات غير العسكرية. تُبرز الدراسة التحديات الكبيرة التي تواجه تطبيق هذه القوانين في النزاعات الحديثة، مثل

الاعتداء على ممتلكاتهم. فالاتفاقيات الدولية تفرض على الأطراف المتحاربة ضرورة احترام الملكية الخاصة، وتحظر الاعتداء عليها بشكل غير مبرر.^٥ على سبيل المثال، تشير المادة ٤٦ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ إلى حماية الممتلكات الخاصة للأفراد خلال الحروب، وتمنع تجريد الأفراد من ممتلكاتهم أو تدميرها بشكل عشوائي، ثم إن البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف ١٩٧٧ توضح بدقة أنه لا يجوز تدمير الممتلكات الشخصية إلا إذا كان ذلك ضرورياً لأغراض العمليات العسكرية. ومن خلال ذلك، يضمن القانون الدولي الإنساني احترام حقوق الأفراد في ممتلكاتهم أثناء النزاعات المسلحة.^٦ تظهر الوقائع في العديد من الحروب الحديثة، مثل النزاعات في العراق وسورية وفلسطين، تعرض ممتلكات المدنيين الخاصة لأضرار كبيرة نتيجة القصف العشوائي والهجمات العسكرية المستهدفة. وفي مثل هذه الحالات، تنتهك قوانين حماية الملكية، مما يستدعي تدخل المجتمع الدولي للضغط على الأطراف المتحاربة لضمان احترام حقوق الأفراد في ممتلكاتهم.^٧ وعندما يتعلق الأمر باللاجئين أو النازحين بسبب النزاعات المسلحة، تصبح حقوق الملكية الفردية أكثر تعقيداً. فإلى جانب حماية الممتلكات أثناء الحرب، يضمن القانون الدولي حقوق الأفراد في استعادة ممتلكاتهم أو تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بها بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك،

الدراسة التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين في حالات النزاعات المسلحة الحديثة. على سبيل المثال، في العديد من النزاعات، تواجه الأطراف المتحاربة صعوبة في التمييز بين الأهداف العسكرية والمناطق المدنية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تدمير الممتلكات الخاصة للمدنيين بشكل غير مبرر. ويبرز الباحث أيضاً ضعف تطبيق العقوبات ضد منتهكي القوانين المتعلقة بحماية الممتلكات في بعض النزاعات، بسبب غياب المحاسبة الدولية ووجود عقبات قانونية أمام محاكمة الجناة. وتتناول الدراسة تطبيق البروتوكولات في نزاعات مسلحة حديثة، مثل الحروب في الشرق الأوسط، بما في ذلك الحروب في العراق وسورية. وتركز على تأثير الصراعات المستمرة على ممتلكات المدنيين الخاصة، وكيف أن هذه الحروب قد شهدت أحياناً تدميراً واسعاً للمنازل والبنية التحتية بسبب الهجمات العشوائية من الأطراف المتنازعة. تناولت الدراسة أيضاً الفرص المتاحة لتحسين تطبيق قوانين حماية الممتلكات الخاصة في النزاعات المسلحة. من بين هذه الفرص، يقترح الباحث ضرورة تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول المتورطة في النزاع من أجل ضمان احترام حقوق المدنيين. ويقترح تعزيز الرقابة الدولية على تطبيق البروتوكولات، وتنفيذ آليات أفضل لتوثيق الانتهاكات، مما

القصف العشوائي والنهب في سورية والعراق، مما يؤدي إلى تهجير المدنيين وتدمير البنية التحتية. كما يُشير غياب الرقابة الدولية إلى ضعف تطبيق القوانين. وعلى الرغم من هذه التحديات، تشير غارسيا إلى فرص لتحسين حماية الممتلكات الخاصة، مثل تعزيز دور المنظمات الإنسانية الدولية كالصليب الأحمر، واستخدام تقنيات مثل الأقمار الصناعية لمراقبة التدمير العشوائي. كما تدعو إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات الإنسانية والدول المعنية، وزيادة الوعي بالقانون الدولي الإنساني، وتطوير آليات محاسبة فعالة لمنتهكي حقوق الملكية الخاصة. تستعرض دراسة ريتشارد براون (٢٠١٧) موضوعاً بالغ الأهمية في إطار القانون الدولي الإنساني، وهو تطبيق البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف على الممتلكات الخاصة أثناء النزاعات المسلحة. وتركز الدراسة على دور هذه البروتوكولات في حماية الممتلكات الشخصية للأفراد في سياقات الحروب والصراعات المسلحة، وتتناول كيفية تطبيق القوانين لحماية الممتلكات من التدمير أو النهب أثناء النزاع. كما تشرح الدراسة كيفية تحديد "الممتلكات المدنية" وفقاً لقوانين الحرب، وتؤكد أن حماية الممتلكات الخاصة يجب أن تكون أولوية في النزاعات المسلحة. تم التأكيد على أن تدمير الممتلكات الخاصة يجب أن يكون متناسباً مع الأهداف العسكرية وليس عبثياً أو عشوائياً. وتناقش

والممتلكات المدنية، مما يؤدي إلى تعرض الممتلكات الخاصة للدمار، وغياب المحاسبة في بعض النزاعات، ولا يتم تقديم المسؤولين عن تدمير الممتلكات الخاصة للمحاكمة، مما يفاقم معاناة الضحايا. تختتم الدراسة بتقديم بعض الفرص لتحسين تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفردية في الحروب. من بين هذه الفرص تحسين التنسيق بين الدول والمنظمات الإنسانية؛ لضمان التنفيذ الفعال للقوانين الدولية. وتؤكد هايوود أهمية تعزيز آليات الحماية القانونية للممتلكات الخاصة في أوقات الحرب، وتستعرض الحاجة إلى القضاء الدولي الفعال للمحاسبة على الانتهاكات. وتشد على ضرورة توفير تعويضات عادلة للمتضررين من الحروب، لضمان العدالة لجميع المتأثرين بالنزاع.^{١١}

تقدم دراسة محمد غنام (٢٠١٨) "تأثير الحرب على الممتلكات الخاصة: دراسات حالة" تحليلاً لحالات حقيقية من الحروب التي أثرت بشكل كبير على ممتلكات المدنيين الخاصة، ويركز الباحث على آثار الحروب في منطقتين جغرافيتين رئيسيتين هما البلقان والشرق الأوسط، وتهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير النزاعات المسلحة على ممتلكات الأفراد الشخصية، ومدى فاعلية القوانين الدولية في حمايتها. تبدأ الدراسة باستعراض الآثار المباشرة والبعيدة المدى للحروب على الممتلكات الخاصة،

يساعد على محاسبة الأطراف المخالفة للقانون الدولي الإنساني.^{١٢}

تستعرض إلين هايوود (٢٠٢١) في دراستها "الملكية الفردية والعدالة في أوقات الحرب: القوانين والتطبيقات" موضوعاً حيوياً يتعلق بضمان العدالة وحماية الممتلكات الشخصية للأفراد في النزاعات المسلحة. وتتناول الدراسة تحليلاً نقدياً عن مدى فاعلية القوانين الدولية التي تحكم حماية الممتلكات الخاصة، وتعرض دور القضاء الدولي في محاسبة منتهكي حقوق الملكية الفردية خلال الحروب، وتنتقد هايوود غياب آليات فعالة للمحاسبة في بعض الحالات، مما يسهم في تقويض تطبيق العدالة، وتركز على دور محكمة العدل الدولية والمحاكم الخاصة في محاكمة القادة العسكريين والسياسيين الذين ارتكبوا جرائم ضد الممتلكات الخاصة خلال الحروب. وتتناول الدراسة تأثير العدالة الانتقالية في بعض الدول بعد النزاعات، حيث تعالج قضايا التعويضات للأفراد الذين فقدوا ممتلكاتهم بسبب الحروب. تعرض الدراسة التحديات التي تواجه تطبيق القوانين الدولية لحماية الممتلكات الخاصة في النزاعات المسلحة، مثل: تطبيق القانون بشكل غير متسق، حيث لا يتم تنفيذ القوانين بشكل موحد من الأطراف المتحاربة، مما يؤدي إلى تدمير الممتلكات المدنية، وصعوبة تحديد الممتلكات المدنية في بعض الحالات، فقد يتم الخلط بين الأهداف العسكرية

تتناول سارة إليوت (٢٠١٦) في دراستها "حماية حقوق الملكية الفردية في النزاعات المسلحة: دراسة مقارنة"، الفاعلية القانونية في حماية الممتلكات الشخصية أثناء النزاعات المسلحة، مع التركيز على مقارنة القوانين الوطنية والدولية في دول مختلفة. وتهدف الدراسة إلى فهم مدى فعالية القوانين في توفير الحماية للممتلكات الخاصة للمدنيين في سياق الحروب والصراعات المسلحة، ومدى تطبيقها في الحالات الواقعية. وتتناول القوانين الوطنية التي تنظم حماية الممتلكات الخاصة في حالات النزاع، مع مناقشة الاختلافات في تطبيق هذه القوانين عبر دول مختلفة. وتقرن بين القوانين الوطنية والدولية في مجموعة من الدول التي شهدت نزاعات مسلحة في العقود الأخيرة، ومن بينها العراق وسورية ويوغوسلافيا سابقا، حيث تمت دراسة كيفية تأثير النزاع على الممتلكات الخاصة في ظل الصراع المستمر، مع التركيز على التدمير العشوائي للممتلكات الشخصية، وتحليل تطبيق القوانين الدولية لحماية الممتلكات في النزاع السوري، حيث تتم الإشارة إلى الانتهاكات الكبيرة للقانون الدولي الإنساني في هذا السياق، وتناول النزاعات في البلقان وتدمير الممتلكات الخاصة أثناء الحروب هناك، مع تحليل كيفية فشل بعض الدول في تطبيق القوانين بشكل فعال. أشارت الدراسة إلى الاختلافات في التطبيق الوطني، حيث قد

مثل التدمير الشامل للمنازل والبنية التحتية، والنهب، والتهجير القسري للمدنيين. يتناول غنام كيف أن الحروب تؤدي إلى فقدان الأفراد ممتلكاتهم التي تعتبر مصدراً أساسياً لمعيشتهم ورفاههم. تسلط الدراسة الضوء على الحرب في البلقان في التسعينيات، حيث تعرضت ممتلكات العديد من المدنيين الخاصة في كرواتيا والبوسنة للتدمير والنهب، وكيفية استهداف الممتلكات الخاصة كجزء من إستراتيجية الحرب، خاصة من الجماعات المسلحة، وتشريد الأسر، مما أدى إلى زيادة أعداد اللاجئين والمهجرين، مع ما ترتب على ذلك من صعوبات في إعادة بناء الحياة. تنتقد الدراسة الدور المحدود للقانون الدولي في حماية الممتلكات الخاصة، حيث يشير غنام إلى أن القوانين الإنسانية الدولية مثل اتفاقيات جنيف قد لا تُنفذ بشكل فعال على أرض الواقع. تقدم الدراسة بعض التوصيات التي تشمل إعادة بناء المجتمعات المتضررة من خلال توفير الدعم المالي والإنساني للمتضررين وإعادة تأهيل الممتلكات الخاصة، وضرورة محاكمة المسؤولين عن تدمير الممتلكات الخاصة في سياق النزاعات المسلحة. وتنتهي الدراسة بالإشارة إلى أن حماية الممتلكات الخاصة يجب أن تكون جزءاً أساسياً من قوانين الحرب الدولية، ويجب أن تعمل المنظمات الدولية بشكل أكثر فعالية لمنع تدمير الممتلكات وتوفير تعويضات عادلة للمتضررين من الحروب.^{١٢}

مما يؤدي إلى معاناة المدنيين. قدمت الدراسة العديد من التوصيات، ومنها التركيز على أهمية تدريب القوات المسلحة على احترام الممتلكات الخاصة والامتثال لقوانين الحرب، وضرورة محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات بشكل أسرع وأوضح، وضمن العدالة للضحايا.^{١٤}

ثانياً: حماية الملكية الفردية في قطاع غزة أثناء الحرب الإسرائيلية

تشير الباحثة في دراسات الإبادة الجماعية وحقوق الإنسان ميغان شميت، وكانت أول رئيس للبرنامج في المركز العالمي لمسؤولية الحماية، إلى التساؤلات المتعلقة بوضع قطاع غزة القانوني، وحول من يتولى السلطة، وعلى من تقع المسؤولية عن المواطنين في قطاع غزة وهي ترى أن قضية السلطة الحاكمة في قطاع غزة معقدة، وأن القضية الأهم ليست البحث في منابع هذا التعقيد، وإنما التسليم بوجوده، وترتبط إمكانية تطبيق مسؤولية الحماية على حالة غزة بالموقف من وضعها القانوني، وتشير إلى أن قابلية تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية لا تسمو على التزامات القانون الدولي الإنساني والعرفي، وهي تكاد تحسم الإجابة من أطراف الصراع المنصوص عليها في القانون، وتستحضر مقارنة بأن مبدأ مسؤولية الحماية لا ينطبق، لكن يمكنه أن يوفر مجرد إطار إضافي لفهم الأزمة، وأن يشكل أداة إضافية للفاعلين

تتباين تطبيقات القوانين المحلية لحماية الممتلكات الخاصة من دولة إلى أخرى، مما يؤدي إلى تفاوت في مستوى الحماية، والعدالة الانتقالية حيث عالجت تأثير غياب المحاسبة عن الانتهاكات التي تؤثر على الممتلكات الخاصة، وتستعرض دور المحاكم الدولية في محاكمة منتهكي حقوق الملكية.^{١٥}

تركز إميلي وايت (٢٠٢٠) في دراستها "الملكية الفردية في زمن الحرب: كيفية حماية الممتلكات الشخصية" على حماية الممتلكات الشخصية للأفراد أثناء النزاعات المسلحة، مع الإشارة إلى الأساليب القانونية المقررة في اتفاقيات جنيف وغيرها من الاتفاقات الدولية. وتهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية حماية الحقوق الفردية المتعلقة بالملكية في ظل ظروف الحرب، وتوضيح دور القانون الدولي في ضمان هذه الحماية. وتناقش الدراسة التحديات الكبيرة التي تواجه تنفيذ قوانين حماية الممتلكات الخاصة في النزاعات المسلحة، مثل: صعوبة التفريق بين الأهداف العسكرية والمناطق المدنية في العديد من الحروب الحديثة، خاصة في المدن المزدحمة، يصعب تمييز الممتلكات العسكرية عن المدنية، ويتم تسليط الضوء على أن العديد من الأطراف المتحاربة تنتهك القوانين الدولية دون رادع فعلي، إلى جانب التدمير العشوائي للممتلكات، حيث يتم تدمير الممتلكات الخاصة للمدنيين دون اعتبار لأهداف عسكرية واضحة،

توفير الحماية نفسها للمدنيين في قطاع غزة، بما فيها حماية الممتلكات الخاصة، بدلاً من الانشغال في البحث عن مصدر قانونية هذه الحماية، إذ إن المشكلة تكمن في عدم تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، وذلك باشتراط الحصول على موافقة مجلس الأمن من دون الاصطدام باستخدام حق النقض. فهناك العديد من القضايا التي تم طرح تطبيق مبدأ الحماية فيها، ولم يكن العائق قانونياً في إثبات تلك المسؤولية أو عدمها، فهو لم يطبق في سورية رغم انطباقه؛ لأن روسيا لم تكن تسمح بذلك، ولم يطبق في مينامار؛ لأن الصين لم تكن لتسمح بذلك، وهو أيضاً لن يطبق في فلسطين؛ لأن الولايات المتحدة لم ولن تسمح بذلك،^{١٧} وهذا يجعل النقاش حول مسألة السلطة الملائمة لمنح الإذن بتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية عبثياً.

١. حجم الانتهاكات الإسرائيلية للملكية الفردية في قطاع غزة أثناء الحرب

بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة ولغاية إعداد هذه الدراسة نحو ٤٨,١٥٦ شهيداً، وبلغ عدد الجرحى نحو ١١٨,١٧٢ جريحاً، وبلغ عدد المعتقلين نحو ١٨,٧٠٠ معتقل، وبلغ عدد المباني المتضررة نحو ١٧٠,٨١٢ مبنى،^{١٨} وعدد المباني المدمرة كلياً ٦٠,٣٦٨ مبنى، وبلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة نحو ٣٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية.^{١٩} وذكر كل من كوري شير من مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة

الذين يسعون لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين وممتلكاتهم، وصرف النظر عن مسألة وضع قطاع غزة إن كانت إقليمياً محتلاً أو مستقلاً، وبدلاً من ذلك تسعى لتقييم الكيفية التي يمكن بها تطبيق معيار مسؤولية الحماية إذا ما تم النظر إلى قطاع غزة بوصفه محتلاً أم لا. وبعد استعراض ما هو معروف من الحجج المؤيدة أو المخالفة، تخلص شमित إلى أنه في حال قبول أن قطاع غزة محتل، فإن مسألة حماية سكانه سوف تقع بين كل من سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وسلطة الأمر الواقع، أي حماس، وترى أن مسؤولية كل منهما عن حماية سكان غزة وممتلكاتهم تتحدد من خلال اختبار "السيطرة الفعال"، أي مدى قدرة كل طرف على تنفيذ إجراء معين لحماية المدنيين.^{١٥} فيما أشار حيدر الأفندي إلى مسألة انطباق مسؤولية الحماية على المدنيين في قطاع غزة، استناداً إلى نص المادة (١٣٩) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قائلاً: "تناسب فلسطين بوضوح تعريف مسؤولية الحماية، فلعمود طويلة كان هناك فشل واضح ومتكرر من جانب (السلطات الوطنية)، كما ورد في المادة ١٣٩، سلطة الاحتلال في هذه الحالة، أي في حماية السكان الخاضعين لسلطتها ضد الفضائع، وينبغي للوضع في غزة الآن أن يدعو أيضاً إلى تطبيق مبدأ المسؤولية".^{١٦} يجب أن يتوجه النقاش أساساً إلى مسألة

تعرضت للضرر أو الدمار الكلي.^{٢٣} حيث يبلغ عدد المنشآت التابعة للقطاع الخاص في قطاع غزة نحو ٥٦ ألف منشأة، يشكل قطاع التجارة الداخلية النسبة الأكبر منها، وتبلغ ما نسبته ٥٦٪ من إجمالي المنشآت، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٣٠٪، وقطاع الصناعة بنسبة ١٠٪، وباقي المنشآت تشكل ٤٪.^{٢٤} وهذه المنشآت في غالبيتها تعتبر ممتلكات خاصة.

تشير التقديرات إلى أن تدمير العدوان الإسرائيلي المنهج في قطاع غزة قد تسبب في تدمير كلي أو جزئي لمعظم المنشآت السياحية، حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في النشاط السياحي نحو ٤,٩٩٢ منشأة، منها ٣,٤٥٠ منشأة في أنشطة المطاعم وتقديم المشروبات (وهو ما يشكل ٦٩,١٪ من إجمالي عدد المنشآت السياحية في قطاع غزة)، و ٩٢١ منشأة متخصصة في الأنشطة الإبداعية والفنون والأنشطة الترفيهية الأخرى (١٨,٤٪ من إجمالي عدد المنشآت السياحية في قطاع غزة)، و ١٨٢ منشأة في صناعة وبيع الحرف اليدوية والهدايا التذكارية، بالإضافة إلى ١٧٣ منشأة في قطاع الفنادق والإيواء والمنشآت المماثلة.^{٢٥} حيث إن تلك المنشآت الاقتصادية هي ممتلكات فردية، تم تدميرها جزئياً أو كلياً وأدى ذلك إلى تعاضم الخسائر التي تعرض لها المواطنون، حيث إنهم لم يفقدوا المنشآت فقط، وإنما فقدوا أيضاً مشاريعهم الاقتصادية التي يملكونها.

نيويورك، وجامون فان دين هوك من جامعة ولاية أريجون، أن ٥٩,٨٪ من المباني في قطاع غزة تضررت أو دمرت منذ بداية الحرب، استناداً إلى تحليل صور الأقمار الصناعية عالية الدقة والوضوح.^{٢٦} إن ٧٧,٨٪ من مجموع المساكن في قطاع غزة عبارة عن شقق سكنية، فيما أن ٢١٪ عبارة عن بيوت مستقلة، ونحو ٠,٢٪ عبارة عن فيلا،^{٢٦} وهذا يعني أن غالبية السكان في قطاع غزة يسكنون في شقق سكنية في مبان متعددة الطوابق، وأن ٧١,٢٪ من المساكن تمثل غالبية المساكن مقارنة بالمساكن المستأجرة أو دون مقابل أو غيره.^{٢٢} وقد ساهم اعتماد غالبية المواطنين في قطاع غزة على العيش في شقق سكنية ضمن مبان مرتفعة في تعميق الضرر، حيث إن استهداف عمارة سكنية أو برج سكني بالقصف الإسرائيلي يعني تدمير عشرات الشقق السكنية دفعة واحدة، وهو ما يشير بوضوح إلى أنه لا توجد أي إجراءات أو كوابح لمنع الجيش الإسرائيلي من استهداف الممتلكات الخاصة والفردية للمواطنين في قطاع غزة، أو وجود تعليمات لدى الجيش الإسرائيلي بتجنب استهداف الممتلكات الخاصة الفردية، بل تشير الوقائع إلى استباحة مطلقة بتنفيذ العمليات العسكرية بشتى أنواعها دون الأخذ بعين الاعتبار حياة المواطنين أو ممتلكاتهم.

تشير تقارير إلى أن الدمار قد أصاب القطاع الخاص بشكل كبير، حيث إن ٨٢٪ من الشركات

جنوده في قطاع غزة للقيام بممارسات وصفت بأنها "غير أخلاقية" تجاه المدنيين الفلسطينيين خلال دهم منازلهم، شملت سرقة الممتلكات وأعمال النهب. وتشير الإفادات التي وثقها المرصد إلى سرقة متعلقات شخصية لمواطنين فلسطينيين وأعمال نهب واسعة لمقتنيات ثمينة، قام بها الجيش الإسرائيلي، قد تتجاوز قيمتها عشرات الملايين من الدولارات، بما في ذلك الذهب، والمبالغ المالية، والهواتف النقالة، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة. وقد أكد ناخوم بارنياع، المحلل في صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، أن جيش بلاده ارتكب أعمال نهب وهدم غير مبررة طالت منازل الفلسطينيين في غزة.^{٢٦}

٢. المسؤولية الإسرائيلية عن حماية حقوق الملكية الفردية في قطاع غزة أثناء الحرب

أظهرت إسرائيل خلال حربها على قطاع غزة استباحة كاملة في تدمير الممتلكات الفردية الخاصة دون الأخذ بالاعتبار أي التزامات بشأن حماية تلك الممتلكات، وأنه يجب احترام الممتلكات الخاصة ولا يجوز مصادرتها، إلا إذا كان تدمير هذه الممتلكات أو الاستيلاء عليها لضرورة عسكرية ملحة. ووفقاً لقواعد لاهاي، تُعامل ممتلكات البلديات والمؤسسات المخصصة للدين والجمعيات الخيرية والتعليم والفنون والعلوم، حتى عندما تكون ملكاً للدولة، باعتبارها ممتلكات خاصة.^{٢٧} ونتيجة

بلغ عدد الحيازات الزراعية في قطاع غزة في ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٢٤,٧٥٤ حيازة زراعية نباتية أو حيوانية أو مختلطة (نباتية وحيوانية).^{٢٦} وأظهرت صور الأقمار الصناعية التي حلتها الأمم المتحدة أن أكثر من نصف الحيازات الزراعية في قطاع غزة قد جرى تدميرها بسبب الحرب الإسرائيلية على القطاع. وذكرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن ١٥ ألف رأس من الماشية، أي أكثر من ٩٥٪ من إجمالي الماشية، ونحو نصف الأغنام قد ذبحت أو نفقت منذ بدء الحرب الإسرائيلية على القطاع.^{٢٧} فيما أشارت تقارير لاحقة صادرة من المرصد الأورومتوسطي إلى أن تدمير الأراضي الزراعية في قطاع غزة جرى في إطار خطة منهجية إسرائيلية، حيث قامت القوات الإسرائيلية بإخراج ما يقارب ٨٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية عن الخدمة إما بعزلها لضمها إلى المنطقة العازلة، أو بتدميرها وتجريفها، بشكل يخالف قواعد القانون الدولي. وقد قام فريق ميداني تابع للمرصد بتوثيق تجريف الجرافات الإسرائيلية بتجريف ما يقارب ٥٠٠ دونم من الأراضي الزراعية في منطقة بيت لاهيا شمال قطاع غزة.^{٢٨}

لقد طالت الاعتداءات على الملكية الخاصة أيضاً الممتلكات الشخصية والمقتنيات بأنواعها كافة. ووفقاً لتقرير نشره المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، فقد أطلق الجيش الإسرائيلي يد

لذلك، يُحظر الاستيلاء على مثل هذه الممتلكات أو تدميرها، بما في ذلك المعالم التاريخية والأعمال الفنية والعلمية. إن حماية الملكية الخاصة من المصادرة أو التدمير هي قاعدة راسخة في القانون الدولي العرفي ومُعترف بها بالفعل في قانون ليدر وإعلان بروكسل ودليل أكسفورد.^{٢١} وقد تم تدوين حظر مصادرة الممتلكات الخاصة في المادة ٤٦ من لوائح لاهاي.^{٢٢}

تؤكد الحكومة الإسرائيلية أن الهجمات العسكرية تستهدف فقط الأهداف العسكرية، مثل الأنفاق ومواقع إطلاق الصواريخ. أما تدمير الممتلكات الخاصة فإنه ناتج عن العمليات العسكرية المعقدة والضرورية في حرب ضد تنظيمات مثل حماس والجهاد الإسلامي، التي تستخدم المدنيين والمنازل كدروع بشرية، حسب الادعاء الإسرائيلي. تركز إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وتبرير تدمير الممتلكات الخاصة، بدلاً من اتخاذ إجراءات لتجنب تدمير الممتلكات الخاصة، وتعتبر تدمير الممتلكات جزءاً من حقوقها في الدفاع عن النفس ضد الهجمات الصاروخية المستمرة على مدنها.^{٢٣} سعت إسرائيل خلال الحرب على قطاع غزة جاهدة إلى حماية نفسها قانونياً من ارتكابها ما يندرج في إطار جرائم الحرب، بما فيها تدمير ممتلكات المواطنين الخاصة، حتى إنها طالبت الخيام التي يستخدمها المواطنون في قطاع غزة كمأوى مؤقت، حيث إن الجيش الإسرائيلي يستهدف

الخيام في ما يعرف بـ"محرقة الخيام" في ٢٦ أيار من العام الماضي، وأعاد الاستهداف مرة أخرى في مخيم النصيرات في ٨ حزيران الماضي أيضاً. وبدلاً من إدانة إسرائيل على هذا الفعل كجرائم حرب، ووضعها عند مسؤوليتها القانونية، سعت إسرائيل جاهدة عبر تواطؤ شركة "ميتا" إلى التأثير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحذف تلك الصور والمشاهد التي وثقت تلك الجرائم.^{٢٤} هو أمر تكرر في كثير من المشاهد التي تتعلق بتوثيق الجرائم الإسرائيلية بما فيها هدم الممتلكات الخاصة وتدميرها.

٣. مسؤولية الأمم المتحدة عن حماية حقوق الملكية الفردية في قطاع غزة أثناء الحرب

يتعرض قطاع غزة منذ سنوات لحروب ونزاعات مسلحة، مما أسفر عن تدمير واسع للممتلكات الخاصة والعامة. في هذا السياق، تتعدد التحديات القانونية والإنسانية التي تواجه حماية الملكية الفردية في ظل الحرب. وفي هذا الإطار يتم استعراض الوضع القانوني للممتلكات الخاصة في غزة، مع التركيز على القوانين الدولية التي تحكم حماية الممتلكات المدنية أثناء النزاعات المسلحة، وتقديم تحليل للانتهاكات التي حدثت في غزة.

على الرغم من المحاولات المتكررة للجوء إلى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرارات بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فإن محاولتين

ما يتضمن تدمير الممتلكات الخاصة من مباني ومساكن وغيرها.

استعدت إسرائيل مبكراً لمواجهة إمكانية الملاحقة القانونية نتيجة سلوكها العسكري في قطاع غزة، ونشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية تقريراً حول تأهب الجيش لمواجهة هجوم قانوني بعد الحرب في غزة، حيث من المتوقع بعد فتح قطاع غزة أمام الصحافيين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان في اليوم التالي للحرب، أن تتزايد المطالبات بإصدار أوامر اعتقال دولية إضافية بحق جنود وضباط ومسؤولين إسرائيليين آخرين، إلى جانب مذكرات الاعتقال التي صدرت بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي، في حال تلقي المحكمة الجنائية الدولية أدلة تثبت أن تلك المباني والمساكن قد تم تدميرها دون أي مبرر عسكري، وتجريف مئات الدونمات من الأراضي الزراعية التي تعتبر ممتلكات خاصة لإقامة المنطقة العازلة لاحقاً على حدود قطاع غزة. ويشير التقرير إلى أن استعداد إسرائيل لذلك قد بدأ منذ اليوم الأول للحرب، حيث يرافق ممثلو مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي كل عمل عسكري وكل هجوم للجيش في غزة، ويقومون بإعداد ملفات سرية تحتوي على أدلة "دامغة" تبرر الهجمات التي نجم عنها قتل عشرات الآلاف من المدنيين وتدمير الممتلكات الخاصة وغيرها.^{٢٨}

فقط نجحتنا من ضمن تسع محاولات، وكانت في أغلبها ذات طابع شمولي تركز على وقف الحرب على اعتبار أن ذلك سوف يوقف الخسائر في أرواح المدنيين الفلسطينيين،^{٢٥} لكن تلك القرارات لم تأت بالتفصيل على ما يتعلق بحماية الممتلكات الخاصة أو الممتلكات الفردية على الرغم من أهميتها، وقد يعود السبب في ذلك إلى محاولة إيقاف المنبع الذي يتسبب في ذلك الدمار بما فيه الممتلكات الخاصة للمواطنين، إضافة إلى التركيز على إنقاذ أرواح المواطنين المدنيين بالدرجة الأولى نظراً للعدد الهائل لتلك الخسائر المستمرة.

وفي إطار استعراض إجراءات الأمم المتحدة بشأن حماية الممتلكات الخاصة، أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك في بيان إلى أن "التدمير الواسع النطاق للممتلكات الذي تنفذه القوات الإسرائيلية في غزة، الذي لا تبرره الضرورة العسكرية ويتم تنفيذه بشكل غير قانوني وتعسفي، يرقى إلى انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب".^{٢٦} وفي إطار المحاولات لمنع إسرائيل من الاستمرار في تدمير قطاع غزة، صدر قرار من محكمة العدل الدولية، أشار إليه الأمين العام بالقول إن على إسرائيل أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب أعمال تقع تحت البند الثاني من اتفاقية منع الإبادة الجماعية في قطاع غزة،^{٢٧} بما يشمل التدمير المادي الكلي أو الجزئي. وهو

٤. مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية حقوق الملكية الفردية في قطاع غزة أثناء الحرب

على الصعيد الدولي، فإن الولايات المتحدة غالباً ما تدافع عن حق إسرائيل في حماية أمنها، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية ضد أهداف تعتبرها تهديداً. في بعض الحالات، كانت هناك دعوات أميركية لضرورة تجنب تدمير المدنيين، لكن الدعم العسكري لإسرائيل كان مستمراً. وفي بعض التصريحات، كانت الولايات المتحدة تشدد على ضرورة التزام إسرائيل بالقانون الدولي، خاصة في ما يتعلق بحماية المدنيين والممتلكات الخاصة.^{٣٩} فقد جمدت الولايات المتحدة تزويد الجيش الإسرائيلي بمائة وثلاثين جرافة على خلفية استخدامها لهدم المباني والمساكن في قطاع غزة، على الرغم من أن إسرائيل كانت قد دفعت ثمن الصفقة وكانت بانتظار تصريح التصدير من وزارة الخارجية الأميركية، إلا إنها من جانب آخر لم تتوقف عن تزويد إسرائيل بالأسلحة والقنابل التي تستخدمها في استهداف المواطنين في قطاع غزة وممتلكاتهم.^{٤٠} فقد استمرت الولايات المتحدة بالمرابحة في هذا الأمر، وصرحت أكثر من مرة بنيتها وقف تنفيذ صفقات أسلحة لإسرائيل، ومن ثم يتم استئناف تلك الصفقات.

أدانت العديد من الدول الأوروبية تدمير الممتلكات الخاصة في غزة، فالاتحاد الأوروبي، بصفته الكيان الأكثر تأثيراً في هذا السياق، دعا

إلى تجنب استهداف المدنيين والمرافق المدنية. على الرغم من ذلك، فإنه في بعض الأحيان كان يكرر تأكيده على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وطالبت بعض الدول مثل المملكة المتحدة وفرنسا بفتح تحقيقات مستقلة بشأن الهجمات على الممتلكات المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات.^{٤١}

دعت روسيا إلى وقف الهجمات على المدنيين والمرافق المدنية، معتبرة أن تدمير الممتلكات الخاصة في غزة هو انتهاك للقانون الدولي، كما شددت على ضرورة إيجاد حل سياسي للصراع، فروسيا تدعو دائماً إلى إجراء تحقيقات دولية مستقلة لمعرفة المسؤولين عن استهداف الممتلكات المدنية.^{٤٢}

أدانت تركيا الهجمات العسكرية الإسرائيلية على غزة، واعتبرت تدمير الممتلكات الخاصة جزءاً من سياسة إسرائيلية تستهدف المدنيين. الحكومة التركية أكدت ضرورة محاسبة إسرائيل على هذه الانتهاكات. وقدمت تركيا دعماً كبيراً في المجال الإنساني وأرسلت مساعدات طبية لإغاثة المتضررين من الهجمات، بما في ذلك ضحايا تدمير المنازل والمرافق الخاصة.^{٤٣}

إن نتائج إجراءات وتدخلات المجتمع الدولي تجاه حماية المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة وحماية ممتلكاتهم من التدمير لم تقدم شيئاً فعلياً على أرض الواقع، ولعل هذين الاقتباسين يظهران مدى عبثية التأثير الدولي

التي تدير الحكم في قطاع غزة وتسيطر على مفاصل الحياة فيه، وبالتالي، تقع المسؤولية الأولى عليها في بذل أقصى جهدها في اتخاذ التدابير الوقائية لتوفير هذه الحماية، إلا إن حجم القوة العسكرية الإسرائيلية المفرطة المستخدمة في قطاع غزة أفضت إلى إحالة أي إجراءات بشأن الحماية المفترضة لأمر عبثي لا طائل منه. وبهذا فقد لجأت دولة فلسطين إلى استخدام القنوات الدبلوماسية من خلال ممارسة الضغوط على منبع الانتهاك لحقوق المواطنين الفلسطينيين في ظل تلك الحرب، بما فيها حقوقهم في حماية ممتلكاتهم الخاصة من الدمار. فقد أشارت الحكومة الفلسطينية إلى أنها تكثف تحركاتها واتصالاتها مع مختلف دول العالم، لفضح جرائم الاحتلال وتوثيق انتهاكاته، وحشد الدعم الدولي لحقوق شعبنا، والضغط من أجل وقف هذه الأعمال العدائية والتدميرية التي تستهدف امتداد الجغرافيا الفلسطينية، وبناءً على ذلك، عُقد اجتماع في جنيف للجنة التحقيق الدائمة، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان، لمتابعة الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين.^{٤٥}

وبخصوص حماية حقوق الملكية الفردية للودائع المصرفية في قطاع غزة، دق ناقوس الخطر عندما تواردت أنباء متلاحقة عن سلسلة من السرقات والسطو تعرض لها بنك فلسطين، الذي يعتبر أكبر المصارف العاملة في

في هذا الأمر، حيث قالت أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، في أحد تقاريرها حول الوضع في قطاع غزة: "إن التقاعس المدوّي والمشين من جانب المجتمع الدولي على مدى أكثر من عام عن الضغط على إسرائيل لحملها على وضع حد لفظائعتها في قطاع غزة، أولاً من خلال تأخير الدعوات لوقف إطلاق النار، ثم الاستمرار في توريد الأسلحة، هو وصمة عار على ضميرنا الجمعي وسيظل كذلك". وفي اقتباس آخر: "يجب على الحكومات أن تكفّ عن التظاهر بالعجز عن وضع حد للإبادة الجماعية التي أصبحت ممكنة بسبب عقود من إفلات إسرائيل من العقاب عن انتهاكاتها للقانون الدولي. يتعين على الدول أن تفعل أكثر من مجرد إطلاق التصريحات التي تعبر عن الأسف أو الاستياء، وأن تتخذ إجراءات دولية قوية ومستديمة، مهما كان ثبوت ارتكاب إسرائيل للإبادة الجماعية مزعجاً لبعض حلفائها".^{٤٤}

٥. المسؤولية الفلسطينية بشأن حماية حقوق الملكية الفردية في قطاع غزة أثناء الحرب

إن المشهد في قطاع غزة حول حماية المواطنين الفلسطينيين من الدمار البشري والمادي هو مشهد معقد للغاية، بل يكاد يكون الحالة الفريدة من نوعها. فدولة فلسطين لا تسيطر فعلياً على قطاع غزة بمكوناته البشرية والمادية، وبالتالي لا تمتلك الخيارات في توفير الحماية من الناحية الفنية واللوجستية، فحركة حماس هي

الإسكان والممتلكات في مجموعة من مبادئ الأمم المتحدة في هذا المجال. إن الاستراتيجيات المحدودة أو المخصصة التي يتم إقرارها وتنفيذها بهدف مشروع يتمثل في معالجة قضايا المأوى وحقوق الأراضي والممتلكات قد تعمل في الواقع في كثير من الأحيان على زيادة التوترات وإطالة أمد الصراعات. ويتجلى هذا مراراً وتكراراً عندما يتجمع ضحايا الحرب في مخيمات مؤقتة بعد نزوحهم من ديارهم وممتلكاتهم، وعندما يواجه اللاجئون والنازحون صعوبات في العودة إلى أماكنهم الأصلية السابقة في أمان وكرامة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تتأخر جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى إعادة إرساء سيادة القانون، عندما يحاول السكان النازحون استعادة ممتلكاتهم عند عودتهم، وعندما تتفوق جهود إعادة التنمية على قدرة المؤسسات المحلية على إعادة بناء القدرات الإدارية والنظامية اللازمة لاستعادة حقوق السكن والأراضي والممتلكات، وبالتالي الحد من النزاعات حول هذه الحقوق.^{٤٧}

ومن الملاحظ أن أغلب الأدبيات التي تتناول حماية الملكية الفردية ما بعد الصراع، تتركز حول تلك الصراعات الداخلية لدى المجتمعات، التي يكون فيها الصراع على المناطق الجغرافية بما تحويه من ممتلكات جزءاً أساسياً من أسباب اندلاع تلك الصراعات، إلا إن حماية الملكية الفردية ما بعد الصراع في إطار الصراعات

القطاع، حيث تحدثت الأنباء عن أن مجموع السرقات وصل إلى نحو ٧٠ مليون دولار من مجموعات مسلحة، بما فيها مجموعات مسلحة استولت على ٣٦ مليون دولار ادعت أنه بأمر من السلطات العليا، إلا إن بنك فلسطين أشار إلى مبالغة في تداول تلك الأنباء خاصة ما يتعلق بحجم السرقات، وأنه ما زال يقوم بحصر الخسائر، ولم يصل إلى رقم محدد حتى الآن، الأمر الذي أثار مخاوف لدى المودعين حول حماية حقوقهم في أموالهم المودعة، إلا إن سلطة النقد الفلسطينية طمأنت المودعين في قطاع غزة بأن ودائعهم في مأمن من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع حسب القانون.^{٤٦}

ثالثاً: حماية حقوق الملكية الفردية للمواطنين في قطاع غزة ما بعد الحرب

لقد حظيت قضايا الإسكان وحقوق الأراضي والممتلكات في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع باهتمام متزايد على الأجندة الدولية في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، عهدت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص باولو سيرجيو بينيرو بمهمة إعداد دراسة شاملة بشأن إعادة الإسكان والممتلكات في سياق عودة اللاجئين وغيرهم من النازحين. وكجزء من هذه المهمة، يجري العمل على توحيد معايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي القائمة بشأن إعادة

١. التحديات التي تواجه حماية حقوق الملكية الفردية للمواطنين في قطاع غزة ما بعد الحرب

إن استعادة حقوق الملكية الفردية للمواطنين في قطاع غزة ما بعد الحرب أمر مشكوك في تحقيقه، ذلك أن هناك مجموعة من التعقيدات التي تواجه تلك القضية، خاصة مسألة التعويض عن تدمير الممتلكات الخاصة، وعلى رأسها حقوق الملكية في المساكن والمباني والعقارات والأراضي الزراعية والمركبات وغيرها. إن من أبرز هذه التحديات غموض تفسير بعض القوانين المتعلقة بتدمير الممتلكات، فضلاً عن نقص الموارد اللازمة لمراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الملكية في مناطق النزاع. علاوة على ذلك، يعاني اللاجئون والنازحون في كثير من الأحيان من صعوبة في استعادة ممتلكاتهم أو الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها بسبب فقدان الوثائق القانونية أو القيود السياسية.^{٤٩}

رغم وجود قوانين واضحة لحماية الملكية الفردية في ظل النزاعات المسلحة، تبقى مشكلة التنفيذ أحد أكبر التحديات في هذا المجال. في كثير من الحالات، تفشل الدول في تطبيق هذه القوانين بسبب الظروف المعقدة للحروب والنزاعات. علاوة على ذلك، فإن عمليات النهب والتدمير التي تحدث أثناء الحرب غالباً ما تتم دون محاسبة حقيقية، مما يعرقل تحقيق العدالة للأفراد المتضررين.^{٥٠}

الخارجية لم تأخذ الاهتمام الكافي، ويتم التركيز فيها على قضايا الخسائر البشرية وإحلال السلام وإعادة الإعمار. ثم إن الصراعات الخارجية عادة ما تكون فيها النزاعات حول استرداد الممتلكات الخاصة نادرة، لكنها تتركز أكثر في الجهود الأممية لإعادة الأعمار التي تتضمن إعادة بناء المباني والمساكن كأولوية قصوى، وهذا يمنع إمكانية حدوث بعض النزاعات حول الملكية أو حدودها أو تغيير معالمها.^{٤٨} ولعل حالة قطاع غزة حالة نادرة، حيث تم تدمير المباني والمساكن في أغلب المواقع وفي مساحة جغرافية صغيرة جداً ومكتظة بالسكان المباني، وهذا يستوجب أن تتضمن الإجراءات حماية الملكية الفردية للمواطنين في قطاع غزة ما بعد الحرب، والحفاظ على ملكيتهم مساكنهم وأراضيهم وكل متعلقاتهم المادية والقانونية التي تضمن لهم تلك الحقوق. وهذه الإجراءات يجب أن تكون في شقين، الشق الأول يتعلق بتلك الإجراءات الأممية أو الدولية بإعادة تلك الممتلكات لأصحابها في أي خطة مستقبلية لإعادة الإعمار، فيما أن الشق الثاني يتعلق بالحماية القانونية للممتلكات الفردية للمواطنين، وهي تتطلب إجراءات داخلية تنظيمية وقانونية من حيث احتفاظ المواطنين الذين دمرت بيوتهم بحقوقهم القانوني بتلك الملكية من ناحية مساحة الأراضي المقامة عليها ومساحة المباني أو المساكن التي يمتلكونها ومكوناتها الإنشائية.

حماية حقوق الملكية الفردية للمواطنين في قطاع غزة سيؤدي إلى تزايد الفجوة الاقتصادية في الإنتاج. فالأشخاص الذين يمتلكون أصولاً قيمة وكانوا يستطيعون زيادة ثروتهم بسهولة أكبر، لن يتمكنوا من ذلك لأنهم أصبحوا لا يمتلكون شيئاً؛ وهذا قد يؤدي إلى خلق فجوات كبيرة. إن الملكية الفردية مفهوم مركزي في العديد من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، ومن المهم أن تتم إدارة الملكية الفردية بشكل يوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة.^{٥٢} وبالتالي، فإن أي عملية تعافي في قطاع غزة ما بعد الحرب يجب أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، حيث إن العمل على تعويض الأفراد عن فقدان ممتلكاتهم الخاصة يعتبر مسألة مركزية في إعادة النصاب الصحيح لمعادلة التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، وإلا ستمنى محاولات التعافي بفشل في هذا الإطار.

مع تقدم التكنولوجيا وتغير الأنماط الاجتماعية، ظهرت بعض التحديات التي تواجه الملكية الفردية في العصر الحديث. على سبيل المثال، في العديد من الدول، يواجه الأفراد صعوبة في امتلاك العقارات بسبب ارتفاع الأسعار. وهذا يؤثر تساوًلات عن مدى تحقيق الملكية الفردية العدالة الاجتماعية في ظل اقتصاديات السوق الحديثة.^{٥٣} فعندما يكون ما يزيد على ٦٠٪ تقريباً من مواطني قطاع غزة قد فقدوا مساكنهم، فإن الطلب على

مع تقدم التكنولوجيا وانتشار الإنترنت، أصبح من الضروري توسيع نطاق حماية الملكية الفردية ليشمل الأبعاد الرقمية. في الحروب الحديثة، لا تقتصر الحماية على الممتلكات المادية فقط، بل تشمل أيضاً البيانات والمعلومات الشخصية. في هذه السياقات، يمكن أن تتعرض حقوق الأفراد في ملكيتهم الرقمية للتهديد من خلال الاختراقات الإلكترونية أو استخدام البيانات الشخصية في سياقات غير قانونية. ومن ثم، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى توسيع القوانين لتشمل حماية الملكية الرقمية للأفراد خلال النزاعات.^{٥٤}

تظل حقوق الملكية الفردية جزءاً مهماً من القانون الدولي الإنساني، ويجب أن يتم تعزيز تطبيق هذه الحقوق لحماية الأفراد خلال النزاعات المسلحة. فبينما تضع الاتفاقيات الدولية قوانين تحظر الاعتداء على الممتلكات الخاصة، يتطلب تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع المزيد من الجهود الدولية والمحلية لضمان العدالة والإنصاف. لقد فشل المجتمع الدولي ومؤسساته الأممية في تقديم أي نوع من الحماية للممتلكات الخاصة في قطاع غزة أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وهو ما ينبئ بفشل مماثل في عملية تحقيق العدالة في حماية حقوق المواطنين الذين دمرت ممتلكاتهم الخاصة، وذلك في ظل إعادة الإعمار المطروحة في مرحلة ما بعد الحرب. إن أي فشل محتمل في

الاتفاقية تلتزم بالتعويض إن كان لذلك محل، وهي تكون مسؤولة عن الأفعال التي تقع من أي فرد من أفراد قواتها المسلحة". وكذلك المادة (٥٢) من ذات الاتفاقية التي تنص على: "تقوم دولة الاحتلال بدفع مبالغ نقدية للسكان عن إتلاف الممتلكات والأضرار بها، بحيث تدفع هذه المبالغ فوراً للمتضررين، وفي حالة عدم الدفع الفوري فإن الدولة المحتلة تمنح هؤلاء السكان إيصالات بهذه المبالغ، على أن تقوم بدفع هذه الإيصالات في أسرع وقت ممكن". وأكدت لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تحدثها للآخرين بقولها: "إن المسؤولية الدولية للدولة بسبب الأضرار التي تلحق بالآخرين مؤداها الالتزام بتعويض هذه الأضرار متى كانت نتيجة أفعال إيجابية أو مواقف سلبية منافية للالتزامات الدولية اتخذتها سلطاتها أو موظفوها، ولا يجوز للدولة أن تحتج بنصوص قانونها الداخلي لكي تفلت من المسؤولية الناتجة عن الإخلال بالتزام دولي أو عن تنفيذه. °° ويرى المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن تدمير إسرائيل للممتلكات الخاصة بالمواطنين في قطاع غزة، يجعلها تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة عن ذلك، وإلزامها بتحمل المسؤولية عن إعادة إعمار ما قامت بتدميره خلال الحرب، وتعويض

السكن، حتى المؤقت منه عن طريق الاستئجار، سوف يتزايد بشكل جنوني، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار إيجارات المساكن بشكل لا يمكن للمواطنين توفيره، وهنا سوف تتعمق فجوة العدالة الاجتماعية بين المواطنين. وفي السياقات الدولية، يتطرق القانون الدولي الإنساني إلى حقوق الأفراد في ملكياتهم الخاصة خلال النزاعات المسلحة، وحماية ممتلكاتهم من النهب أو التدمير غير المشروع. تستند قواعد القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد إلى مبادئ العدالة الإنسانية وحقوق الإنسان، التي تسعى إلى الحد من الأضرار المترتبة على الصراعات المسلحة وتحقيق العدالة للمتضررين،^{٤٠} وهو ما فشل المجتمع الدولي في تحقيقه ولو بشكل نسبي أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ثم إنه ليس من المتوقع أن ينجح في تحقيق تلك العدالة لمن فقدوا ممتلكاتهم الخاصة بسبب تلك الحرب.

٢. المسؤولية الإسرائيلية عن حماية حقوق الملكية الفردية ما بعد الحرب

إن مسؤولية إسرائيل في التعويض عن الأضرار التي أحدثتها في الممتلكات الخاصة خلال حربها على قطاع غزة تنعكس في العديد من القرارات والأحكام والمواثيق الدولية، من ذلك ما نصت عليه المادة (٣) من اتفاقية لاهاي الرابعة للحرب البرية لعام ١٩٠٧ إذ جاء فيها: "إن الدولة التي تخل بأحكام هذه

المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة عن تدمير ممتلكاتهم الخاصة وخسارتها.^{٥٦}

تتيح عدم إمكانية إلزام دولة فلسطين إسرائيل تحمّل المسؤولية الكاملة عن تعويض الأضرار المتعلقة بالممتلكات الفردية للمواطنين في قطاع غزة الذين دمرت أو تضررت ممتلكاتهم من مساكن وعقارات وأراض وغيرها نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة اللجوء إلى المحاكم الدولية للمطالبة بالتعويض عن الضرر بشكل فردي. حيث يرى بعض الفقهاء أن الفرد يمكنه مطالبة الدولة الأجنبية مباشرة للحصول على ما يصلح الضرر الذي أصابه. ويستند هذا الرأي في إعطاء الفرد حق ممارسة المطالبة الدولية لإصلاح ضرره إلى أن الفرد شخص من أشخاص القانون الدولي العام، وأنه هو المخاطب الوحيد بالقواعد القانونية دولية كانت أم داخلية، وبالتالي فإن من بين الحقوق التي يتلقاها مباشرة من القانون الدولي أهلية اللجوء إلى المحاكم الدولية للمطالبة بإصلاح أضراره.^{٥٧}

تقدم إسرائيل رؤية تستهدف من ورائها استكمال أهدافها من وراء تدميرها الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين في قطاع غزة، فهي تطرح أن إعادة بناء المساكن في قطاع غزة يجب أن تكون في جنوب قطاع غزة، بدلاً من إعادة بناء تلك المساكن في المواقع التي تم تدميرها، وأن يتم نقل بعض السكان إلى دول أخرى، وترك البقية في المناطق الجنوبية التي ستم

إعادة بناء المساكن فيها.^{٥٨} وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تخلت تماماً عن أي استحقاق ملزم لها بدفع تكاليف إعادة الإعمار، وبناء المساكن لمن تم تدمير مساكنهم، فهي تقوم بطرح رؤيتها في ذلك، بما يخدم مصالحها السياسية.

٣. مسؤولية الأمم المتحدة عن حماية حقوق الملكية الفردية ما بعد الحرب

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن تدمير المساكن يمثل الجزء الأكبر من تكاليف إعادة الإعمار، وذلك يعود إلى حجم الدمار الهائل التي تعرضت له منازل المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، وأدى إلى تشريد آلاف الأسر.^{٥٩} وأشارت تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن إعادة بناء المساكن في قطاع غزة التي دمرت خلال الحرب قد تستغرق حتى عام ٢٠٤٠ ضمن السيناريو الأكثر تفاؤلاً، لضخامة التكلفة التي تقدر بنحو ٤٠ مليار دولار، ولعملية البناء بحد ذاتها.^{٦٠} وهذا من الممكن أن يشكل أهم العوائق الرئيسية أمام استعادة المواطنين حقوقهم في ممتلكاتهم الخاصة، إذ سيكون أولئك على قائمة الانتظار سنوات طويلة، وهذا بحد ذاته يشكل انتهاكاً لحماية حقوقهم في ممتلكاتهم، خاصة المساكن.

تعتبر مسؤولية الأمم المتحدة عن حماية حقوق الملكية الفردية ما بعد الحرب في قطاع غزة معقدة، فهي تتعلق بحقوق المواطنين الفلسطينيين في ممتلكاتهم الخاصة من بيوت وعقارات وغيرها، وعادة ما يتم ربطها بعملية إعادة الإعمار الشاملة

في نقل المواطنين إلى خارج القطاع مؤقتاً أو فترة طويلة المدة لحين استكمال عمليات إعادة الإعمار وبناء تلك المساكن، وهي تحاول تسويق تلك الرؤية على اعتبار أنها ضرورية في عملية إعادة الإعمار كمسألة تقنية وفنية،^{٦٦} إلا إنه قد يكون إجراء غير موثوق، بحيث يتم حرمان أولئك المواطنين من حقوقهم في ملكيتهم الفردية المتعلقة بالمساكن، وقد لا يتمكنون من العودة إليها لاحقاً، وبالتالي، تنطوي السياسة الأميركية فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفردية على حرمان من تلك الحقوق، وليس حماية لها.

أعلنت السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي أن حزمة المساعدات الإنسانية التي ستقدمها إلى غزة في عام ٢٠٢٥ ستبلغ قيمتها ١٢٠ مليون يورو، بحيث سيكون توفير المأوى لمن دمرت بيوتهم، إلى جانب الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية. وقالت المتحدث باسم الاتحاد إيفا هرنسيروفا: "نعلم أن الوضع هناك كارثي. وبالطال في أن توجه الاتحاد الأوروبي هو نحو المعالجة المؤقتة للآثار الناجمة عن الحرمان من حق المواطنين الفلسطينيين في ممتلكاتهم وعلى رأسها المساكن، وليس معالجة حماية حقوق الملكية في تلك المساكن، على الأقل في الوقت الآني.

٥. المسؤولية الفلسطينية عن حماية حقوق الملكية الفردية ما بعد الحرب

في إطار الإجراءات الفلسطينية الرسمية بشأن حماية الملكية الفردية للمواطنين ما بعد

والتعافي الاقتصادي، وبالتالي لا ينظر إليها بشكل منفصل، بل ينظر إليها في إطار خطط شاملة، حتى وإن كانت إعادة بناء المساكن تستحوذ على الجزء الأكبر من عمليات إعادة الإعمار. من جانب آخر، فإن تجارب الأمم المتحدة في حالات ما بعد الحروب والصراعات، تركز على قضايا بناء السلام، وهي في أغلبها تتعلق بصراعات أهلية داخلية ونزاعات يتم العمل على إيجاد حلول لها، وربط عملية إعادة الإعمار بالتعويض عن الخسائر في الممتلكات الخاصة، أي ربط الإعمار ببناء السلام.^{٦٧} إلا إن حالة الحرب على قطاع غزة، ومن خلال التجارب السابقة في إعادة الإعمار ما بعد الحروب الإسرائيلية على القطاع، تفيد بأن إعادة الإعمار لا يتم ربطها ببناء السلام، لصعوبة تحقيق ذلك، فانتظار بناء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن ثم البدء بعملية تعافي وإعادة إعمار وتعويض الخسائر هي عملية غير واقعية. ولذا، تتجاوز الأمم المتحدة، وبتفهم من المجتمع الدولي، عملية إعادة الإعمار دون المرور بعملية بناء السلام، وهو ما قد يشكل معضلة كبيرة في حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين في ممتلكاتهم الخاصة التي تدمرت بسبب الحرب.

٤. مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية حقوق الملكية الفردية ما بعد الحرب

سارعت الإدارة الأميركية الجديدة في إلى طرح رؤيتها فيما يتعلق بإعادة الإعمار وبناء المساكن في قطاع غزة، وتتلخص تلك الرؤية

أكثر المناطق تدميراً، حيث إن ٢٤ بالمائة من إجمالي المنازل المدمرة البالغ عددها ١١,٠٠٠ في غزة تقع هناك، وحسب تقديرات المجلس النرويجي للاجئين فإن ٢٠ بالمائة فقط من الأرض في هذه المنطقة مسجلة باسم المالك الحالي، وبعض المالكين فقدوا سندات الملكية في الصراع، بينما يحمل آخرون أرقام تسجيل غير صحيحة لقطع الأرض. ويجعل غياب المسوح المناسبة للأرض من الصعب تأكيد حدود قطع الأرض ويمكن أن يؤدي هذا إلى نزاعات. بالإضافة إلى ذلك، يخضع العديد من الممتلكات لإجراءات الميراث الجارية بسبب وفاة أصحابها. وكان من المهم ضمان الدعم للأسر التي تكافح مع قضايا التوثيق التي قد تمنعها من الحصول على مساعدات إعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، بنى الكثير من الناس منازلهم دون الحصول على تصاريح بناء من سلطات غزة، مما أدى إلى عدم وجود مخطط حضري مناسب وأماكن عامة.^{٦٦}

إن مسؤولية الدولة الفلسطينية عن حماية حقوق الملكية الفردية للمواطنين في قطاع غزة نتيجة تدمير أو تضرر ممتلكاتهم تعتبر قضية شائكة ومعقدة بحد ذاتها، فقطاع غزة منطقة جغرافية تتعرض للعدوان الإسرائيلي بشكل متكرر، قد يصور على أنه عدوان خارجي، إلا إن تلك المنطقة الجغرافية ما زالت تخضع للاحتلال الإسرائيلي عن طريق السيطرة على

الحرب، هناك إجماع فلسطيني لحماية حقوق الفلسطينيين في ممتلكاتهم، ورفض المقترح الذي تقدم به الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنقل سكان قطاع غزة إلى الأردن ومصر، إلى حين إعادة بناء المساكن الخاصة بهم، حيث أشار مسؤولون فلسطينيون إلى رفض مقترح ترامب، وأنه سيواجه بمقاومة من الشعب الفلسطيني.^{٦٤}

قد تواجه المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة إشكالية كبيرة في ما يتعلق بملكية الأراضي والعقارات بما فيها المباني والمساكن والمحال التجارية وغيرها من الأموال غير المنقولة، حيث إن أرشيف سلطة الأراضي في قطاع غزة قد تعرض للتدمير المقصود من الجيش الإسرائيلي، وقد ينتج عن ذلك فقدان الوثائق وسندات الملكية، ويستبعد القيام مسبقاً بالأرشفة الإلكترونية لتلك الوثائق والمخطوطات ما قبل الحرب تحسباً لذلك،^{٦٥} الأمر الذي قد يتسبب في نزاعات حول الملكية بين المواطنين يصعب البت فيها، وهو ما يؤثر سلباً على حقوق الملكية الخاصة للمواطنين وحمايتهم من التعديات. فأثناء عملية إعادة بناء المنازل التي دُمرت خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠١٤، ظهرت قضايا تتعلق بقضايا الحقوق في الإسكان، والأرض والممتلكات للأسر المتضررة. إن قضايا السكن، والأرض والممتلكات واضحة في حي الشجاعية من مدينة غزة، الذي كان من

على قطاع غزة. وعند البحث في الاتجاه الآخر، يمكن الرجوع إلى دولة فلسطين بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بمواطنيها على أساس المسؤولية الإدارية دون خطأ، إذ إن دولة فلسطين ملتزمة بحماية رعاياها وكل من له حق الإقامة على أراضيها، والتزامها هذا هو التزام بتحقيق نتيجة وليس ببذل عناية، وبالتالي فإن عدم الوفاء به من جانب دولة فلسطين يجعلها مسؤولة عن التعويض عن الأضرار كافة التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي، إلا إنه في ظل تعقيدات المشهد قد يتم ترجيح رأي فقهي ثالث بالتعويض المستند إلى اعتبارات التضامن الاجتماعي لتكملة النقص في القواعد التي تحكم المسؤولية الإدارية، التي لا تسمح في بعض الأحيان بالرجوع إلى الدولة بالتعويض عن تدمير الممتلكات الخاصة الفردية لضعف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية، ويجب أن يكون ذلك في إطار تكافل أفراد المجتمع الفلسطيني تجاه المتضررين منهم من جراء الأعمال العدائية الإسرائيلية، خاصة في ظل عدم وجود قانون بشأن تعويض الأضرار الناجمة عن الأعمال العدائية.^{٦٧}

باشرت الحكومة الفلسطينية بإشراف وزارة الأشغال العامة وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الإعمار بتنفيذ مشروع يعمل فيه ٧٠٠ مهندس لتغطية وحصر الأضرار بدقة تمهيداً لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار

المعابر كافة، وهذا يجعل من مسؤوليتها تجاه الأضرار مضاعفة بحكم أنها قوة احتلال، وفي الوقت نفسه تشكل عدواناً خارجياً ضد منطقة جغرافية محددة. ثم إن المشهد يزداد تعقيداً في قطاع غزة، إذ إنه من الناحية القانونية ما زال إقليمياً يتبع دولة فلسطين، ولكنه في الوقت نفسه يقع تحت حكم الأمر الواقع لحركة حماس، الأمر الذي لم تقره دولة فلسطين ولا المجتمع الدولي، وبالتالي، فإن هذا الأمر يقع في نطاق الجدل الفقهي حول تأصيل مسؤولية الدولة بتعويض مواطنيها، على أساس المسؤولية الإدارية، أو على أساس التضامن الاجتماعي، حيث يمكن الرجوع إلى دولة فلسطين باعتبارها مسؤولة عن التعويض كقاعدة عامة على أساس المسؤولية الإدارية المبنية على الخطأ، وأحياناً على أساس المسؤولية الإدارية التي تستند إلى المخاطر دون أي خطأ، فمن الصعوبة بمكان الرجوع إلى دولة فلسطين على أساس من الخطأ، إلا إذا أمكن الكشف عن تقصير يمكن نسبته إليها في حماية مواطنيها، الأمر الذي يحتاج إلى إثبات. وتكمن صعوبة هذا الإثبات في عدم تكافؤ القوة العسكرية الإسرائيلية مع إمكانيات السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى كون الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير مشروع ومخالف للمواثيق والأعراف الدولية، هذا بالإضافة إلى أن دولة فلسطين لا تتحكم في القضايا الأمنية بحكم سيطرة حركة حماس

قاعدة بيانات شاملة للمستفيدين لضمان تنسيق الخدمات بشكل فعال. كما تضمنت الخطط المقترحة تعزيز القدرة على تلبية احتياجات السكان المتضررين، وسبل توحيد الجهود وتنسيق السياسات لضمان استجابة أكثر كفاءة وشفافية، مع التركيز على تحديد مواقع مراكز الإيواء بالتنسيق مع الجهات المختصة، وضمان توفير بيئة آمنة للنازحين.^{٦٩}

خاتمة

تعتبر حماية حقوق الملكية الفردية في قطاع غزة من الحقوق الإنسانية الأساسية، وتتمثل بالمتلكات الخاصة، خاصة المساكن والأراضي والعقارات والمنشآت التجارية والصناعية ومحتوياتها وغير ذلك، لم يتم القيام بأي إجراء لحمايتها خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. فقد فشلت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أو من خلال الجمعية العامة باستصدار أي قرار بشأن الحماية للمدنيين أو المتلكات، وحتى المجتمع الدولي بصورة تكتلات جماعية أو منفردة، لم يقدم سوى بعض التصريحات المتناثرة هنا وهناك بلا فائدة فعلية، الأمر الذي جعل المواطنين في قطاع غزة وممتلكاتهم الخاصة في حالة انكشاف دائم واستهداف دائم من الدمار.

أما مسألة حماية المتلكات الفردية الخاصة للمواطنين في قطاع غزة ما بعد

ضمن خطة شاملة تتضمن إزالة الركام والإيواء المؤقت.^{٦٨} ويعتبر هذا الإجراء من الخطوات الأولى والتمهيدية لعمليات حصر الأضرار للممتلكات الخاصة بالمواطنين من مساكن وأراضي وعقارات وغيرها، الأمر الذي قد يسهم في اعتماد خطة تتضمن توفير الحماية لحقوق المواطنين في ممتلكاتهم، بحيث لا تؤثر المتغيرات الناجمة عن التدمير الإسرائيلي على تلك الحقوق. أنشأت الحكومة الفلسطينية "غرفة العمليات الطارئة" لمتابعة جهود الإغاثة وإعادة الإعمار بشكل منسق وفعال، وتوحيد الجهود بين الجهات الرسمية والشركاء الدوليين لضمان استجابة متكاملة والانتقال إلى مرحلة التعافي، وهي المرحلة التي تركز على إعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين المتضررين، وأحد أبرز التحديات يتمثل في عودة النازحين، خاصة إلى شمال القطاع، حيث يواجهون نقصاً حاداً في الخدمات الأساسية والمأوى، مما يستدعي عملاً مشتركاً لتقديم استجابة عاجلة ومستدامة. تمتد خطة الحكومة إلى ستة أشهر، وتشمل مشاريع لتعافي المتضررين، تهدف إلى جانب تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلى إعادة تأهيل المنازل المتضررة جزئياً، مما قد يتيح إعادة إسكان نحو ٥٠٪ من النازحين خلال الأشهر الستة المقبلة، مع ضرورة تحديد الفئات الأكثر احتياجاً، وفي مقدمتها الأيتام وذوو الإعاقة والأسر التي تعيلها النساء، وإنشاء

الحرب، فهي مسألة في غاية التعقيد، حيث كشفت فترة الهدنة ووقف إطلاق النار في غزة عن مؤشرات قاتمة وآفاق مجهولة، ولم تسفر حتى الآن عن إطار عام لإعادة الإعمار التي تستحوذ الممتلكات الخاصة في المساكن على الغالبية العظمى منها، فالأمم المتحدة تتحدث عن مسؤوليتها المرتقبة في ذلك، بينما تستيق الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة ترامب الشرعيات الدولية في الإعلان عن رؤية معينة وعن سيطرة على عملية إعادة الإعمار. وحتى الملكية الوطنية لإعادة الإعمار ما زالت ضبابية، حيث تقوم إسرائيل بكل جهدها لعدم إيلاء أي دور في ذلك للحكومة الفلسطينية، ولا تقدم رؤية بديلة، وإنما أخذت تتماهي مع المقترح الأمريكي الذي بدأ أكبر مما كانت تحلم به، وهو ما ظهر من علامات الاندهاش والارتباك على وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن، وهو يستمع لمستضيفه ترامب، وتصريحاته بشأن "التهجير الطوعي" لأهالي مدينة غزة، وإسكانهم في مناطق أخرى من العالم، لدرجة أن الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها وزارة الدفاع أخذت بوضع خطة تنفيذية لذلك، وهو ما يعني أن حقوق الفلسطينيين في ممتلكاتهم بعد الحرب باتت مكشوفة الظهر بلا حماية.

الحرب، فهي مسألة في غاية التعقيد، حيث كشفت فترة الهدنة ووقف إطلاق النار في غزة عن مؤشرات قاتمة وآفاق مجهولة، ولم تسفر حتى الآن عن إطار عام لإعادة الإعمار التي تستحوذ الممتلكات الخاصة في المساكن على الغالبية العظمى منها، فالأمم المتحدة تتحدث عن مسؤوليتها المرتقبة في ذلك، بينما تستيق الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة ترامب الشرعيات الدولية في الإعلان عن رؤية معينة وعن سيطرة على عملية إعادة الإعمار. وحتى الملكية الوطنية لإعادة الإعمار ما زالت ضبابية، حيث تقوم إسرائيل بكل جهدها لعدم إيلاء أي دور في ذلك للحكومة

الهوامش

- ١٦ حشي، مرجع سابق، ص ٦.
- 17 Evan, Gareth et al. (2021), The responsibility to protect: Report of the International Commission on Intervention and Sovereignty. International Development Research Center, Ottawa, Canada. P: 21-23
- ١٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٢٤)، عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ ٢٠٢٣/١٠/٧، الموقع الإلكتروني: <https://www.pcbs.gov.ps>، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/١/٢٦
- ١٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٢٤)، الموقع الإلكتروني: <https://www.pcbs.gov.ps>، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/١/٢٦
- ٢٠ شبكة عربي BBC news (٢٠٢٥). بالأرقام، ما حجم الدمار الذي خلفته الحرب في غزة؟ الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/articles/c5yv66pq0njo>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٢٣
- ٢١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٢)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠٢٢، رام الله، فلسطين، ص ١٤٢.
- ٢٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٢)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠٢٢، رام الله، فلسطين، ص ١٣٩.
- ٢٣ عقل، أحمد (٢٠٢٥)، "بعد الحرب في غزة، خسائر بالمليارات وسنوات لإعادة الإعمار"، الموقع الإلكتروني: <https://www.alhurra.com/palestine/2025/16/01>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/١٦
- ٢٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٤)، الموقع الإلكتروني: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4711>، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/١/٢٧
- ٢٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٤)، الموقع الإلكتروني: <https://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=5848>، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/١/٢٦
- ٢٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٢)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠٢٢، رام الله، فلسطين، ص ١١٩.
- ٢٧ صحيفة الشرق الأوسط (٢٠٢٥)، "إعادة إعمار غزة، تحديات هائلة بعد حرب محت ٦٩ عاماً من التنمية"، الموقع الإلكتروني: <https://asharq.com/politics/113529>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٢٠
- ٢٨ المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (٢٠٢٤)، "غزة: إهلاك إسرائيل مئات الدونمات الزراعية تدمير للسلة للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص ٣-٤
- ١ رشيد، أحمد. (٢٠١٥). الملكية الفردية في الفكر الاقتصادي الإسلامي. مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد ١٥، عدد ٢، ص ١٢٩-١٣٣.
- 2 Demsetz, Harold, (1983). The structure of ownership and the theory of the firm. Journal of Law and Economics, vol. 26, pp: 375-390
- 3 Harper, David. (2020). The Role of Private Ownership in Stimulating Economic Growth. Economics Journal. Retrieved from: <http://www.economicsjournal.com/article456>
- ٤ اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (١٩٤٩) اتفاقيات جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في النزاعات المسلحة. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- 5 Smith, Jone. (2018). "Protecting Private Property During War: Experiences and Problems." International Law Review, 28(4), p: 200
- ٦ اتفاقية لاهي بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية. (١٩٠٧)، قواعد حماية الممتلكات الخاصة، ص ١٥-١٨.
- ٧ غراف، أحمد. (٢٠٢٢). التأثيرات القانونية على الممتلكات الخاصة في النزاعات المسلحة. مجلة الدراسات القانونية الدولية، مجلد ٤٥، عدد ٢، ص ١٥٠-١٦٠.
- ٨ عواد، فاطمة. (٢٠٢٠). "حقوق الملكية للاجئين بعد النزاع: تحليل لمشكلات التعويض والاستعادة." مجلة الدراسات القانونية الدولية. مجلد ٤٥، عدد ١١، ص ١٠٩-١١٠.
- 9 Garcia, Michelle. (2020), "Protecting Private Property in Modern Armed Conflicts: Challenges and Opportunities." Human Rights Studies, pp. 127-131
- 10 Brown, Richard (2017), "The Application of International Humanitarian Law to Property in Armed Conflict." Journal of Legal Studies, pp: 80-82.
- 11 Haywood, Ellen (2021), "Individual Property and Justice in Times of War: Laws and Practices." Journal of International Justice, pp: 218-220.
- ١٢ غنام، محمد (٢٠١٨)، "تأثير الحرب على الممتلكات الخاصة: دراسات حالة." دراسات الحرب والسلام، ص ٦٥-٨٠.
- ١٣ إليوت، سارة. (٢٠١٦)، "حماية حقوق الملكية الفردية في النزاعات المسلحة: دراسة مقارنة." مجلة الدراسات القانونية الدولية، ص ١٥٠-١٦٥.
- 14 White, Emily (2020), "Individual Property in War-time: How to Protect Personal Property." International Law Studies, Vol. 34, pp125-115..
- ١٥ حمشي، محمد (٢٠٢٤)، "عن انحطاط النقاش القانوني بشأن مسؤولية حماية المدنيين في غزة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص ٣-٤

- Council call for a sustainable ceasefire in Gaza not sufficient to end civilian suffering”, web site: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/03/eu-european-council>, published date: 22/3/2024.
- 42 The Ministry of Foreign Affairs of Russian Federation (2024), “Excerpts from the briefing by Foreign Ministry Spokeswoman Maria Zakharova, Moscow”, web site: https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1944886/, published date: 18/4/2024
- 43 Anadolu Agent (2023), “Türkiye rejects, condemns attacks targeting civilians in Palestine”, web site: <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/turkiye>, published date: 14/10/2023.
- 44 منظمة العفو الدولية (٢٠٢٤)، "تحقيق لمنظمة العفو الدولية يخلص إلى أن إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة"، الموقع الإلكتروني: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/٥.
- 45 شبكة فلسطين الإخبارية (٢٠٢٤)، "بتوجيهات من الرئيس: مجلس الوزراء يقرر تشكيل لجنة عمل لإدارة شؤون قطاع غزة"، الموقع الإلكتروني: <https://pnn.ps/news/701306>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٢/٤.
- 46 العربية إنديبندنت (٢٠٢٤)، "سلطة النقد الفلسطينية تحقق في سلسلة سرقات مصرفية في غزة"، الموقع الإلكتروني: <https://www.independentarabia.com/node/575411>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٥/٧.
- 47 Pinheiro, Paulo (2004), “Housing and property restitution in the context of the return of refugees and internally displaced persons”, web site: https://www.refworld.org/reference/themreport/unsubcom/2004/en/20447_2/7/2004
- 48 Hureitz, Agnes, Studdard, Kaysie & Williams, Rhodri (2005), “Housing, Land, Property and Conflict Management”, International Peace Academy, New York, USA, pp: 5-11
- 49 صالح، مصطفى. (٢٠١٩). الملكية في الحروب: حقوق الأفراد في النزاعات المسلحة، ط١، دار أكسفورد للنشر. ص: ١٠٢-١٠٥.
- 50 Smith, Johne (2018). “Protecting Private Property in Times of Conflict: A Study in the Application of International Humanitarian Law.” Journal of International Law, Vol. 2, No. 33, pp. 142-156.
- 51 Leckie, Scott (2005), “Housing, Land and Property in Post-Conflict Societies”, UNHCR, Department of International Protection, Geneva, Switzerland, pp: 11-17
- ٥٢ رشيد، أحمد. (٢٠١٧). تأثير الملكية الفردية على التفاوت الاقتصادي. مجلة الاقتصاد المعاصر، مجلد ٢٨، عدد ٤، ص١٢٨-١٣٠.
- الغذائية للمجوعين واستمرار ممنهج لأدوات الإبادة الجماعية"، الموقع الإلكتروني: <https://euromedmonitor.org/ar/article/6485> تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٩/٢٦
- ٢٩ غزاوي، ساهر (٢٠٢٤)، "نهب وسرقة الممتلكات في الحرب، ظاهرة مستحدثة أم ميراث؟"، الموقع الإلكتروني: <https://www.mawteni48.com/archives/267163>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٥/١٠
- 30 Lilian Goldman Law Library (2008), “Laws of War :Laws and Customs of War on Land”, web site: https://avalon.law.yale.edu/19th_century/hague02.asp#art56, Published Date: 26/12/2008
- 31 Lilian Goldman Law Library, Ibd.
- 32 Lilian Goldman Law Library, Ibd.
- 33 Ministry of Foreign Affairs (2023) “Hamass-Israel conflict 2023: Frequently asked questions”, web site: <https://www.gov.il/en/pages/swords-of-iron-faq-6-dec-2023>, publish date: 6/12/2023
- ٣٤ العاني، طه (٢٠٢٤)، "انتهاكات رقمية.. كيف استفادت إسرائيل من حجب توثيق جرائم غزة؟"، الموقع الإلكتروني: <https://alkhaleejonline.net>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٧/٢٥
- ٣٥ القانون من أجل فلسطين (٢٠٢٤)، "تقرير المشهد الحقوقي لفلسطين"، العدد ٢٥٥، الموقع الإلكتروني: <https://law4palestine.org/ar>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١١/٢٤
- ٣٦ قناة فرانس ٢٤ العربية (٢٠٢٤)، "تدمير الممتلكات في غزة يرقى إلى جريمة حرب"، الموقع الإلكتروني: <https://www.france24.com/ar>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٢/٨
- ٣٧ الأمم المتحدة (٢٠٢٤)، "محكمة العدل الدولية تطالب إسرائيل بمنع ارتكاب أعمال تتضمنها اتفاقية منع الإبادة الجماعية"، الموقع الإلكتروني: <https://news.un.org/ar/>، تاريخ النشر: 1128017/01/story/2024 ٢٠٢٤/١/٢٦
- ٣٨ قناة BBC new عربية (٢٠٢٤)، "الجيش الإسرائيلي يستعد لمعركة قانونية بعد انتهاء الحرب في غزة"، الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/articles/> cp4lv2qqyvo تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/٢١
- 39 U.S. Department of State (2024), “2023 Country Reports on Human Rights Practices: Israel, West Bank and Gaza”, web site: <https://www.state.gov/reports/2023-country-reports-on-human-rights>, published date: 26/1/2024
- ٤٠ قناة العربي الفضائية، (٢٠٢٤)، "ساهمت بهدم مباني غزة، هل جمدت أميركا صفقة جرافات لإسرائيل؟"، الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.com/news>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١١/١٠
- 41 Amnesty International (2024) “EU: European

- ٥٣ هوبسباوم، أريك. (٢٠٠٢). العصر الحديث: تاريخ العالم من ١٧٨٩ إلى ٢٠٠٠. مطبعة لوند.
- 54 Medecins Sans Frontières (2011), "Practical Guide to Humanitarian Law: Protected Objects and Property", Geneva, Switzerland.
- ٥٥ طه، عبد الرحيم (٢٠٠١)، "تعويض المتضررين مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى"، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين. ص ٧-٨.
- ٥٦ المركز الفلسطيني للإعلام (٢٠٢٥)، "الأورومتوسطي: تصريحات ترامب بشأن ترحيل سكان غزة تكريس للسياسات الإسرائيلية الاستعمارية"، الموقع الإلكتروني: <https://palinfo.com/news/2025/01/26/937164>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٢٦
- ٥٧ العنابي، إبراهيم، (١٩٧٣)، اللجوء الى التحكيم الدولي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. ص ٧٠.
- ٥٨ فهمي، طارق (٢٠٢٤)، "المشهد الإسرائيلي بعد حرب غزة"، مجلة آفاق عربية، عدد ١٥، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر. ص ٢٥.
- ٥٩ قناة العربية الفضائية (٢٠٢٥)، "حقائق صادمة عن إعادة إعمار غزة بعد اتفاق وقف إطلاق النار"، الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/١٨
- ٦٠ قناة سكاى نيوز عربية (٢٠٢٤)، "تقرير: إزالة ٤٠ مليون طن من أنقاض الحرب يستغرق ١٥ عاماً"، الموقع الإلكتروني: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1729186>، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٧/١٥
- 61 Hopkins, Judy (2020), "UN Peace Building: an Orientation", Peace Building Support Office, United Nations. pp: 17-19
- ٦٢ قناة CNN عربية (٢٠٢٤)، "ترامب يكشف ما قاله ملك الأردن وما سيقوله للسياسي حول خطته لقطاع غزة"، الموقع الإلكتروني: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025-trump-suggests/26/01/east/article/2025>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٢٦
- ٦٣ المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (٢٠٢٥)، "أمن أوروبا - ما هو الدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعبه بعد اتفاق وقف إطلاق النار في غزة؟"، الموقع الإلكتروني: <https://www.europarabct.com>، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١/١٧
- ٦٤ دراغمة، محمد (٢٠٢٥)، "الفلسطينيون يرفضون اقتراح ترامب ترحيل الفلسطينيين من غزة إلى مصر والأردن فترة مؤقتة أو طويلة"، الموقع الإلكتروني: <https://asharq.com/politics/114153>، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/١/٢٧
- ٦٥ أبو هاشم، عبد اللطيف (٢٠٢٤)، "التدمير المقصود لدور الوثائق والأرشيف والمؤسسات الثقافية والمكتبات في قطاع غزة" ورقة سياسات، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين. ص ٨.
- ٦٦ مجلس اللاجئين (٢٠١٥)، "ورقة حقائق ٤: إعادة الإعمار في حي الشجاعية، سلسلة الحقوق في الإسكان والأرض والممتلكات".
- ٦٧ طه، عبد الرحيم (٢٠٠١)، "تعويض المتضررين مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى"، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين. ص ٣٨-٤١.
- ٦٨ وكالة صدى نيوز للأنباء (٢٠٢٥)، "أبرز تدخلات الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال الأسبوع الماضي"، الموقع الإلكتروني: <https://www.sadanews.ps/news/185400.html>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٢٧
- ٦٩ وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٢٤)، "التنمية الاجتماعية والإغاثة تبحثان سبل تحسين أوضاع مراكز الإيواء وتعزيز التنسيق الوطني"، الموقع الإلكتروني: <https://www.mosd.gov.ps/ar/single-news/619>، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٢/٣

الحوار الوطني المجتمعي الفلسطيني

أ. واثق طه*

تتعرض لفيض واسع من الانتشار الفيروسي للمعلومات، والتضليل، والآراء المتضاربة، والإشاعات، والحقائق، وغيرها من تفاعلات يُنتجها الإنسان، وتستهدف بها الأطراف الأخرى، شعباً تتشابك مصالحه وحقوقه بمصالح العالم وإرادته.

إنَّ إجراء الحوار في مختلف القضايا التي تهمَّ الشعب الفلسطيني عاملٌ أساسيٌّ في بناء التوجهات وتشكيل المعرفة اليومية المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات، فالحوار المدعوم بالمبادئ والحقوق الأساسية قادر على تعزيز التقدم، وهو أداة تنظيمية لتحقيق التنمية المستدامة، ووسيلة ضرورية لتنفيذ أهدافها في مجتمع يتعرَّض انسجامه ونسيجه الوطني إلى التشويش، علاوة

مقدمة:

إنَّ أيَّ شعبٍ حيٍّ تنشأُ بين أفرادهِ تفاعلات يومية في مختلف جوانب الحياة، خصوصاً في القضايا العامّة التي تشكّل هاجساً لدى النَّاس، أو يتشكّل لديهم رأيٌ وموقفٌ تجاهها، نتيجة جهود النخب ووسائل الإعلام والنظام السياسي. في الوضع الفلسطينيّ تحت الاحتلال، هناك حالة من تبادل التأثير الداخلي والخارجي بين اللاعبين الأساسيين المنخرطين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لإنهاء الاحتلال، وهذا يجعل المجتمع الفلسطينيّ في عصر العولمة وسهولة تبادل المعلومات بيئةً تحملُ تفاعلات واسعة تجاه القضايا المتصلة بشؤونهِ، وبيئةً

* كاتب رأي فلسطيني.

الكراهية تجاه الشعوب والأديان الأخرى، وترك هذا الحوار الشامل أثره على توجهات الشباب السعودي خلال العقدين الأخيرين.

وفي الجمهورية التونسية، انخرطت الأحزاب السياسية في سلسلة واسعة من الحوارات المباشرة وغير المباشرة بعد صعود الإخوان المسلمين عقب ثورة الربيع العربي والإطاحة بنظام الرئيس التونسي الراحل زين العابدين بن علي، ففي الفترة بعد عام ٢٠١٠ اشتدّ الحوار الوطني التونسي في ما يخص توجهات أسلمة الدولة (أخونتها)، الأمر الذي شكّل (ردّة) شعبية على دعم الإخوان المسلمين بالحوار الهادئ، والموروث الوطني التونسي الذي أرسته الأنظمة السابقة.

وعودة إلى المجتمع الفلسطيني، فمنظمة التحرير الفلسطينية في وضعها الراهن - بعد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وإقامة نظام الحكم الذاتي الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية)، توطئة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في حدود الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وتجسيد استقلال دولة فلسطين المعلن في المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ - تعثرت بفعل الاحتلال، ولذلك نشأت العديد من العوامل المؤثرة على الفهم العام للقضية الوطنية، خصوصاً بما تتركه من تأثيرات (الاشتغال) الإسرائيلي على الوعي الفلسطيني تجاه الكيانية الفلسطينية، والحقوق غير القابلة للتصرف، وحقّ تقرير المصير،

على حيويته الفكرية في ظل تعدد الرؤى التي تتناول قضيته الأساسية (إنهاء الاحتلال)، الأمر الذي يترك تأثيرات لا بدّ من معالجتها وضبطها، كونها تلقي ظلالها على فهم الفلسطيني لحقّه في تقرير المصير، وطبيعة وجوده في المحيط الدولي، وما يُريده الاحتلال له من شطب الكيونية، والهويّة، والتاريخ.

تجارب حيّة

كان لشعوب أخرى احتاجت الحوار المجتمعي - كأداة من أدوات التنظيم الاجتماعي لتحقيق الانسجام بين الجمهور والدولة - تجارب تركت آثارها الاجتماعية، كالتجربة السعودية عقب هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وبدء ما أطلقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، التي أسست خلال عقدين من الزمن للإسلاموفوبيا الراهنة، وهو ما وضع المملكة العربية السعودية بعد حادثة برجيّ التجارة تحت ضغط أممي، تحت تأطيرٍ سلبي ممنهج لمنظور الشعوب تجاه السعوديين والمنطقة العربية عموماً.

لجأت الحكومة السعودية على مدار السنوات التالية إلى حوار مجتمعي واسع، وضعت له هدفاً أساسياً يتعلّق بتخفيض مستويات الفكر المتشددّ، فانخرطت جهات سعودية في حوار مع الشباب السعودي تناول الفهم العام للمحتوى الديني الذي يصنع التشددّ ويعمّق

والفلسطيني بفيض معلوماتي تضليلي، علاوة على دعم برامج تخلق حوارات فلسطينية تتجاوز المبادئ الأساسية للتحرر الوطني، والمطالب الثابتة للشعب الفلسطيني إلى بدائل سياسية في مضامينها تلتف على حلّ الدولتين، وتقدم فهماً مغايراً للحقوق الوطنية، وتشكياً في دوافع المؤسسة الرسمية الفلسطينية.

نموذج تضليلي: حلّ الدولة الواحدة

تنخرط جهات إسرائيلية في التأكيد المستمر على انتهاء رؤية حلّ الدولتين، وأنّ الحلّ الوحيد أمام الفلسطينيين هو الدولة الواحدة، (علاوة على مخططات التهجير وتخفيض أعداد السكان الفلسطينيين)، ولكن أيّ دولة؟ هي إسرائيل نفسها.

لقد استطاعت إسرائيل إيجاد أرضية مشتركة بين جهات إسرائيلية وفلسطينية تقتنع بإمكانية تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى صراع حقوق ومساواة في إسرائيل نفسها.

الرّغم بانتهاء حلّ الدولتين، والاستناد إلى تصوير الاستيطان حقيقة قانونية ثابتة غير قابلة للزوال، لا يعني انتهاء الحلّ بمعنى فقدان الفلسطينيين حقّ تقرير المصير، إذ إنّ الهدف منه هو توجيه الوعي الفلسطيني لممارسة هذا الحقّ بقبول إسرائيل بديلة لفلسطين، وبقاء نظامها، وتحويل النضال إلى نضال مغاير

والتسوية التاريخية التي توجهت إليها القيادة الفلسطينية، لذا كان لا بدّ من تصويب الأمور، وأن تُخاطب الدولة الفلسطينية بمكوناتها شعباً يحتاج إلى تعزيز الأمل بالمستقبل، وأجياًلاً تُريد لها قيادتها أن تتحصّن بالوعي تجاه المخاطر التي يزرعها الاحتلال في طريق كفاحها لنيل حقوقها الوطنية.

ما الذي يواجهه الشعب الفلسطيني في صراعه مع الاحتلال؟

علاوة على استخدام الأدوات الأمنية والعسكرية لبتّ اليأس بين أبناء الشعب الفلسطيني، وتحطيم منجزاتهم في بناء الدولة المنشودة، استفادت الحكومات الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠١ من المناخ الدولي المناهض للإرهاب، وقدرته على إقناع شعوب العالم أنّ المنطقة العربية منبع من منابع الإرهاب والتطرف وكرهية الشعوب الأخرى.

عمل الاحتلال خلال تلك الأعوام التي شهد العالم خلالها على الانتفاضة الثانية ٢٠٠١ على إعادة تأطير السمعة الفلسطينية ضمن خانة الإرهاب، فمؤل العديد من الجهات والمؤسسات التي عملت على تكريس كلّ ما من شأنه تشويه الصورة الفلسطينية أمام العالم، وإعادة صياغة الفهم العامّ للقضية الفلسطينية بكل تفاصيلها.

وفي اتجاه مواز، استمرّت في دعم منظومات عاملة، محلية ودولية، تستهدف الشعب

العالمية وأيضاً في التجربة الفلسطينية على مدار عقود من العمل منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كانت النقابات والاتحادات الشعبية حواضن أساسية لتطوير الوعي المجتمعي، خصوصاً تطوير المسؤولية الوطنية بين الناس كما في الحالة الفلسطينية.

إنّ الاتحادات والنقابات هي التجمعات التي يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن الذات والنضال المجتمعي لتحسين شروط الحياة والعمل، لذلك تعتبر المنظمات الشعبية أجساماً قادرة على نقل التجربة والمعرفة، والتأثير في التوجهات العامّة، وتشكيل حراك حيويّ ضمن محددات المسؤولية المجتمعية والوطنية.

ماهية الحوار الوطني المجتمعي الفلسطيني

وضّحت منظمة التحرير الفلسطينية في وثائق برنامج الحوار الوطني المجتمعي المعدّة من المنظمات الشعبية أهدافها وتوجهاتها من هذا الحوار، على أساس أنّ "تعزيز ثقافة الحوار الوطني بين فئات المجتمع ضروري لرفع مستوى الوعي بين الجماهير تجاه القضية الوطنية، بما يسهم في خلق رأي عام منسجم مع التوجهات الوطنية، وتقوية النسيج المجتمعي، والنهوض بحالة التعاون والتكامل بين شرائح المجتمع على قاعدة الانخراط المستمرّ في العمل الوطني لمواجهة الاحتلال، ومعالجة الآثار

للتحرر الوطني، مع احتفاظ إسرائيل بحق تقرير المصير لشعبها!

انتهاء حلّ الدولتين، يجب أن يُنظر إليه على أنّه انتهاء لقرار التقسيم ١٩٤٧، وهذا يعني عودة الأوضاع إلى ما قبل ذلك التاريخ، ولا يعني أبداً انتهاء فلسطين وبقاء إسرائيل.

إنّ هذا نموذج واحد لفكرٍ مُناوئٍ لمبادئ التحرر الوطني وحقوق الفلسطينيين، يستند إلى خلق وعي بديل للوعي الوطنيّ، ينال بشكل أو بآخر من الدولة الفلسطينية نفسها، ومن المسؤولية الوطنية تجاهها، ويبثّ تضليلاً مستمرّاً يستهدف الإنسان الفلسطينيّ في حقوقه على صعيد الوطن والعالم.

صارت الحاجة إلى حوار وطني مجتمعيّ أمراً ملحاً لدى الفلسطينيين بمختلف شرائحهم ومؤسساتهم في ظلّ تصاعد حالة الانقراض الإسرائيلي على فلسطين (الدولة بكيانيتها وشعبها وحقوقها ووضعيتها القانونية ووجودها الدولي)، خصوصاً بعد عدوانها التدميري على قطاع غزة والضفة الغربية، وموقف قيادة إسرائيل تجاه الدولة الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

لماذا المنظمات الشعبية؟

تنشأ حيوية الشعوب من المنظمات الشعبية وجهودها وقدرتها على التأثير والدفاع عن حقوق الشرائح المجتمعية. ففي كلّ التجارب

الاجتماعي، قادرةً على نقل تلك المضامين، بالجهد الجماعي والتأثير الممتد أفقياً في المجتمع الفلسطيني، ويمكن الوصول إلى تشكيل رأي عام، وموقف جماهيري يستند إلى وعي حقيقي بأهداف الاحتلال وأساليبه، بما يحفظ (المناعة الوطنية الفلسطينية) وهو المصطلح المستخدم من القيادة الفلسطينية للتعبير عن ضرورة حماية الوعي الفلسطيني من التشويه أو التضليل أو اليأس.

ترتكز باقي وثائق البرنامج على أدلة مهنية وتوجيهية لطواقم المحاورين التي تلتقي مع الناس في تجمعاتها السكانية، من حيث مضامين تتعلق بالكيان الفلسطينية، وأبعادها، ومنجزاتها، وضرورة الحفاظ عليها، وأهداف ووسائل الاحتلال لضرب الكينونة الفلسطينية، وتشويه الوعي، وأيضاً تتناول مضامين تلك الأدلة أهمية التفاعل الإيجابي مع شعوب العالم في مناصرة القضية الفلسطينية، وتعزيز ذلك التفاعل بالعلاقات الإيجابية، وغيرها من المضامين الشاملة التي تعزز معرفة الجمهور بمحيطه وحقوقه ومكانته.

اعتمد البرنامج نظاماً توجيهياً لشكل الحوار الوجيه وآلياته، يستند إلى الحصول على تغذية راجعة مباشرة من الجلسات الحوارية عن هموم المواطنين، وأفكارهم، واحتياجاتهم، ونقلها إلى الجهات ذات الصلة، وآليات أخرى

السلبية التي تنتجها سياساته وإجراءاته" وفق ما أوردت الوثيقة الأولى التي تتناول وصف البرنامج وأهدافه.

يتّجه البرنامج إلى توظيف دور تشاركي مع الهيئات المحلية ولجان المخيمات في تعميم الحوار الوطني في كل التجمعات الفلسطينية، لأنّ هذه الهيئات واللجان هي "الأثوية الأساسية في الكيان الفلسطينية وطنياً وإدارياً، وهي من الأطر التي تتعامل مباشرة وباستمرار مع الجمهور". وترى الجهات المنفذة للبرنامج أنّ توظيف الهيئات المحلية سيساهم في الوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية من الفلسطينيين، وسيكون عاملاً من عوامل تعزيز دورها الوطني، خصوصاً أنّ "الهيئات المحلية ولجان المخيمات هدفٌ من أهداف الاحتلال في مخططاته للانقضاض على الكيان الفلسطينية وتفكيكها إلى إدارات تابعة له، ضمن سياسته المعلنة لمنع استقلال دولة فلسطين، ونيل شعبنا حقوقه الوطنية".

ووفق الوثيقة نفسها، يهدف البرنامج إلى التحوّل مع الأشخاص المؤثرين في كل التجمعات السكانية الفلسطينية، وتعزيز المضامين الوطنية، وحالة الالتفاف حول المشروع الوطني التحرري، والتصدي لكل الظواهر التي تستهدف النسيج الوطني والمجتمعي الفلسطيني ويعززها الاحتلال.

إنّ الشخصيات صاحبة التأثير في محيطها

تعزيز علاقة المواطن الفلسطيني، بمؤسسته الوطنية، الأمر الذي سيرك أثره التفاعلي على مسألة تعزيز المسؤولية الوطنية لدى الفرد ضمن الجماعات والمؤسسات، ويحقق دفعة لتطوير الإدراك الذاتي للإنسان الفلسطيني، وارتباطه بقضيته الكبرى، وذلك كله مشروط بالاستمرارية، ومرتببُ بشكلٍ أساسيٍّ بحوار آخر يجري بين القوى الفلسطينية، للخروج بإطارٍ سياسيٍّ ثابتٍ مُلزمٍ للكُلِّ الفلسطينيٍّ في مساعي إنهاء الاحتلال.

يسهم هذا البرنامج أيضاً ضمن الرؤية المعدة له، في أن يكون أداة تنموية وطريقاً تشاركيةً في صناعة التوجهات والقرارات، وإطاراً استكشافياً لتطورات المجتمع وآرائه ومستويات تفاعله مع مجمل ما يتعرض له من فيض معلوماتي من مختلف اللاعبين الأساسيين في الصراع وفي مقدمتهم الاحتلال نفسه.

ستعزز الاستجابة للتغذية الراجعة من البرنامج، في حال تركها أثراً واضحاً يلمسه الجمهور، من إمكانية استمرار الحوارات وتعزيز ثقة الجمهور بنفسه أولاً، وقيادته ثانياً، وقدرته على الصمود والبقاء والتطور، وستشكل ضماناً لانخراط الأجيال الشابة في مجالات العمل النضالي على الأصعدة كافة... وهذه وصفا ناجحة للنهوض بالعمل الوطني والكفاح من أجل الحرية والاستقلال.

للتقييم الذاتي، وتحليل البيانات الواردة من ميادين الحوار الوطني.

يعمل برنامج الحوار الوطني المجتمعي ضمن آلية إدارية تغطي المحافظات كلها، ضمن لجان تتشكل من الجهات الشريكة في البرنامج، وكوادر عمل وزانة قادرة على التحاور ونقل الأفكار إلى الجمهور، وقد اختارت الجهات المشرفة على البرنامج تنفيذه في ثلاث مراحل:

- التشكيل الإداري الشامل للجان البرنامج في المحافظات.
- الحوار مع رؤساء الهيئات المحلية ولجان المخيمات وأعضائها.
- انخراط الهيئات المحلية ولجان المخيمات في دورها المتعلق بتحضير اللقاءات المباشرة في التجمعات السكانية.

يتّضح من وثائق البرنامج التي يستند إليها العاملون على تنفيذه أنّ المنظومة المؤسسية الفلسطينية، ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، ترى خطورة مجريات الأحداث الجارية التي يقف وراءها الاحتلال والجهات الدولية الداعمة له، والنتائج التي يسعى التحالف الإسرائيلي إلى تثبيتها، وفي محصلتها تنال من الشخصية الدولية لفلسطين، التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عبر العالم، بكل ما تحمل هذه الشخصية من علاقات دولية، ووضعية قانونية وحقوق وطنية فلسطينية.

يعني هذا الحوار الشامل بالضرورة

مناورات ترامب الجديدة: بين مخططات التطهير العرقي للفلسطينيين وسياسة الضغط القصوى

د. عوض سلمية*

يرى الباحث أن مقترح ترامب ما هو إلا حيلة مسمومة في سياق ممارسة سياسة الضغط الأقصى، للحصول على «التطبيع المجاني» من الدول العربية والإسلامية وفي المقدمة منها المملكة العربية السعودية على قاعدة [وقف التهجير مقابل إعلان التطبيع]. كان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، أن الموقف الفلسطيني المسنود بالموقف العربي والدولي الموحد الرافض لهذه المخططات سوف يُفشل مقترحات ترامب غير المألوفة. الكلمات المفتاحية: رؤية ترامب الجديدة، مخططات التهجير، فلسطين، القانون الدولي، الموقف العربي والدولي.

الملخص

تناقش هذه الورقة تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعلقة بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى دول أخرى وتحويله إلى ما يسمى "ريفيرا" الشرق الأوسط، من خلال المحاور الآتية: ١- رؤية ترامب الجديدة وسياسة الضغط القصوى. ٢- التماهي مع سياسات اليمين المتطرف. ٣- موقف القانون الدولي من مخططات ترامب التهجيرية. ٤- المواقف العربية والدولية/ حزام الصد العربي في مواجهة لوبيات الضغط وجماعات المصالح في واشنطن.

* باحث في العلاقات الدولية، مدير وحدة الأبحاث والدراسات الدولية - معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي.

المقدمة

لم يتوقف حلم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتهجير الفلسطينيين من أرضهم. خاصة الفلسطينيين من قطاع غزة. فمنذ عام ١٩٤٨ تداول عدد من رؤساء الحكومات الإسرائيلية اليمينية واليسارية على السواء، جملة من المشاريع الهادفة لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية بالتوازي مع سياسات تهويد مدينة القدس، وعلى سبيل المثال، اقترحت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٥٣ ترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء.

لم يكن التطهير العرقي مجرد استراتيجية موجهة ضد قطاع غزة، وإنما امتد إلى مناطق الضفة الغربية حيث يؤيد العديد من السياسيين الإسرائيليين علانية عنف المستوطنين وتهجير السكان. ضمن هذه العقيدة المتطرفة، طالب سموتريش بتدمير قرية الفندق ومدينتي نابلس وجنين في الضفة الغربية وتحويلها إلى أنقاض على غرار مخيم جباليا في قطاع غزة.^١

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض يوم ٥ شباط ٢٠٢٥، صرح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأن بلاده تخطط للسيطرة على قطاع غزة وإعادة بنائه من جديد بعد تهجير سكانه إلى دول من بينها الأردن

ومصر، مشيراً إلى أن السيطرة ستكون «طويلة الأمد»، وتابع «نظرت إلى صورة لغزة، إنها مثل موقع هدم ضخّم... ويجب إعادة بنائها بطريقة مختلفة».^٢

يجادل الباحث في هذه الورقة، بأن رؤية الرئيس ترامب الهادفة إلى تهجير المواطنين من قطاع غزة إلى الأردن ومصر وعدد من دول العالم، هي ممارسة فعلية لسياسة الضغط الأقصى على الفلسطينيين وليست زلة لسان، وهي حيلة مساومة جديدة لاستئناف مخططات "التطبيع المجاني" مع الدول العربية والإسلامية وفي المقدمة منها العربية السعودية، دون اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية المستقلة. ويسلط الباحث الضوء في هذه الورقة على مناورات ترامب الجديدة انطلاقاً من المحاور الآتية:

- رؤية ترامب الجديدة وسياسة الضغط القصوى.
- التماهي مع سياسات اليمين المتطرف في إسرائيل.
- موقف القانون الدولي من مخططات التهجير.
- المواقف العربية والدولية ولوبيات الضغط في واشنطن.

أولاً: رؤية ترامب الجديدة وسياسة الضغط القصوى

"نظفوا هذا الأمر برمته (Clean Out That Whole Thing)"

ترامب ٢٠٢٥

لم يعد مفهوم تهجير الفلسطينيين قسراً من غزة محصوراً في دوائر اليمين المتطرف في إسرائيل، وإنما امتد ذلك إلى دعم ترامب الكامل وبختم رئاسي أميركي، وأصبح الآن مزروعاً بقوة في عالم الفكر السياسي السائد.^٢ على متن طائرة الرئاسة الأميركية، أطلق ترامب تصريحاً غير مألوف من الرؤساء الأميركيين السابقين في السياسة الخارجية، يطلب فيه من الأردن ومصر استقبال المواطنين الفلسطينيين المهجرين من قطاع غزة، لأن من شأن ذلك - كما يزعم ترامب - أن يساعد في «تنظيف» المنطقة التي مزقتها الحرب، مما يخلق بداية جديدة، وألح إلى أن العدد المتضرر قرابة ١,٥ مليون مواطن.^٣ يقول ترامب: «أنت تتحدث عن مليون ونصف شخص، ونحن فقط ننظف هذا الأمر».^٤

أطلق ترامب العنان لخياله بالكاد بعد توليه منصبه، وحطم عقوداً من السياسة الأميركية بإعلان غامض الصياغة يقول إنه يتصور تحويل غزة إلى «ريفيرا الشرق الأوسط».^٥ وفي أحدث سلسلة من إصداراته للحل [الإبداعي] خارج الصندوق، كشف ترامب في مؤتمره

الصحافي مع رئيس وزراء إسرائيل عن مزيد من الأفكار والمخططات الهادفة إلى إنهاء القضية الفلسطينية، وأبدى إصراراً على تهجير المواطنين من قطاع غزة إلى الأردن ومصر وربما دول أخرى، وفرض الوصاية الأميركية على القطاع. يقول ترامب «ستتولى الولايات المتحدة قطاع غزة، وسنقوم بعملنا هناك أيضاً. سنتولى المسؤولية عن تفكيك جميع القنابل غير المنفجرة الخطيرة والأسلحة الأخرى في الموقع، والتخلص من المباني المدمرة، وتسوية الموقع بالأرض، وخلق تنمية اقتصادية من شأنها توفير عدد غير محدود من الوظائف».^٦

مخططات ترامب التهجيرية لم تكن جديدة، ووردت على لسانه بعد يوم واحد على دخوله البيت الأبيض، عندما قال للصحافيين إنه «قد يكون قادراً على لعب دور في إعادة بناء قطاع غزة المهدم» باعتباره صفقة عقارية، و«موقعاً استثنائياً على البحر يتمتع بأفضل طقس».^٧ هذا التصريح ينسجم تماماً مع ما صدر سابقاً عن صهره كوشنير- مهندس صفقة القرن - عندما زار شواطئ غزة مطلع العام ٢٠٢٤، ووصف واجهات القطاع البحرية بأنها "قيمة للغاية".^٨ كوشنير، الذي وصف ذات مرة الصراع العربي الإسرائيلي بأكمله على أنه ليس أكثر من «نزاع عقاري بين الإسرائيليين والفلسطينيين». أقر أنه اقترح على إسرائيل إبعاد المدنيين «تنظيف» القطاع.^٩

من السوق الأوروبية^{١٢}. يتفق تقرير نشر على موقع Oil Price بتاريخ ٧ شباط ٢٠٢٥، مع وجهة النظر هذه، من أن إحدى الطرق التي قد يستخدمها ترامب لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي هي من خلال ملكية قطاع غزة، وأن نتناها هو كان قد منح ترامب موافقة مبدئية لتطوير حقول الغاز قبالة ساحل غزة في حزيران من عام ٢٠٢٣،^{١٣} ويضيف التقرير الآن، يريد ترامب المضي قدماً والاستحواذ على ملكية غزة، لكن المكاسب لن تذهب إلى الفلسطينيين، الذين سيتم طردهم إلى الأردن و/أو مصر.

بالإضافة إلى تحقيق الملايين من الأرباح لصالح شركات ترامب باعتباره مطورا عقاريا.^{١١} يرى أن أحد أهم الأسباب [الخفية] وراء هذا القرار هو الاستيلاء على مصادر الطاقة. حيث تمتلك مياه القطاع الإقليمية احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي قبالة الساحل (مارين A ومارين B). ويرى ترامب أن تطوير هذه الحقول من شأنه أن يساعد في تمويل إعادة إعمار غزة. وبالتالي يحتاج إلى التحرك بسرعة للاستفادة من هذه الفرصة التي تأتي مرة واحدة في العمر بالنظر لمحاولات واشنطن إخراج الغاز الطبيعي الروسي



.Source: Asia Time web

البلدان المضيفة. إذا تم تنفيذ تصورات ترامب، في سياق رؤية ترامب، فإن المطلوب من مصر، التي يقطنها أكثر من ١٠٥ ملايين شخص، بما في ذلك نحو ١٥٠ ألف لاجئ فلسطيني تستضيفهم بالفعل، أن تستقبل الجزء الأكبر من هؤلاء المهجرين من غزة. وبالتالي سيكون لهذا الفرض عواقب وخيمة على السلام بين إسرائيل ومصر.^{١٩} بينما حذرت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي من عواقب هذه التصريحات في وقت لم تستقر فيه بعد ترتيبات وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، ولا تزال المساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار التي تشتد الحاجة إليها للوصول إلى المحتاجين. فإن من شأن هذه المقترحات رفع حدة الاستقطاب وحالة انعدام الثقة وعدم الاستقرار الإقليمي الذي من شأنه أن يلعب دوراً في سياسات الشرق الأوسط، ويقوض القانون الدولي، ويؤثر بشدة على الشركاء العرب الرئيسيين للولايات المتحدة.^{٢٠} ويرى عريب الرنتاوي - مدير مركز القدس للدراسات السياسية في عمان، أن الفكرة تمثل "موقفاً عدائياً" من جانب الإدارة الأميركية تجاه الفلسطينيين والأردن ومصر. وتمثل في جوهرها "تهديداً لأمن واستقرار" الأردن ومصر، واعتبرها "رسالة ضغط" على عمان و"هدية مسمومة" للقاهرة، وحذر من مخاطر "تصفية القضية الفلسطينية على حساب الدول العربية".^{٢١}

الأفكار الجديدة لسياسات التطهير العرقي التي خرجت من رأس ترامب، لم تقتصر فقط على تهجير الفلسطينيين إلى كل من مصر والأردن بعد وضع القطاع تحت الوصاية الأمريكية. وإنما سبقتها تصريحات تتحدث عن وجود مخططات لدى ترامب لنقل ١٠٠ ألف من مواطني غزة إلى ألبانيا.^{١٤} ومثلهم إلى إندونيسيا.^{١٥} كلمات ترامب الخيالية، وجدت ترحيباً كبيراً في أوساط الصقور الجدد شديدي الولاء لإسرائيل، الذين علموا مسبقاً أن لدى ترامب نوايا بالإعلان عن احتلال قطاع غزة خلال لقائه نتنياهو.^{١٦} في هذا الإطار، كشف مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الرهائن، آدم مولر، عن أن واشنطن تتعامل بجدية مع مقترح ترامب لترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة، مطالباً مصر والأردن باقتراح "حلول بديلة في حال رفض الخطة".^{١٧} وفي مقابلة مع عضو المجلس الاستشاري لترامب غابرييل صوما، على قناة RT، برر صوما تصريحات ترامب باعتبار أن "غزة مدمرة تماماً والعيش فيها بات مستحيلاً"، ويرى أن الحل يكمن في أن تستوعب مصر والأردن المهاجرين.^{١٨} منذ أن أدلى ترامب بهذه التصريحات لأول مرة، سلط الخبراء الضوء على مخاوف مختلفة، بما في ذلك خطر التطهير العرقي في غزة والآثار المحتملة المزعجة للاستقرار بشكل أكبر في

الأمنية الإسرائيلية لصحيفة (تايمز أوف إسرائيل)،^{٢٧} عن أن تصريحات ترامب من المحتمل أن تكون مصممة جُزئياً لمساعدة نتنياهو على التمسك بدعم حلفاء اليمين المتطرف الذين زعزعوا استقرار تحالفه، احتجاجاً على إطلاق سراح "الرهائن" واتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وأن هذه التصريحات تنسجم تماماً مع مواقف اليمين المتطرف، التي تدعو علانية إلى تهجير الفلسطينيين خارج المنطقة لإفساح المجال للاستيطان اليهودي.^{٢٨} وينظر Damon^{٢٩} إلى أن بيان ترامب هو اعتناق علني ومنفتح من جانب الدولة الأمريكية للسياسة الفعلية لحكومة نتنياهو، وهي الإبادة المنهجية «التطهير العرقي» للسكان الفلسطينيين وإبعادهم من قطاع غزة، كجزء من الجهود المبذولة لضم جميع الأراضي الفلسطينية وبناء «إسرائيل الكبرى» للسيطرة على الشرق الأوسط.

ثانياً: التماهي مع سياسات اليمين المتطرف

على مدار ١٥ شهراً من العدوان المستمر على قطاع غزة، دعا السياسيون الإسرائيليون في مناسبات عدة إلى تهجير المواطنين من قطاع غزة إلى مصر.^{٣٠} وأظهرت تصريحات ترامب تفاعلاً واسعاً في إسرائيل حيث رحب عدد من المسؤولين الإسرائيليين بالرؤية، مؤكداً

وتؤكد Karin Aggestam^{٣٢} أن تصريحات ترامب التي لا تعكس بالضرورة المسار الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية، ستزيد من تعقيد اتفاق وقف إطلاق النار المتفق عليه في ١٧ كانون الثاني.

على المستوى الأميركي الداخلي، علق السيناتور الجمهوري المقرب من ترامب، ليندسي غراهام على تصريحاته بالقول «فكرة أن جميع الفلسطينيين سيغادرون ويذهبون إلى مكان آخر، لا أرى أن ذلك عملي بشكل قابل للتطبيق»^{٣٣}. ووصفها السيناتور الديمقراطي بيرني ساندرز "بالمشينة" ولها اسم واحد فقط هي "جريمة حرب وتطهير عرقي" ويجب "على كل أميركي إدانتها".^{٣٤} على مدى عقود -على الأقل إعلامياً، التزمت السياسة الخارجية الأمريكية بإنشاء دولة فلسطينية مع قطاع غزة كجزء أساسي منها. لكن ترامب لديه تاريخ طويل من الحديث على نحو متهور وطرح أفكار لا تنتهي أبداً إلى تحقيق أهدافها.^{٣٥}

في الواقع، يبدو أن ترامب ليس غريباً على بث أي أفكار تأتي في رأسه. في حفل تنصيبه ادعى - دون تقديم دليل - أن «الصين تدير قناة بنما»، ثم وصف حرب روسيا في أوكرانيا بأنها «سخيفة». ولكن حتى بهذه المعايير، فإن اقتراحه بطرد سكان غزة من أراضيهم يمكن وصفه بأنها عاصفة على أقل تقدير.^{٣٦} من ناحية أخرى، تحدث وزير في الحكومة

ولن يتمكنوا من العودة إلى غزة، وسيقوم جهاز "الشاباك" بمراقبة دقيقة بالكاميرات للحركة على المعبر.^{٣٥} وعلق مسؤولون إسرائيليون على تصريحات ترامب بأنها ليست مجرد فقاعات إعلامية، وأن لديهم «انطباعاً بأن الأميركيين جادون بشأن هذه الفكرة، وأنها ليست مجرد حديث»^{٣٦}. خلال زيارته إسرائيل، التقى ويتكوف بوزير المالية سموتريتش، وعضو الكنيست أرييه درعي، حيث ناقش معهما مقترح الرئيس ترامب لتهجير الفلسطينيين من غزة إلى دول أخرى.^{٣٧}

بالتوازي مع مخططات التهجير القسري لمواطني القطاع، تعتمد حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل العديد من السياسات والأدوات المتعددة للمضي قدماً في ضم أراضي الضفة الغربية، بما في ذلك التعديلات القانونية والقضائية التي تُيسر عملية الضم. في هذا السياق، أقرت لجنة وزارية إسرائيلية مشروع قانون يتيح للمستوطنين الإسرائيليين شراء الأراضي والعقارات مباشرة من الفلسطينيين، بحجة "إلغاء التمييز" ضد هؤلاء المستوطنين^{٣٨}. ومن المقرر طرح مشروع القانون، الذي يدعمه حزب الصهيونية الدينية بقيادة الوزير المتطرف سموتريتش، للتصويت عليه في الكنيست.^{٣٩} ولدى سؤاله عما إذا كان يوافق على أن تعترف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، قال ترامب إنه لم

عزمهم العمل على تحويلها إلى خطة عملية قابلة للتنفيذ. سواء كانت الخطة قابلة للتنفيذ أم لا، إلا إنها فتحت شهية اليمين المتطرف في إسرائيل الذي طالما سعى لتحقيقها إيماناً بعقيدة بن غوريون "عرب أقل وأرض أكثر".

في هذا السياق، صرح مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى بالقول إن "تصريحات ترامب ليست مجرد زلة لسان بل تمثل جزءاً من عملية أوسع وأشمل مما يبدو عليه الأمر في الظاهر".^{٤١} اعتبر وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش فكرة ترامب مساعدة المواطنين من قطاع غزة على بدء [حياة جديدة وجيدة في أماكن أخرى] فكرة "رائعة"، وتعهد بالعمل مع نتنياهو "على صياغة خطة عملية لتنفيذ ذلك في أقرب وقت ممكن".^{٤٢} بالمثل، دعا وزير الأمن القومي المستقيل بن غفير نتنياهو إلى "التمسك" بما اعتبرها "فرصة" يقدمها ترامب والبدء الفوري بتنفيذ مخططات ممنهجة لدفع المواطنين الفلسطينيين إلى الهجرة.^{٤٣} وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إسرائيل كاتس، أنه أمر الجيش باتخاذ الاستعدادات لتسهيل هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من غزة عبر المعابر البرية وكذلك "الترتيبات الخاصة للخروج عن طريق البحر والجو".^{٤٤} وفي تصريحه، أعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (المستقيل) هرتسي هاليفي، "أن مواطني قطاع غزة يمكنهم الخروج من معبر رفح إلى مصر، لكن في اتجاه واحد فقط

كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد المدنيين، فإنه يرقى إلى مستوى [جريمة ضد الإنسانية]^{٤٤}. وتحظر اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ - القانون الإنساني الدولي المادة ٤٩ (عمليات الترحيل والنقل والإجلاء): "النقل القسري الفردي أو الجماعي، وكذلك ترحيل الأشخاص المشمولين بالحماية من الأراضي المحتلة إلى أراضي السلطة القائمة بالاحتلال أو إلى أراضي أي بلد آخر محتل أو غير محتل، بغض النظر عن دوافعهم."^{٤٥} ويحدد الخبير القانوني محمد مهرا، أن المادة ٨٥ من البروتوكول الإضافي الأول تصنف "نقل السكان المدنيين قسراً كإنتهاك جسيم يستوجب المحاكمة"، وأن المحكمة الجنائية الدولية تمتلك "الولاية القضائية على مثل هذه الجرائم"^{٤٦} ويتضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم اعتماده في تموز ١٩٩٨ ودخل حيز النفاذ في ١ تموز ٢٠٠٢، تعريفات دقيقة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتشمل هذه العناصر الرئيسية من بين أمور أخرى، ممارسة التطهير العرقي، ونقل السكان.^{٤٧}

ووصفت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية أنيس كالامارد تصريحات ترامب بأنها "شائنة ومخزية" ويجب إدانتها باعتبارها "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي"^{٤٨}. واتهم العديد من جماعات حقوق الإنسان إسرائيل بالفعل

يتخذ موقفاً بعد، لكن سيكون لديه إعلان في غضون أربعة أسابيع.^{٤٩} بينما يعتقد ترامب أن الرياح السياسية تقف إلى جانبه، وأن الظروف مواتية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد بما يخدم مصالح إسرائيل بشكل كامل، حذر الجنرال المتقاعد مارك ميلي من فاشية الرئيس ترامب «فاشي حتى النخاع» ووصفه بـ «أخطر شخص على هذا البلد»^{٤١}. لقد تجاوز اقتراح ترامب السياسة الحالية للحكومة الإسرائيلية، ومن المرجح أيضاً أن اقتراحه ينتهك مبادئ القانون الدولي.^{٤٢} وعلق وزير الخارجية الإسرائيلي السابق شلومو بن عامي على تصريحات ترامب، قائلاً "إن هذا غير واقعي على الإطلاق، ويعكس افتقاراً تاماً إلى فهم العملية التاريخية التي تفسر أصول هؤلاء الفلسطينيين، وما هي هويتهم الجماعية"، ويرى أن ترامب "جاء من الفضاء الخارجي ويحاول فرض حل منفصل عن السياق"^{٤٣}. وأن "رفيرا" ترامب سوف تجابه برفض عربي وعالمي واسع باعتبارها وصفاً لتأجيج مزيد من الصراع في المنطقة، ومخالفة لمبادئ القانون الدولي.

ثالثاً: موقف القانون الدولي

استناداً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يعتبر ترحيل السكان المدنيين أو نقلهم قسراً كلياً أو جزئياً [جريمة حرب] بموجب القانون الإنساني الدولي. عندما يرتكب

الأمن الدولي، بما فيها روسيا والصين، شهدت التصريحات ردود فعل لافتة من أقرب حلفاء واشنطن الأوروبيين. في المقابل، تفاوتت ردود الأفعال داخل منظمات اللوبي الإسرائيلي وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في واشنطن، مما يعكس تنوع التوجهات والمواقف داخل هذه الدوائر.

ردود الأفعال العربية والإسلامية

مقترحات ترامب اصطدمت برفض كبير في أوساط قادة العالمين العربي والإسلامي على نطاق واسع باعتبارها ضربة قاتلة للإجماع الدولي واسع النطاق القائم على حل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأحدثت ردود فعل قوية رافضة حول العالم. سارعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى رفض مقترحات ترامب، وأصدرت بياناً أكدت فيه موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية حتى حصول الشعب الفلسطيني على «حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية»، مؤكدةً أن «مقترحات ترامب مرفوضة عربياً ودولياً، ومخالفة لمبادئ القانون الدولي»^{٥٣} في الوقت نفسه، أعلنت منظمة التعاون الإسلامي أن قطاع غزة «جزء لا يتجزأ من أراضي دولة فلسطين»^{٥٤}. من ناحيتها، أكدت القيادة الفلسطينية

بارتكاب جرائم التطهير العرقي، الذي حدده خبراء الأمم المتحدة بأنه سياسة "صممتها مجموعة عرقية أو دينية لإخراج السكان المدنيين من مجموعة أخرى من مناطق معينة" بوسائل عنيفة وملهمة للإرهاب"^{٥٥}.

من وجهة نظر الخبراء القانونيون، فإن تصريحات ترامب بشأن تهجير المواطنين من قطاع غزة تعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي^{٥٦}. على ضوء ذلك، كتب كينيث روث -المدير التنفيذي السابق لمنظمة هيومن رايتس ووتش، في منشور على موقع X "يبدو أن ترامب يؤيد الخطة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة من خلال طرد جميع الفلسطينيين من غزة" هذا الموقف يعتبر "جريمة حرب ضخمة متمثلة في الترحيل القسري. إذا تم ذلك بأسلحة أميركية، فقد يُتهم ترامب بمساعدتها والتحريض عليها"^{٥٧}. إن الإصرار على التهجير ينطوي على شبهات كبيرة بالتورط بجريمة قانونية دولية ضخمة، جوهرها المساهمة في التطهير العرقي^{٥٨}.

رابعاً: المواقف العربية والدولية ولوبيات الضغط في واشنطن

أثارت تصريحات ترامب عاصفة سياسية غير مسبوقة من الاستنكار والإدانة في العالمين العربي والإسلامي، مع تصاعد ردود الفعل والتصريحات الغاضبة في أوساط قادة الدول، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء في مجلس

رفضها المطلق للخطة ووصفتها بـ «تجاوز للخطوط الحمراء»، وأنها لن تسمح بتكرار «النكبات التي حلت بالشعب الفلسطيني في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧».^{٥٥} وأعلن الرئيس محمود عباس، رفض القيادة والشعب الفلسطيني الاستيلاء على قطاع غزة وتهجير مواطنيه، واعتبر دعوات ترامب انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وأعاد التأكيد من جديد أن أقصر الطرق لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو المسار القائم على أساس حل الدولتين.^{٥٦} بالمثل، اعتبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن تصريحات ترامب وصفة «لإنهاء حل الدولتين والدفع نحو مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط»^{٥٧}. وفي لقاء القمة الذي جمعه بالرئيس محمود عباس في عمّان، أكد ملك الأردن عبد الله الثاني من جديد حق الشعب الفلسطيني في الحصول على دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وشدد على ضرورة "وقف إجراءات الاستيطان، ورفض أي محاولات لضم الأراضي وتهجير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية".^{٥٨} وأعلنت الرياض موقفها الداعم للحق الفلسطيني، ورفضها المطلق "المساس بحقوقه المشروعة سواء من خلال سياسات الاستيطان الإسرائيلي، أو ضم الأراضي الفلسطينية، أو السعي لتهجير

الشعب الفلسطيني من أرضه".^{٥٩} وتوالت ردود الأفعال من الدول الإسلامية، الرافضة والمستهجنة لمخططات ترامب باعتبارها، تطهيراً عرقياً وتشجع إسرائيل على ارتكاب المزيد من المجازر بحق الشعب الفلسطيني، والاستمرار في تجاهل مبادئ القانون الدولي. في هذا الإطار، أصدرت وزارة الخارجية الماليزية بياناً أكدت فيه رفضها مخططات "التطهير العرقي" للشعب الفلسطيني،^{٦٠} ورفضت تركيا من جانبها هذه المقترحات ووصفتها بأنها "حلم لن يكون حقيقة".^{٦١}

الخطوط الحمراء وحزام الصد العربي

وضعت تصريحات ترامب غير محسوبة العواقب إسرائيل في مسار مباشر في مواجهة العالمين العربي والإسلامي، ومهدت الطريق نحو مزيد من صب الزيت على النار المشتعلة أصلاً في أراضي دولة فلسطين، بفعل سياسات الاحتلال وممارساته. ويرى بعض الدبلوماسيين الأميركيين المخضرمين والعاملين في المنطقة العربية، أن إعلان الرئيس دونالد ترامب أن بلاده «ستسيطر على قطاع غزة» يرقى إلى مستوى إعلان الحرب.^{٦٢} كانت ردود الأفعال العربية خاصة من الدول المعنية كمصر والأردن والعربية السعودية حازمة ورافضة للفكرة كما لم تكن من قبل، وأعلنت موقفاً مُضاداً غير قابل للكسر.

وكان من أبرز المواقف:

عبرت القيادة الفلسطينية عن رفضها الشديد لكل أشكال التهجير وعمليات التطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل. وأعلنت تمسكها بموقفها الثابت من أن أراضي دولة فلسطين المحتلة بما فيها قطاع غزة هي مُلكٌ للشعب العربي الفلسطيني وليست عقاراً أو أرضاً للبيع، و"أن الشعب الفلسطيني وقيادته لن يقبلتا بتاتاَ بأي سياسة تمس وحدة الأرض الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وأن أي محاولة للمساس بالثوابت الفلسطينية والعربية والدولية كذلك مرفوضة وغير مقبولة إطلاقاً". و"أن الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية هي صاحبة القرار والمصير والمستقبل حفاظاً على المشروع الوطني والهوية الفلسطينية". وأكد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية، "أن فلسطين بأرضها وتاريخها ومقدساتها ليست للبيع، وهي ليست مشروعاً استثمارياً، وأن حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتفاوض وليست ورقة مساومة". مضيفاً إن الشعب الفلسطيني وقيادته لن "يسمحا بتكرار نكبتي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وسيُفشلان أي مخطط يهدف إلى تصفية قضيته العادلة"^{٦٣}. وأعلنت الرئاسة الفلسطينية أن الرئيس محمود عباس أجرى اتصالات حثيثة مع قادة وزعماء دول العالم لحشد المواقف لإفشال مخططات

التهجير لشعبنا، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الدولي "بتحمل مسؤولياتهما والتحرك العاجل من أجل حماية قرارات الشرعية الدولية المجمع عليها.

في هذا السياق، جددت العربية السعودية موقفها الثابت من أن مسألة التطبيع مع إسرائيل مرهونة بالدخول في مسار الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ورد هذا الموقف في خطاب ولي العهد محمد بن سلمان أمام أعضاء مجلس الشورى "لن نقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية"^{٦٤}. وأعلنت وزارة الخارجية السعودية في بيانها رداً على مقترحات ترامب، أن "موقف المملكة العربية السعودية من قيام الدولة الفلسطينية هو موقف راسخ وثابت لا يتزعزع وهو ليس محل تفاوض أو مزايدات" وشدد البيان على "الرفض القاطع للمساس بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة سواء من خلال سياسات الاستيطان الإسرائيلي، أو ضم الأراضي الفلسطينية، أو السعي لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه"^{٦٥}. هذا الموقف الثابت يُعتبر بمثابة جدار صد لإجهاض مخططات ترامب. فاهتمامه الكبير خلال ولايته الثانية بإعادة تنشيط عملية التطبيع بين الدول العربية، وخصوصاً مع السعودية وإسرائيل، يُعتبر من أبرز الإنجازات التي يسعى لتحقيقها،

الغربية، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا وألمانيا، حذرت فيها من تداعيات تصريحات ترامب، لأن من شأن هذه الخطة تقويض معاهدة السلام مع إسرائيل، وهي حجر الزاوية للاستقرار والنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط منذ عقود. مع أخذ ذلك بالاعتبار، ذكرت وكالة أسوشييتد برس AP، نقلاً عن مسؤولين مصريين، تحدثوا -شريطة عدم الكشف عن هويتهم، أن القاهرة أوضحت لإدارة ترامب وإسرائيل أنها ستقاوم أي اقتراح من هذا القبيل، وأن اتفاق السلام مع إسرائيل - الذي استمر قرابة نصف قرن- في خطر.^{٦٨}

بالمثل، أكد الملك عبد الله الثاني خلال لقائه الرئيس محمود عباس رفض بلاده أي محاولات لضم الأراضي وتهجير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، وشدد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتأتى إلا من خلال حل الدولتين، وأشار إلى ضرورة «تثبيت الفلسطينيين على أرضهم».^{٦٩}

قد تكون زيارة الملك عبد الله الثاني لواشنطن ولقائه ترامب أهم اجتماع في عهده، وسوف تحدد طبيعة العلاقات القادمة بين البلدين. عند هذه النقطة، تضع مخططات ترامب معاهدة السلام الموقعة بين المملكة وإسرائيل «اتفاقية وادي عربة ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤» في عين العاصفة، الأمر الذي دفع القيادة الأردنية مبكراً إلى رفع الإشارات الحمراء. بالتوازي مع حالة الاستنفار الدبلوماسي التي أعلنتها الملك

ليتفرغ لمواجهة روسيا والصين وبقية دول معسكر أعداء أميركا في مختلف أنحاء العالم. وبالتالي، يمكن الاعتماد على هذا الموقف بشكل موثوق لإحباط مخططات ترامب.

على نحو مماثل، أكد بيان وزارة الخارجية المصرية من جديد تمسك مصر بثوابت ومحددات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وشدد البيان على «رفض مصر أي مساس بتلك الحقوق غير القابلة للتصرف، سواء من خلال الاستيطان أو ضم الأرض، أو عن طريق إخلاء تلك الأرض من أصحابها من خلال التهجير أو تشجيع نقل أو اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم»، لأن من شأن ذلك أن «يهدد الاستقرار وينذر بمزيد من امتداد الصراع إلى المنطقة، ويقوض فرص السلام والتعايش بين شعوبها».^{٦٦} بالنظر للدور الكبير والمهم الذي تحظى به مصر في الإقليم والعالم، وما تمتلكه من أوراق ضاغطة لإجهاض خيالات ترامب التهجيرية باعتبارها الدولة المستهدفة من هذا المخطط. فإن التهديد بإنهاء معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة منذ العام ١٩٧٩ والعودة إلى أجواء الحرب مع إسرائيل، وقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل، سيشكل عقبة إضافية في مسار مخططات ترامب. ضمن هذا المشهد، نقلت صحيفة The Times of Israel^{٦٧} أن مصر بعثت رسالة إلى وزارة الخارجية الأميركية والبنتاغون وأعضاء من الكونغرس، ونقلتها أيضاً إلى إسرائيل وحلفائها في أوروبا

«القاطع المساس بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ومحاولة تهجير، ودعت إلى ضرورة وقف الأنشطة الاستيطانية التي تهدد الاستقرار الإقليمي وتقوض فرص السلام والتعايش»^{٧٢}. وعلى نحو مماثل عبرت الكويت عن رفضها سياسات الاستيطان وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه»^{٧٣}.

ردود الأفعال الدولية

أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في أرضهم»^{٧٤}، وأن الأمم المتحدة «تعارض اقتراح ترامب نقل الفلسطينيين إلى خارج غزة باعتبارها ممارسة لسياسة «التطهير العرقي»»^{٧٥}. على هذا النحو، تراحمت مواقف الرفض والاستنكار الدوليين لدعوات ترامب تهجير الفلسطينيين ووصلت سريعاً إلى بريد الاتحاد الأوروبي الذي بدأ يعاني من سياسات ترامب، فقد أكد المتحدث باسمه التزام دول الاتحاد بحل الدولتين، باعتباره «الطريق الوحيد للسلام». وأن قطاع غزة «جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية»^{٧٦}. من جانبها، أعلنت فرنسا رفضاً لا لبس فيه لخطة ترامب «تنظيف» قطاع غزة من خلال تهجير الفلسطينيين، واعتبرته «انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، وهجوماً على التطلعات المشروعة للفلسطينيين، وعقبة رئيسية

لحشد المواقف العربية والعالمية لمنع مخططات التهجير. نقلت وكالة رويترز عن مسؤولين أردنيين قولهم، إن الجيش الأردني والمؤسسة الأمنية وضعا خطط طوارئ تتراوح بين إعلان حالة الحرب مع إسرائيل وإلغاء معاهدة السلام وإعلان حالة الطوارئ. وقال أحد المسؤولين الأردنيين «نأمل ألا نرى آلاف الفلسطينيين يتدفقون عبر الحدود يحاولون دخول المملكة لكننا مستعدون». ورداً على سؤال للتعليق على خطط الطوارئ، قال مسؤول حكومي كبير «الأردن سيكون دائماً مستعداً لفعل كل ما يحتاجه لحماية أمنه القومي»^{٧٠}.

في هذا السياق، اقترح عدد من النواب الأردنيين إصدار قانون يمنع تهجير الفلسطينيين إلى الأردن، وفقاً للمقترح النيابي فإن أسباب مشروع القانون جاء «للتأكيد على سيادة الأردن انسجاماً مع أحكام الدستور الأردني بأحكامه كافة، والرفض الكامل الرسمي والشعبي الأردني للتهجير الفلسطيني إلى الأردن كوطن بديل»^{٧١}.

لم تقتصر ردود الأفعال على دول حزام الصد العربي المعنية بالمقترح الترامبي، بل كانت المواقف الراضة بارزة في بيانات جميع الدول العربية والإسلامية. وأصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً أكدت فيه موقفها الثابت والراسخ تجاه صون حقوق الشعب الفلسطيني وأكد البيان رفض الإمارات

هذا الصباح، كما كان العام الماضي، كما كان قبل ١٠ سنوات».^{٨٤}

على الجناح الشرقي للعالم، رفضت العديد من الدول تصريحات ترامب ومخططات الاستحواذ على قطاع غزة. وكان الموقف الرسمي الصيني حاضراً، «نعارض التهجير القسري لشعب غزة» وأكدت بكين من جديد أن «حل الدولتين هو الحل الأمثل لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني».^{٨٥} وفي موقف مماثل، وردت تعليقات صادرة عن موسكو على لسان الرئيس بوتين، تُحذر من مخططات أميركية إسرائيلية مشتركة لتصفية القضية الفلسطينية عبر تهجير السكان الأصليين للبلاد. وتكشف عن أن «هناك خطأ إسرائيلية للسيطرة الكاملة على الضفة الغربية المحتلة ومحاولة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة»، وأن هذه الأساليب والسياسات «ترفضها روسيا».^{٨٦} وأن خطة الرئيس ترامب للاستيلاء على قطاع غزة، وتحويلها إلى ريفيرا الشرق الأوسط «محكوم عليها بالفشل».^{٨٧}

على الجناح المعاكس لتطلعات العالم. يواصل صقور الإدارة الجديدة الدفع بخطة ترامب لطرد أكثر من مليوني مواطن من قطاع غزة، وسط مفاوضات بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين حول شكل اليوم التالي للحرب على غزة. في الواقع، يتعامل القادة الأميركيون مع فلسطين كمختبر للطموحات الجيوسياسية.

أمام حل الدولتين».^{٧٧} وكررت موقفها الداعم لاستمرار عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).^{٧٨} وأكدت إسبانيا «أن غزة ملك للفلسطينيين وأولئك الذين يعيشون هناك».^{٧٩} من ناحيته، علق المستشار الألماني أولاف شولتز على اقتراح الرئيس الأميركي باعتباره «غير مقبول».^{٨٠} وصرح المتحدث باسم الحكومة الألمانية رفض بلاده تصريحات ترامب الهادفة لتهجير الفلسطينيين، مؤكداً أن السكان الفلسطينيين يجب «ألا يطردوا من غزة وأن غزة يجب ألا تحتلها إسرائيل أو تعيد استعمارها».^{٨١} وتتنظر رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني إلى مقترحات ترامب باعتبارها «معقدة».^{٨٢}

جملة هذه الرسائل وصلت سريعاً إلى لندن، أقرب حلفاء واشنطن في العالم الغربي، التي أعلن رئيس وزرائها ستارمر رفض حكومته مخططات ترامب تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وأكد أن الحل الأمثل لا يكون إلا من خلال حل الدولتين. يجب «السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، والسماح لهم بإعادة البناء، وأن نكون معهم في إعادة البناء هذه في طريقهم إلى حل الدولتين».^{٨٣} بالإضافة إلى ذلك، شدد رؤساء وزراء كل من أستراليا وأيرلندا ونيوزيلندا على دعمهم حل الدولتين. وقال رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز: إن «موقف أستراليا هو نفسه كما كان

حيوية للمصالح الوطنية الأميركية» من خلال استضافة نتنياهو كأول زعيم أجنبي لولايته الثانية، لكن اللجنة وصفت خطة ترامب «للسيطرة» و «امتلاك» غزة «بأنها مفاجئة ومقلقة ومربكة».^{٨٩} ووصفتها إيمي سبيتالنيك -الرئيس التنفيذي للمجلس اليهودي للشؤون العامة، بأنها «مروعة وقاسية بشكل لا يمكن فهمه للفلسطينيين، وأنها «تتعارض بشكل أساسي مع مستقبل إسرائيل - لأنه لا توجد إسرائيل يهودية وديمقراطية دون تقرير المصير للفلسطينيين».^{٩٠} بالمثل، انتقدت هالي سويفر-الرئيس التنفيذي للمجلس اليهودي الديمقراطي الأمريكي، تصورات ترامب، واعتبرتها «منفصلة عن الواقع» وأن الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة ستسيطر على غزة، هي أفكار «متطرفة»، وأضافت، لنكن صادقين - إنه جنون وليس تفكيراً خارج الصندوق.^{٩١} وأشادت رابطة مكافحة التشهير ADL بفكرة مشاركة الولايات المتحدة «لإعادة بناء غزة وحكمها على المدى الطويل»، لكنها أكدت أن جميع الخطط يجب أن تأخذ في الاعتبار «الاحتياجات الأمنية لإسرائيل» و«رفاهية المواطنين الفلسطينيين في غزة».^{٩٢} بينما أعلنت مجموعة J Street الليبرالية، عن اشمئزازها من «فكرة التشريد القسري للفلسطينيين بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية».^{٩٣}

في المقابل، رأى مورت كلاين، رئيس المنظمة

بالنسبة للكثيرين، فكرة ترامب عن تهجير سكان غزة كانت بالفعل حصاراً فوق حصار دام ١٧ عاماً، واعتداءات متكررة، وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، بدت كأنها امتداد بشع لهذا الإرث.^{٨٨} فمخططات ترامب لا تقتصر فقط على تهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن، وإنما تتعدى ذلك إلى الاستيلاء على القطاع، إلى جانب تعهدات بمناقشة قضية ضم الضفة الغربية لإسرائيل خلال الفترة القريبة القادمة. وبينما اصطف عدد من المشرعين إلى يمين ترامب، أصدرت العديد من جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل مواقف متباينة. ويرى الباحث أنه لا يمكن فهم مقترحات ترامب الجديدة وتصريحاته العدوانية بمعزل عن رصد مواقف لوبيات الضغط وجماعات المصالح المساندة لإسرائيل في واشنطن.

ردود أفعال جماعات الضغط ولوبيات المصالح

أثارت تصريحات ترامب في مؤتمره الصحافي مع نتنياهو اشمئزازاً حاداً في أوساط الجماعات اليهودية الليبرالية، لكنها في المقابل نشرت ارتياحاً كبيراً في أوساط اليمين المتطرف والمسيحيين الإنجيليين.

في هذا السياق، صرح تيد دوتش، الرئيس التنفيذي للجنة اليهودية الأميركية (AJC)، بأن ترامب «أرسل إشارة قوية للدعم الأمريكي لحليفها [الديمقراطي] الوحيد في منطقة

أميركا». وأضاف، أخبرنا رئيس الوزراء أنه «لا توجد قضية أكثر أهمية بالنسبة لنا من دعم أميركا لإسرائيل»^{٩٧}. كان اللقاء بمثابة تذكير بأن الصهاينة المسيحيين الإنجيليين هم من بين أقوى مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة - ويتمتعون بنفوذ كبير داخل إدارة ترامب، وقد أعلنوا عن تأييدهم تصريحاته المثيرة للجدل بشأن قطاع غزة والضفة الغربية.^{٩٨} لاحقاً، وقع عدد من قادة المسيحيين الإنجيليين من بينهم ديفيد فريدمان - سفير واشنطن السابق في إسرائيل، على رسالة لترامب تقول «سيدي الرئيس، هذه الخطة هي مثال آخر على قيادتك الشجاعة للفطرة السليمة... ببساطة، خطتك لنقل المدنيين الفلسطينيين من قطاع غزة هي الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، قانونياً وتاريخياً وأخلاقياً».^{٩٩}

امتدح فريدمان عبر تغريدة له على منصة X رؤية ترامب باعتبارها الفكرة الوحيد التي ستؤدي إلى السلام المفقود، ووصفها بأنها «فكرة رائعة وتاريخية» وهي الفكرة الوحيدة التي سمعها منذ خمسين عاماً، التي لديها فرصة لتحقيق الأمن والسلام والازدهار في هذه المنطقة المضطربة.^{١٠٠} بالمثل، تفاخرت نائبة مستشارة الأمن القومي السابقة فيكتوريا كواتس على قناة (فوكس نيوز) بهذه الرؤيا «الشجاعة»، وقالت «اليوم، سمعنا الرئيس ترامب يخرج ويقول ما لم يكن لدى أي زعيم

الصهيونية الأمريكية، في اقتراح ترامب «إعلاناً استثنائياً» وخطوة كبيرة لما أسماه «سلام حقيقي في المنطقة»، يُمكن إسرائيل والولايات المتحدة من تطوير هذه الواحة المطلية على البحر كجثة في الشرق الأوسط مع منح إسرائيل الأرض التي تحتاجها لتزدهر كعملاق تكنولوجي وعلمي وثقافي وديني».^{٩٤} وكان بيان إيباك AIPAC - عملاق اللوبي المؤيد لإسرائيل في واشنطن، غامضاً بعض الشيء، «نحن نقدر التزام الرئيس ترامب بمنع إيران من الحصول على سلاح نووي... وجهوده لإيجاد طريق للمضي قدماً في فترة ما بعد حماس غزة».^{٩٥}

في خضم الجدل الذي يحيط بأنصار إسرائيل في واشنطن، الذي بلغ حد التناقض، يبدو أن نتيناهو كان قد أدرك هذا الأمر مسبقاً. لذا، لم يكن من ضمن أولوية اجتماعاته في الولايات المتحدة قبل لقائه ترامب الاجتماع مع القادة اليهود-الأميركيين، بل اختار الاجتماع مع القادة الإنجيليين. وكان على رأس الحضور سفير واشنطن الجديد في إسرائيل مايك هكابي، والقس جون هاجي مؤسس منظمة المسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل Christians United for Israel، وهي منظمة إنجيلية تضم ١٠ ملايين عضو.^{٩٦} وعلق القس جنتيزن فرانكلين، الذي يقود كنيسة جورجيا الكبرى على هذا اللقاء، قائلاً «اجتماعنا يشير إلى حقيقة قوة الصداقة التاريخية القائمة بين إسرائيل والمسيحيين في

أميركي آخر الشجاعة ليقوله من قبل»^{١٠١}.
وغرد السيناتور الجمهوري ريك سكوت، قائلاً،
«الحمد لله لدينا أخيراً رئيس ملتزم بالوقوف مع
إسرائيل والعمل مع نتنياهو حول كيفية دعم
جهودهم لإخراج [الإرهابيين] من غزة وإعادة
كل رهينة إلى الوطن»^{١٠٢}.

هذه المواقف لها إيقاع مألوف على الشعب
الفلسطيني وقيادته بالنظر لتاريخ هذه الجماعات
الطويل الداعم لإسرائيل في واشنطن. لكن الرياح
السياسية العربية التي نادراً ما توحدت على موقف
واحد، جاءت هذه المرة على عكس ما تشتهي سفن
ترامب ونتنياهو. في هذا السياق، أصدر معهد
كوينسي بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠٢٤ تقريراً
يحذر فيه الإدارة الأميركية الجديدة من مخاطر
التهديد بضم الضفة الغربية على الاستقرار في
الأردن، يقول التقرير: «إن احتمال ضم إسرائيل
الضفة الغربية، من شأنه أن يهدد الأردن بشكل
خاص ويدخله في أزمة عميقة نظراً لأن المملكة
تستضيف بالفعل أكثر من مليون لاجئ يعانون
من مشاكل اقتصادية، وقد يتعرض حكم الملك
عبد الله الثاني المستمر للخطر»^{١٠٣}. وتجادل انيل
شيلين على موقع Responsible Statecraft بأن
أحد الجوانب الرئيسية لاتفاقية السلام بين الأردن
وإسرائيل التي تم توقيعها عام ١٩٩٤ تنص على،
«وجوب أن تمتنع إسرائيل عن تهجير الفلسطينيين
إلى الأردن». وتضيف، قد ينظر ترامب إلى حكومتي
الأردن ومصر باعتبارهما معتمدتين على الولايات

المتحدة وبالتالي لا تستطيعان رفض المساعدات.
ومع ذلك، لن يكون من مصلحة ترامب ولا
الحكومة الإسرائيلية تسهيل سقوط الحكم في
الأردن، لما يحمله ذلك من مخاطر على الاستقرار
الإقليمي.^{١٠٤}

شددت ردود الأفعال الحازمة على موقف
عربي واضح وحازم بشكل لا لبس فيه، مرده
الأول أن مقترح ترامب يمس مصالح هذه الدول
بشكل مباشر وأمنها القومي وأن المسألة هنا لم
تقتصر على تبني آراء متطرفة تجاه الفلسطينيين
وقضيتهم وإنما امتدت إلى الدول المحيطة وتجاهل
مصالحها واستقرارها حين يتم تحميلها المسؤولية
عن معاناة الشعب الفلسطيني، وإخلاء الطرف
الإسرائيلي من مسؤولياته القانونية والسياسية
والاقتصادية وهو الطرف المتسبب بهذه المعاناة
كونه دولة احتلال معنوية.

الاستنتاجات

«ريفيرا» ترامب الخارجية عن المؤلف، لن ترى
النور. ترامب يهدف بالدرجة الأولى إلى ممارسة
حالة الضغط القسوى «حيلة مساومة» للحصول
على ما يريد في قضايا أخرى «تكتيك». عند هذه
النقطة، يعتقد ترامب أن من شأن إثارة قضية
التهجير الكامل لمواطني القطاع إلى الأردن ومصر
إحداث اختراق في الموقف السعودي الراض
لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، دون اعتراف
الأخيرة بدولة فلسطين. على غرار صفقة القرن،

وإن كان مؤقتاً - وكان لإعلان بن غفير عن تفكيره بالعودة إلى الائتلاف، وترحيب أقطاب المعارضة الإسرائيلية بتصريحات ترامب، دور مباشر في رفع أسهم نتنياهو في استطلاعات الرأي الأخيرة. لكن في المقابل، في حال سعى نتنياهو إلى تنفيذ أفكار ترامب للبقاء في مقعد القيادة، فإن مسألة تقويض العلاقات مع مصر والأردن باتت على الطاولة، وقضية تطبيع العلاقات مع السعودية تمت إزاحتها. وتحالف «الناو» الذي يطمح ترامب بتشكيله في الشرق الأوسط بمشاركة إسرائيل أصبح في مهب الريح. بيانات ومواقف الأمين العام للأمم المتحدة والمؤسسات القانونية الدولية ومعظم حكومات العالم الراضية لتصريحات ترامب، اعتبرت أن تصريحاته وصفة لتأجيج مزيد من الصراع في الشرق الأوسط وانتهاك جسيم لمبادئ الأمم المتحدة وتجاوز خطير للقانون الدولي والقفز عن رؤية حل الدولتين؛ تعزز الموقف الفلسطيني والعربي الموحد ويمكن الاستثمار فيها من المجموعة العربية والإسلامية وأنصار الحق الفلسطيني، والبناء عليها لتوسيع تحالف حل الدولتين الذي أعلنت عن تشكيله العربية السعودية قبل أشهر. تقوية هذا التحالف من شأنه أن يشكل حزام ضغط على إدارة ترامب لدفعه نحو الاعتراف الصريح بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، بدلاً من التفكير في وسائل مسمومة لتجهيره إلى المنفى.

حين حصلت إسرائيل على تطبيع كامل ومجاني مع عدد من الدول العربية، لقاء تجميد الاستيطان مدة ٥ سنوات، الأمر الذي لم تلتزم به إسرائيل. بعبارة أخرى، يحاول ترامب توجيه ضربة استباقية للجماهير العربية - [التطبيع مقابل وقف التهجير]، لمنعها من خلق عقبات أمام تطبيع العلاقات مع السعودية كنقطة انطلاق نحو دول عربية وإسلامية أخرى.

في سياق البروباغندا الإعلامية المنسجمة مع هذا المخطط، بدأت وسائل إعلام إسرائيلية بنشر معلومات مفادها، أن وزير الدفاع الإسرائيلي كاتس تسلّم مسودة الخطة التي تحدد آلية تنفيذ عمليات التهجير انطلاقاً من مطار رامون وميناء أشدود. وأن إسرائيل أيضاً، حصلت على ضوء أخضر أميركي بمنع إعادة الإعمار والمماثلة في إدخال البيوت الجاهزة (الكرفانات) والخيام المؤقتة لإيواء آلاف العوائل التي فقدت بيوتها في قطاع غزة كوسيلة ضغط لدفع المواطنين في القطاع إلى تفضيل الهجرة. وفي سياق تطبيق أقصى قوة من الحرب النفسية، تتناقل بعض وسائل الإعلام أنه من الوارد أن يصدر ترامب تعليماته بإعادة نشر «ميناء عائم» واعتماده كمسار بحري إضافي للتهجير، في حال استمرت كل من مصر والأردن بالتمسك بالموقف الراض لمخططات ترامب. تصريحات ترامب منحت ائتلاف نتنياهو شبكة أمان قوية وأبعدت عنه شبح الانهيار-

التوصيات

تكمن خطورة تصريحات ترامب في محاولته إضفاء الطابع الرسمي على جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، وتجاوزه كل الخطوط الحمراء وطرح أفكار تهجير شعب كامل للمناقشة العلنية. وعليه، يوصي الباحث بما يلي:

- عدم الاكتفاء ببيانات الشجب والرفض، فالمطلوب الآن من جامعة الدول العربية، والانتقال من رد الفعل إلى الفعل وترجمة الأقوال إلى أفعال. وإعلان إجراءات ترقى إلى مستوى مواجهة الجريمة التي يخطط ترامب لارتكابها، بما يشمل:

١. صياغة معادلة واضحة تصل إلى البيت الأبيض، جوهرها: وقف كل أشكال العلاقات مع إسرائيل، إنهاء اتفاقيات التطبيع والسلام الإبراهيمي المزعوم، إنهاء اتفاقيات السلام الموقعة، طرد السفراء الإسرائيليين وسحب السفراء العرب، إذا لم تنسحب إسرائيل فوراً إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وتعلن موافقتها على حل جميع قضايا الوضع النهائي في إطار زمني محدد.

٢. إعلان إنشاء تحالف عربي لإعادة إعمار غزة دون تدخل أمريكي أو إسرائيلي.
٣. توجيه تحذير لأي دولة في العالم تفكر في مساعدة ترامب على تنفيذ مخططاته في نفي الفلسطينيين خارج أرضهم قسراً.
٤. التحرك الفوري والعاجل لإمداد المواطنين في قطاع غزة بكل الاحتياجات الضرورية والطائرة لتعزيز صمودهم وبقائهم في أرضهم.
٥. إعادة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية للسلطة الفلسطينية لتعزيز صمود المواطنين والتصاقهم بأرضهم.
٦. تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الموقعة في ١٨ حزيران ١٩٥٠.

الهوامش

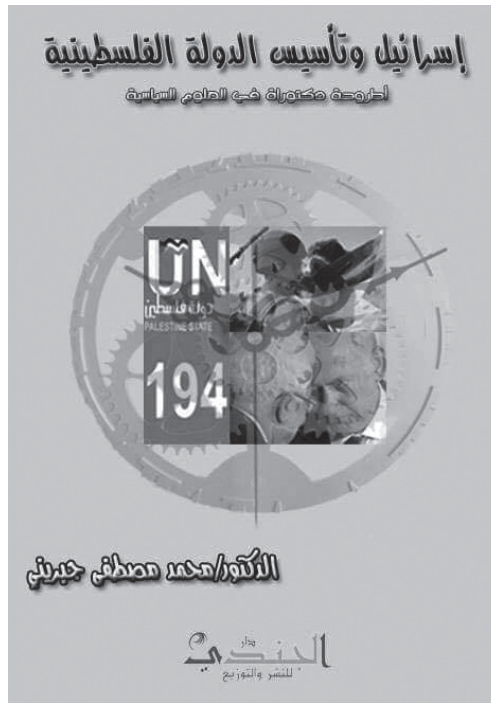
- 20 <https://carnegieendowment.org/emissary/2025/01/trump-clean-out-gaza-egypt-jordan?lang=en>
- 21 <https://www.france24.com/en/live-news/20250127-trump-s-idea-to-clean-out-gaza-threatens-jordan-egypt-analysts>
- 22 <https://theconversation.com/donald-trumps-suggestion-of-clearing-out-gaza-adds-another-risk-to-an-already-fragile-ceasefire-248334>
- 23 https://www.washingtonpost.com/politics/2025/01/27/trump-foreign-policy-tariffs-colombia-ukraine-russia/3da93fbc-dd01-11ef-8889-d5c3924edafd_story.html
- 24 <https://www.middleeastmonitor.com/20250127-senator-sanders-calls-trumps-proposal-to-clean-out-gaza-ethnic-cleansing/>
- 25 <https://www.bbc.com/news/articles/c07kpyzjglo>
- 26 <https://theconversation.com/how-trumps-suggestion-to-clean-out-gaza-sent-shockwaves-through-the-middle-east-248461>
- 27 <https://www.timesofisrael.com/trump-doubles-down-on-proposal-to-move-gazans-insists-egypt-jordan-will-agree/>
- 28 <https://edition.cnn.com/2025/01/27/middleeast/trump-clean-out-gaza-middle-east-intl/index.html>
- 29 https://www.wsws.org/en/articles/2025/01/27/bsjq-j27.html?pk_campaign=wsws-newsletter&pk_kwd=wsws-daily-newsletter
- 30 <https://www.middleeasteye.net/news/trump-says-clean-out-whole-thing-part-his-plan-gaza>
- 31 <https://www.independentarabia.com/node/616632/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%87%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%AA%D8%B1%D9%85%D8%A8-%D9%84%D9%86%D9%82>
- 32 <https://edition.cnn.com/2025/01/28/middleeast/israel-far-right-trump-gaza-plan-analysis-intl/index.html>
- 33 <https://www.pressnew.net/article/22161370>
- 34 <https://time.com/7213262/israel-begins-preparations-gaza-exodus-egypt-lobbies-against-trump-plan/>
- 35 <https://www.israelnationalnews.com/news/403011>
- 36 <https://www.newarab.com/news/us-israel-officials-discuss-trump-gaza-ethnic-cleansing-plan>
- 37 <https://www.makan.org.il/content/news/makan-news/p-11693/854386/>
- 38 <https://www.independentarabia.com/node/616651/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%>
- 39 <https://www.palestinechronicle.com/buying-the-west-bank-israels-new-annexation-method-catastrophic/>
- 1 <https://www.securityincontext.org/posts/decision-time-in-the-west-bank-bracing-for-smotrichs-plan>
- 2 <https://www.theguardian.com/us-news/2025/jan/26/trump-resumes-sending-2000-pound-bombs-to-israel-undoing-biden-pause>
- 3 <https://www.ynetnews.com/article/hjqcqb00kx>
- 4 <https://saharareporters.com/2025/01/26/trump-urges-jordan-egypt-accept-more-palestinian-refugees-proposes-building-houses-over>
- 5 <https://www.nytimes.com/2025/01/26/world/middleeast/trump-gaza-jordan-egypt.html?auth=login-google1tap&login=google1tap>
- 6 <https://www.reuters.com/world/middle-east/hamas-official-says-trumps-remarks-about-taking-over-gaza-are-could-ignite-2025-02-05/>
- 7 <https://www.youtube.com/watch?v=t3Py5CcNF5Q>
- 8 <https://edition.cnn.com/2025/01/21/world/trump-not-confident-gaza-ceasefire-intl/index.html>
- 9 <https://edition.cnn.com/videos/politics/2024/03/20/jared-kushner-gaza-waterfront-property-valuable-trump-israel-sot-vpx.cnn>
- 10 <https://www.theguardian.com/us-news/2024/mar/19/jared-kushner-gaza-waterfront-property-israel-negev>
- 11 <https://www.bbc.com/news/articles/cn4z32y12jpo>
- 12 <https://asiatimes.com/2025/02/trumps-gaza-take-over-all-about-natural-gas/>
- 13 <https://oilprice.com/Energy/Energy-General/The-Natural-Gas-Piece-of-Trumps-Controversial-Gaza-Plan.html>
- 14 <https://www.almasryalyoum.com/news/details/3363144>
- 15 <https://www.nbcnews.com/politics/donald-trump/trump-middle-east-steve-witkoff-consider-visit-gaza-strip-rcna188274>
- 16 <https://www.cbsnews.com/news/trump-netanyahu-press-conference-ceasefire-hostages/>
- 17 <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1773528-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%94%D8%AC-%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88-%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%9F>
- 18 https://arabic.rt.com/middle_east/1642020-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1
- 19 <https://themedialine.org/top-stories/experts-warn-trumps-gaza-displacement-plan-could-ignite-regional-instability/>

- 64 <https://www.alriyadh.com/2117160>
- 65 <https://www.mofa.gov.sa/ar/ministry/statements/Pages/n7790.aspx>
- 66 <https://sis.gov.eg/Story/297057/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D8%AB%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%A>
- 67 <https://www.timesofisrael.com/egypt-said-privately-warning-trumps-gaza-plan-endangers-peace-treaty-with-israel/>
- 68 <https://apnews.com/article/israel-palestinians-hamas-war-egypt-trump-displacement-bc-1c43f80655190824a5de4eb1d310cc>
- 69 <https://rhc.jo/ar/media/news/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3>
- 70 <https://www.reuters.com/world/middle-east/recipe-radicalism-jordan-raises-red-flags-over-trumps-relocation-plan-2025-02-06/>
- 71 <https://samanews.ps/ar/post/597359/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D>
- 72 <https://www.mofa.gov.ae/mediahub/news/2025/2/5/5-2-2025-uae-palestine>
- 73 <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3217881>
- 74 https://www.lemonde.fr/en/international/article/2025/02/06/us-wavers-as-trump-s-gaza-plan-triggers-global-backlash_6737837_4.html
- 75 <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/un-opposes-trumps-proposal-to-relocate-palestinians-outside-gaza/3463931>
- 76 <https://www.eunews.it/en/2025/02/06/gaza-essential-part-of-future-palestinian-state-eu-finally-responds-to-trump/>
- 77 <https://www.euronews.com/my-europe/2025/02/05/unacceptable-european-countries-firmly-reject-trumps-plan-to-take-over-gaza>
- 78 <https://www.aa.com.tr/en/europe/france-rejects-trumps-clean-up-gaza-proposal-backs-unrwa/3465496>
- 79 <https://insajderi.org/en/ministri-i-jashtem-i-spanjes-refuzon-planin-e-trumpit-per-pastrimin-e-gazes/>
- 80 <https://www.reuters.com/world/germanys-scholz-calls-trumps-gaza-resettlement-plans-unacceptable-2025-01-28/>
- 81 <https://thevaultnews.com/world/asia/spain-gemany-reject-trumps-idea-to-resettle-gazans/>
- 82 <https://www.barrons.com/news/italy-s-meloni-downplays-trump-s-gaza-comments-a9a5efac>
- 40 <https://www.bbc.com/news/articles/cn4z32y12jpo>
- 41 <https://www.washingtonpost.com/nation/2024/10/12/mark-milley-donald-trump-fascist/>
- 42 <https://www.theguardian.com/us-news/2025/jan/26/trump-resumes-sending-2000-pound-bombs-to-israel-undoing-biden-pause>
- 43 <https://www.npr.org/2025/02/05/nx-s1-5287576/trump-gaza-takeover>
- 44 <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2024-05/Rome-Statute-eng.pdf>
- 45 <https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciv-1949/article-49>
- 46 <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2025/01/28/%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%88%D9%82-%D9%81-%D8>
- 47 <https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/ethnic-cleansing/>
- 48 <https://www.amnestyusa.org/press-releases/israel-opt-president-trumps-claim-that-us-will-take-over-gaza-and-forcibly-deport-palestinians-appalling-and-unlawful/>
- 49 <https://www.cnn.com/2025/01/26/trump-wants-to-clean-out-gaza-send-palestinians-to-settle-in-egypt-and-jordan.html>
- 50 <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2025/01/28/%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%88%D9%82-%D9%81-%D8%A7%D9%84>
- 51 <https://www.newsweek.com/donald-trumps-gaza-plan-officially-rejected-arab-nations-2024633>
- 52 <https://www.ariel.ac.il/wp/rsg/ethnic-cleansing/>
- 53 <https://uae71.com/posts/116723>
- 54 <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3217796&language=ar>
- 55 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/112666>
- 56 <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/02/05/abbas-comments-trump-remakrs-on-gaza>
- 57 https://www.youtube.com/watch?v=_OIZtzi_5rI
- 58 <https://www.almamlakatv.com/news/161350->
- 59 <https://www.spa.gov.sa/N2256018>
- 60 <https://english.news.cn/20250206/0d33b0f05e2842468dedbd5dd24287ce/c.html>
- 61 <https://www.dailysabah.com/politics/turkish-parliamentary-chief-denounces-trumps-gaza-plan/news>
- 62 https://foreignpolicy.com/projects/trump-presidency-personnel-cabinet-policy-issues/?article_anchor=trump-gaza-plan-israel-egypt-jordan-saudi-arabia
- 63 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/113491>

-
- 95 <https://momentmag.com/trump-gaza-takeover-reaction/?srsltid=AfmBOoppJSzMu5qs0emzi1Yv-UvmxxOYyfpPF2-y0nnumFlSnWPdTG3>
- 96 <https://apnews.com/article/israel-netanyahu-trump-evangelicals-jews-gaza-52126902c8dc767238099a1cc1930a16>
- 97 <https://jentezenfranklin.org/stories-israel/netanyahu-meets-evangelical-american-leaders-in-washington>
- 98 https://www.washingtonpost.com/politics/2025/02/05/israel-netanyahu-trump-evangelicals-jews-gaza/39384ac0-e403-11ef-ab83-bb30e4340014_story.html
- 99 <https://baptistnews.com/article/evangelical-leaders-appear-to-have-no-comment-on-trumps-plan-to-take-over-gaza/>
- 100 https://x.com/DavidM_Friedman/status/1886938132509045137
- 101 <https://x.com/RapidResponse47/status/1886937862802751595>
- 102 <https://x.com/SenRickScott/status/1886951267601093048>
- 103 <https://quincyinst.org/research/jordan-on-the-edge-pressures-from-the-war-in-gaza-and-the-incoming-trump-administration/#executive-summary>
- 104 <https://responsiblestatecraft.org/trump-clean-out-gaza/>
- 83 https://www.lemonde.fr/en/international/article/2025/02/05/world-reactions-to-trump-s-proposal-for-us-to-take-over-gaza-strip_6737820_4.html
- 84 <https://www.bastillepost.com/global/article/4547703-trumps-suggestion-the-us-take-over-the-gaza-strip-is-rejected-by-allies-and-adversaries-alike>
- 85 <https://english.news.cn/20250206/b88777b-222484b33a7d1c98798199f55/c.html>
- 86 <https://www.youtube.com/watch?v=8miIf3I5aKk>
- 87 <https://tass.com/politics/1909083>
- 88 https://foreignpolicy.com/projects/trump-presidency-personnel-cabinet-policy-issues/?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_campaign=Trump/Gaza%20Roundup-%20020525&utm_term=israel_hamas_us_election_interest
- 89 <https://www.jns.org/trump-remarks-cruel-immoral-impractical-pro-israel-dem-group-says/>
- 90 <https://forward.com/fast-forward/694186/us-jewish-groups-respond-to-trumps-gaza-comments/>
- 91 <https://forward.com/fast-forward/694186/us-jewish-groups-respond-to-trumps-gaza-comments/>
- 92 <https://x.com/ADL/status/1887185545215762888>
- 93 <https://x.com/jstreetdotorg/status/1886949477338038386>
- 94 <https://www.jta.org/2025/02/05/united-states/unfathomably-horrific-to-major-step-towards-a-real-peace-us-jewish-groups-respond-to-trumps-gaza-decrees>

تأسيس الدولة الفلسطينية: محددات السياسة الإسرائيلية

أ. محمد البريم



الكتاب: إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية
الكاتب د. محمد مصطفى جبريني
الناشر: دار الجندي للنشر والتوزيع
عدد الصفحات: ٤٣٨

إسرائيل، إلى جانب ذلك استمرار المناورة على خيارات وبدائل أخرى، سواء كانت تستلزم وجود شريك، أو من خلال خطوات وإجراءات أحادية الجانب، تحقق بالنتيجة المصالح الإسرائيلية بأقل الخسائر والأضرار.

يشير جبريني إلى أن اختياره هذا الموضوع جاء من منطلق الحرص على تقديم مقاربة تأليفية نسقية، تقدم الفائدة والإضافة إلى المختص وصانع القرار، كما تقدم مدخلاً جديداً لم يطرق سابقاً لدراسة الموضوع، آملاً أن يفيد في ترشيد القرار الفلسطيني بالدرجة الأساسية بعيداً عن ردود الفعل غير المدروسة.

يشدد جبريني على أن الفائدة المرجوة من تناول هذا الموضوع ليس تقديم رواية سردية عنه وإنما بحثه كظاهرة سياسية لها قواعدها الداخلية والخارجية، بما يسهم في تمكين القيادة الفلسطينية من فهم العقلية الإسرائيلية من حيث طريقة التفكير وآليات صناعة السياسات وتطويرها، واتخاذ القرارات.

قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وجزأين، ركز الجزء الأول على "سياسة الرفض القاطع لتأسيس الدولة الفلسطينية" وتناول فيه العوامل المانعة لتأسيس الدولة؛ حيث استندت إسرائيل في سياستها الراضية تأسيس دولة فلسطينية إلى سببين رئيسيين، الأول مرتبط بجوهر الفكر الصهيوني القائم على إنكار وجود الشعب الفلسطيني، ونفي حقوقه التاريخية

يكشف كتاب "إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية" للدكتور محمد مصطفى جبريني، الصادر من دار الجندي للنشر والتوزيع، في ٤٢٨ صفحة، الكيفية التي تدير بها إسرائيل صراعها مع العرب، وبشكل خاص صراعها مع الشعب الفلسطيني، وسعيها غير المنقطع إلى التصدي للمشكلات المترتبة على تفاعل متغيرات هذا الصراع التي تضر بمصالحها استناداً إلى وجهة نظرها وإحداثيات تفكيرها، بما يستجيب لاحتياجات ملحة تتعلق بتعاملها مع التحديات الديمغرافية، الأمنية، السياسية، الجغرافية، الاقتصادية، الأخلاقية... التي تهدد مستقبلها وتحف وجودها بالخطر.

يؤكد المؤلف أن الكتاب لم يتناول موضوع تأسيس الدولة الفلسطينية بصورة مجردة وفقاً للرؤية الفلسطينية والعربية، أو المرجعيات الدولية ذات العلاقة فحسب، وإنما أيضاً من خلال فهم العقل السياسي الإسرائيلي وتحليله، بما يحتكم إليه من قواعد وقيود جوهرية متراكمة تعكس منظومته العوالمية المرجعية، والتاريخية، والدينية والأيدولوجية، والجيوسراتيجية، وما يصاحبها من متغيرات تؤثر في سياسة إسرائيل تجاه تأسيس الدولة الفلسطينية.

ينوه جبريني بأن قبول إسرائيل المشروط مبدأ تأسيس دولة فلسطينية جاء بعد رفض قاطع استمر عقوداً على هذه الخلفية، ولم تغفل

المخاوف الإسرائيلية، والمعايير المفروضة لقبول تأسيس الدولة، وتجاوز المرجعيات الدولية، والاستناد إلى الشرعية التفاوضية فالخاتمة العامة وقائمة المراجع.

خلاصة القول هي إن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بإسرائيل، ومدت يدها للسلام، لكنها لم تستطع أن تسوق معنى وأهمية ما أقدمت عليه للشعب الإسرائيلي بما يؤثر في عقله ووجدانه ويكبح غرائزه ويرسخ قناعاته بالسلام، ولم تستطع أن تشكل نموذجاً في الحكم؛ رغم الصعوبات والتعقيدات المهولة التي أحاطت بها، ولم تستطع توحيد الشعب الفلسطيني على استراتيجية واحدة، تؤسس لركائز دولة حرة مستقلة، ديمقراطية وعصرية، تحترم الحريات وحقوق الإنسان، وتقوم على التعددية السياسية ووحداية السلطة وسيادة القانون، ثم إنها لم تستطع أن تحافظ على إنجازاتها ومكتسباتها، فحصل الانقلاب والانقسام في جزء من أراضيها، فمزق وحدتها الترابية وقسم شعبها جغرافياً، مثلما هو مجزأ سياسياً، وقدمت مقاربة غير مشجعة بشأن مدى أهليتها للحكم.

أما إسرائيل، فقد أقرت بوجود الشعب الفلسطيني واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ولم تعترف بالدولة الفلسطينية، وتركت موضوع الدولة إلى ما ستؤول إليه المعطيات على أرض الواقع، وهي وإن وافقت

والقومية في فلسطين، مقابل إبراز وتأكيد الحقوق التاريخية والدينية والسياسية لليهود فيها. أما السبب الثاني فيتمثل باعتقاد قادة إسرائيل أن أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وبشكل خاص من الضفة الغربية وتأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة، من شأنه تهديد وجود إسرائيل من النواحي الجيوستراتيجية.

يتطرق المؤلف إلى أن قادة الحركة الصهيونية وفيما بعد قادة إسرائيل، نظروا إلى الشعب الفلسطيني بصورة استعلائية وعدائية حتى قبل أن يتبلور الصراع، ويتوطن ويأخذ أبعاده وأشكاله وتتحدد عوامله ومستوياته المختلفة، إذ أنكروا منذ وقت مبكر وجوده كشعب له جذور عميقة، وأصول تاريخية وتجليات حضارية انبثقت عنها هوية جماعية وتطلعات وطنية، رغم خضوعه لسيطرة دول وإمبراطوريات كثيرة على امتداد حقب زمنية طويلة، سبقت الانتداب البريطاني.

جاء الفصل الثاني في الجزء الأول بعنوان "المشروعات البديلة لتأسيس الدولة"، تناول فيها المؤلف بدائل إسرائيلية أحادية الجانب وبدائل إسرائيلية تستلزم شريكاً.

ركز الجزء الثاني من الكتاب على: "سياسة القبول المشروط بتأسيس الدولة الفلسطينية" وتناول فيه المتغيرات الدافعة لتأسيس الدولة إضافة إلى الاعتراف بالكيان الفلسطيني وعقلنة

له بما يحقق توازنه الداخلي؛ فلم يختلف الفلسطينيون على شيء أكثر من اختلافهم على كيفية التعاطي مع إسرائيل، اعتدالاً وتشدداً، انفعالاً وتعقلاً. إذ لم يعد الخلاف الجوهرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين قائماً على أساس مبدأ تأسيس الدولة الفلسطينية مثلما استمر الوضع أكثر من عشرين عاماً قبل اندلاع الانتفاضة الأولى، وإنما بات يكمن في المعايير المفروضة للقبول بتأسيس تلك الدولة ودورها، وفي كيفية تعاطي إسرائيل مع الحقوق الفلسطينية المعبر عنها في قضايا الصراع المتعلقة بالشأن الإقليمي (حدود الدولة الفلسطينية، والمستوطنات، والقدس، ومصادر المياه)، وتلك المتعلقة بالسيادة وحق العودة. فقد حرصت إسرائيل على فرض معايير تتجاوز المرجعيات الدولية التي تقر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، المعبر عنها في مختلف قضايا التفاوض النهائي، واستعاضت عنها بالشرعية التفاوضية ذات المرجعية الذاتية. ونظرت لأهدافها ومصالحها الاستراتيجية كقضايا غير قابلة أصلاً للتفاوض واعتمدت على قوتها القهرية الناتجة عن عدم التوازن بين الجانبين لتغيير الأوضاع لصالحها وفرض الحل على الطرف الفلسطيني دونما تقدير لحقوقه وموقفه واحتياجاته. الأمر الذي أوصل المفاوضات للمأزق الحالي، وأدى إلى توقفها ومن ثم الإعلان عن فشلها في إطارها المعهود،

مبدئياً بعد ذلك على التأسيس المشروط للدولة، فقد انطلقت في موقفها هذا من موضع رفض المقومات الأساسية للدولة، لا من موقع القبول، فقد وافقت إسرائيل على الدولة الفلسطينية التي ستحل مشاكلها الديمغرافية والأمنية والسياسية والأخلاقية، وقيدت مواقفها باشتراطات تفرغ الدولة من أي مضمون حقيقي في الاستقلال والسيادة وتحرمها من تجسيد الحقوق الفلسطينية المشروعة، وبصورة خاصة حق العودة.

علاوة على ذلك، فإن وصول عملية السلام إلى النقطة التي وصلت إليها بعد ٢٩ عاماً من المراوحة في المكان، وحتى التراجع إلى الخلف في حالات كثيرة، ينم عن فشل متعدد الأبعاد ومختلف الأوجه. وكان من الأولى بإسرائيل "دولة الاحتلال"، أن تمتثل للشرعية الدولية، بدلاً من الاستقواء بشرعية المفاوضات القائمة على موازين القوة غير المتكافئة، وأن تمد جسور الثقة نحو الشعب الفلسطيني لا أن تنتظرها منه. كان عليها أن تعبر عن قلقها ومخاوفها، مثلما هي رغباتها وتطلعاتها، بطريقة تصل إلى وعي وضمير الشعب الفلسطيني من موقع الشراكة والمنافع المتبادلة، لا في إطار اشتراطات وإملاءات من موقع القوة والاستعلاء بما يخدم مصالحها هي وحسب.

كان عليها أن تساعد الشعب الفلسطيني في التغلب على معضلاته الناجمة على احتلالها

من مصادرها الأولية، علاوة على أنه يعتبر من أحدث ما صدر من دراسات وأبحاث وتقارير وأفكار وآراء وقرارات عن إسرائيل إلى جانب استفادته مما نشر حول الموضوع من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية يسهم الكتاب في إغناء المكتبة العربية، ويرشد صانع القرار الفلسطيني والعربي ويفتح الباب لاستكمال دراسة الموضوع وبخه ونقاشه وإثرائه، ويكتسب أهمية استثنائية كونه تناول أحد أهم الصراعات الدولية بالمناقشة والتحليل، وهو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يحظى باهتمام ومتابعة مختلف أطراف المجتمع الإقليمي والدولي، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على مصالحها في الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة.

والدخول في حالة من الجمود السياسي، مما اضطر الجانب الفلسطيني للبحث عن بدائل جديدة من خلال التوجه إلى الأمم المتحدة، لتراجع الخيارات الإسرائيلية مقابل ذلك لجهة البحث عن بدائل أحادية، أو الدعوة إلى إسقاط خيار حل الدولتين والعودة للحلول الانتقالية أو الحل الإقليمي.

في الختام، يتميز الكتاب بتناوله غير التقليدي موضوع تأسيس الدولة الفلسطينية، وابتعاده عن الأسلوب الروائي السردى الذي يحاكي العواطف بدلاً من العقل، واعتماده منهجية تأليفية نسقية تناقش وتحلل متغيرات الصراع التي تؤثر في سياسة إسرائيل تجاه تأسيس الدولة الفلسطينية واستقائه المعلومات
